الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Republique Algerienne Democratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministére de l'Enseignement Superieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Université Mohamed KHIDER – Biskra
Faculté des science Economique ,
Commerciales et des sciences de Gestion
Department des Science commercials

الموضوع

إستراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية
دراسة تحليلية للنموذج الصيني

أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص تجارة دولية

من إعداد:
موسي سهام

إشراف الأستاذ :
د/ حساني رقية

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
أ.د.حدة رايس	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د. رقية حساني	جامعة بسكرة	مقررا
د. حياة بن اسماعين	جامعة بسكرة	مناقشا
د.فريد بن عبيد	جامعة بسكرة	مناقشا
د.أحسين عثماني	جامعة أم البواقي	مناقشا
د. إكرام مرعوش	جامعة باتنة 01	مناقشا

الموسم الجامعي: 2018/2017

بسم الله الرحمان الرحيم

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم (البقرة -32)

تصريح شرفي

أنا الباحثة **موسي سهام**، أصرح بأن هذا العمل البحثي المتمثل في أطروحة دكتوراه تحت عنوان :**إستراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية – دراسة تحليلية للنموذج الصيني** –، والمقدم في سبيل نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ،تحت مسؤوليتي الكاملة حيث أنه عمل غير مقدم لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية، وقد أنجز بمراعات المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة .

موسي سهام

ملخصات

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور إستراتيجية تطوير الصادرات في احتلال مكانة هامة في الاقتصاد الدولي وتم إسقاط ذلك على تجربة الصين في تنمية وتنويع صادراتها ،حيث تبنت الصين في هذه الإستراتيجية سياسات استهداف تمثلت في سياسة استهداف جغرافي ،سلعي ورأس المال،فالاستهداف الجغرافي شمل استهداف المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين باعتبارها نوافذ على الاقتصاد العالمي،ومن حيث استهداف رأس المال فشجعت الصين الاستثمارات الأجنبية وحافظت الحكومة على سعر صرف منخفض لعملتها ،ومن جانب الاستهداف السلعي فكان وفق مجموعة من الآليات مثل الإعفاء الضريبي للسلع المراد عادة تصنيعها وكذلك محاولة إدخال التكنولوجيا المتطورة على السلع التقليدية

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتحليل عوامل القوة الاقتصادية والمتمثلة في نصيب الفرد من ومستوى التصنيع والصادرات الصناعية ومؤشر إنتاج واستهلاك الطاقة من خلال محاولة الوقوف على الأساسيات المتبعة ونسبة مساهمة الصادرات فيها،و توصلنا إلى أن الصادرات تساهم في هذه المؤشرات ومنه تم إثبات أن الصادرات تعتبر كمدخل لقوة الصين وريادتها عالميا .

وبذلك كانت تجربة ناجحة وحققت الصين أهدافها وبلغت مراتب هامة في الاقتصاد الدولي وامتلكت قوة اقتصادية جعلتها تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت المهيمن الوحيد على الاقتصاد العالمي وشهدت نموا كبيرا في مؤشراتها الاقتصادية ،ومن نتائج الدراسة نجد أن الصين تمثل الدولة الأكبر مشاركة وفعالية في الاقتصاد العالمي وهذا راجع إلى مساهمة الصادرات الصينية في تنشيط الاقتصاد العالمي حيث ارتفعت حصة الصين من إجمالي الصادرات العالمية إلى 11.5% عام 2016 وتمثل هذه النسبة أكبر حصة تستحوذ عليها دولة واحدة من إجمالي الصادرات العالمية منذ عام 1968.

الكلمات المفتاحية :إستراتيجية ، تطوير الصادرات،الصين، القوة الاقتصادية،الريادة الاقتصادية.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de clarifier le rôle de la stratégie de développement des exportations dans la prise en compte de l'expérience chinoise dans le développement et la diversification de ses exportations, en adoptant des politiques de ciblage ciblées sur le ciblage géographique, marchandise et capital. Les zones économiques spéciales de la Chine sont des fenêtres sur l'économie mondiale En ce qui concerne le ciblage des capitaux, la Chine a encouragé les investissements étrangers Le gouvernement a maintenu un taux de change faible pour sa monnaie et selon un ensemble de mécanismes tels que l'exonération fiscale De fabrication, ainsi que la tentative d'introduire la technologie de pointe aux produits traditionnels.

Afin de répondre au problème présenté, nous avons analysé les facteurs de force économique, à savoir la production par habitant, les exportations industrielles, l'indice de production et de consommation d'énergie, en essayant de déterminer les fondamentaux et la contribution des exportations , Nous avons constaté que les exportations contribuent à ces indicateurs, et à partir de cela, il a été prouvé que les exportations sont considérées comme une contribution à la force et au leadership mondial de la Chine.

Cette expérience a été couronnée de succès et la Chine a atteint ses objectifs et a atteint des niveaux importants dans l'économie internationale et a eu un pouvoir économique supérieur aux États-Unis, qui était la seule économie mondiale dominante et a connu une croissance significative des indicateurs économiques ‹ La contribution des exportations chinoises à l'économie mondiale a augmenté, la part de la Chine dans les exportations mondiales totales atteignant 11,5% en 2016, soit la part la plus importante des exportations mondiales totales depuis 1968.

Mots clés: Stratégie, Développement des exportations, Chine, Pouvoir économique, Leadership économique.

إهـداء

إلـى الوالـديـن الـحـبـيـبـيـــــــن .

إلى سندي في الحياة إخوتي "عزيزة" "محمد " فاتح" "نعيمة" .

إلى زوجي "عبد النور" و ابني "عبد الرحمان" العزيزين .

إلى كل من ينتمي إلى عائلتي .

إلى كل صديقاتي .

إليكم كلكم أهدي هذا العمل

شكر و عرفان

الشكر و الحمد للواحد الأحد الذي وهبني العزيمة و الصبر طيلة هذا المشوار الذي و الذي وفقني لإتمام هذا العمل الذي أتمنى أن يكون مرجعا علميا نافعا .

بأسمى عبرات الشكر و الثناء أتقدم إلى أستاذتي المشرفة " الدكتورة حساني رقية " لأشكرها أولا على قبولها الإشراف و التأطير العلمي لعملي هذا و أشكرها كذلك على المجهود الذي بذلته معي طيلة هذه السنوات لمساعدتي على إنجاز هذا العمل من خلال مجموعة التوضيحات و التوجيهات القيمة و الآراء السديدة التي كانت لي قدوة .

و كذلك أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على منحي شرف مناقشتهم لهذا العمل فلهم مني جزيل الشكر .

و أشكر كل من ساعدني على انحاز هذا العمل سواء أساتذة الكلية أو أعضاء مخبر العلوم الاقتصادية فجازاهم الله خيرا .

إهـداء

إلـى الوالـديـن الـحـبـيـبـيـــــــن .

إلى سندي في الحياة إخوتي "عزيزة" "محمد " فاتح" "نعيمة" .

إلى زوجي "عبد النور" و ابني "عبد الرحمان" العزيزين .

إلى كل من ينتمي إلى عائلتي .

إلى كل صديقاتي .

إليكم كلكم أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

الشكر والحمد للواحد الأحد الذي وهبني العزيمة والصبر طيلة هذا المشوار الذي وفقني لإتمام هذا العمل الذي أتمنى أن يكون مرجعا علميا نافعا .

بأسمى عبرات الشكر والثناء أتقدم إلى أستاذتي المشرفة " الدكتورة حساني رقية " لأشكرها أولا على قبولها الإشراف والتاطير العلمي لعملي هذا وأشكرها كذلك على المجهود الذي بذلته معي طيلة هذه السنوات لمساعدتي على إنجاز هذا العمل من خلال مجموعة التوضيحات و التوجيهات القيمة والآراء السديدة التي كانت لي قدوة .

وكذلك أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على منحي شرف مناقشتهم لهذا العمل فلهم مني جزيل الشكر .

وأشكر كل من ساعدني على انحاز هذا العمل سواء أساتذة الكلية أو أعضاء مخبر العلوم الاقتصادية فجازاهم الله خيرا .

الـفـهـارس

فهـــــــرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخصات	VII- VII
الإهداء	
شكر و تقدير	VII
الفهارس	VII -VII-
فهرس المحتويات	VII
فهرس الجداول	VII
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VII
المقدمة العامة	أ–ط
الفصل الأول : القوة الاقتصادية و تصنيفات الدول اقتصاديا	**2–35**
تمهيد	**2**
المبحث الأول : ماهية القوة الاقتصادية للدولة و مناهج قياسها	**3**
المطلب الأول : ماهية القوة الاقتصادية	3
الفرع الأول : مفهوم القوة	3
الفرع الثاني : محددات مفهوم القوة	5
الفرع الثالث: مفهوم القوة الاقتصادية	6
المطلب الثاني : عناصر القوة الاقتصادية (مصادرها)	7
الفرع الأول :العوامل الجغرافية	8
الفرع الثاني : المورد البشري المؤهل	10
الفرع الثالث: التجارة و الزراعة و الصناعة	11
الفرع الرابع :التقدم العلمي و التكنولوجي	12
المطلب الثالث:مناهج قياس القوة الاقتصادية	12
الفرع الأول:متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	13
الفرع الثاني:مستوى التصنيع	14
الفرع الثالث :نسبة الصادرات المصنعة	15
الفرع الرابع:معدلات إنتاج و استهلاك الطاقة	15

الفرع الخامس:نسبة الأيدي العاملة في الصناعة	15
المبحث الثاني :الدول النامية و الدول المتقدمة	15
المطلب الأول : تطور مفهوم الدول النامية و المتقدمة و خصائصها	16
الفرع الأول :تطور مفهوم الدول المتقدمة و النامية	16
الفرع الثاني :الخصائص العامة للمجموعا ت	19
المطلب الثاني : الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة	21
المطلب الثالث : تغير موازين القوى الاقتصادية	23
المبحث الثالث : تصنيف الدول اقتصاديا	26
المطلب الأول : تصنيف الدول حسب البنك الدولي	26
المطلب الثاني : تصنيف الدول حسب صندوق النقد الدولي	30
المطلب الثالث :تصنيفات الدول العشرة الأولى في العالم	31
خلاصة الفصل	**35**
الفصل الثاني : إستراتيجيات تطوير الصادرات	**36-110**
تمهيد	**37**
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول عملية التصدير	38
المطلب الأول : مفهوم التصدير و أهميته	38
الفرع الأول :مفهوم التصدير	38
الفرع الثاني :أهمية التصدير	39
المطلب الثاني : دوافع التصدير	40
الفرع الأول : العوامل الساحبة	40
الفرع الثاني : العوامل الدافعة	42
المطلب الثالث : عوائق التصدير	42
المطلب الرابع :قرارات الدخول للأسواق الدولية	43
الفرع الأول :القرارات المتعلقة بتقييم البيئة الدولية	44
الفرع الثاني : القرارات المتعلقة بالدخول للأسواق الدولية	45
المبحث الثاني : التصدير و طرق الدخول للأسواق الدولية	**45**
المطلب الأول :التصدير و أنواعه	45
الفرع الأول : التصدير المباشر	46
الفرع الثاني : التصدير غير المباشر	47
الفرع الثالث : التصدير المشترك أو المنظم	48
المطلب الثاني :الاتفاقات التعاقدية	48

الفرع الأول : الترخيص	48
الفرع الثاني : عقود الإدارة	49
الفرع الثالث : تسليم المفتاح في اليد	49
الفرع الرابع:عقود التصنيع	50
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و التحالفات الإستراتيجية	50
الفرع الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر	51
الفرع الثاني : التحالفات الإستراتيجية	52
المبحث الثالث : الصادرات وإستراتيجيات تطويرها	53
المطلب الأول : مفهوم الصادرات و أنواعها	54
الفرع الأول : مفهوم الصادرات	54
الفرع الثاني : أنواع الصادرات	54
المطلب الثاني :الصادرات في الفكر الاقتصادي	55
الفرع الأول : الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري	55
الفرع الثاني : الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	56
الفرع الثالث : الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث	57
المطلب الثالث :أنواع إستراتيجيات تطوير الصادرات	58
الفرع الأول :مفهوم إستراتيجية تطوير الصادرات و أساسياتها	58
الفرع الثاني :المداخل الإجرائية و الإستراتيجية لتطوير الصادرات	59
الفرع الثالث:إستراتيجية تنويع و تركيز الصادرات	79
المبحث الرابع : أثر الصادرات على التنمية و القوة الاقتصادية	98
المطلب الأول :الصادرات و التنمية الاقتصادية	98
الفرع الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية	98
الفرع الثاني :علاقة التنمية الاقتصادية بالقوة و الريادة الاقتصادية	100
الفرع الثالث : مؤشرات قياس التنمية في مقابل مؤشرات قياس القوة الاقتصادية	102
المطلب الثاني : الأثر المتبادل بين الصادرات و التنمية الاقتصادية	104
الفرع الأول : دراسات تربط بين الصادرات و التنميةالاقتصادية	104
الفرع الثاني أثر الصادرات على مؤشرات التنمية الاقتصادية	103
خلاصة الفصل	**110**

الفصل الثالث :نظرة على الاقتصاد الصيني (الإمكانيات)	111-149
تمهيد	112
المبحث الأول : مقومات الاقتصاد الصيني و مراحل إصلاحه	113
المطلب الأول :المقومات الاقتصاد الصيني	113
الفرع الأول :المقومات الطبيعية	113
الفرع الثاني :المقومات الاجتماعية	114
الفرع الثالث : المناخ المؤسساتي	118
المطلب الثاني : الإصلاح الاقتصادي في الصين	118
الفرع الأول :الاقتصاد الصيني في المرحلة (1949-1978)	118
الفرع الثاني : الاقتصاد الصيني بعد عام 1979	119
المطلب الثالث : سياسات الاستقرار الاقتصادي في الصين	124
الفرع الأول :مفهوم سياسات الاستقرار الاقتصادي	124
الفرع الثاني : واقع سياسات الاستقرار الاقتصادي في الصين	125
المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين	128
المطلب الأول : التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين	128
المطلب الثاني :دراسة المناخ الاستثماري في الصين	130
الفرع الأول :المعطيات و الخصائص	130
الفرع الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات	132
المطلب الثالث : سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين	136
المبحث الثالث :علاقات الصين الاقتصادية	138
المطلب الأول : علاقة الصين مع المنظمة العالمية للتجارة	138
المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية للصين مع الدول المتقدمة	140
الفرع الأول : العلاقات الاقتصادية بين الصين و الو م أ	140
الفرع الثاني:العلاقات الاقتصادية بين الصين و الإتحادالأوروبي	141
الفرع الثالث : العلاقات الاقتصادية بين الصين و روسيا	143
الفرع الرابع : العلاقات الاقتصادية بين الصين و اليابان	144
المطلب الثالث :العلاقات الاقتصادية للصين مع الدول النامية و الناشئة	145
الفرع الأول : العلاقات الاقتصادية بين الصين القارة الإفريقية	145
الفرع الثاني : العلاقات الاقتصادية بين الصين و دول الآسيان	147
خلاصة الفصل	**149**

الفصل الرابع : إستراتيجية تنمية الصادرات كمدخل لبلوغ الصين الريادة العالمية	**150-211**
تمهيد	151
المبحث الأول : إستراتيجية الصين في تنمية صادراتها	152
المطلب الأول :مرتكزات إستراتيجية تنمية الصادرات الصينية	152
الفرع الأول :حالة التجارة الخارجية للصين قبل الإصلاحات	152
الفرع الثاني:مراحل إصلاح التجارة الخارجية الصينية	154
الفرع الثالث: تقييم الإصلاحات المطبقة على التجارة الخارجية للصين	156
الفرع الرابع:مرتكزات سياسة تنمية الصادرات الصينية	158
المطلب الثاني : متطلبات تنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات في الصين	159
الفرع الأول :استهداف جغرافي	159
الفرع الثاني:استهداف رأس المال	164
الفرع الثالث :استهداف سلعي	173
المطلب الثالث : تطور التجارة الخارجية للصين	175
الفرع الأول : تطور الصادرات الصينية	175
الفرع الثاني :تطور الواردات الصينية	178
الفرع الثالث:تطور الميزان التجاري الصيني	179
الفرع الرابع :التركيب السلعي للصادرات و الواردات الصينية	181
الفرع الخامس:التركيب الجغرافي للصادرات و الواردات الصينية	184
المبحث الثاني : مؤشرات صعود الصين	187
المطلب الأول : بروز الصين كقوة على المستوى العالمي	188
المطلب الثاني : مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي (في الناتج المحلي الإجمالي)	191
المطلب الثالث : مساهمة الصين في التجارة العالمية	192
المبحث الثالث :الصادرات كمدخل لقوة الصين	194
المطلب الأول : مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي	194
المطلب الثاني :متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	196
المطلب الثالث : مؤشر مستوى التصنيع و الصادرات المصنعة و اليد العاملة في التصنيع	199
الفرع الأول :مؤشر مستوى التصنيع	199

الفرع الثاني :نسبة الصادرات المصنعة	201
الفرع الثالث :نسبة اليد العاملة في التصنيع	202
المطلب الرابع :مؤشر إنتاج و استهلاك الطاقة	205
خلاصة الفصل	**209**
الخاتمة العامة	**214-211**
قائمة المراجع	**232-216**
الملاحق	**251-234**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	حصة الصادرات السلعية و الخدمية من الناتج المحلي الإجمالي حسب المجموعات	24
(2-1)	قيمة الناتج المحلي الإجمالي حسب الأقاليم لعام 2016	27
(3-1)	نسبة الدول النامية و المتقدمة في الناتج العالمي و الصادرات العالمية لعام 2015	30
(4-1)	الاقتصادات العشر الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية حسب صندوق النقد الدولي للفترة 2011-2016	31
(5-1)	نسبة المساهمة في الناتج العالمي و الصادرات العالمية لبعض الدول لعام 2015	33
(1-2)	نسبة الصادرات غير النفطية في إيران للفترة 1990-2014	91
(2-2)	هيكل صادرات ماليزيا عام 2013	95
(3-2)	هيكل صادرات إندونيسيا عام 2013	97
(1-3)	تطور عدد سكان الصين للفترة 2000-2017	115
(2-3)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الصين	133
(3-3)	توزيع الاستثمارات في الصين حسب الجنسية للفترة 1993-2010	135
(4-3)	الميزان التجاري بين الصين و الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2010	142
(1-4)	الشركاء التجاريين للصين للفترة 1865-1900	153
(2-4)	صادرات و تدفقات FDI و الأداء الاقتصادي لأهم المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين 2000-2008	162
(3-4)	حجم صادرات متعددة الجنسيات في الصين للفترة 2000ك2014	165
(4-4)	ملخص نظام سعر صرف اليوان 1949-2013	168
(5-4)	العملات المكونة لسلة عملات اليوان	169
(6-4)	متوسط سعر صرف اليوان مقابل الدولار للفترة 2000-2015	170
(7-4)	الصادرات الصينية للفترة 1952-1999	176
(8-4)	صادرات الصين للفترة 2000-2016	177
(9-4)	واردات الصين للفترة 1952-1999	178
(10-4)	تطور واردات الصين للفترة 2000-2016	179
(11-4)	الميزان التجاري للصين للفترة 1952-1999	180
(12-4)	تطور الميزان التجاري للصين للفترة 2000-2016	180

(4-13)	الواردات و الصادرات الرئيسية للصين عام 2016	182
(4-14)	أهم الشركاء التجاريين للصين عام 2016	186
(4-15)	تطور ترتيب الصين في الاقتصاد العالمي حسب الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1978- 2016	188
(4-16)	تطور نسبة مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي للفترة 1978-2016	191
(4-17)	ترتيب الصين في التجارة العالمية للفترة 1978-2016	193
(4-18)	الحساب الجاري لمجموعة من الدول لعامي 2000-2013	194
(4-19)	مساهمة الصادرات الصينية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015	195
(4-20)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للصين للفترة 2008-2016	196
(4-21)	نسبة تطور الإنتاج الصناعي في الصين للفترة 2008-2015	199
(4-22)	حصة الصناعة من القيمة المضافة في الصين	200
(4-23)	نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي صادرات الصين للفترة 2005-2016	201
(4-24)	مساهمة و ترتيب الصين في الصادرات الصناعية العالمية للفترة 1987-2015	202
(4-25)	نسبة التشغيل في الصين للفترة 2000-2015	203
(4-26)	استهلاك الصين للنفط للفترة 2000-2015	205
(4-27)	إنتاج الصين لبعض عناصر الطاقة خلال الفترة 2006-2016	207

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المجموعات للفترة 2007-2015	24
(2-1)	نسبة مساهمة القارات من الناتج المحلي العالمي عام 2017	34
(1-2)	مداخل تطوير الصادرات	60
(2-2)	نسبة تركيز الصادرات للدول النامية و الدول المتقدمة خلال الفترة 1995-2009	88
(3-2)	حصة صادرات الدول المتقدمة و الدول النامية من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1995-2009	89
(4-2)	تطور نسبة الصادرات غير النفطية في إيران خلال الفترة 1990-2014	91
(1-3)	تطور نسبة التحضر في المجتمع الصيني	115
(2-3)	نسبة الإناث و الذكور في المجتمع الصيني للفترة 2006-2016	116
(3-3)	التركيبة السكانية للصين حسب الفئة العمرية للفترة 1953-2050	117
(4-3)	توزيع الاستثمارات الأجنبية في الصين حسب المنطقة للفترة 1993-2008	134
(5-3)	توزيع الاستثمارات الأجنبية في الصين عامي 2015-2016	136
(6-3)	حجم التبادل التجاري بين الصين و الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2010	142
(7-3)	حجم التبادل التجاري بين الصين و إفريقيا 2000-2012	146
(1-4)	التجارة الخارجية للصين للفترة 1940-1965	153
(2-4)	مساهمة الصين في للتجارة العالمية للفترة 197-2007	157
(3-4)	حجم الاستثمارات في الصين 2000-2014	165
(4-4)	نسبة صادرات الشركات الأجنبية من إجمالي صادرات الصين للفترة 2000- 2014	166
(5-4)	نسبة تركيز صادرات الصين	175
(6-4)	الصادرات الصين للفترة 1952-1999	176
(7-4)	الصادرات الصين للفترة 1952-1999	177
(8-4)	الصادرات الرئيسية للصين عام 2016	183
(9-4)	الواردات الرئيسية للصين عام 2016	183
(10-4)	وجهات صادرات الصين 1900-2006	184
(11-4)	مصادر واردات الصين 1995-2007	185
(12-4)	حصص القارات من التجارة الخارجية للصين عام 2016	187
(13-4)	نسبة الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية للصين و الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2014-2016	190

(14-4)	نسبة مشاركة الصين في الاقتصاد العالمي للفترة 1978-2016	192
(15-4)	تطور الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي للصين و نصيب الفرد منه للفترة 2000-2016	198
(16-4)	حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي للصين للفترة 2000-2011	201
(17-4)	نسبة اليد العاملة في القطاعات الثلاثة في الصين للفترة 2000-2010	204
(18-4)	الدول الأولى المستهلكة للنفط عام 2016	206
(19-4)	توقعات استهلاك الصين للطاقة في المستقبل	207

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 1	إجمالي الناتج المحلي و صادرات السلع و الخدمات و عدد السكان حسب المجموعات لعام 2015	236
الملحق رقم 2	تصنيف الاقتصادات حسب المنطقة المعتمد من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لعام 2013	237
الملحق رقم 3	تصنيف الدول حسب مستوى التصنيع	239
الملحق رقم 4	تصنيف الدول وفقا للدخل(نصيب الفردمن دخل القومي الإجمالي)	241
الملحق رقم 5	نسبة من يعيشون تحت خط الفقر مجموعات مختارة من البلدان 2008-1981	242
الملحق رقم 6	نمو الناتج العالمي 2004-2012	243
الملحق رقم 7	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة	245
الملحق رقم 8	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول لتي تمر بمرحلة انتقالية	246
الملحق رقم 9	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية	247
الملحق رقم 10	إنتاج النفط (ألف برميل يوميا) للصين و بعض الدول	249
الملحق رقم 11	استهلاك النفط (ألف برميل يوميا) للصين و بعض الدول	250
الملحق رقم 12	إنتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)للصين و بعض الدول	251
الملحق رقم 13	استهلاك الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)للصين و بعض الدول	252
الملحق رقم 14	توليد الكهرباء (واط في الساعة) للصين و بعض الدول	253

المقدمة العامة

تمهيد :

للتجارة الخارجية مكانة هامة في مختلف اقتصاديات حيث لا تستطيع أي دولة العيش بمفردها وبمعزل عن باقي الدول حيث فهي لا تستطيع إنتاج وتلبية كل حاجيات أفرادها، وهي تقوم على أساس وجود الفروق المختلفة في الإمكانيات والموارد الطبيعية ومختلف القدرات، كالقدرات التقنية والتكنولوجية والظروف الجغرافية بين الدول، والهدف الأسمى من قيام التجارة الخارجية وإقامة التبادل الدولي عند أي دولة هو محاولة زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل رفع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للأفراد وكل هذه الأهداف لا تتحقق إلا إذا قامت الدولة بتطوير صادراتها حيث كلما زادت صادرات هذه الدولة على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية عندها، حيث تعمل الصادرات على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بتوفير مناصب الشغل أو بزيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي وغيرها من المزايا التي تحققها الصادرات للدولة من أجل تحقي التنمية الاقتصادية.

ونظرا لهذه الأهمية للصادرات يجب على كل دولة أن تولي اهتماما كبيرا لصادراتها وذلك من خلال انتهاجها لإستراتجيات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة صادراتها من خلال جملة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تأثر على كمية وقيمة الصادرات ومنه زيادة قدرتها التنافسية والتي تتماشى مع طبيعة حجم اقتصاد الدولة والظروف المحيطة بها حتى تكون الإستراتيجية ناجحة وفعالة.

وتحقق القوة التصديرية للدولة الناتجة عن إستراتيجيتها و في تنمية صادراتها وتنويعها القوة الاقتصادية للدولة، ومن أمثلة ذلك نجد الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت أكبر الدول قوة ونفوذا ابتداء أزمة الكساد التي أصابت كل دول العالم وهذا بفضل صادراتها المتطورة، وبعدها ظهرت بعض الدول الأوروبية والآسيوية على الساحة الدولية.

وبالرجوع إلى الصين نجد أنها حتى نهاية عقد الستينات من القرن الماضي كانت الصين تُعد من الدول الفقيرة، إلا إنها استطاعت من خلال إتباع سياسات اقتصادية ناجحة أن تحتل مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي، وقد أدركت القيادة الصينية أن النهوض بالصين يتطلب أولا النهوض بالاقتصاد الصيني، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة

خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم، فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة لسياسة اقتصادية ناجحة.

فقد كان تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم بداية مرحلة جديدة في مسيرة الصين والتي حققت لها فيما بعد نتائج مرضية، بل أصبحت نموذجاً يشار إليه من قبل بقية دول العالم، هذه السياسة انتقلت بالمستوى المعيشي للمواطن الصيني إلى مستويات أفضل قياساً مع الفترة السابقة على تطبيق هذه السياسة و فهذه التجربة كانت ولا زالت تحقق مستويات غير متحققة في أية دولة أخرى مما كان له أثر إيجابي انعكس في عدة مؤشرات مثل معدل النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، مستوى دخل الفرد، حجم مساهمة الصين في التجارة العالمية وغيرها من المؤشرات.

تعتبر الصين قوة تجارية فائقة، حيث شهدت حركة تجارية منذ القديم فعرفت في العقدين الأخيرين نموا مفرطا في تجارتها الخارجية وارتفاع صادراتها ارتفاعا مذهلا، فضخامة المبادلات الصينية العالمية منذ عدة سنوات جعلت الغرب يطرح تساؤلات حول احتمال تحول مركز الاقتصاد العالمي نحو آسيا والصين بالتحديد بشكل يعيد تشكيل التوازن الدولي فزيادة النمو الاقتصادي الصيني جعلها بلد متطور كبير فأصبحت الصين في القرن الواحد والعشرين محط أنظار العالم وإذا استمرت الصين بهذه الوتيرة ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم.

1. إشكالية الدراسة :

الولايات المتحدة بوصفها القوة الاقتصادية الأولى على المستوى العالمي إلى وقت ما، تريد الاحتفاظ بهذا الموقع المتميّز الذي تتمتّع به بين سائر القوى الكبرى الأخرى في العالم إلى أطول مدى زمني ممكن، والصين بثقلها الدّيموغرافي والسياسي والاقتصادي والعسكري المتنامي باطراد، سعت للوصول إلى مرتبة القوة العظمى القادرة على التأثير في حركة التفاعلات العالمية في القرن الحادي والعشرين وهذا الصراع أدى بالصين إلى محاولة تبني أفضل السياسات والاستراتجيات لتحقق هدفها.

ومن بين أهم المداخل التي تبنتها الصين هو التركيز على التجارة الخارجية وبتحديد استراتجيات تطوير الصادرات لما لها من دور في مساعدة الدول على الانتقال إلى مصاف العالمية، ومنه يمكن صياغة الإشكالية كالتالي :

هل يمكن لإستراتجيات تطوير الصادرات المساهمة في تعزيز المكانة الاقتصادية للدولة على الصعيد العالمي ؟ وهل تعد الصادرات سر الريادة الاقتصادية للصين ؟

ويندرج تحت إشكالية الدراسة الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي مقومات الريادة الاقتصادية؟
- ماهي أهم وأنجح الاستراتجيات في مجال تطوير الصادرات؟
- ماهو السر وراء النجاح الفريد للتجربة الصينية في مجال الصادرات؟
- هل تعد الصادرات مدخل الريادة الاقتصادية للصين؟

2. فرضيات الدراسة :

بناء على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية :

- الريادة الاقتصادية نتاج الإستراتيجيات المتبعة ولا تتوقف على قوة القطاعات الاقتصادية فقط .
- إستراتيجية التنويع في الصادرات أكثر فعالية من إستراتيجية التركيز.
- ترتكز إستراتيجية الصادرات الصينية على التنويع وهو سر نجاحها وتفوقها .
- بروز الصين كقوة اقتصادية ناتج بالأساس على تركيزها على تطوير صادراتها .

3. نموذج الدراسة :

هو نموذج لتصور الباحثة لكيفية الربط بين متغيري الدراسة وخطوات لمجريات الدراسة أكثر منه نموذجا :

حيث يوضح النموذج أن إستراتيجية تطوير الصادرات تؤدي إلى زيادة الصادرات كما ونوعا وهذه الزيادة تؤثر في مؤشرات قياس القوة الاقتصادية للدولة (الناتج الوطني الخام، دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مستوى التصنع والصادرات الصناعية، نسبة اليد العاملة في التصنيع وإنتاج واستهلاك الطاقة)، وعند تحقق القوة الاقتصادية للدولة تتحقق تبعا لها الريادة الاقتصادية .

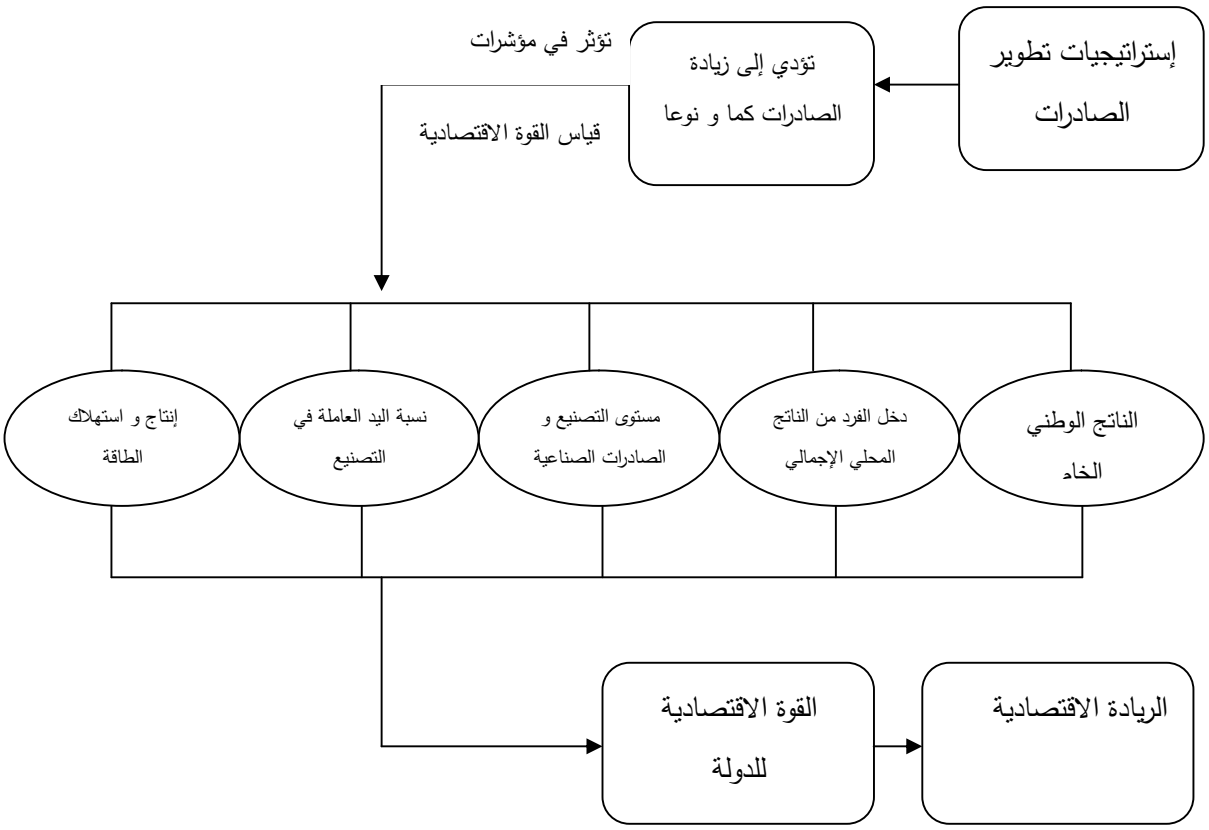

المصدر: من إعداد الباحثة

4. أهداف الدراسة :

- الإلمام بالمفاهيم النظرية المتعلقة بكل من إستراتيجيات تطويرالصادرات والريادة الاقتصادية.
- الوقوف على أهم الإستراتيجيات المستخدمة في تطوير الصادرات وأيها أكثر نجاعة .
- استكشاف أهم المؤشرات المستعملة في قياس القوة الاقتصادية وكيف يمكن للصادرات أن تأثر وتساهم في رفعها .
- تسليط الضوء على المعالم الأساسية لإستراتيجية تطوير الصادرات الصينية وأهم مقوماتها.
- دراسة العلاقة التأثيرية بين نمو وتطور الصادرات الصينية وتحسن مؤشرات القوة الاقتصادية فيها .
- استخلاص نتائج واقتراحات من شأنها توضيح كيف يمكن استخدام الصادرات كمدخل لتطور القوة الاقتصادية للدولة واحتلالها مراتب متقدمة على المستوى العالمي.

5. أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة النموذج الصيني لمحاولة إثبات أن لتطوير الصادرات من خلال الإستراتيجيات المتبعة دور كبير في بروز

الدولة كقوة اقتصادية، وليس العكس لأن الكثير من الآراء تعتبر تطور الصادرات كنتيجة وليس كسبب للقوة الاقتصادية للدولة وريادتها اقتصاديا.

6. حدود الدراسة :

أ) **الحدود الزمانية:** ستغطي الدراسة الفترة الممتدة بين 2000 و2015.

ب) **الحدود المكانية:** سيكون الإطار المكاني مقتصرا على الصين بالاعتماد على المعطيات و بيانات الهيئات الدولية المتوفرة على شبكة الإنترنت .

ج) **الحدود الموضوعية:** ركزت الدراسة على دراسة أثر ومساهمة الصادرات الصينية (كنتيجة للإستراتيجيات المتبعة)على مؤشرات القوة الاقتصادية للصين (الناتج الوطني الخام، الدخل الفردي، مستوى التصنيع، نسبة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات ونسبة اليد العاملة في التصنيع، إنتاج واستهلاك الطاقة) لبيان دور الصادرات في زيادة القوة الاقتصادية للدولة ومكانتها عالميا .

7. صعوبات الدراسة :

واجهت الباحثة صعوبات منها:

- قلة الدراسات التي تربط بين متغيري الدراسة .
- التداخل الكبير وعدم إمكانية التفرقة بين المصطلحات التي تعبر عن المكانة الاقتصادية للدولة كالقوة الاقتصادية، الريادة الاقتصادية، وتم استقرار الباحثة على أنه: بما أن ريادة الدولة اقتصاديا هو نتاج قوتها وعليه يتم استخدام مؤشرات قياس القوة الاقتصادية على أنها مؤشرات لريادتها .
- صعوبة الحصول على بعض المعطيات (الإحصائيات) عن مساهمة الصادرات في بعض مؤشرات القوة الاقتصادية للصين وعليه تم تحليل ما أمكن الحصول عليه ومحاولة توظيفه علميا في الإجابة على الإشكالية المطروحة .

8. منهج الدراسة و مصادر جمع البيانات :

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أستخدم هذا المنهج لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بمتغيري الدراسة " الريادة الاقتصادية " و" إستراتيجية تطوير الصادرات"، وتم بمساعدة المنهج تحديد خصائص المتغيرين، نوعية العلاقة بينهما، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة حيث تم إسقاط الدراسة على التجربة الصينية .

أما فيما يخص مصادر الحصول على البيانات والمعلومات فقد تم الاعتماد على مصادر ثانوية شملت المراجع والمصادر ذات الصلة بالريادة الاقتصادية وإستراتيجيات تطوير الصادرات أي متغيري الدراسة .

كما تم الاعتماد على مختلف الهيئات الدولية في الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للصين وكذا باقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى .

9. الدراسات السابقة :

- **الدراسة الأولى :دراسة عبد الرحمان بن سانية(2012):** الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية،رسالة دكتوراه بجامعة أبو بكر بالقايد تلمسان .

تناول فيها مفاهيم متنوعة وركز على الدروس المستفادة من التجربة الصينية في ظل انطلاقها الاقتصادي وتوصل إلى مجموعة من النتائج منها أن التجربة الصينية نموذجا ملائما لدراسة مختلف الشروط التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق الانطلاق الاقتصادي، ونتيجة أخرى مفادها أن قوة النموذج الاقتصادي الصيني تبدأ أساسا من الجرأة والطريقة المتبعة في تبني إصلاحات جذرية لم تقم بها أي دولة أخرى .

- **الدراسة الثانية : محمد عطية محمد ريحان (2012):**التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير عن جامعة الأزهر غزة .

تناول الباحث في هذه الدراسة نموذج التنمية الصينية ومكانة الصين بين الدول كما عرج على واقع الاقتصاد الصيني، ومن نتائج الدراسة كانت أن من أبرز ملامح التجربة كان تطوير القطاع العام وإنشاء المناطق الحرة وسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتطوير الصناعات وهذا ما جعل المنتجات الصينية تتمتع بميزة تنافسية جعلت العديد منها يتفوق على نظيراتها من المنتجات العالمية.

- **الدراسة الثالثة :فيصل لوصيف(2013): أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012،** رسالة ماجستير بجامعة سطيف1 .

تناول الباحث في دراسته التأصيل النظري للتجارة الخارجية وسياستها وأثرها على النمو الاقتصادي وخلص إلى نتائج منها أن للتجارة الخارجية أثر كبير على الجوانب الاقتصادية للدولة من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتوسيع أحجام السوق.

- **الدراسة الرابعة : هشام بن عبد العزيز العمار(2008) :مكانة الصين الدولية –دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991–2006)**،رسالة ماجستير عن جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية .

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث عن المكانة المتميزة التي وصلت إليها الصين في الوقت الراهن وكذلك مستقبل الصين في إطار النظام الدولي الجديد حيث لا تزال الصين مثيرة للجدل كقوة عالمية مستقبلية من الناحية العسكرية والاقتصادية والصناعية إثر التطور السريع الذي شهدته، ومن نتائج هذه الدراسة:

- ✓ في المجال الثقافي :الثقافة الصينية التي بنيت على مفهوم الأخلاق في الكونفوشيوسية كانت عاملا فعالا في تطور الصين.
- ✓ في المجال الجغرافي : الموارد والمعادن والثروات الطبيعية في الصين لم تكن العامل الوحيد للتطور ولكنها كانت أرضية خصبة للبروز .
- ✓ في المجال السياسي : حولت المرونة والدبلوماسية في الصين التوتر إلى تنافس .
- ✓ اما في الجانب الاقتصادي والأهم: برزت الصين بالرغم من عدد سكانها الكبير الذي وضفته لخدمة التنمية دون غيرها من الدول التي شكل عدد سكانها مشكلة كبيرة .

- **الدراسة الخامسة: منصور فالح إسماعيل الحيصة(2009) : الفرص والتحديات للنمو الصيني كقو عظمى (1990–2008)**، رسالة ماجستير عن جامعة مؤتة الأردن.

وكان هدف الدراسة هو تحليل وفهم مقومات عناصر القوة التي تمتلكها الصين وتؤهلها للنمو كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي، ومن أبرز نتائجها :

- ✓ الإصلاح الاقتصادي في الصين أدى إلى تدعيم التعاون الدولي في المنطقة إلا أنه يمكن ان يكون على المدى البعيد عامل لإثارة التوترات وعدم الإستقرار في المنطقة .
- ✓ التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الصينية هي تحولات تكتيكية وليست إستراتيجية
- ✓ التوجهات الأمنية للصين تؤكد اهتمام الصين بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا والتفرغ في بناء قاعدة اقتصادية قوية تمكنها من لعب دور فاعل في النظام الدولي .

10. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

الدراسات السابقة بحثت في عوامل بروز الصين مجتمعة ولم تفصل في كل عامل على حدى بل كانت تدرس العوامل الثقافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، وما يميز هذه الدراسة هو دراسة العامل الاقتصادي فقط في بروز الصين وخاصة الصادرات، دور الصادرات في بروز الصين الذي يعتبر موضوع الساعة وفي غاية الأهمية.

11. هيكل الدراسة :

لتحقيق الأهداف المرجوة من هاذ البحث وللإجابة عن الإشكالية المطروحة ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى أربع فصول سبقتها مقدمة عامة والفصول كالتالي:

الفصل الأول: القوة الاقتصادية وتصنيفات الدول اقتصاديا، سوف نتطرق من خلاله إلى ماهية القوة الاقتصادية للدولة بوضع مفهوم القوة أولا ثم مفهوم القوة الاقتصادية من تعريفا وعناصرها ومصادرها ثم المناهج المتبعة في قياسها، ثم بعدها سندرس الدول المتقدمة والنامية وأخيرا تم تصنيف الدول اقتصاديا.

الفصل الثاني :إستراتيجيات تنمية الصادرات، كان في بداية هذا الفصل مفاهيم أساسية حول عملية التصدير (المفهوم، الأهمية، الدوافع) ثم تطرقنا لطرق التصدير والدخول للأسواق الخارجية ثم إستراتجيات تطوير الصادرات حيث سندرس إستراتيجيتي تنويع وتركيز الصادرات، وأخيرا الأثر المتبادل بين الصادرات والتنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث :نظرة عامة عن الاقتصاد الصيني (الإمكانات)، ابتداء من مراحل الإصلاح الاقتصادي ثم سياسات الاستقرار الاقتصادي وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين وأخيرا علاقات الصين الاقتصادية مع العالم الخارجي.

الفصل الرابع: إستراتيجية تنمية الصادرات كمدخل لبلوغ الصين الريادة العالمية، حيث سنتناول إستراتيجية الصين في تنمية صادراتها وهي إستراتيجية استهداف (جغرافي، سلعي واستهداف رأس المال)، ثم سنتطرق لبعض المؤشرات الاقتصادية الدالة على نمو الصين مثل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه والصناعة ونسبة التشغيل في الصناعة والصادرات الصناعية، إنتاج واستهلاك الطاقة، في المبحث الأخير سنوضح أن الصادرات هي مدخل لقوة الصين من خلال توضيح بروز الصين على المستوى العالمي من خلال معرفة حجم الصادرات في الاقتصاد الصيني،

ومساهمة الصين في الاقتصاد العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي ومساهمتها في التجارة العالمية.

وتم ختام هذا البحث بخاتمة عامة ثم نتائج اختبار الفرضيات ومجموعة من النتائج والتوصيات المقترحة وآفاق البحث.

الفصل الأول:

القوة الاقتصادية و

تصنيفات الدول اقتصاديا

تمهيد :

تطورت نظم الحياة الاقتصادية للشعوب و تغيرت معها العلاقات الدولية و تغير تبعا لذلك النظام الاقتصادي الدولي، و جوهر هذا التغير يكمن في زوال الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والهيمنة التي كانت تمارسها على باقي الدول وظهور تعددية في الزعامة حيث ظهرت قوى جديدة على الساحة الدولية تنافس الولايات المتحدة و من هذه القوى الصين حيث برزت كقوة صاعدة على المستوى الدولي وظهرت معها مخاوف الولايات المتحدة بشأن القوى الصاعدة التي ستنتزع منها ميزة المهيمن المسيطر على الساحة الدولية .

وفي هذا الفصل سنعرض مفهوم القوة في العلاقات الدولية ابتداء بمفهوم القوة الشاملة للدولة ثم مفهوم القوة الاقتصادية للدولة وأبعادها و نوضح التغيرات التي ميزت الساحة الدولية ببروز تعددية قطبية الذي نتج عنه تغير في موازين القوى الاقتصادية ،ونوضح أخيرا العلاقة بين القوتين البارزتين على المستوى العالمي من تنافس وتعاون.

وعليه سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول :ماهية القوة الاقتصادية للدول.

المبحث الثاني :الدول النامية و الدول المتقدمة.

المبحث الثالث :تصنيف الدول اقتصاديا

المبحث الأول : ماهية القوة الاقتصادية للدولة ومناهج قياسها

يعتبر موضوع قوة الدولة من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة و ذلك بسبب الأهمية الذاتية للقوة، وبسبب انهيار نظام القطبية الثنائية الذي كان سائدا حتى بداية التسعينات ، والقوة اليوم لها تأثير واضح في سلوكيات الدول ضمن إطار العلاقات الدولية حيث إن الدولة التي توصف بالقوة سواء القوة الاقتصادية أو العسكرية أو القوة السياسة، تمنحها القدرة على فرض سيطرتها وآرائها ضمن النظام الدولي لذلك تعتبر القوة وسيلة نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة.

المطلب الأول : ماهية القوة الاقتصادية

تعتبر قوة الدولة أحد أهم الدعائم والركائز التي تتبني عليها العلاقات الدولية لأنها هي المحرك الأساسي للدور الذي تقوم به الدولة في السياسة الخارجية وفي إطار علاقاتها مع غيرها من الدول الأخرى من حيث الفاعلية والتأثير فكلما ازدادت قوة الدولة ازدادت فاعليتها وقوة تأثيرها على الساحة الدولية وتمكنت من تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

ارتبط مفهوم القوة بنشأة الدولة وصارت الدول تسعى على ضوء إمكانياتها لتحصيل وامتلاك أكبر قدر من العوامل التي تزيد قوتها لتعزيز ما لديها وكذلك محاولة بناء وإنشاء وابتكار أساليب ووسائل لزيادة قوتها والاهتمام بالتكنولوجيا وما تقدمه على هذا الصعيد قبل عرض مفهوم القوة لابد معرفة محددات مفهومها .

الفرع الأول :مفهوم القوة

هناك عدة تعاريف للقوة نذكر منها :القوة هي امتلاك القدرات على التأثير في سلوك الآخرين قصد تحقق أهداف مقصودة، وهناك طرق عديدة للتأثير في سلوك الآخرين فيكون التأثير بالتهديد بالقوة أو بالإغراء بالمال أو بالإقناع [1].

وتعرف القوة أيضا على أنها القدرة على السيطرة في صراع ما والتغلب على العوائق حيث تتحول القوة من قوة كامنة إلى قوة فعلية [2].

ونفرق بين مفهومي القوة الصلبة والناعمة ،حيث يشير مفهوم القوة الصلبة إلى المفهوم التقليدي للقوة والذي يعرف القوة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز.

---

[1] جوزيف س ناي ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي و عبد العزيز عبد الرحمان الثنيان ،الكعيبان، الرياض ،المملكة العربي السعودية ،2007، ص 19 .

[2] خضر عباس عطوان،**القوى العالمية و التوازنات الاقليمية**،دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن، 2010 ، ص 11 .

وتعتبر المصادر الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية لذا فإن القوة يمكن ممارستها بإتباع طريقة من ثلاثة إما بتهديدات الإكراه، أو التحفيز، أو عن طريق الجذب.

أما مفهوم القوة الناعمة كما عرفها البعض فهي اتجاه أكثر جاذبية لفرض القوة يختلف عن الوسائل التقليدية. فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في الساحة الدولية لأن غيرها من الدول ترغب في أن تتبعها أو لأنها ارتضت وضع معين يصنع مجموعة من النتائج المترتبة والتي تستهدفها ال دولة التي تمارس قوتها. وهذا يحدث عندما تستطيع الدولة جعل غيرها من الدول يرغب في ما ترغبه هي "to want what it wants" وترتبط القدرة على التأثير على الاخرين وتوجيه رغباتهم وتحديدها بمصادر معنوية للقوة كالثقافة والأيدلوجية والمؤسسات [1].

ومن خلال تعريف القوة نجد أن لها مقومات هي كالتالي[2]:

- **القوة الإلزامية:** التي تغطي أشكال التفاعل التي تسمح لطرف واحدة أن يكون المسيطر المباشر على آخرين وفي أقصى الحدود بأن يفعلوا شيئا ما ولا يفعلون خلاف ذلك .
- **السلطة المؤسسية:** التي تعطي السيطرة غير المباشرة لفاعل واحد على مستوى الفاعلين الآخرين من خلال تصميم المؤسسات الدولية التي تعمل لصالحهم .
- **القوة الهيكلية:** التي تتعلق بالدستور تمنح الجهات الفاعلة قدرات تفاضلية لتغيير الظروف العامة مثل التسمية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والمواقف الاجتماعية لرأس المال والعمل وهذا يتفق مع شكل من أشكال القوة الأيديولوجية أي النظم الاشتراكية كبديل للرأسمالية.
- **القدرة الإنتاجية:** التي تتعلق بمدى قدرة أحد الفاعلين لممارسة السيطرة على آخر من خلال حيازة واستخدام ووتوزيع الموارد والأصول حيث أولئك الذين لديهم أكثر "قوة إنتاجية "لديهم أكبر حرية استغلال الآخرين من أجل توليد شكل من أشكال السوق لمصلحتهم الخاصة.

---

[1] يمني سليمان،**القوة الذكية –المفهوم و الابعاد دراسة تأصيلية** – ، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية ،يناير 2016 ، ص 3 .

[2] Richard D. Smith, **The Role of Economic Power in Influencing the Development of Global Health Governance**, valable sur ,www .*hgj.org/Smith,consulté le ;*18/10/2017;a 17 :58 .

الفرع الثاني : محددات مفهوم القوة

يتميز مفهوم القوة بمجموعة من الضوابط و المحددات نوضحها فيما يلي[1]:

- إن القوة هي جزء من علاقة تقوم بين الأفراد والجماعات ولا بد لوجود القوة من افتراض شخصين أو جماعتين تقوم بينهما علاقة معينة ولا بد أيضا أن يكون لإحدى هاتين الجماعتين القدرة على إجبار الجماعة الأخرى على انتهاج السلوك الذي تريده الجماعة الأولى إذا اختلفت الجماعتان في الرأي.
- فالقوة ليست فعلا ساكنا إنما هي علاقة بين طرفين يتم التفاعل في إطارها بوسائل وأساليب التأثير على الإرادات والسلوكيات عبر فترة من الزمن تشكل في النهاية إما حواراً أو صداما و بناء عليها تتحدد ملامح نمط العلاقة القائمة بين الطرفين، كما أن علاقات القوة قد لا تكون ثنائية في كثير من الحالات فمعظم أنماط التفاعلات الدولية في العصر الحديث متعددة الأطراف على نحو يولد أنماط تأثير شديدة التعقيد وحتى في إطار بعض أشكال علاقات القوة التي يكون من الواضح أنها ثنائية ربما يكون ثمة طرف ثالث يتدخل بشكل مؤثر.
- إن أي أساس لتعريف القوة يستند إلى العلاقة السلوكية التي تجبر طرفا لتحقيق لرغبة الطرف الآخر في الاتجاهات والخيارات التي تحقق رغباته أو تتوافق معها و ذلك في فترة محددة أو ممتدة في مجال معين أو عدة مجالات ، ويقول أصحاب المدرسة الواقعية إن ممارسة النفوذ والسلطة هو الطريقة التي تميز علاقات الدول ببعضها البعض لأنه لا توجد حكومة عالمية ففي غياب المصدر العالمي للسلطة المشروعة ومصدر عالمي للسيطرة الفعالة لا تبقى إلا علاقات النفوذ.
- ينطلق فكر سياسة القوة من منطلق أن الإنسان هو في أصله مخلوق خطير غير جدير بالثقة وبما أن النظام الدولي أو مجموعة الدول لا يملك سلطة مركزية فإن من حق أي عضو أن يحصل على ما يستطيع لنفسه وأن يعتمد على نفسه من أجل الحماية ضد الأخطار الخارجية وهذا يجعل الدول تسعى نحو القوة لأن بالقوة وحدها يمكنهم أن يحموا أنفسهم ويحققوا تحسناً في عيش مواطنهم .
- ليست القوة قيمة مطلقة بل تعتبر نسبية فمن غير الممكن وصف طرف ما بأنه قوي أو ضعيف إلا في إطار مقارنته بطرف أو بأطراف أخرى تلك المقارنة هي التي تحدد موقعه في هيكل القوة على المستوى الإقليمي أو الدولي فالفكرة العامة هي أن الدولة تكون قوية بمدى قدرتها على التأثير في سلوك الآخرين

[1] دانيا مالكي ،نظرية **القوة في العلاقات الدولية** ،الباحثون السوريون ،متاح على www.syr-res.com، تاريخ الإطلاع:2017/05/01، على الساعة:14 :02 .

بأكثر مما يؤثر الآخرون في سلوكها إلا أن الأمر لا يبدو بهذه البساطة فنسبية القوة لها تعقيداتها هي لأخرى بفعل التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة.

- تعتبر القوة بشكل عام وسيلة لتحقيق غاية معينة بذاتها وبذلك من الصعب التصور أن دولة ما تنفق الأموال والطاقات لامتلاك القوة لمجرد امتلاكها أو لاستعراض قوتها في مواجهة الآخرين إلا إن المشكلة تكمن في أن القوة قد تكون هدفا في حد ذاتها.

الفرع الثالث : مفهوم القوة الاقتصادية

يسعى المجتمع إلى إشباع حاجات أفراد مجتمعه و تلبية رغباتهم فهناك حاجة إلى الغذاء واللباس والسكن والعلاج وغيرها ولا يمكن إشباعها إلا بإنتاج السلع والخدمات وهذا الإنتاج يتم من خلال توظيف عناصر الإنتاج وتتحقق القوة الاقتصادية من خلال هذه العناصر.

ومع ظهور مفهوم العولمة وتقلص المسافات بين الدول ازداد التبادل التجاري فيما بين الدول ونشط وذلك لعدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغ حجمها وقوتها واتساع مساحتها وتنوع مواردها أن تعلن الاكتفاء الذاتي، أو أن لا تستورد أو تصدر شيئا من وإلى غيرها من الدول، فالدول المنتجة تحتاج إلى أسواق مفتوحة لتصريف منتجاتها ليعود ذلك بالنفع عليها وعلى سكانها كذلك الدولة التي تحتاج السلع والخدمات لا بد لها من استيرادها، كذلك المواد الخام التي لا غنى لصناعتها عنها وخصوصا إذا لم تتوفر قي أراضيها لذلك تنشأ حركة تجارية بين الدول من تلقاء نفسها [1].

و يمكن تعريف القوة الاقتصادية للدولة على أنها امتلاك الدولة لمقومات و عناصر تجعلها تأثر على الدول الأخرى و تجعلها تغير سلوكها تجاه الدولة المسيطرة وبما يخدم مصالحها، ويمكن القول أيضا أن القوة الاقتصادية هي القدرة على فرض السيطرة ضمن الصراع وتحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية على حساب باقي الدول.

تمثل القوة الاقتصادية العنصر الهام من عناصر قوة الدولة وأمنها الوطني والذي لا يقل أهمية عن القوة العسكرية ،فالقوة الاقتصادية والعسكرية متلازمتان فكل منها يعزز الآخر ويقوي من شأنه وهما بالتالي المصدر الأساسي للقوة في الدولة .

لقد أصبح عالم اليوم هو عالم الاقتصاد بلا منازع فمن امتلك زمام الاقتصاد امتلك القوة فالنظريات التي أغفلت الحديث عن العوامل الاقتصادية في تفسيرها وتأثيرها على العلاقات الدولية بدأت اليوم تميل نحو

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** ،قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2010 ، ص18 .

التغيير والتسليم بدور وأهمية هذا العنصر في تحديد شكل العلاقات الدولية وتحديد موقع الدولة في سلم الدول وتحديد وضع الأمن الوطني أو الإقليمي أو الدولي فمعظم الحروب والحوادث التي شهدها ويشهدها العالم كان سببها اقتصادي بالدرجة الأولى ولعل الاستعمار الأوروبي الذي حل في بلادنا العربية في القرن الثامن والتاسع عشر سببه اقتصادي بالدرجة الأولى فالثروات الهائلة من المعادن والمواد الأولية والأسواق الجديدة والموقع الاستراتيجي وغيرها من المقومات التي يمتع بها الوطن العربي كانت السبب الأول الذي دفع بالمستعمر إلى غزوه والسيطرة عليه[1].

ولديمومة القوة الاقتصادية والمحافظة عليها يجب إتباع بعض الخطوات منها[2] :

- زيادة المساهمة في حقول البحث والتطوير لأن ذلك يؤدي للسبق التكنولوجي .
- إقامة تكتلات اقتصادية كبرى فالعلاقات الاقتصادية بطبيعتها مرنة تتحرك حيث المنفعة والعوائد الكبيرة، فالدول تعرف أن حجمها غير كاف لكي تؤدي دورا عالميا لذلك أخذت تسعى لتجميع نفسها في وحدات أكبر مثل التكتلات الاقتصادية التي تعد مسلك هام يوفر معطيات وظروف تساعد الدول الأعضاء على البقاء أو ربما الارتقاء في ظروف المنافسة العالمية الشديدة .
- السيطرة على المواد الأولية والأسواق والموارد المالية البشرية المؤهلة فهاذ ما يضمن ديمومة النشاط الصناعي ومنه النمو و التطور.
- استبعاد المنافسين عن الثروات الطبيعية والاستثمار بها، فعندما تفقد القوى المنافسة تلك الموارد هاذ يجعل القوة التي تمتلك هذه الموارد تتمتع بالموقع الدولي القوي و يمكنها أن تخضع القوى الأخرى لشروطها .

المطلب الثاني: عناصر القوة الاقتصادية(مصادرها)

والقوة الاقتصادية كعنصر من عناصر قوة الدولة وعنصر هام من عناصر أمنها تشتمل على عناصر كثيرة تساهم في تحقيق مقومات الأمن الشامل للدولة كالأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن المالي وغيرها من مكونات الأمن الشامل المعتمد على العناصر الرئيسية كالعنصر الاقتصادي ،العسكري الاجتماعي وغيرها ، ومن ابرز عناصر القوة الاقتصادية ما يلي:

[1] المرجع السابق ، ص 73

[2] خضر عباس عطوان، مرجع سابق،ص135.

الفرع الأول : العوامل الجغرافية

أولا : الموارد

تتحقق القوة الاقتصادية للدولة من خلال امتلاكها للموارد المادية والطبيعية كمصادر الطاقة مثل البترول والفحم والغاز أو كالثروات المعدنية مثل الذهب والحديد والقصدير والنحاس، أو الأرض و الأمن الغذائي كمحصول القمح أو غيره، وكذلك ما تشتمل عليه من مصادر المياه بحيث تحقق هذه الموارد وغيرها الاكتفاء الذاتي ثم تنتقل إلى مرحلة التنافس الدولي الذي يسمح للدولة بأن تفرض نفسها وتفوقها على غيرها من الدول ومما لا شك فيه أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين الدول في امتلاك مثل هذه الثروات والموارد ولهذا تسعى كثير من الدول التي تخطو نحو التقدم وتعاني من نقص في امتلاك بعض هذه الموارد إلى الاستعاضة عنها بتطوير استراتيجياتها ومواطن قوتها الفنية والتنظيمية والتقنية وغيرها لإحداث تغيير في منظومتها الاقتصادية وسياستها الخارجية، حتى تستطيع أن تستخدم الموارد المحدودة المتاحة لديها بمهنية واحترافية لتبلغ غايتها[1].

و كلما كبر حجم هذه الموارد لدى أي اقتصاد كلما كان دليلا على قوته و من ناحية أخرى كلما تنوعت الموارد سواء عناصر الإنتاج السلع و الخدمات كان ذلك مؤشرا على القوة الاقتصادية لأنها تمكن الاقتصاد من تنويع مصادر دخله و عدم الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر قليلة تجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية لو حدثت تقلبات في عرض سلعة أو خدمة ما ، وإذا كان الاقتصاد يملك موارد متعددة تمكن من الاعتماد عليها فتنوع مصادر الدخل يعتبر من مظاهر القوة الاقتصادية بعكس حال البلدان التي تعتمد على سلعة واحدة أي مصدر وحيد للدخل فأي تقلب في سوق تلك السلعة يعرض اقتصاد تلك الدولة إلى آثار اقتصادية كبيرة .

و نوعية الموارد و تميزها يمكن اعتباره من أسباب القوة الاقتصادية فالعامل الذي يملك التدريب العالي و التعليم الجيد و القدرة على التعامل مع مختلف التقنيات الحديثة ذات الإنتاجية الأكبر هو عنصر قوة ، أما قلة الموارد كما أو نوعا غالبا ما تؤدي إلى الاعتماد على الاستيراد من الخارج سواء استيراد الموارد أو المنتجات مما يجعل التغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي يؤثر بسرعة على تلك الدول [2].

---

[1] جهاد محمود عبد المبدي ،**القوة الاقتصادية للدولة**،مؤسسة البديل المصرية ، متاح على: http://elbadil.com ،تاريخ الإطلاع:2017/05/06، الساعة:16:05 .

[2] عثمان ابو حرب ، **الاقتصاد الدولي** ،دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008،ص 20 .

يجب أن نعلم أن امتلاك الموارد المذكورة وغيرها غير كاف لبناء القوة الاقتصادية للدولة فإن لم يتم استثمارها واستغلالها على النحو الأمثل من الناحيتين التكنولوجية والتصنيعية سوف تنعدم فائدتها وستظل إمكانات معطلة بدون أي فاعلية أو تأثير كما هو الحال في الدول المتخلفة فهذه الإمكانات والموارد هي في حقيقة الأمر تمثل الأساس والدعامة التي يبنى عليها النمو الاقتصادي والصناعي والتبادل التجاري والتطور الفني والتكنولوجي للدولة .

وبالتالي فإن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد واستثمارها و توظيفها بشكل أفضل وتطويرها بصفة مستمرة عن طريق أتباع الآليات والاستراتيجيات الحديثة المتطورة التي تدعم القدرة الإنتاجية وتحقيق أقصى عائد من الإنتاج هو الذي من شأنه دعم القوة الاقتصادية للدولة فالتقدم التكنولوجي على سبيل المثال يؤدي دوراً كبيراً في دعم القدرات الإنتاجية للدولة لأنه يقوم بتهيئة الأجواء ويفتح الأبواب أمام استغلال الإمكانات المادية والطبيعية والبشرية ويمنح الدولة أقصى استفادة من تلك الموارد ويمنحها أدوات جديدة لتنفيذ سياستها الخارجية[1] .

ثانيا: الموقع الجغرافي

لكل دولة موقع جغرافي على سطح الأرض يعبر عنه بخطوط الطول وخطوط العرض وموقع الدولة بالنسبة لخطوط العرض أهم من موقع الدولة على خطوط الطول لأنه يؤثر بشكل مباشر في المناخ الذي يؤثر بالتالي في القوة البشرية وفي تنوع الثروات سواء الحيوانية أو النباتية في هذه الدولة وهناك مقولة تتحدث عن أن الحضارات المتقدمة أو الدول الكبرى نشأت في المناطق المعتدلة وابتعدت عن المناطق القطبية والقارية حيث نلاحظ بأن الحضارات الكبرى قد نشأت وازدهرت في ظل مناطق ليست شجرية مثل وادي النيل وأراضي ما بين النهرين وذلك لسهولة أراضي تلك المناطق وتوفر المياه فيها والموقع له أهمية كبرى بالنسبة للدولة حيث أنه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها فمثلا الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالاً بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى وقد تنبهت الدول إلى مثل هذا الموضوع فحاولت باستمرار السيطرة على المياه والبحار من أجل استمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك على اقتصادها وقوتها ومكانتها الدولية ومن تأثيرات الموقع أيضا تأثيره على نوعية السكان حيث نجد أن سكان المناطق البحرية والساحلية يسعون و يفضلون التجارة والأسفار والحركة والتنقل وهذا كله يزيدهم معرفة وعلما وقدرة على التجارة وبالتالي ينعكس ذلك على نوعية حياتهم

[1] جهاد محمود عبد المبدي ، مرجع سابق .

والنشاطات التي يمارسونها أو يرغبون بها ولذلك نجدهم لا يحبون العزلة والانطواء بل يسعون للبحث عن كل جديد، ومن الأمثلة على ذلك الفينيقيين اللذين اشتهروا بالتجارة والانفتاح على العالم[1].

ثالثا: المساحة:

عامل مهم من العوامل التي تحدد مكانة الدولة في العلاقات الدولية فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة ميزة مهمة وتجعلها عظيمة ومهابة الجانب من قبل غيرها مقارنة مع الدول صغيرة الحجم، ولكن هذه المساحة إذا تناسبت مع عدد سكان كافي وشعب متحضر ومتطور فإنها تكون عاملا إيجابيا ومؤثرا في دعم موقف الدولة وزيادة هيبتها أمام العالم.

فإن اتساع المساحة يؤدي إلى تنوع المناخ وأحوال الطقس فيها وبالتالي ينعكس على إنتاجها الاقتصادي وتنوع مواردها الطبيعية و خصوصا إذا أحسن استغلال هذه الموارد وهذا يساعد الدول على الاكتفاء الذاتي والتحكم بهذه الموارد واستغلالها لصالحها و احتلال مكانه هامة ومؤثرة في العلاقات الدولية ولكن للمساحة الواسعة بالمقابل جانب سلبي و خصوصا إذا وجدت مساحات خالية من السكان مثل الصحاري والجبال الشاهقة فهذا يؤدي لقلة عدد السكان فيها أو انفصال هذه المجموعات معينة فيها كونها بعيدة عن المركز و هذا يجعلها عرضة لأطماع الدول وذلك لسهولة اقتطاع أجزاء ذلك لأن إمكانيات الدفاع عن تلك الأجزاء تتضاءل[2].

فيمكن أن نقول أنه إذا توفرت مساحة كبيرة و رافقها عدد سكان كبير حقق ذلك مزايا اقتصادية و سهل في توفير متطلبات التفوق و الريادة الاقتصادية فلكي تكون المساحة مصدر لقوة الدولة لا بد أن يتوفر فيها عدد كبير من السكان فالدول العملاقة في الاقتصاد الدولي مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين يوجد بها عدد كاف من السكان فحققت بذلك تنمية اقتصادية و أمن غذائي ، و من جهة أخرى يمكن أن نقول أن المساحة لا تؤثر في مكانة الدولة اقتصاديا فمثلا دولة الكويت هي دولة صغيرة الحجم إلا أن لها ثروات نفطية هائلة جعلتها تحقق عوائد كبيرة و تتفوق على غيرها من الدول الأكبر منها مساحة.

الفرع الثاني:المورد البشري المؤهل

لقد أصبحت الموارد البشرية و الطاقات الإنسانية المدربة و المؤهلة و القادرة على التجاوب مع معطيات العصر عنصر هام من عناصر قوة الدولة الاقتصادية فهناك دول بها ملايين من السكان و لكنها

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق ، ص 83.

[2] نفس المرجع، ص 85.

ليست عنصرا فعالا في العلاقات بينها و بين باقي الدول و هناك دول قليلة السكان كاليابان مثلا و لكنها تلعب دورا بارزا و مهم في العلاقات الدولية بل أن قدرتها التقنية و عقولها المدربة منحتها قوة هامة على الصعيد الدولي ، و لقد بدأت الدول تدرك أهمية العنصر البشري المدرب و دوره في منح القوة حيث بدأت تطبق الخطط الإستراتيجية للعناية بالعنصر البشري من خلال الدورات التدريبية التي تعزز من ثقافته و معرفته [1].

فدول كثيرة اعتمدت هذا العنصر لتحقيق قوتها الاقتصادية مثل البرازيل و الهند و كوريا الجنوبية و فرنسا و انعكس ذلك إيجابيا على حالة اقتصادها.

الفرع الثالث : التجارة و الزراعة و الصناعة

تعتبر الحركة التجارية في البلاد من أهم مقومات اقتصادها لما لها من أهمية وفائدة فهي الوسيلة الرئيسية لجلب الأموال وحركتها ونقلها من موقع إلى أخر مما يساهم في تحريك كافه قطاعات الاقتصاد في الدولة.

تشكل الزراعة العنصر الهام والأساسي من عناصر القوة الاقتصادية فهي الوسيلة الوحيدة التي بواسطتها يستطيع الإنسان الحصول على طعامه و غذائه ،لذا فهي الأداة الأولى لتحقيق الأمن الغذائي الذي هو جزء هام من أجزاء الأمن الاقتصادي صاحب التأثير المباشر على الأمن الوطني وعنصر هام من عناصر قوة الدولة ،فبغير الطعام يصعب بل يستحيل على المرء أن يشعر بالأمان والطمأنينة ،بل أن شعور الإنسان بالجوع يدفعه إلى البحث عنها والحصول عليها بالقوة والعنف مما يعرض الأمن والاستقرار في المجتمع إلى الاهتزاز والفوضى ويؤثر بالتالي على قوة الدولة وبنيتها الأساسية ،أضف إلى ذلك أن نقص الغذاء يؤدي إلى المجاعات والأمراض المرتبطة بسوء التغذية والتي تحيل المجتمع إلى مجتمع مريض عاجز غير قادر على القيام بوظائفه و واجباته ويجعل الحكومات والأنظمة مشغولة بتوفير الدواء وطلب المساعدات لإنقاذ شعوبها من المجاعات والأمراض،وبالتالي يصبح امن هذه الدول في مهب الريح فتصبح عندها فريسة سهلة لكثير من الدول الطامحة والطامعة بما تملكه أراضيها من خيرات.

تعتبر الصناعة عنصرا هاما من عناصر القوة الاقتصادية للدولة ورافدا مهما من روافد أمنها الوطني و مما لاشك فيه بان توفر قاعدة صناعية في الدولة يساهم وبشكل كبير في تنمية روافد الاقتصاد

[1] هايل عبد المولى طشطوش ،**العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة** ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية،2015_ متاح على: www .policitics.dz.com، تاريخ التصفح:2017/05/06،الساعة:20:16.

الوطني بكل مقومات النجاح والتطور وقد شهد العالم ثورة صناعية كبيرة في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر ساهمت بتغيير وجه العالم عموما وأوروبا خصوصا وكان لها دور كبير تغيير سمة النشاط الإنساني من زراعي إلى صناعي مما أد إلى حدوث الاختراعات ونمو الاكتشافات و تعززت و تطور الصناعة حتى أصبحت هي قاعدة الاقتصاد العالمي ومما زاد من أهميتها[1] .

الفرع الرابع : التقدم العلمي والتكنولوجي:

يعيش العالم اليوم ثورة حقيقية في المجالات العلمية المختلفة وهذه الثورة لها وزن في ميزان العلاقات الدولية بلى إنها عامل مهم وحيوي ومؤثر في العلاقات الدولية، فالتسابق في ميدان التكنولوجيا يجعل الدول تأتي بشيء جديد في مختلف المجالات كل يوم تقريبا فها نحن نشهد ثورة المعلومات وعالم الحواسيب والانترنت فالمعلومة أينما كانت ومهما كان مصدرها أصبحت متاحة أمام الجميع للاطلاع عليها وبالتالي إجراء ما يلزم عليها سواء من قبل الأفراد والمؤسسات أو الدول.

فالتقدم العلمي والتكنولوجي شمل كافة المرافق الحياتية من اجتماعية واقتصادية وعسكرية وغيرها مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية[2].

و كل هذه المصادر لقوة الدولة لا يمكن أن تأتي بنتيجة إلا إذا كانت هناك خطط متبعة من طرف الدولة و سياسات فعالة و تتماشى مع كل عنصر من هذه العناصر.

المطلب الثالث : مناهج قياس القوة الاقتصادية

يمكن القول أن هناك منهجين لقياس قوة الدولة الاقتصادية هما[3]:

1. **المنهج الأول** :يركِّز على قياس قوة الدولة استنادًا إلى العوامل المادية التي يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كمية، واعتمد بعض المحللين على عناصر الدخل القومي وعدد السكان كمؤشرات لقوة الدولة ، بينما اعتمد آخرون على إجمالي الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات استهلاك الطاقة ، وارتكز اتجاه ثالث على المؤشرات العامة للاقتصاد القومي: الزراعة، الصناعة، التعدين والأرض والسكان للدلالة على القوة.

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص78 .

[2] نفس المرجع، ص 77.

[3] خليل حسين ، **القوة و أثرها في الأحلاف الدولية و صراعاتها** ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد 65، لبنان ، 2008، ص6.

2. **المنهج الثاني:** حاول الجمع بين العوامل المادية والعوامل المعنوية التي يصعب قياسها كقياس قوة الدولة استنادًا إلى ثمانية عناصر أساسية هي الجغرافيا ،السكان ،الموارد الطبيعية،الوظائف الحكومية وعملية صنع القرار ، وأدخلت اتجاهات أخر أي عوامل مثل القدرات الثقافية أو العمل الجماعي ونظام القيم والقدرات التنظيمية

وفيما يلي نذكر بعض المؤشرات الأكثر استخداما لتصنيف القوة الاقتصادية الدول:

الفرع الأول :متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ويعرف متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أنه مقدار ما يحصل عليه الفرد من الناتج المحلي في المتوسط وهو مؤشر دولي يستخدم للتعبير عن الوضع الاقتصادي للدولة ومستوى رفاهية السكان فنجد البنك الدولي يصنف الاقتصادات طبقا لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى دول ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع وقد عرف البنك الدولي سنة 2014 الدول الفقيرة(ذات الدخل المنخفض)على أنها تلك التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد عن 975 دولار أمريكي سنوياً ويبلغ عدد الدول الفقيرة 32 دولة معظمها في قارة إفريقيا منها 12 دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 500 دولار سنويا. في حين تعرف الدول الغنية(ذات الدخل المرتفع)بأنها تلك التي يزيد متوسط دخل الفرد عن 905,11دولار أمريكي سنوياً ويبلغ عددها 56دولة معظمها في قارة أوروبا وأمريكا [1].

و هناك طرق مختلفة لقياس متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نبدأها بالطريقة التقليدية ثم طريقة أطلس كما يلي[2] :

أولا : الطريقة التقليدية :

متوسط دخل الفرد في بلد في سنة محددة = مجمل الإنتاج القومي السنوي للبلد في سنة محددة (GNP)/ تعداد السكان الكلي للبلد في نفس السنة.

أو متوسط دخل الفرد في بلد في سنة محددة = مجمل الإنتاج المحلي السنوي الحقيقي للبلد في سنة محددة(GDP) / تعداد السكان الكلي للبلد في نفس السنة.

[1] فيصل الشحي ، **مؤشر القطاع الصناعي** ، مجلة الاقتصادية ، العدد الرابع ، ابو ضبي ، 2014 ، ص 16 .

[2] نفس المرجع ، ص17.

ثانيا : طريقة أطلس :

* متوسط دخل الفرد في بلد في سنة محددة (دولار أمريكي) = (معامل أطلس للتحويل من العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي (دولار أمريكي /العملة المحلية)) (مجمل الناتج المحلي (القومي) في السنة بالعملة

المحلية /تعداد السكان في متوسط السنة).

* معامل أطلس للتحويل من العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي = متوسط معدل التحويل من العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي في السنة المعنية و السنتين السابقتين مع التصحيح لفارق معدل التضخم المالي في الدول المعنية و معدل التضخم المالي في الدول الصناعية الخمس الكبرى .

و بالنظر للطريقتين نجد أن الطريقة التقليدية اعتمدت على المعادلة البسيطة المعتمدة لحساب أي متوسط ،أما طريقة أطلس فركزت على معامل أطلس و الغرض منه هو الحد من أثر تقلبات أسعار الصرف الناتجة عن التضخم في المقارنة بين الدول ، و لأهمية هذه الطريقة فقد اعتمدت من طرف البنك الدولي.

الفرع الثاني : مستوى التصنيع

التصنيع هو عملية يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للدول ومؤشر إلى نسبة الزيادة في الدخل الوطني الناشئة عن القطاع الصناعي، و هو لا يعني مجرد نشاط اقتصاد فهو اكبر من ذلك بكثير فعملية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الإنتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية والمحلية وزيادة ما يضيفه الإنتاج الصناعي لمجموع الدخل القومي ورفع قدرته على استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة مثل المواد الأولية والطاقة ، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع الجودة وانتشار الأسلوب الصناعي إلى باقي الأنشطة الاقتصادية يعتبر تحولا اقتصاديا كبيرا نحو الارتقاء المراتب الاقتصادية للدولة[1].

و تستخدم نسبة مساهمة إنتاج الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقدرة الدولة على التصنيع و إنتاج الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول النامية يمثل نسبة

[1] محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر** ،مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2010/2009 ، ص 14 .

ضئيلة إذا ما قورن بالدول المتقدمة[1].

الفرع الثالث : نسبة الصادرات المصنعة

يعتبر ارتفاع نسبة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات السلعية من المؤشرات التي تعكس زيادة القدرة التصنيعية للدولة ، و لقد اتضح من الدراسات في هذا المجال على شكل دراسات مقارنة أن نسبة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات السلعية نسبة مرتفعة في الدول المتقدمة و هناك دولا نامية مثل كوريا الجنوبية استطاعت تحقيق تقدما كنتيجة للتقدم الصناعي الذي حصل فيها [2].

الفرع الرابع: معدلات إنتاج و استهلاك الطاقة:

حيث تؤشر باتجاه القوة الاقتصادية للدولة ، مع ملاحظة أن التفاوت في الإنتاج و الاستهلاك عند بعض الدول يعبر عن الضعف الذي تعاني منه في مجال الطاقة ، ففي الوقت الذي تنتج فيه بعض الدول النفطية الطاقة أكثر مما تستهلكه فإن دول أخرى (مثل اليابان) تستهلك الطاقة أكثر مما تنتجها ففي مثل هذه الحالات فانه ليس بالإمكان الاعتماد على هاذ المؤشر بشكل مستقل للتعبير عن قوة الدولة الاقتصادية [3].

الفرع الخامس : نسبة الأيدي العاملة في الصناعة و ما يرتبط بهذه النسبة من إنتاجية و كفاءة :

فالكم الكبير من الأيدي العاملة في المجال الصناعي في ظل مستويات عالية من الكفاءة و الإنتاجية و بفضل التحدي و الميكنة و التعليم الصناعي من شأنه أن يحقق دفعا إيجابا باتجاه القوة الاقتصادية للدولة من زاوية التصنيع [4].

المبحث الثاني : الدول النامية و المتقدمة

تم تقسيم دول العالم إلى مجموعات تشترك أعضاء كل مجموعة منها في جملة من الخصائص و في حالة الاقتصاد فيها ، و هذه المجموعات تتمثل في المجموعة الدول المتقدمة و مجموعة الدول النامية و هذا التباين و الاختلاف في الخصائص ناتج عن الاختلاف الموجود في اقتصاد كل دولة مثل الاختلاف في الثروات الباطنية و المورد البشري(العدد و التركيبة السكانية و مستوى التعليم) و الموقع الجغرافي (فهو يسهل على الدولة الاتصال بالعالم الخارجي) و مستوى التقدم العلمي و التكنولوجي و كذلك مستوى الاستقرار الاقتصادي و السياسي و غيرها ،و في هذا المبحث سيتم عرض مفهوم الدول النامية و المتقدمة وخصائص

---

[1] هشام محمود الاقداحي ، **العلاقات الاقتصادية المعاصرة** ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، مصر،2009، ص 89.

[2] نفس مرجع ، ص82 .

[3] خالد الحراري،**مفهوم القوة في السياسة الدولية** ،مجلة المستقبل،العدد7،مصر،2015،ص93.

[4] المرجع السابق،ص 94.

كل مجموعة منها و كذلك الفجوة الموجودة بين المجموعتين .

المطلب الأول : تطور مفهوم الدول النامية و المتقدمة و خصائصهما

تستخدم معايير السابقة في معرفة قوة الدولة الاقتصادية و كذلك تصنف على أساسها الدول ضمن مجموعات نامية أو متقدمة ،و فيما يلي تعريف للدول النامية و المتقدمة و خصائص كل منهما.

الفرع الأول :تطور مفهوم الدول المتقدمة و النامية

تطور مفهوم الدول المتقدمة و النامية عبر مرحلتين حسب التصنيفات التي كانت متبعة في كل مرحلة و كانت المراحل كالتالي :

أولا :المرحلة الأولى : 1960-1973

ركزت معايير التصنيف على مقياس تقدم الصناعة فيها وتطورها كمؤشر لتصنيف دول العالم اقتصادياً وتقسيم الدول إلى دول متقدمة تتميز بالتقدم الصناعي والتكنولوجي تسودها الرفاهية الاقتصادية، ودول متأخرة وذلك بإتباع عدة مقاييس ركزت على قياس الرفاهية بقياس مستوى الدخل والمعيشة وما يتبعها من مستوى الصحة، الغذاء، التعليم، أحوال العمل، العمالة، الاستهلاك، الادخار، النقل، الإسكان، الملبس، الضمان الاجتماعي، الحريات،وانقسمت دول العالم إلى دول متقدمة ودول نامية، وكانت معظم الدول المتقدمة تقع في قارتي أوربا وأمريكا الشمالية في حين أن الدول النامية والمتخلفة في قارة آسيا وإفريقيا[1].

ثانيا :المرحلة الثانية: ظهور مفهوم دول الشمال ودول الجنوب بين عام 1973-1990 :

تميزت الدول المتقدمة بالصناعة والتكنولوجيا والدول النامية بالمواد الخام وتشكلت علاقة بين الطرفين و سارعت الدول النامية للاستفادة من مواردها وبدأت تفرض سياسات التحكم بالمورد الخام وعلى رأسها البتَرول، ويعد عام 1973 عاما جديدا في المفاهيم الدولية عندما استخدمت المملكة العربية السعودية البترول كسلاح ضغط على القوى الغربية فظهر مصطلح جديد يحدد العلاقات الدولية وهو دول الشمال ودول الجنوب[2].

و هنا ظهرت فكرة الحوار بين الشمال و الجنوب و السبب الذي ولد هذه الفكرة هو الهوة الاقتصادية الموجودة بين دول الشمال و الجنوب و السبب من ورائه هو تقليل تلك الهوة و إعادة النظر في هيكل النظام الاقتصادي العالمي و هذا الحوار بين الدول الصناعية و الدول النامية يتمحور حول قضايا اقتصادية شائكة

---

[1] صندوق النقد الدولي ،**آفاق الاقتصاد العالمي**، دراسة إستقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية، تقرير أفريل 2013، ص168.

[2] نفس المرجع ، 168

و طمأنة شعوب كل من الطرفين من المخاطر الاقتصادية القادمة و التصدي لها من طرف دول الشمال بمطالبة من طرف دول الجنوب [1].

و صنفت الدول على أساس نامية أو متقدمة من طرف هيئات مختلفة و وفق عدة معايير و من بين هذه التصنيفات ما يلي :

I. المناهج المتبعة من طرف الأمم المتحدة

وضعت الأمم المتحدة أكثر من طريقة لتصنيف الدول إلى مجموعات وسنتناول طريقتين هما :

أولا :تم التصنيف كل وفق ثلاثة معايير و هي : [2]

1. مستوى الدخل :وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
2. توفر الموارد البشرية :وفقا لرقم قياسي مركب يعتمد على مؤشر نوعية الحياة المادية (العمر المتوقع، استهلاك الفرد، معدل الالتحاق المدرسي).
3. مستوى التنوع الاقتصادي :وفقا لرقم قياسي مركب يقوم على مؤشر حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج و استهلاك الطاقة، إضافة إلى نوعية الصادرات السلعية.

ثانيا : لتصنيف الأمم المتحدة حسب تقرير التنمية البشرية :

و هو تصنيف آخر للأمم المتحدة وفق تقرير التنمية البشرية الذي أصدرته بناء على البيانات المتوفرة لدى أعضائها، التصنيف وفقا لأربع طرق هي:

1. مستوى التنمية البشرية :دمج التقرير عناصر من مؤشر الرفاه المركب تشمل معدلات الأعمار، ومستوى التعليم والدخل وتوزيع الثروة[3].
2. حسب الدخل :تم تصنيف الدول وفقا لمجموعات دخلية باستخدام التصنيفات الخاصة بالبنك الدولي لعام 2009 :

- دول عالية الدخل: 15,000 دولار للفرد، دول ذات دخل متوسط أعلى من 4,036 دولار للفرد إلى 12,475 دولار للفرد .
- دول ذات دخل منخفض 875 دولار وما دون للفرد.

---

[1] محمد حمد قطاطشة ،**النظام الاقتصادي السياسي الدولي** ،دار وائل للنشر ،عمان ،2013،ص 115 .

[2] بن علي عبد الغني ، موسلي أمينة ،**آثار الأزمة على الاقتصادات الناشئة (BRICS)و أهم الدروس المستفادة منها**،متاح على : Iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../8-Bin-Ali-Abdel-Ghani-Mousli-Amina.pdf،تاريخالإطلاع:2018/02/14، الساعة :13:12.

[3] نفس المرجع .

3. حسب المجاميع الرئيسة في العالم :فقد صنفت الدول إلى دول نامية تشمل وسط شرق أوربا، رابطة الدول المستقلة، دول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية.
4. حسب المناطق :تم تقسيم الدول النامية حسب المناطق الاقليمية إلى دول عربية وشرق آسيا والهادئ، أمريكا الشمالية والمكسيك، جنوب آسيا، أوربا الجنوبية، إفريقيا جنوب الصحراء، وسط أوربا وأوربا الشرقية.

II. تصنيف دول العالم إلى عوالم

بالإضافة إلى التصنيفات السابقة توجد أيضا تصنيفات إضافية مثل تصنيف الدول إلى عوالم عرفت مرحلة الثمانينات شيوع استعمال تسمية " العالم الثالث في الدول النامية وقد استعمل هذا المفهوم لأول مرة من طرف الإحصائي والاقتصادي الفرنسي Alfred Sauvy عام 1952 وهو يشير إلى أن هناك تصنيف آخر للدول كان كالتالي[1] :

1. **دول عالم أول :**هي الدول الصناعية أو الرأسمالية ذات الاقتصاد المتطور أو بمعنى آخر الكتلة الغربية.
2. **دول العالم الثاني** :يمثل الأقطار الشيوعية أو الاشتراكية السابقة التي تغيرت أحوالها.
3. **دول العالم الثالث** :يشمل الأقطار الأفقر في العالم و معظمها كانت مستعمرة ثم استقلت.
4. **عالم رابع وخامس:**ويرجع مفهوم" العالم الخامس "إلى الأمريكيPearson (1963) الذي رتب دول العالم على أساس الدخل السنوي الفردي، ثم تطور هذا الا قتراب فيما بعد على يد Muller Bratzel الذين جمعا52 معيارا لتحديد درجة التنمية عام1979 ، و ارتكز أهمها حول :النمو الديمغرافي، توقع الحياة، النشاط المهني حسب القطاعات الاقتصادية، نصيب الزراعة من الناتج الخام، استهلاك الطاقة، اشتراك الهاتف، مستوى التكوين، وضعية الصحة، مستوى الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة... الخ ، وطبقت هذه المعايير على 142 دولة وأمكن حسبها تقسيم العالم إلى 05 عوالم[2]:

-**الدول الأشد فقرا**(دول العالم الخامس) ذات الدخل الفردي السنوي الأقل من350 $.

-**الدول الفقير**(دول العالم الرابع) ذات الدخل الفردي السنوي الأقل من1500 $.

---

[1] مصطفى محمد علي،**الشمال و الجنوب .الدلالة الجغرافية و الاستخدام الدولي المعاصر**، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول و الثاني ، 2011، ص 409.

[2] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق، ص58.

-**دول العالم الثالث** وهي التي لا يتجاوز دخل الفرد بها 5000 $ سنويا.

-**الدول المفضلة** (favorisés) والتي يصل دخل الفرد بها 10.000$ سنويا .

-**الدول الغنية** وهي التي يتجاوز دخل الفرد بها 10.000 $ سنويا.

الفرع الثاني :الخصائص العامة للمجموعات

تصنف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتقسيمها إلى اقتصاديات المتقدمة واقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية و يعتمد هذا التصنيف على معايير صارمة سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، كما أنه تطور بمرور الوقت ولا يزال بعض البلدان خارج هذا التصنيف ، ومن ثم لا تدخل في التحليل ومن أمثلة البلدان التي لا تتمتع بعضوية الصندوق، أنغيلا وكوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي لا تخضع اقتصاداتها لمتابعة الصندوق وقد استبعدت الصومال من البيانات المجمعة في مجموعة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية بسبب نقص البيانات[1].

أولا : الاقتصادات المتقدمة

تتألف المجموعة الفرعية للاقتصاديات المتقدمة الرئيسية والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة من أكبر سبعة اقتصادات في هذه المجموعة من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف في السوق، وهي الولايات المتحدة ،اليابان ،ألمانيا ،فرنسا ،إيطاليا ،المملكة المتحدة وكندا، كذلك تُصَنَّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية .وتشمل البيانات المجمعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من ازدياد العضوية بمرور الوقت[2].

و هناك بعض الخصائص تتميز بها الاقتصادات المتقدمة منها : [3]

- تتمتع باتساع نطاقها و ضخامة إمكانياتها.
- تمتلك سوقا داخلية واسعة .
- جهاز إنتاجي متقدم و بنيان اقتصادي متكامل أي بدرجة عالية من التصنيع و هو ما يضمن لها سيطرة واسعة على تدفقات السلع الرأسمالية و على تدفقات رؤوس الأموال و ما يضمن لها سلطة واسعة.
- الوحدات الاقتصادية فتتمتع بالتنظيم و التركيز و ضخامة الحجم بحيث تكون لها صفة عالمية و تنتج بتكلفة منخفضة و تستطيع بذلك غزو الأسواق الخارجية.

---

[1] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي** ،مرجع سابق، ص 167 .

[2] نفس المرجع ، ص 167.

[3] هشام محمود الاقداحي ، مرجع سابق ، ص 132.

ثانيا :اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية جميع الاقتصادات غير المصنفة كاقتصادات متقدمة ،وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية كومنولث الدول المستقلة وآسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية(التي يشار إليها أحيانا أيضا بأوروبا الوسطى والشرقية)وأمريكا اللاتينية والكاريبي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وإفريقيا جنوب الصحراء[1].

و يمكن أن تعدد خصائص الدول النامية كالتالي[2] :

- ارتفاع الاعتماد على الزراعة : حيث الزراعة هي المهنة الرئيسية في البلدان النامية ويشارك في هذا القطاع الرئيسي حوالي أكثر من 70% من القوى العاملة النشطة في معظم الدول النامية عدم الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية : معظم البلدان النامية غنية بالموارد الطبيعية غير أن استكشافها واستغلالها محدودان وفي بعض الأحيان تسيطر عليها الشركات الأجنبية و يتم تصدير المنتجات الخام بأسعار منخفضة.
- نقص الصناعات والمؤسسات: القطاع الصناعي في البلدان النامية في المرحلة الأولى من التنمية وتبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أقل من 10%، وتستخدم ما بين 2% و 4% من القوة العاملة و النمو الصناعي بطيء جدا.
- عدم وجود بنى تحتية الأساسية : نقص كبير في البنى التحتية التي تساعد على التنمية و منها الطرق الجيدة والطرق السريعة والهاتف والخدمات والسدود الكبيرة والقنوات والبنوك والخدمات المالية .
- الخصائص الديموغرافية : هناك معدل نمو مرتفع للسكان في البلدان النامية فتصل إلى 3% سنويا ويشكل الأطفال دون سن 15 عاما نسبة كبيرة، أي أكثر من 40% من مجموع السكان ولأن هذه الفئة غير نشطة اقتصاديا فهي تعتمد على الأسرة .
- الخصائص الاجتماعية الثقافية : وتوجد أنواع مختلفة من الفئات الاجتماعية في الدولة الواحدة وهي تختلف من حيث الدين والطبقات والمعتقدات والثقافات والعادات واللغات، و هذه القيم الاجتماعية

---

[1] صندوق النقد الدولي،**آفاق الاقتصاد العالمي** ،مرجع سابق ،ص 168.

[2] Jeevan THapa,**Characteristics of Developing Contrie** , valable sur http://economydetail.blogspot.com/2010/02/characteristics-of-developing-countries.html ,consulté le ;14/02/2018;a 14:21.

والثقافية لها تأثير عميق في اقتصاد الدولة .

- انخفاض نصيب الفرد من الدخل وانتشار الفقر :وأهم مؤشر هو نصيب الفرد من الدخل حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا منخفض جدا وهذا هو السبب في أن معظم السكان في هذه البلدان يعيشون تحت ضغوط شديدة ولا يحصلون على ما يكفي من الغذاء والرعاية الطبية الكافية وفرص التعليم الدنيا.

المطلب الثاني : الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة

يشهد العالم تفاوتا كبيرا في مستويات التنمية بين شعوب المعمورة حيث تتمتع البلدان المتقدمة بالوضع الأفضل وتعرف تقدما كبيرا في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية بينما الدول النامية والفقيرة التي تضم أكبر نسبة من سكان العالم فهي تعيش أوضاعا تنموية صعبة و تعاني مجتمعاتها من الفقر ولازالت فجوة التنمية بينها وبين العالم المتقدم تزداد يوما بعد يوم ففي بداية التسعينيات استحوذ % 16 من شعوب العالم على82% من إجمالي الثروة العالمية بينما لم يستفد % 61 من سكان المعمورة إلا ب % 05 من هذه الثروة[1].

و جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 2009 إلى أنه على النطاق الدولي تركز نمو الاقتصاد العالمي في عدد قليل من المناطق الإقليمية ففي عام 2000 تركز حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الناتج المحلي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا ورغم أن ظاهرة التركيز هذه ليست جديدة فقبل ثلاثة قرون شكلت الصين والهند حوالي ثلثي ثروة العالم إلا أن الجديد والاختلاف يكمن في أنه في ذلك الوقت كانت الصين والهند أيضا تضمان أكثر من نصف سكان العالم في حين لا يشكل الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية سوى أقل من سدس سكان العالم[2].

وحسب إحصائيات الأمم المتحدة يعيش حوالي 570 مليون نسمة في القارة الأفريقية أي أكثر من 12% من سكان العالم ، وتحاول الدول الصناعية الغربية إقناع الدول النامية والفقيرة أنها ستستفيد بدرجة كبيرة من العولمة لكن المعلومات الإحصائية تشير إلى أن 46 دولة من أكثر دول العالم فقرا كانت تساهم بنسبة تقدر بحوالي 1.46 في المائة من التجارة السلعية العالمية في عام 1960و انخفضت إلى حوالي 0.6

[1] عبد الرحمان بن سانية .مرجع سابق ، ص 62.

[2] البنك الدولي ، **تقرير التنمية في العالم 2009:إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية** ،ص 5.

في المائة في بداية التسعينات من القرن العشرين والى 0.4 في المائة منذ بداية التسعينات إلى 1995 وقدرت مساهمة 102 دولة من أكثر الدول فقرا في التبادل السلعي بحوالي 8 في المائة من إجمالي التجارة العالمية في عام 1980 لكنها انخفضت إلى 1،4% في عام 1990.

ويستحوذ حوالي 360 مليونيرا عالميا على ثروة بما يملكه 3 مليارات نسمة، أي حوالي ما يملكه نصف سكان العالم وأكثر هؤلاء الأثرياء يعيشون في الدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية ولقد زادت فجوة الدخل بين الدول الفقيرة والدول الغنية، حيث كان دخل الفرد في الدول السبع الصناعية المتقدمة حوالي 20 ضعف دخل الفرد في الدول الأكثر فقرا عام 1965، بينما كانت حوالي 40 ضعفا في عام 1995، و من جهة أخرى نجد أن 20% من الأغنياء في الدول الصناعية المتقدمة يملكون حوالي 150 ضعف ما يملكه حوالي 20% من الدول الأكثر فقرا[1].

و حسب البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم لعام 2000-2001[2] :

- أن من بين 6 ملايير نسمة في العالم يعيش 2,8 مليار بأقل من دولار واحد يوميا تتوزع في العالم كما يلي: 5،34 % في جنوب آسيا ، 3،24% في صحراء إفريقيا ، و 2،23% في شرق آسيا و المحيط الهادي ، 5،6% في أمريكا اللاتينية و الكاريبي ، 2% في أوروبا و وسط آسيا ، و 5،0 في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.
- و الدخل المتوسط لـ 20 دولة الأغنى في العالم يتجاوز 37 مرة الدخل المتوسط للدول الفقيرة

وعلى صعيد المناطق تتصدر القارة الإفريقية مناطق العالم في حدة الفقر(رغم كونها من أغنى القارات بالموارد) لاسيما دول إفريقيا جنوب الصحراء وتشير الإحصائيات إلى أن[3]:

- ✓ الأغلبية الساحقة من الدول الأقل تقدما توجد في القارة الأفريقية(42دولة من أصل 48)وهذه القارة تحوي حوالي 570مليون نسمة أي أكثر من 12% من سكان العالم .
- ✓ ازداد عدد السكان الذين يطالهم الفقر في دول إفريقيا جنوب الصحراء من 164مليون شخص عام 1981إلى 313 مليون شخص عام 2001أي بزيادة تقدر بحوالي 91%خلال عشرين سنة.

---

[1] عبد الوهاب القحطاني،**عولمة الفقر في الدول النامية** ،متاح على : http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=151041&issueno=8836#.WkDyVaKtbuU، تاريخ الاطلاع:2018/02/14، الساعة :14:29.

[2] Banque Mondiale, **Rapport sur le développement dans le monde 2000-2001**, P 4.

[3] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص 63 .

- ✓ خلال 1995-1999تم إحصاء 81%من سكان الدول الأقل تقدما يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، و 50%منهم يعيشون في فقر مدقع (أقل من دولار واحد في اليوم) حيث توجد الأغلبية الكبيرة في إفريقيا إذ يعيش 78%من سكان الدول الأقل تقدما الإفريقية بأقل من دولارين في اليوم .
- ✓ ويشير تقرير أخير لمنظمة "فاو" أن الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية يتواجدون أساسا في إفريقيا جنوب الصحراء(239مليون شخصا) وفي آسيا(578مليون) .

المطلب الثالث : تغير موازين القوى الاقتصادية

هناك تحول في موازين القوى الاقتصادية على الصعيد الدولي وهناك تزايد لأهمية ودور اقتصاديات الدول النامية الأمر الذي يشكل اليوم أهم المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية.

وقد اتسم معظم عقد التسعينات بتسجيل معدلات نمو عالية خاصة بالنسبة لدول شرق آسيا التي أطلق عليها آنذاك النمور الآسيوية ، إلا أن كثافة و تطور النمو الذي عرفته تلك الدول في التسعينات كان أكبر من قدرتها على استيعابه نظراً لعدم جاهزية البنية الأساسية المؤسسية والتشريعية للتعامل مع وتيرة عالية من الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي أدى في النصف الثاني من عقد التسعينات إلى اختناقات انعكست في شكل أزمة مالية أدت إلى هروب رؤوس الأموال وتدهور قيمة العملات المحلية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الدول النامية بما فيها الدول الآسيوية استطاعت التعافي في فترة قياسية حيث بدأت من جديد في تثبيت أقدامها على طريق النمو والاستقرار المالي والاقتصادي المستدام ، و منذ ذلك الوقت وحتى الآن أصبحت هذه الدول تحقق تقدماً ونمواً اقتصادياً منقطع النظير وخاصة على صعيد جذب الاستثمارات وتطور الإنتاج وتوسع الصادرات[1].

و هناك عدة مؤشرات توضح ذلك :

1. **حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي** : و فيما يلي سنوضح حصة صادرات البلدان النامية و المتقدمة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2014 كما هو موضح في الجدول (1-1) الموالي:

[1] جاسم المناعي ، **التغير في البيئة الاقتصادية الدولية و الاقتصادات العربية (الفرص و التحديات)**،مؤتمر العرب في بيئة دولية متغيرة ،مركز الخليج للدراسات ، الشارقة ، 7-8 ماي 2008، ص 2.

الجدول (1-1) : حصة الصادرات السلعية و الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي حسب المجموعات

الدول	2009-2000	2014-2010
الدول المتقدمة	%23	%27,4
الدول النامية	%37,6	%34
الدول الانتقالية	%36,9	%35,3

Sourse : United Nations Conference on Trade and Devlopment ,Trade and Development Report 2016 ,p 102.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة صادرات الدول النامية في الناتج المحلي الإجمالي كانت 37,6 % و 34% خلال الفترة المحددة و مساهمة الدول الانتقالية كانت 36,9% و 35,3% ، و هذه المساهمة للدول النامية و الانتقالية كانت أكبر من مساهمة صادرات الدول المتقدمة حيث سجلت 23% و 27,4% و هذا بسبب الدفعة القوية التي قامت بها بعض الدول مثل الصين و البرازيل و الأرجنتين من تقدم و ازدهار اقتصادي ، و هاذ ما حسن مستوى معيشة هذه الدول و حقق فوائض مالية كبيرة و ارتفاع الدخل الفردي ،و هذا ما يؤكد أن نمو الاقتصاد العالمي لا يعتمد على الدول المتقدمة بل هناك تأثير كبير للدول النامية و الانتقالية في نمو الاقتصاد العالمي.

2. **نمو الناتج المحلي الإجمالي** : يمثل الناتج المحلي الإجمالي للدولة مؤشر مهم للتعبير عن الحالة الاقتصادية لها و آدائها الاقتصادي في الاقتصاد العالمي و فيما يلي سنبين نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي و حسب المجموعات القطرية .

الشكل (1-1): نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المجموعات للفترة 2007-2015

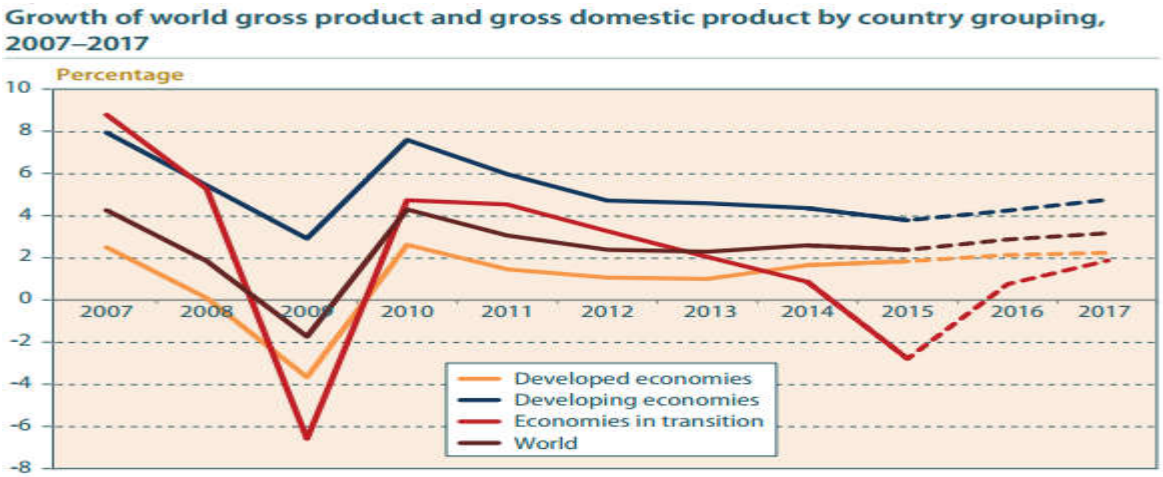

Sourse :United Nation,World Economic Situation Prospects ,2016,P 1.

يبين لنا الشكل أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية هي التي تمثل أعلى نسبة لنمو الناتج على حساب الدول المتقدمة و الناشئة ، و كذلك نلاحظ أن في سنة 2009 تراجعت نسب نمو الناتج في الاقتصاد العالمي و كل المجموعات و هذا بسبب الأزمة المالية التي مست الاقتصاد الأمريكي عام 2008 و هنا نلاحظ أن نسب نمو الناتج تراجعت بشكل حاد في الدول المتقدمة و الدول الانتقالية و الاقتصاد العالمي ككل أما الاقتصاديات النامية فتراجعت نسب النمو تراجعا طفيفا حيث انتقلت من 8% عام 2007 إلى حوالي 3% عام 2009 دون أن تسجل نسب سالبة عكس الاقتصاديات النامية فتراجعت نسبة نمو الناتج من 9% إلى حوالي -6,5% ، و ذلك لأن الأزمة المالية وقعت في مركز الدول المتقدمة لكن الدول النامية فكانت بعيدة عن هذه الأزمة و لم يمسها إلا الأثر القليل، و لكن ما يهمنا هو توضيح أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية و الانتقالية كانت أكثر من في الدول المتقدمة و هذا ما يوضحه الشكل

و هناك مؤشرات أخرى تتمثل في[1] :

- في الوقت الذي تعاني فيه أهم الاقتصاديات الغربية مثل الاقتصاد الأمريكي والبريطاني من عجز و اختلال ماليي نجد أن كثيراً من الدول النامية اليوم تتمتع بتوازنات وفوائض مالية هامة.
- ظهور شركات هامة كبيرة للدول النامية في مختلف المجالات أصبحت تنافس الشركات الغربية متعددة الجنسيات ، شركة ميتال الهندية للحديد والصلب تعد اليوم أكبر شركة عالمية في هذا المجال و هذا ينطبق على الشركة الكورية سامسونغ في مجال الاتصالات والإلكترونيات حتى في مجال النفط نجد أن بعض شركات الدول النامية مثل شركةPetroChina الصينية أو Petrobras الماليزية أصبحت تنافس مثيلاتها الغربية على المستوى العالمي، شهدنا مؤخراً أيضاً استملاك شركة تاتا الهندية لشركة جكور ولاند روفر العالمية.
- إن ظاهرة صناديق الثروات السيادية تمثل شركات استثمار كبيرة مملوكة للدول النامية تستثمر أساساً في الدول الغربية وتعتبر هذه الظاهرة معاكسة لما تعودنا عليه في السابق من حيث أن الاستثمارات تأتي إلى الدول النامية من الغرب وليس العكس وقد شهدنا وفقاً لهذه التطورات استثمارات كبيرة تذهب إلى الدول النامية باعتبارها أراضٍ بكر مليئة بفرص الاستثمار المتمثلة في حاجة هذه البلدان إلى تطوير مختلف قطاعاتها من مرافق البنية الأساسية إلى قطاعات الإنتاج وخدمات الصحة والتعليم التي تحتاجها بشكل

[1] جاسم المناعي ،مرجع سابق ، ص5.

متزايد أعداد كبيرة من السكان المتنامي بمعدلات كبيرة الأمر الذي يمثل فرص استثمارية واعدة بالإضافة إلى عوائد استثمارية مرتفعة نسبياً مقارنة بالوضع في الاقتصاديات المتقدمة التي بدأت عليها مظاهر الشيخوخة والتشبع والافتقار إلى ديناميكية المجتمعات الشابة.

و تبين أن هناك عدة تيارات وعوامل تتقاطع لرسم اتجاهات الاقتصاد العالمي للفترة الراهنة فبينما يعرف النمو العالمي تباطأ من التراجع الملموس في أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن التراجع في أسعار العملات الصعبة من اليورو و الين تستمر توقعات انخفاض النمو وضعف الاستثمار العالمي في كثير من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الدول الصاعدة بسبب استمرار تأثيرات الأزمة الاقتصادية [1].

المبحث الثالث :تصنيف الدول اقتصاديا

إن ما يميز العالم هو انقسامه إلى دول فقيرة و دول غنية حيث الغنية في الشمال تستحوذ على اكبر الحصص من الإنتاج ، الاستثمار ، الصادرات ، الثروات الباطنية ،و الدول الفقيرة في الجنوب تعاني من الفقر و تأخر في النمو رغم أنها تحتوي على عدد كبير من السكان أكثر من الدول الغنية ،ففي السابق كان العالم ينقسم إلى فئتين نامي و متقدم و هذا التقسيم أصبح أقل أهمية حيث تم اعتماد تقسيم جديد من قبل البنك الدولي في تقرير مؤشرات التنمية العالمية 2016 و هو تقسيم وفق مجموعات البلدان على التغطية الجغرافية و ليس كمجموعة فرعية مثل منطقة شرق آسيا ،أما صندوق النقد الدولي فمازال يعتمد الطريقة التقليدية في تقسيم دول العالم إلى نامي و متقدم ، و في هذا المبحث سوف يتم عرض حالة الاقتصاد الدولي وفق الطريقتين الحديثة التي يعتمدها البنك الدولي و التقليدية التي يعتمدها صندوق النقد الدولي و أخيرا سنعرض العشر دول الأولى في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تصنيف الدول حسب البنك الدولي

ككل هيئة دولية تعنى بالشؤون الدولية قام البنك الدولي بتقديم عرض لتصنيف الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي كون هذا المؤشر هام في تبيين مكانة الدول الاقتصادية و في الجدول (1-2) الموالي سنوضح قيمة الناتج المحلي الإجمالي حسب الأقاليم لعام 2016 كالتالي :

[1] الإتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية ،**إستشراف الآفاق الاقتصادية العالمية و العربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات و المتغيرات** ،التقرير السنوي رقم (8) ، ،أفريل 2015 ، ص 11.

الجدول (1-2):قيمة الناتج المحلي الإجمالي حسب الأقاليم عام 2016

الترتيب	المنطقة	قيمةالناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	النسبة من إجمالي الناتج العالمي (%)
	العالم	75641577	100
01	شرق آسيا و المحيط الهادي	22477425	29,71
02	أوربا و آسيا الوسطى	20162858	26,65
03	أمريكا الشمالية	20104905	26,57
04	أمريكا اللاتينية و الكاريبي	5294928	7
05	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	3111499	4,11
06	جنوب آسيا	2896361	3,82
07	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	1498001	1,98

Source:world Bank، World Développement Indicateur Databas، April 2017 ، P4 .

من خلال الجدول و حسب إحصائيات البنك الدولي سوف نحلل و نعرض ترتيب المناطق كالآتي :

- **شرق آسيا و المحيط الهادي :** أن شرق آسيا و المحيط الهادي هو الإقليم الذي احتل المرتبة الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 بقيمة بلغت 22477425 مليون دولار أمريكي بنسبة 29,71% من الناتج العالمي و حققت دول هذه المنطقة تجربة رائدة في ازدهار اقتصادي كبير والذي اصطلح على تسميته بالمعجزة الاقتصادية وهي تحوي الآن أقوى الاقتصاديات النامية وأسرعها نموا الصين، هونج كونج، كوريا الجنوبية في شرق آسيا، ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، و غيرها في جنوب شرق آسيا ،حيث كانت حصة الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة 5،53% من إجمالي الناتج للدول الصاعدة و النامية و 7،30% من الناتج العالمي "و شاركت كذلك ب 5،40% من صادرات الدول النامية و 4،18% من الصادرات العالمية" [1].
- أوروبا و آسيا الوسطى : في المرتبة الثانية كانت أوروبا و آسيا الوسطى بناتج قيمته 20162858 مليار دولار ،حيث كانت نسبتها 26,65% من الناتج العالمي ،ثم تليها أمريكا الشمالية بقيمة 20104905 مليون دولار و نسبة 26,57% .

[1] صندوق النقد الدولي،**آفاق الاقتصاد العالمي**،ضعف الطلب الأعراض و العلاج ،تقرير أكتوبر 2016،ص 207.

- **أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي:** فكانت في المرتبة الرابعة بـ 5294928 مليون دولار بنسبة 7% حيث بالرغم من ما تملكه أمريكا اللاتينية من إمكانيات إلا أنها لا تزال متأخرة في مجال التنمية الاقتصادية وتسودها وضعية عميقة من عدم المساواة.

أي أن الأداء كان مختلفا بين دول هذه المنطقة ، فالبلدان التي تحسنت ظروفها تركزت في تلك المصدرة للمواد الأولية ، أو البلدان التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الأسواق الديناميكية في آسيا خصوصا الصين، أما الاقتصاديات الأخرى فلازالت في مستوى متأخر كما أن دولة المكسيك تعرضت بقوة للأزمة المالية بسبب ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي ، و منه تظل أمريكا اللاتينية تشتمل على نسيج من الاقتصاديات مختلف الوضعيات.

فالاقتصاديات قوية الموجودة بها تتمثل في أمريكا اللاتينية حيث تشمل اقتصاديات قوية مثل الشيلي الأرجنتين والأروغواي والتي بدأت تنميتها الاقتصادية منذ الثلاثينات حققت شوطا كبيرا و متطورا في مجال الصناعة، وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي بالشيلي هو أسرع المعدلات في أمريكا اللاتينية خلال جيل كامل ، وتعتبر البرازيل القوة الاقتصادية الأولى في أمريكا اللاتينية وثاني قوة صناعية في العالم الثالث بعد الصين حيث ساهمت بـ 9،4% من ناتج المحلي للدول النامية عام 2015 وسابع أكبر اقتصاد في العالم عام 2014 إذ حققت اقتصادها نموا بمعدل يعد الأسرع، كما تعتبر البرازيل القوة التجارية الأولى في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية وتشكل منافسا قويا للدول المتقدمة في الأسواق العالمية، مع تحقيق فائض تجاري حيث تستند قوة صادراتها إلى المنتوجات المصنعة التي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات البرازيلية تعتبر العديد من دول أمريكا اللاتينية من أكثر المناطق فقرا في العالم فالإكوادور، البيرو، وبوليفيا تتميز بصناعات متخلفة في تحت تصنيف الاقتصادات الآخذة في التصنيع ، أما الأكثر الدول فقرا في أمريكا اللاتينية فهي هايتي التي تعتبر من الدول ذات الدخل المنخفض (045،1 دولار و ما دون ذلك) ويرجع السبب إلى التاريخ الاستعماري الصعب الذي مرت به(الاستعمار الفرنسي ثم الأمريكي) الذي سبب دمارا كبيرا، وعوامل التصحر والكوارث الطبيعية والأمراض(الإيدز) والأزمات الاقتصادية المتلاحقة[1].

- **الشرق الأوسط و شمال إفريقيا :** سجل ناتج محلي قيمته 3111499مليون دولار 4,11% ما نسبته و هذا ما جعله في المرتبة الخامسة و هو يشمل بلدان غرب آسيا وشمال إفريقيا و يتكون من 23 دولة (سوريا، لبنان، العراق ،الأردن،فلسطين ،السعودية، الإمارات، قطر، عمان،اليمن، البحرين، الكويت،

[1] عبد الرحمان بن سانية،مرجع سابق،ص 74.

أفغنستان ،الجزائر ،جيبوتي ،مصر ،إيران ، ليبيا ، موريطانيا،المغرب ،باكستان ، السودان ، تونس)[1].

معظم دول الشرق الأوسط نامية ويعاني غالبية سكان هذا الإقليم من الفقر وتعتمد اقتصادياتها على الزراعة، وعدد ضئيل جدًا منهم فقط يعتمد على الصناعة مثل الكويت و قطر و الإمارات العربية المتحدة، مع وجود اقتصاديات نفطية مثل السعودية والإمارات وعمان هذه الدول التي تتميز بتطور هياكلها الاقتصادية وارتفاع مستويات المعيشة[2] و تصنف ضمن مجموعة الدخل المرتفع (12،746 دولار و ما فوق ذلك) واحتلالها مراتب متقدمة على مقياس التنمية وتعتبر دبي من أكبر مدن العالم الترفيهية والسياحية حيث شهدت تطورا كبيرا في البنى التحتية والمراكز الترفيهية والعلمية والهندسة البنائية... الخ و تصنف السعودية ضمن المراتب الأولى عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي حيث احتلت المرتبة الخامسة عشر من حيث الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 [3].

- **جنوب آسيا** :في المرتبة السادسة بقيمة 2896361 مليون دولار حيث تتسم اقتصاديات بعض الدول في هاذ الإقليم بالضخامة والحجم الكبير بينما دولا أخرى يتسم اقتصادها بصغر الحجم والاعتماد على الزراعة فتعتبر الهند القوة الاقتصادية الرئيسية في المنطقة وقد حققت خلال السنوات الأخيرة معدلات نمو سنوية مرتفعة وصل متوسطها إلى7.5% تقريبا،حيث شاركت بـ 7% من الناتج العالمي و 21% من الصادرات العالمية عام 2015[4] ويعتمد نموها الاقتصادي على تكنولوجيا المعرفة الأمر الذي أدى إلى تنامي قدراتها التنافسية.
- **إقليم إفريقيا** :فنلاحظ أنه الأضعف اقتصاديا حيث سجل ناتج محلي قدره 1498001 مليون دولار رغم أنها هي المجموعة الأكبر في عدد الدول حيث تحتوي على 47 دولة ، فرغم الثراء الذي تتمتع به هذه القارة من موارد على ظهرها و في باطنها إلا أنها تعتبر القارة الأكثر فقرا في الكون حيث تعاني اقتصادياتها من تأخر كبير و رغم ما تحقق من مكاسب في السنوات الأخيرة إلا أنه مازالت البلدان الأفريقية تواجه تحديات طويلة الأجل أمام التنمية، ومن بين هذه التحديات الرئيسية هيكل الإنتاج غير المتنوع وتدني مستوى رأس المال البشري وضعف الإدارة العامة وهشاشة الدولة وغياب فرص العمل

---

[1] صندوق النقد الدولي ، **آفاق الاقتصاد العالمي** ، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية ،مرجع سابق ،ص 158.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،**النمو المستدام للتشغيل:دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي** ،تقرير التنمية الصناعية لعام 2013،ص 34.

[3] بيانات البنك الدولي متاح على :www.worldbank.com

[4] صندوق النقد الدولي،**آفاق الاقتصاد العالمي**،ضعف الطلب الأعراض و العلاج،مرجع سابق، ص207.

الكافية للشباب وتغير المناخ [1]، وتشير الإحصائيات إلى أن:

- انخفاض الإنتاج الغذائي للفرد بين سنتي 1990 – 2005 في 17 بلد من أصل 32 بلد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ، و هذا ما أدى إلى أن 30% (240 مليون شخص) من سكان إفريقيا جنوب الصحراء يعانون من انعدام الأمن الغذائي [2].
- حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2008–2009 فإن إفريقيا جنوب الصحراء تعتبر من أكثر المناطق فقرا في العالم و تعتمد كل الاعتماد على الزراعة المسقية بالأمطار و يستخدمون موارد محدودة في بيئة هشة و حساسة فمن بين الدول الأقل نموا الـ 50 بلدا تقع 34 منها في قارة إفريقيا جنوب الصحراء [3].
- ظل الفقر متركزا في هذا الإقليم حيث لا تزال الغالبية العظمى من الأسر تعتمد على الدخل الذي تحصله من نشاطها الزراعي ، حيث من بين 1,4 مليار شخص يعانون من الفقر الشديد في إفريقيا يعيش 70% منهم في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء ، و في هذا الإقليم يعيش أكثر من 60% من السكان في الأرياف بأقل من 1,25 دولار في اليوم [4].

المطلب الثاني : تصنيف الدول حسب صندوق النقد الدولي

يعتمد صندوق النقد الدولي في تصنيفه لدول العالم اقتصاديا على طريقة تصنيف الدول المتقدمة و الدول النامية ، و فيما يلي سنوضح نسبة المساهمة في الناتج المحلي العالمي و المساهمة في الصادرات العالمية للمجموعتين من خلال الجدول الموالي

الجدول(1–3):نسبة الدول النامية و المتقدمة في الناتج العالمي و الصادرات العالمية لعام 2015

الدول	عددها	النسبة من الناتج العالمي (%)	النسبة من الصادرات العالمية(%)
الدول المتقدمة	39	42,2	63,4
الدول الصاعدة و النامية و منها : – آسيا الصاعدة و النامية	152 29	57,6 30,8	36,6 18,4

[1] عبد الرحمان بن سانية،مرجع سابق،ص75.

[2] مكتب العمل الدولي ، **تمكين شعوب إفريقيا بتوفير العمل اللائق** ، الاجتماع الإقليمي الإفريقي ، العدد 12 ، سويسرا ، 2011 ، ص12.

[3] الأمم المتحدة ، **محاربة تغير المناخ** ،تقرير التنمية البشرية 2007–2008 ، ص 81.

[4] مكتب العمل الدولي ، مرجع سابق ، ص 12.

- الصين - الهند		17,3 7	11,6 2

المصدر :صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ،ضعف الطلب الأعراض و العلاج،تقرير أكتوبر 2016، ص 207.

يبين لنا الجدول نسب مختلفة لكل من الدول المتقدمة و النامية من حيث الناتج العالمي و الصادرات العالمية حيث :

- ✓ **النسبة من الناتج العالمي :** كانت مساهمة الدول النامية و الصاعدة 57,6% و هذه المساهمة أكبر من مساهمة الدول المتقدمة التي كانت مساهمتها بـ 42,4% ، و يمكن أن نبرر ذلك بعدد الدول لكل مجموعة حيث عدد الدول النامية و الصاعدة أربعة أضعاف تقريبا عدد الدول المتقدمة ، و من جهة أخرى ما جعل مساهمة الدول نامية في الناتج العالمي كبيرة هو النمو الكبير الذي شهدته بعض الدول الآسيوية النامية مثل الصين و الهند، حيث كانت مساهمة أسيا الصاعدة 30,8% من الناتج العالمي ، و مساهمة الصين لوحدها كانت 17,3% أي بنسبة 30% من الناتج للدول النامية و الصاعدة و كانت مشاركة الهند في الناتج العالمي 7% أي حوالي 12% من ناتج الدول النامية.
- ✓ **النسبة من الصادرات العالمية :** ساهمت الدول المتقدمة بشكل كبير في الصادرات العالمية حيث كانت المساهمة بنسبة 63,4% أما الدول النامية و الصاعدة فكانت نسبتها من الصادرات العالمية 36,6% و هذا راجع لقوة قطاع التجارة الخارجية في هذه الدول لما تمتلكه من مقومات تساعدها على الإنتاج الضخم الموجه للتصدير و كذلك سعر الصرف المرتفع الذي تتميز به عملات هذه الدول.

المطلب الثالث : تصنيفات الدول العشرة الأولى في العالم

تعددت تصنيفات مختلف الهيئات الدولية للدول المتقدمة و فيما يلي جدول يوضح الاقتصادات العشر الأولى حسب الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية

الجدول (1- 4)الاقتصادات العشر الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية حسب صندوق النقد الدولي للفترة 2011-2016

	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016
01	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
02	و م أ	و م أ	و م أ	و م أ	و م أ
03	الهند	الهند	الهند	الهند	الهند

04	أندونيسيا	أندونيسيا	أندونيسيا	أندونيسيا	أندونيسيا
05	روسيا	اليابان	ألمانيا	ألمانيا	ألمانيا
06	اليابان	البرازيل	المملكة م	المملكة م	اليابان
07	المكسيك	روسيا	كوريا ج	اليابان	المملكة م
08	البرازيل	تركيا	السعودية	السعودية	المكسيك
09	السعودية	المملكة م	المكسيك	المكسيك	كوريا ج
10	ألمانيا	كوريا ج	روسيا	كوريا ج	إيران

Source : www.worldbank.com ، consulté :16/05/2017 a 14 :50.

من خلال الجدول نلاحظ أن ترتيب الدول يختلف حيث :

- ✓ احتلت كل من الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية و الهند و إندونيسيا المراتب الأربع الأولى بهذا الترتيب خلال كل فترات الدراسة.
- ✓ روسيا كانت في المرتبة الخامسة خلال الفترة 2011-2012 و تراجعت لتحتل المرتبة السابعة في الفترة التي تليها ثم في المرتبة العاشرة خلال فترة 2013-2014 ثم خرجت من قائمة الدول العشرة الأولى خلال الفترة 2014-2015 .
- ✓ اليابان احتلت المرتبة السادسة في فترة 2011-2012 ثم تقدمت إلى المرتبة الخامسة في الفترة الموالية ، ثم لم تعد تنتمي للقائمة طول فترة 2013-2015 و عادت لتحتل المرتبة السادسة عام 2015.
- ✓ المكسيك كانت في المرتبة السابعة خلال الفترة 2011-2012 ثم إحتلت المرتبة التاسعة خلال الفترة 2013-2015 .
- ✓ أما البرازيل و السعودية فقد احتلتا مراتب مختلفة و لكن لم تعد تنتميان إلى قائمة الدول العشر الأولى خلال عام 2016.
- ✓ ألمانيا كانت تحتل المرتبة الأخيرة في القائمة في بداية الفترة و احتلت المرتبة الخامسة في نهاية الفترة عام 2016 .
- ✓ المملكة المتحدة لم تكن تنتمي للقائمة في بداية الفترة و بدأ تصنيفها ضمن العشر دول الأولى عام 2013 و احتلت المرتبة السابعة في القائمة عام 2016 .

و الجدول الموالي يبين نسبة المساهمة في الناتج العالمي و الصادرات العالمية لبعض الدول العشرة الأولى في الاقتصاد العالمي

الجدول (1-5): نسبة المساهمة في الناتج العالمي و الصادرات العالمية لبعض الدول في الاقتصاد العالمي لعام 2015

الدولة	نسبة المساهمة في الناتج العالمي (%)	نسبة المساهمة في الصادرات العالمية (%)
الصين	17,3	11,6
الولايات المتحدة الأمريكية	15,8	10,7
الهند	7	2
ألمانيا	4,3	7,5
اليابان	4,2	3,7
المملكة المتحدة	2,4	3,7

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ،ضعف الطلب الأعراض و العلاج،تقرير أكتوبر 2016، ص 207.

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن الصين حافظت على المرتبة الأولى في تصنيف الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية حسب صندوق النقد الدولي حيث بلغت قيمة الناتج المحلي 10867 مليار دولار عام 2015 مساهمة في الناتج العالمي بنسبة 17,3% و بنسبة 11,6% في الصادرات العالمية ، و هذا ما جعلها تحتل المرتبة الأولى في المشاركة في التجارة العالمية و رغم هذه النسب إلا أنها تصنف ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتمي للدول ذات الدخل المرتفع ، و مع هذا فقد كانت في المرتبة الثانية لمدة خمس سنوات متتالية (2010-2015) و تقدر مساهمتها في الناتج العالمي عام 2015 بقيمة 15,8% و مساهمتها في الصادرات العالمية قدرها 10,7% لنفس العام محتلة بذلك المرتبة الثانية في التجارة العالمية بعد الصين.

أما الهند فهي من دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط و احتلت المرتبة الثالثة بمشاركة في الناتج العالمي قدرها 7% و بنسبة 2% في الصادرات العالمية سنة 2015 و هذا ما جعلها تحتل المرتبة التاسعة في التجارة العالمية (بعد الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و فرنسا و إيطاليا و اليابان و المملكة المتحدة و كندا) ، أما في المرتبة الرابعة فكانت اندونيسيا و ألمانيا كانت في المرتبة الخامسة بنسبة مشاركة قدرها 4،3%من الناتج العالمي و 5،7% من الصادرات العالمية ، أما المراتب الخمس الأخرى فتوزعت بين اليابان و المملكة المتحدة والمكسيك كوريا الجنوبية وأخيرا إيران و هذه الدول ذات دخل مرتفع

(اليابان و كوريا الجنوبية و المملكة المتحدة) و المتوسط الأعلى(إيران و المكسيك) ، و عند تصنيف هذه الدول من حيث مستوى التصنيع فنجد أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و اليابان هي اقتصادات صناعية ،أما الأخرى فهي اقتصاديات آخذة في التصنيع[1].

فمن خلال ما سبق لاحظنا أن قارة آسيا هي تملك أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الشكل الموالي :

الشكل (1-2):نسبة مساهمة القارات من الناتج المحلي العالمي عام 2017

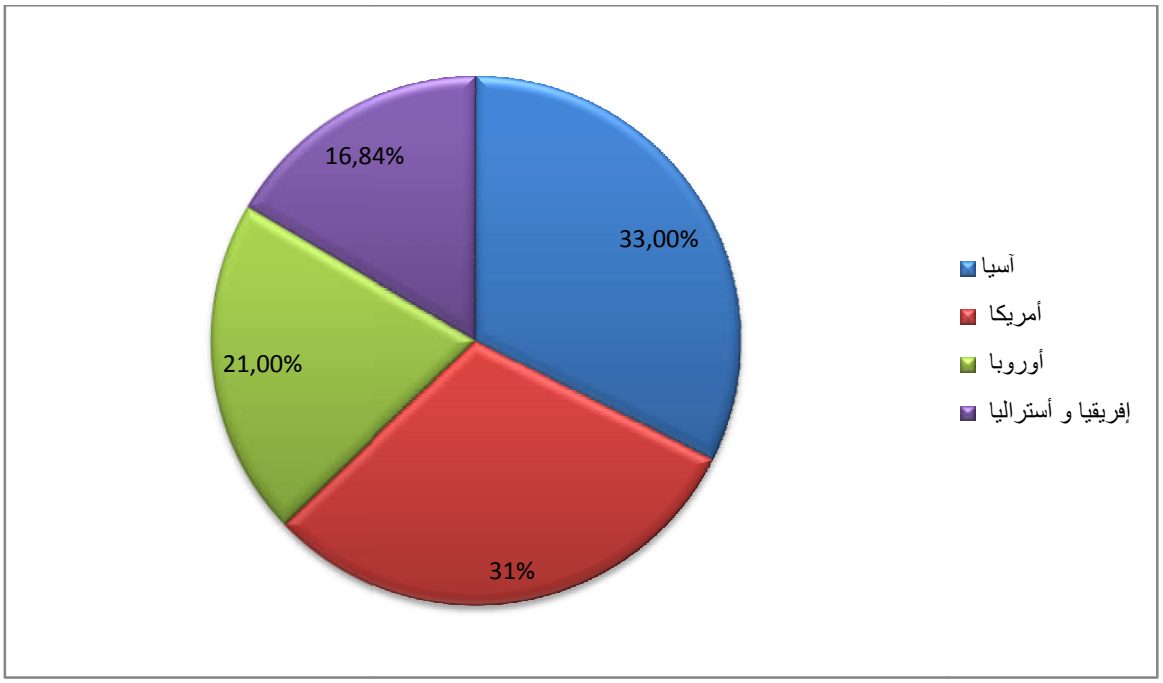

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،النمو المستدام للتشغيل:دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي ،تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، ، ص 34.

يبين لنا الشكل أن قارة آسيا هي التي تساهم نسبة كبيرة من الناتج المحلي العالمي قدرها 30,8% عام 2015 و 84،33% عام 2017 و قارة أمريكا كانت نسبتها حوالي 31% من الناتج العالمي عام 2017 و أوروبا بنسبة 37،21%هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة بين القارات و تجاوزت نسبتها نسبة و كل من إفريقيا و استراليا مجتمعتين حيث سجلتا نسبة 84،16% ، و يعود السبب وراء تصدر قارة آسيا بقية القارات في المساهمة في الناتج العالمي كما قلنا سابقا إلى ظهور بعض القوى الاقتصادية كانت لها انطلاقة قوية في معدلات التنمية الاقتصادية و احتلت مراتب أولى في ترتيب الدول اقتصاديا و منها الصين و الهند.

[1] صندوق النقد الدولي ،**آفاق الاقتصاد العالمي** ،ضعف الطلب الأعراض و العلاج ،مرجع سابق،ص 207.

خلاصة:

تتميز البيئة الاقتصادية الدولية بالصراع الدائم من أجل بلوغ المراتب الأولى ، فكل دولة تتمتع بإمكانيات و قدرات مختلفة و متباينة تجعلها تحقق قدر كبير من السيطرة و الهيمنة إذا ما استخدمت بطريقة صحيحة ،و هذه الموارد هي السبب الرئيسي وراء حالة الصراع أو التعاون القائم بين الدول.

فالدول إما أن تكون متصارعة و متنافسة حول مصادر القوة الاقتصادية (موارد طبيعية ،أولية ، مالية ،بشرية، تكنولوجية و غيرها) ، أو أن تكون علاقة تعاون و تكامل مثل التكتلات الاقتصادية قصد تحقيق القوة الاقتصادية ، فكل دولة تسعى لتحقيق هذه القوة فهل الهدف الأساسي لكل الدول و ذلك لما تحققة من نواتج في صالح الدولة القوية مثل فرض سيطرتها على باقي الدول و جعلهم يخدمون مصالحها و منه تحقيق عوائد أكثر و تثبيت نفسها في السوق الدولية و توسيع حصتها في الاقتصاد العالمي.

و الحصول على القوة ليس الهدف الأخير للدولة بل يجب عليها أن تحافظ على مكانتها و قوتها و أن تقوم بما يضمن ذلك من بحث و تطوير للحصول على التكنولوجيا المتطورة قبل الغير و كذلك التكتل و الإتحاد من أجل مواجهة القوى المنافسة ، و الأهم من ذلك هو الحصول و السيطرة على الموارد الأولية .

الفصل الثاني :

إستراتيجيات تطوير الصادرات

تمهيد:

تعد مسألة التنمية الاقتصادية مسألة هامة تسعى العديد من الدول إلى تحقيقها، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، وفي هذا الصدد تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للتنمية الاقتصادية وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات، ولهذا اتجهت جل الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى تبني سياسة التوجه نحو التصدير قصد تحقيق تنمية اقتصادية وذلك لان التصدير يؤدي إلى تحقيق زيادة الدخل الوطني للدولة وزيادة إراداتها من النقد الأجنبي وعملات صعبة والتخفيف من البطالة وعجز الميزان التجاري.

ولهذا سعت الدول إلى تطوير صادراتها وإتباع استراتجيات تتماشى مع إمكانيات الدولة لما تلعبه هذه الاستراتجيات (التنويع والتركيز في الصادرات) من دور بارز في تطوير تجارة الدولة والتصدير خاصة، فهي من خلال سياستها الهادفة إلى تقديم الإعانات المعقولة للمصدرين وتوفير الهياكل الأساسية التي تساعدها على نمو صناعات موجهة للتصدير ورفع قدراتها التنظيمية والتقنية والتسييرية تسعى إلى تنمية مكونات هذه الصادرات بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار مداخيلها ونموها.

وتكون هذه الاستراتجيات إما بتنويع الصادرات وذلك بتنويع التركيبة السلعية لهذه الصادرات لضمان استقرار حصيلتها عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة وخلق وحدات إنتاج جديدة للتصدير.

أو بتركيز الصادرات حيث تركز الدولة على عدد محدود من جدا من المنتجات المصدرة مثل ما هو موجود في الجزائر حيث تغلب المحروقات على سلال صادراتها.

ولتوضيح كل هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي كالآتي :

المبحث الأول بعنوان مفاهيم أساسية حول التصدير وفيه مفهوم التصدير وأهميته ودوافعه وعوائقه وكذلك التخطيط للتصدير، المبحث الثاني يتضمن طرق التصدير بما فيها التصدير المباشر وغير المباشر والاتفاقات التعاقدية وأخيرا الاستثمار الأجنبي المباشر والتحالفات الإستراتيجية .

المبحث الثالث يتحدث عن الصادرات والتنمية الاقتصادية وكذلك بعض الصادرات التي تربط بين الصادرات والتنمية الاقتصادية أما المبحث الأخير فمضمونه استراتجيات تطوير الصادرات.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول عملية التصدير

في هذا العالم المتسم بالتحولات والاكتشافات الهائلة وسهولة وسرعة الاتصال ونقل التكنولوجيا والذي يقدم العديد من الفرص ويفرض الكثير من المخاطر أصبح التصدير حاجة ماسة للعديد من الشركات وشرطا أساسيا لتطورها ومنفذا جيدا للهروب من ضيق السوق المحلية والمنافسة الشديدة فيه وفرصة مناسبة لتصريف فوائض الإنتاج ،فلكل شركة مقبلة على تصدير منتجاتها ليدها كثيرة ولكن الدافع الرئيسي هو تحقيق أكبر عائد ممكن حيث مهما حققت الشركة أرباح ومكانة قوية في السوق المحلية فهاذ لا يجعلها تتخلى عن التفكير في اتخاذ قرار الدخول للأسواق الخارجية، وهاذ طبعا يحتاج إلى دراسة وبحث وتحليل وتقييم الأسواق المستهدفة هاذ من جهة، ومن جهة أخرى عليها بالتهيئ لمواجهة المخاطر والتقلبات والتغيرات التي تمثل فرصا للشركات المنافسة، لتوضيح ذلك قسمنا هاذ المبحث إلى مطلب أول يوضح مفهوم التصدير وأهميته، ودوافعه في المطلب الثاني عوائق التصدير في المطلب الثالث تحدثنا عن عوائق التصدير ثم الدخول للأسواق الخارجية في المطلب الرابع كالتالي .

المطلب الأول : مفهوم التصدير و أهميته

يعتبر التصدير منذ القدم من القضايا الأساسية الهامة حيث أعطتها الدول أهمية كبيرة و ذلك راجع للدور الذي يلعبه في جلب الثروة ومنه تلبية حاجياتها من الدول الأخرى فهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ومن هذه المنطلق تعمل كل دولة من الدول إلى تفعيل وتنشيط عملية التصدير ومحاولة الانتقال من قطاع تغلب عليه الصادرات التقليدية إلى قطاع الصادرات غير التقليدية، وبهذا الصدد سيتناول هذا المطلب مفهوم التصدير و أهميته .

الفرع الأول : مفهوم التصدير

يعرف التصدير على أنه بيع المنتجات التي صنعت أو حولت من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة [1]، وهو يعبر عن قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وبشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أرباح، قيمة مضافة، توسيع ونمو،انتشار، توفير فرص عمل، والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى و الحصول على التكنولوجيا الجديدة

[1] رضوان محمود العمر،**التسويق الدولي** ،دار وائل للنشر،الأدن، 2007، ص133.

وغيرها [1].

وهو تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان المقيمين في القطر الاقتصادي إلى أعوان غير مقيمين وهو الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية حيث أن معظم المؤسسات توسعها الأولي للأسواق الأجنبية يكون بقيامها بدور المصدر[2].

وفي تعريف آخر جاء أن التصدير هو بيع البضائع في الخارج، ومن طرف النظرية الكينزية الصادرات تمثل حقنا في الدورة الاقتصادية وتغيراتها الإيجابية تحقق زيادة في الدخل والعمالة [3].

وهو عملية تمكن المؤسسات من اختراق السوق الخارجية بعد أن كانت تعمل في الأسواق المحلية فليس من السهل أن تقوم الشركة بالعمل بالسوق الخارجية قبل العمل بالسوق المحلي [4] .

وعموما يمكن تعريف التصدير على أنه إرسال المنتجات إلى بلدان أخرى ما وراء الحدود الوطنية للبلد الذي أنتجت فيه وفقا لإجراءات يتفق عليها كل من الطرفين البلد المصدر والبلد المستورد، أو هو تدفق المنتجات من البلد الذي أنتجت فيه إلى بلد ثان يتم استهلاكها فيه قصد تحقيق عائد أكبر من لو أنها أنتجت غي البلد الثاني .

الفرع الثاني : أهمية التصدير

تعد عملية البيع بالسوق المحلي دليل نجاح المشروعات في نشاطها الإنتاجي والتسويق وبمقابل ذلك تعتبر عملية البيع بالسوق الخارجي (التصدير) قمة هذا النجاح، حيث يعني القدرة على المنافسة رغم الاعتبارات الخاصة والحواجز الكثيرة التي تعترض نشاط التصدير والعمل بالأسواق الخارجية وكذلك لما يحققه التصدير من عوائد طويلة الأجل .

ولقد كان وما يزال التصدير أحد أهم العوامل التي جعلت اقتصاديات عدد من الدول النامية في مصاف الدول الصناعية المتقدمة (الدول الصناعية الجديدة: دول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية) ومن خلال تراكم الثروة وتمويل المشروعات وبناء المرافق والتجهيزات وغيرها من مظاهر النهضة الاقتصادية

---

[1] فريد النجار ،**التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتجية** ، الدارالجامعية ،الاسكندرية،مصر ،2007، ص15.

[2] فرحات غول،**التسويق الدولي(مفاهيم و أسس النجاح في الأسواق العالمية)**، دار الخلدونية ،الجزائر ،2008، ص190.

[3] Ahmed Silem ,jean Marie Albertini,**Lexique d'economie**, 7 edition ,DALLOZ,paris ,2002,p32.

[4] Patrick Joffer ,**Léxportation dans la turbulence Mondiale**,Economica,Paris,1986,P87 .

التي شهدتها هذه الدول وفي المرحلة الحالية والمستقبلية تزداد أهمية تصدير المنتجات الوطنية لدرجة تجعل ضرورة جديرة بالتحقيق وذلك لاعتبارات كثيرة من أهمها :

- التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الإنتاج وإلا فإن السوق المحلية ستقف حائلا أمام استمرار هذا التوسع .
- التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات الإنتاج وفي المخزون
- إن تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته فهو يزيد من تنوع مصادر الدخل الوطني و يدعم الميزان التجاري ويجلب العملات الأجنبية و يزيد من فرص التشغيل الوطنية .
- مواجهة التطورات التي شهدتها الأسواق المحلية والعالمية والمنافسة بين الدول المتقدمة وسعي الشركات المتزايد لفتح المزيد من الأسواق الخارجية لتستطيع الصمود في وجه المنافسة القوية [1].
- التصدير يدعم القوة التفاوضية للبلد في الأسواق الخارجية ويدعم كذلك قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى [2].

وعموما للتصدير أهمية كبيرة تتضح في دوره التمويلي للواردات وتوفير المورد مهم للعملة الصعبة وتنمية الصناعات ونمو الدخل القومي باستغلال كل الإمكانات المتاحة .

المطلب الثاني : دوافع التصدير

من دوافع التصدير عوامل ساحبة وعوامل دافعة ونقصد بالعوامل الساحبة العوامل التي من أجلها يقوم التصدير أي المنافع التي تجلب المصدر للقيام بعملية التصدير ويمكن أن تسمى بالعوامل الداخلية، والعوامل الدافعة هي تدفع المصدر وتحثه على القيام بنشاطه وتسمى أيضا العوامل الخارجية .

الفرع الأول : العوامل الساحبة

- **هداف الربح و النمو (المنفعة)** : إن الرغبة في الحصول على المنفعة على المدى القصير أمر هام لاسيما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة التي تكون في مرحلة الاهتمام الأولي بالتصدير.

---

[1] وصاف سعيدي ، **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر ،الواقع و التحديات**،مجلة الباحث ، لعدد 10، جامعة ورقلة ، 2002،ص9.

[2] سعدي فيصل ، **رؤية تحليلية حول الأهمية الاقتصادية التصديرية مع الإشارة لإمكانات تصديرية متاحة للجزائر في مجال الطاقات المتجددة** ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، العدد 10 ، جامعة المدية ، 2016 ، ص 23.

- **تحقيق وفرات الحجم الكبير** :تسعى بعض الشركات إلى استغلال الطاقات الإنتاجية والتسويقية والفائض لديها والاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج والتوزيع لتتمتع الشركة بمزايا الإنتاج الكبير (وفرات الحجم). فزيادة الإنتاج للسوق المحلية يساعد أيضا في تخفيض في تكلفة الإنتاج بالنسبة للمبيعات المحلية ويزيد القدرة التنافسية للشركة المحلية محليا ويساعد على تخفيض التكلفة أكبر من الأسواق الدولية المستهدفة .
- **توزيع المخاطر على عدة أسواق:**تواجه الشركات مخاطر متنوعة في مجال الإنتاج والتسويق مثل مخاطر الدورة الاقتصادية كالكساد والتغيرات الموسمية والتقلبات المناخية ومخاطر التقلبات الاجتماعية والتغيرات في أذواق الأفراد وتفضيلاتهم والتغيرات في حجم الأسواق والمخاطر السياسية (حروب، ثورات، حصار اقتصادي...) فعندما تكون الشركة ناشطة في عدة أسواق تتميز بمرونة كاملة، فمثلا تأتي الدورة الاقتصادية في أوروبا متأخرة قليلا عن الدورة الاقتصادية في أمريكا،و هذا يعني أن انخفاض المبيعات في السوق الأمريكية أثناء الكساد يمكن أن يعوض بارتفاع المبيعات في أوروبا لعدم وجود الكساد بها [1].
- **التفوق التكنولوجي:** إن الشركات التي تمتلك تفوقا تكنولوجيا أو يتوفر لديها سلعة مميزة مقارنة بما يعرضه المنافسون في الأسواق الدولية تدخل هذه الشركة بسهولة في الأعمال الدولية .
- **توفر معلومات استثنائية عن السوق الأجنبية:** تمثل المعلومات عن السوق حافزا للشركة في مجال التصدير، وتمثل هذه المعلومات المعرفة بخصائص العملاء الأجانب وأحوال الأسواق الخارجية بطريقة لا تتوفر بشكل كبير للشركات الأخرى، مثل هذه المعرفة الخاصة قد تنتج عن البحوث الدولية أو من خلال الزيارات والاتصالات الخاصة بالأسواق الخارجية.
- **اتجاهات المديرين:** تلعب اتجاهات المديرين وتوقعاتهم دورا حاسما في تحديد النشاط التصديري للشركة فقد أثبتت الدراسات السلوكية للتصدير على وجود علاقة متميزة بين الخصائص الفردية (العمر ،التعليم) لمتخذي القرارات بالشركة وبين العمل بالأسواق الدولية، فالاتجاه الإيجابي نحو النشاطات الدولية يعد متطلبا أساسيا سابقا للشركة قبل البدا أو التوسع في الأسواق الخارجية [2].

---

[1] رضوان محمود العمر ،مرجع سابق،ص ص 63-66.

[2] هاني حامد الضمور ،**التسويق الدولي**، دار وائل للنشر ،الأردن،2004،ص53.

الفرع الثاني : العوامل الدافعة

قد تأتي استجابة الشركة للبدا أو التوسع بالأعمال التسويقية بفعل متغيرات وعوامل بيئية ضاغطة ودون التخطيط المسبق لها ومن أهم هذه العوامل[1]:

- **أوامر الطلب الخارجية :** إن المعلومات التي تصل للشركة من العملاء الأجانب عن أسعار منتجات الشركة قد تكون دافعة لاتخاذ قرار التصدير وتكون هذه المعلومات نتيجة للإعلان في المحلات التجارية أو المعارض الدولية التجارية .
- **زيادة القدرة في الموارد:** قد تصبح عملية التوسع الخارجي ذات جدوى عند زيادة القدرة في الموارد البشرية والمادية .
- **القرب من الأسواق الدولية :** إن القرب من العملاء والموانى والأسواق الدولية يلعب دورا نشاط التصدير في الدولة .
- **صغر حجم السوق المحلية أو تدهورها أو ركودها:** قد تندفع الشركات نحو التصدير بسبب صغر حجم السوق المحلية، حيث السوق المحلية لبعض الشركات قد لا تكون قادرة على تحقيق الجدوى الاقتصادية بصورة كفؤت وهنا هذه الشركات بصورة آلية تجعل عملية التصدير جزءا من استراتجياتها السوقية للتوسع ومن جهة أخرى تشبع السوق بالسلع المنتجة محليا قد يكون حافزا قويا للشركات للبحث عن فرص جديدة فالتوسع الخارجي قد يصبح إستراتجية ذات جدوى حين تتدهور السوق المحلية .
- **ضغوط المنافسة :** قد تخشى الشركة من فقدان حصتها السوقية للشركات المنافسة التي استفادت من الجدوى الاقتصادية التي حصلت عليها من النشاطات التسويقية الدولية وقد تخشى كذلك فقدان الأسواق الأجنبية بصورة دائمة للمنافسين المحليين، لذلك تلجأ الشركة في هذه الحالة إلى التصدير إلى غير سوق وإلى غير دولة.

المطلب الثالث : عوائق التصدير

لا يتسع المجال هنا لذكر جميع عوائق التصدير التي تواجه المصدرين وسنقتصر هنا على ذكر عوائق تصدير منتجات الدول النامية ونذكر أهمها :

[1] المرجع السابق، ص ص 53-60.

- عدم وجود برامج لتمويل و تأمين الصادرات وهاذ ما يقف عائقا أمام المصدرين خاصة المبتدئين وهذا

ما يجعل البيع بالسوق المحلية أكثر رغبة منه في السوق الأجنبية في الكثير من الدول حيث السوق المحلية تمثل أكثر جاذبية و سهولة للمنتج والمستثمر المحلي في تسويق المنتجات بأثمان منخفضة.

- تعارض بين بعض الجهات العليا، حيث وزارة الاقتصاد تحافظ على سعر صرف العملة وزيادة الصادرات ووزارة المالية تهدف إلى زيادة الإرادات، أما وزارة الصناعة تهتم بحماية المنتج المحلي بغض النضر عن ما إذا كان الاستيراد سيساهم في زيادة الإنتاجية أم لا .
- تقوم بعض الدول الصناعية الكبرى بفرض قيود جديدة بغرض منع دخول الواردات إلى أسواقها وهذا يؤثر على جانب الطلب بالإضافة إلى وجود حصص حمائية ورسوم جمركية في الدول المستوردة [1] .

لازالت الفجوة التكنولوجية في التصدير واسعة جدا بين الدول الصناعية والدول النامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية أمام صادرات الاقتصاديات الكبرى من حيث الجودة والنوعية والأسعار، يؤثر نقص المعلومات التصديرية من جهته في قرارات التصدير ومنه يجب الاهتمام بالمعلومات التصديرية الدقيقة والدورية وذلك لدعم قرارات التصدير لذلك يجب القيام بدراسة السوق باستمرار للحصول على معلومات جديدة ومنه اقتناص الفرص قبل الغير،قد يفشل التصدير بسبب عدم اختيار السلع المناسبة للسوق المناسبة أو وقوع خطأ في أسلوب الترويج أو التوزيع، فمن الضروري علاج تلك المشاكل وعدم الاكتفاء بتصدير الفوائض السلعية للأسواق الدولية [2].

المطلب الرابع : الدخول للأسواق الخارجية

في الوقت الذي يزداد فيه نطاق التجارة الدولية بين الدول والمجتمعات و يزداد اعتماد الشركات والمشاريع الاقتصادية على الأسواق الخارجية من أجل تسويق منتجاتها والفوز بفرصة الدخول إلى الأسواق الخارجية وتحقيق العوائد المرجوة من الخارج ما يزال المصدر أو المنتج يواجه مجموعة من العقبات التي تقف أمامه حيث يقوم بدراسة جيدة ودقيقة لأحوال السوق المستهدفة أولا قبل البدء بإرسال المنتجات للتصدير، فالتخطيط للدخول لأسواق معينة يتطلب تقييم البيئة الدولية أولا ثم اتخاذ قرار التصدير

---

[1] فريد النجار،مرجع سابق،ص 130.

[2] شربي محمد الأمين،**أهمية و دور تمويل و تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة FSPEو -CAGEX 1998 2009**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة،2010-2011 ،ص،ص:37،34.

وسنوضح في هذا الجزء القرارات المتعلقة بالبيئة الدولية من بيئة اقتصادية وسياسية وتشريعية وغيرها ثم القرارات المتعلقة بالدخول للسوق الدولية وهي كالتالي :

الفرع الأول : القرارات المتعلقة بتقييم البيئة الدولية

يعتبر قرار الدخول للأسواق الخارجية من أصعب القرارات التي تواجه المديرين والمشرفين في الشركات المعنية بالدخول، وصعوبة هذا القرار تكمن في الأوضاع المختلفة التي تسود الأسواق الدولية ، فالشركة التي ترغب في الدخول إلى السوق الخارجي عليها القيام بالدراسة والبحث والتحليل والتقييم للأسواق المحتملة والتي يراد التوجه إليها، فالسوق العالمي واجه ويواجه العديد من التقلبات والتغيرات والتي تمثل فرصا تسويقية محددة كما قد تمثل مشاكل وتحديات، ومن أهم المتغيرات في البيئة الدولية التي يجب دراستها هي [1]:

- نظم التجارة الدولية : مثل نظام التعريفة الجمركية وسياستها، نظام الحصص، الحضر التجاري والعوائق التجارية والاتحادات والتكتلات الجمركية والاقتصادية وغيرها .
- البيئة الاقتصادية : وذلك بالتركيز على ميزتين اقتصاديتين هما :
  - البنية الاقتصادية للدولة التي تنعكس في مستويات الإنتاج والخدمات ومستويات الدخل والعمالة ومدى استخدام التكنولوجيا وغيرها من العوامل .
  - توزيع الدخل القومي وهو من الأمور الهامة والتي يجب دراستها وإدراكها في الأسواق الدولية المستهدفة والتي تشمل العدالة في التوزيع ومستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن من جهة والمؤسسات المنتجة من جهة أخرى .
- البيئات التشريعية والسياسية: كمعرفة اتجاهات الدول المستهدفة للتجارة الخارجية ومعرفة معدلات الاستقرار الاقتصادي إلى جانب ضرورة تحليل أثر الممارسات الإدارية على سرعة أو عرقلة إجراءات التجارة الخارجية .
- البيئة الثقافية : تعبر بشكل عام عن الحصيلة الإجمالية للمعارف والمعتقدات والأخلاقيات والقوانين والتقاليد والقيم والعادات والقدرات .

[1] شريف علي الصوص،**التجارة الدولية(الأسس و التطبيقات)**، دار أسامة للنشر و التوزيع،الأردن، 2012، ص82.

الفرع الثاني : القرارات المتعلقة بالدخول للأسواق الدولية

بعد إجراء الدراسات الكافية للسوق المستهدفة على الشركة أن تكون قادرة على اتخاذ القرارات التالية بشأن تحديد سياستها للتعامل في الأسواق الخارجية :[1]

- قرار التوجه أو عدمه إلى الخارج : قبل أن تقرر الشركة دخول السوق الخارجي عليها أن تحاول تحديد أهداف وسياسات وإستراتجيات التسويق الدولي ممكنة التنفيذ .
- تحديد إستراتجية التوزيع الدولية وبشكل مسبق وبمعنى آخر عليها أن تقرر الاختيار بين التسويق لعدة دول أو حصر التوزيع والتسويق بدولة معية .
- يجب أن تقرر نماذج الدول التي تعتبرها أكثر جاذبية للعمل معتمدة في ذلك على تقييم الفرص التسويقية المتوفرة في كل دولة من الدول المستهدفة .

المبحث الثاني : التصدير و طرق الدخول للأسواق الخارجية

تختار بعض الشركات قصد الدخول للأسواق الدولية التصدير إذا أرادت تقليل المخاطر أو معرفة انطباع المستهلكين حول منتجات الشركة، وشركات أخرى تفضل طريقة الترخيص في حالة الرغبة في الحصول على عائدات في المدى القصير، بينما شركات أخرى تسعى إلى إحكام السيطرة الكاملة على منتجاتها فتختار الاستثمار المباشر، وعموما يعتبر التصدير(المباشر وغير المباشر) هو أسهل طريقة لدخول الأسواق الخارجية .

المطلب الأول : التصدير المباشر و غير المباشر

أمام المصدر طريقتين للقيام بعملية التصدير هما التصدير المباشر حيث يقوم المصدر بالعملية التصديرية بنفسه و التصدير غير المباشر يقوم المصدر هنا بالاستعانة بوسطاء متخصصين، وهناك طريقة التصدير المنظم حيث يقوم مجموعة من المصدرين بالاشتراك في تنظيم عملية التصدير.

الفرع الأول :التصدير المباشر

وهو إحدى مهام إدارة المبيعات في المؤسسة، ويمكن استخدام هذا الأسلوب في التصدير للأسواق

[1] المرجع السابق ،ص 85.

القريبة التي يمكن معرفتها و دخولها مباشرة بسهولة وكذلك الأسواق الصغيرة [1].

وبموجب هذه الطريقة تقوم المؤسسات بعملية التصدير بنفسها مما يرافق ذلك مخاطر كبيرة واستثمار مالي عالي وفي مقابل ذلك تحصل على عائد محتمل أكبر مع السيطرة التامة على جهودها في البيع وتعامل مباشر مع المستهلكين ويتم ذلك عبر عدة قنوات:

1. قسم التصدير المحلي: تنشأ هنا المؤسسة في بلدها الأصلي قسما خاصا لعمليات التصدير وتنحصر مهام هذا القسم في أداء كافة الأنشطة المتعلقة بالتصدير والقيام بعمليات البيع الفعلي للمنتجات .
2. فرع الجمعيات الدولية أو الخارجية: أو ما يسمى بالشركة التابعة حيث تسمح بتحقيق سيطرة أكبر في السوق الدولية ويتعامل الفرع بجميع السياسات التسويقية الخاص.
3. ممثلي مبيعات التصدير المتجولين: هم عبارة عن أشخاص من الشركة ملحقين بدولة أجنبية حيث هم على معرفة جيدة بنظام وسياسة ومنتجات المؤسسة والإطلاع المستمر لتغيرات الشركة، حيث يتم إعلام الشركة مباشرة بتطورات أسواق التصريف وسلوك الزبائن والمنافسين[2] .
4. الوكلاء والموزعين الأجانب: يقومون ببيع منتجات المؤسسة نيابة عنها[3]، وهنا نميز بين فئتين من الوكلاء[4]:

-الوكلاء العاملون تحت اسم موكلهم ويؤدون ما يطلبه منهم مقابل عمولة.

-الوكلاء المستوردون الذين ينصرفون لحسابهم الخاص ويقومون بشراء المنتوجات.

فالوكيل يكون مندوبا لمؤسسة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم المشروع ولحسابه هذا يعني أن المشروع يحتفظ بالسيطرة التامة على سياسته بالنسبة إلى المنتوجات والسعر وفي بعض الأحيان يمكن أن يقوم بالتصدير مباشرة ، ويحق للوكيل الاستقلالية في تنظيم نشاطه وتكون تعويضاته على شكل

---

[1] رضوان محمود العمر ،مرجع سابق،ص 134.

[2] عماري جمعي،**إستراتيجيات التصديرفي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص تسيير مؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2011،ص135.

[3] نفس المرجع ،ص 135.

[4] مريم بروك،**التسويق الدولي بين ضرورة التكيف مع أنظمة الإدارة البيئية و تحديات المنافسة الدولية –دراسة حالة واقع التسويق الدولي في عينة من المؤسسات الاقتصادية –**،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ،2015-2016 ، ص 5.

عمولة من الأعمال المنفذة ولكن بالمقابل يجب عليه الخضوع إلى التزامات وأوامر المصدر، وعدم تمثيل مؤسسات منافسة، والتأكد من السمعة التجارية الجيدة للزبائن، ومن مقدرتهم المالية وغيرها من الأمور.

وعموما يستخدم التصدير المباشر على نطاق واسع لأنه يمثل طريقة سهلة وسريعة ولا يحتاج لاستثمارات كبيرة، كما يسمح هذا الأسلوب بدخول الأسواق الخارجية الهيمنة على عمليات البيع والحضور المباشر للبلد المستهدف، لكن إذا كان هذا النوع من التصدير مفيدا في دخول بعض الأسواق إلا أنه لا يمثل الطريقة الأحسن في التصدير في بعض الحالات .

الفرع الثاني :التصدير غير المباشر

يتم باستعمال وسطاء أو شركات متخصصة في الاستيراد والتصدير والتي تتميز بالغالب بأقل استثمار وأقل مخاطرة بفعل مساهمة معرفة الوسيط وخدماته التي تسمح بتجنب بعض الأخطاء، إلا أنه في المقابل تعتبر اقل ربحية من الطريقة المباشرة [1].

وفي هذه الطريقة تقوم الشركة بتعهيد نشاطها التصديري إلى أشخاص آخرين من نفس بلدها أو أجانب يعملون لحسابهم الخاص من أجل ضمان دعم وتعزيز منتجات الشركة في الأسواق الخارجية

وتوجد عدة طرق للتصدير غير المباشر منها[2] :

- مندوب البيع أو الشراء: يكلف المندوب باستكشاف الأسواق والبيع والشراء وإرسال البضائع والإجراءات الإدارية وتخليص الفواتير ويضمن الدفع للمورد.
- منح التراخيص (الامتيازات): يعني أن تقوم الشركة بمنح شخص ما الحق بالاستغلال (سوف نفصل في ذلك في عنصر لاحق).
- شركات التجارة الخارجية: إن الشركات ليس لديها كافة الإمكانات لامتلاك جملة الكفاءات اللازمة للتصدير (دراسة السوق،التفاوض، الإمداد،التمويل ، تغطية المخاطر،....) إذ لا بد لها من شركاء لبيع منتجاتها في الأسواق الخارجية، وهنا تلعب شركات التجارة الخارجية دورا هاما إذ تتدخل هذه

[1] فرحات غول،مرجع سابق،ص154.

[2] نفس المرجع،ص 138.

المنضمات الخاصة بأشكال محددة في الشراء والبيع في الخارج لمواد لم تقم بتصنيعها سواء بالمقاولة أو تحت أي شكل آخر من أشكال المتاجرة .

الفرع الثالث : التصدير المشترك أو المنضم

هو عبارة عن تضامن عدد مصدرين ذوي اهتمام خاص أو مشترك للتصدير معا، فهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصديري حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية، ويمكن أن يظهر هذا الأسلوب بأشكال قانونية[1] :

1. الإتحاد التصديري: يقوم على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا أو أكثر فعالية و منفعة من سلسلة من الأعمال الفردية، والهدف الأساسي هنا هو التصدير بكثرة أفضل من الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني للشركة .
2. التصدير المحمول (الحضانة): هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة مقابل عمولة محددة لخدمة شركة صغيرة و حديثة التصدير وذا إمكانات ضعيفة لا تمكنها بالقيام بالتصدير بمفردها .

المطلب الثاني : الاتفاقات التعاقدية

هي عبارة عن ارتباط طويل الأجل بين شركة دولية وشركة في دولة أخرى يتم بمقتضاها نقل التكنولوجيا أو حق المعرفة من الطرف الأول إلى الطرف الثاني دون أي استثمارات في أصول مادية من طرف الشركة الدولية [2] ومن أهم هذه الاتفاقات.

الفرع الأول : الترخيص

عندما تجد الشرك أن إستراتجية التصدير غير فعالة ومن جهة أخرى تتردد في الاستثمار المباشر في الأسواق الخارجية فإن الترخيص هو الأسلوب الأنسب، ويعرف الترخيص بأنه اتفاق يسمح بموجبه لشركة

[1] رضوان محمود العمر ،مرجع سابق،ص ص141-144 .

[2] عماري جمعي ،مرجع سبق ذكره،154.

أجنبية أن تستخدم براءة اختراع، الملكية الفكرية، العلامة التجارية، التكنولوجيا، طرق وأساليب الإنتاج، حقوق النشر والتأليف، و هذا بمقابل أجر أو رسم يتفق عليه الطرفين [1]، وهناك أشكال مختلفة للترخيص هي:

أولا : الترخيص الرئيسي

بموجبه تسمح الشركة متعددة الجنسية لشركة أخرى في دولة أخرى أن تستخدم تقنيتها والتكنولوجيا التي تملكها أو تستخدم براءات اختراعها أو اسمها التجاري أو علامتها التجارية مقابل أجور معينة تدفعها الشركة المحلية، ومن أمثلتها شركة كوكاكولا، شركة برسيل، شركات الفنادق مثل هيلتون والشيراتون [2].

ثانيا : الامتياز

وهو شكل خاص من أشكال الترخيص حيث تقوم شركة دولية بمنح حق امتياز أداء عمل معين لشركة محلية في دولة أخرى تحت الاسم التجاري لشركة صاحبة الامتياز خلال فترة زمنية معينة وفي مكان محدد مقابل الحصول على عائد مالي من الحاصل على الامتياز وتمتاز عقود الامتياز بالاستمرارية [3] .

الفرع الثاني: عقود الإدارة

وتعني تفويض شركة أجنبية في إدارة منشأة وطنية صناعية أو خدمية بدون أن يكون للشركة الأجنبية علاقة بملكية المنشأة و أبسط هذه العقود تكون مثلا في إطار عقد توريد معدات المصانع وذلك بهدف ضمان المشتري للتشغيل الجيد للمعدات، والعقود المعقدة تكون عندما تريد الشركة الأجنبية إدارة الشركة ككل بهدف تحقيق الربح وعائد معين على الاستثمار[4].

الفرع الثالث :تسليم المفتاح في اليد

يرتبط ببناء المشروعات الكبرى في الدول النامية حيث تلتزم شركة دولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل و تسليمه إلى المالك، وقد تلتزم الشركة أيضا بتدريب العاملين و الفنيين لتشغيل المشروع

---

[1] بديع جميل قدو ،**التسويق الدولي**،دار الميسرة،عمان،2009،ص177.

[2] بولطيف بلال،**إستراتيجية التسويق الدولي كمدخل لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بيفا للصناعة الغذائية و صناعة البسكويت التركية في السوق الجزائرية** ،مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ،2015/2014 ، ص 144 .

[3] عماري جمعي، مرجع سابق،ص 154.

[4] يحي سعيد علي عيد،**التسويق الدولي و المصدر الناجح**،دار الأمين،بلد النشر غير موجود،1997،ص85.

وإمداده بالمعدات والآلات اللازمة للتشغيل، ويقوم البلد المضيف بدفع أتعاب المستثمر مقابل تقديمه التصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وصيانته وإدارته وكذلك يتحمل البلد المضيف تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات و النقل وغيرها [1]، وينظر إلى الأعمال الدولية التي تتم على أساس هذه العقود أنها عمليات معقدة وتحتاج عند إبرامها إلى خبرة و دراية واسعتين من حيث جودة التصميم و التنفيذ والخدمات ما بعد إنجاز المشروع [2].

الفرع الرابع:عقود التصنيع

عبارة عن التصنيع في دولة أجنبية بواسطة وكيل و ذلك باستخدام التكنولوجيا و المعرفة الفنية التي تم الحصول عليها من الشركة الدولية وعادة ما تقوم هذه الأخيرة بتقديم المساعدة الفنية للشركة المحلية في المراحل الأولى من بداية المشروع و الميزة الأساسية هنا هو حق الملكية الذي تحوز عليه الشركة المحلية و منه لها كامل الحرية في التصرف في التكنولوجيا بتطويرها و إدخال تغيرات عليها [3] ، وعادة ما يتم عقد مثل هذه الاتفاقيات بين شركة متعددة الجنسية وشركة عامة أو خاصة في دولة نامية حيث تكون أجور الأيدي العاملة منخفضة والمواد الخام قليلة التكلفة بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدمها الدول النامية للشركات الأجنبية ، و من أمثلة ذلك شركة هندية تقوم بتصنيع أجهزة الكمبيوتر لصالح شركة IBM، وقيام شركات في هونغ كونغ بتصنيع ملابس لحساب شركة في بريطانيا نضرا لتوافر مواد النسيج بتكلفة منخفضة [4].

المطلب الثالث :الاستثمار الأجنبي المباشر و التحالفات الإستراتيجية

تعتبر كل من التحالفات الإستراتيجية والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال الدخول للسوق الدولية ويختلف كل شكل عن الآخر، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى درجات المخاطرة عند الدخول للأسواق الدولية أما التحالفات الإستراتيجية تكون نتائجها طويلة المدى .

---

[1] طلال زغبة،عبد الحميد برحومة،**الأشكال الجديدة لتدفقات الإستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة و أثرها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية** ،مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 11 ،جامعة المسيلة،ص174.

[2] علي عباس ، **إدارة الأعمال الدولية** ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2007، ص 42.

[3] براق محمد،عبيلة محمد، دفع **الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة الشلف،العدد 4،ص128.

[4] علي عباس ، مرجع سابق ، ص 42 .

الفرع الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل مصطلح الاستثمار نشاط اقتصادي مصدره الأساسي المدخرات الوطنية سواء كانت لدى أفراد أو مؤسسات أو المنشآت العامة أو الخاصة[1].

ويعتبر الاستثمار في نضر الاقتصاديين عملية هادفة لتكوين رأس المال أو الزيادة في ذلك الرأس المال فهو عملية تزيد من المورد المالي للبلد، أما الاستثمار الأجنبي فهو الناشئ عبر الحدود والمتمثل في استخدام المدخرات خارج الإطار الجغرافي للدولة وحدودها الإقليمية نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية إلى دولة أجنبية بهدف جني الإرباح وتعظيم المنافع المحققة [2].

والاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (شركة أو مؤسسة أو مصرف) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد ما[3].

وهو تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين وقيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي أو السيطرة الكاملة أو التنظيم كل حسب نوع الاستثمار[4].

وعرفته هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على انه ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إليها جنسيتها، أما صندوق النقد الدولي فعرفه بأنه تملك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس المال لإحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة [5].

ومن التعريفات السابقة نخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام المستثمر الأجنبي في دولة غير دولته الأصلية (دولة مضيفة) بنشاط يخلق من وراءه منفعة للمستثمر الأجنبي وللدولة المضيفة يتمثل

---

[1] عدنان مناني صلاح،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**،مجلة كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بغداد،العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013،ص361.

[2] سعيدي يحي،**تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة قسنطينة،2006-2007،ص2.

[3] مصطفى عبد الله الكفري ،**الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية**، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة و العشرون حول الاقتصاد السوري و آفاق المستقبل 2010/01/15 ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،دمشق،ص2.

[4] سعيدي يحي ،مرجع سابق،ص63.

[5] بولطيف بلال ، مرجع سابق ، ص253 .

هذا النشاط في عملية استخراج، تصنيع ، تحويل، أو نشاطات أخرى عن طريق نقل رؤوس الأموال إلى البلد المضيف قصد تحقيق عائد أكبر وتقليل المصاريف بسبب قرب المواد الأولية أو عمالة منخفضة الأجر أو تكنولوجيا متاحة وغيرها.

ويكون المستثمر الأجنبي في شركة متعددة الجنسية Multinational Enterprises أو (MNEs) والتي تعرف على أنها شركات لها انتشار واسع عبر العالم من حيث الأسواق والإنتاج وتكون في العادة منخرطة في ممارسة العمل الدولي[1].

وتعرف على أنها الشركة التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية (على الأقل عشرة فروع) في عدد معين من الدول (على الأقل ستة دول) والتي تحقق نسبة هامة من الإنتاج خارج الدولة الأم في إطار إستراتيجية موحدة (25% على الأقل)[2].

الفرع الثاني : التحالفات الإستراتيجية

ينطوي مفهوم التحالفات الإستراتيجية على مجموعة واسعة من العلاقات التي تنشأ من مؤسسات متنافسة في أقطار مختلفة لتحقيق هدف معين، ويشير مصطلح التحالفات الإستراتيجية العالمية إلى اتفاقات تعاون بين منافسين دوليين محتملين أو فعليين، ويعتبر التعاون بين المؤسسات في شكل تحالفات إستراتيجية موضوع العصر على وجه الخصوص صناعة السيارات العالمية، الطائرات، الأدوية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فمثلا اتفاق بين شركتي سيمنس وفيلبس لتطوير تكنولوجيا جديدة خاصة بأشباه المواصلات، و توقيع شركة كوداك وكانون على اتفاق يسمح لشركة كانون بتصنيع خط ماكينات تصوير متوسطة الحجم على أن تباع تحت اسم كوداك[3].

ويقصد بالتحالفات الإستراتيجية سعي شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية وإحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق ومنه التحالف يؤدي إلى السيطرة

---

[1] غسان عيسى العمري ،**المعضلات الأخلاقية و أثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسيات** ، المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان : تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال" التحديات –الفرص– الآفاق"،جامعة الزرقاء الخاصة ، الأردن،10-11/11 2009 ، ص6.

[2] بن حاج جيلالي ،مغراوة فتيحة ،**الشركات متعددة الجنسيات بين تطبيق الاقتصاد الحقيقي و تفعيل الاقتصاد الافتراضي (دراسة تحليلية)**،الملتقى العلمي الدولي الخامس :الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، المركز الجامعي خميس مليانة ،13-14 مارس 2012، ص 2.

[3] فرحات غول،**التسويق الدولي**،مرجع سابق،ص208.

على المخاطر والتهديدات والتشارك في الأرباح والمكاسب الملموسة وغير الملموسة[1]، ومن أشكالها :

- ← التوريد الخارجي: ظهر هذا النوع من التحالفات في الثمانينات من القرن الماضي وأخذ يتزايد بين الشركات ويشير هذا النوع إلى توريد السلع بين أعضاء التحالف حيث يكسبها مزايا تخفيض التكاليف المتعلقة بالعمالة فضلا عن تكاليف الأموال والأراضي ويحسن الربح ويعزز جودة المنتج[2]، ويهدف هذا النوع إلى تطوير الصناعات التحويلية وعمليات الإنتاج عن طريق الحجم الاقتصادي وتطبيق اقتصاديات التشغيل وتبادل الخبرات[3].
- ← العلاقات التسويقية: هو عبارة عن عملية تسويق تقوم بها شركات لصالح شركات أخرى مقابل عمولة يعد هذا النوع مركز التحالفات الإستراتيجية وهو الأكثر شيوعا حيث يركز أكثر على التوزيع وبناء اتفاقات الترويج المشترك[4].

المبحث الثالث: الصادرات و إستراتيجيات تطويرها

تعتبر التنمية الاقتصادية مطلبا مهما بالنسبة للدول النامية حيث تسعى لتحقيق معدلات عالية لها وللصادرات دور مهم في ذلك حيث تحقق منافع كثيرة للدولة فهي القوة الجديدة المحركة للتنمية الاقتصادية، حيث تلعب الصادرات دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية و الدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، ولهذا كان يجب تخصيص جزء من هذا العمل لإبراز دور الصادرات في التنمية.

المطلب الأول :مفهوم الصادرات و أنواعها

للصادرات أهمية كبيرة فهي تعد احد مكونات الدخل القومي فهي تساهم في تنميته بنسبة كبيرة ومنه

---

[1] بن عزة محمد الأمين ،**التحالفات الإستراتيجية كضرورة للمؤسسات الإقتصادية في ظل العولمة** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، جامعة الشلف ، 2004، ص33.

[2] محمد نورى داودة ، دولفان أمين سليمان ، **دور التحالفات الإستراتيجية في تعزيز التوجه الريادي للمنظمة –دراسة ميدانية لعينة من مدراء شركات السفر و الطيران في محافظة دهوك** ، مجلة جامعة زاخو ، العدد 2، العراق ، 2014 ، ص 348.

[3] جوامع سماعين،**مساهمة لصياغة إستراتيجية لتدويل نشاط المؤسسات الكبرى ، المتوسطة و الصغيرة.دراسة حالة تدويل بعض المؤسسات الجزائرية** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعو بسكرة ، 2016/2015، ص 203.

[4] محمد نورى داودة ، دولفان أمين سليمان، مرجع سابق ، ص 349.

تساهم في نصيب الفرد من الناتج القومي ومنه تحقيق التنمية، وقبل التطرق إلى دور الصادرات في التنمية الاقتصادية يجب معرفة ماهية الصادرات وإلى كم قسم تنقسم .

الفرع الأول : مفهوم الصادرات

تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها إلى الخارج، وهي السلع والخدمات التي ترسل من المقيمين إلى غير المقيمين في الدولة فنقول أن هناك صادرات عندما تحدث تغيرات في الملكية بين المقيمين وغير المقيمين، وتمثل الصادرات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات والتي تساعد على زيادة العملة الصعبة[1].

وتعرف على أنها قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة وتحولها ويتم نقلها إلى غير المقيمين في الدول الأخرى[2] .

الفرع الثاني:أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى :

- الصادرات المنظورة (الملموسة): وهي السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نضر سلطاتها الجمركية مثل القطن السيارات والمنسوجات والذهب غير النقدي وأجهزة الكمبيوتر وغيرها، وهذا الشكل من الصادرات هو الأقدم ولا يزال الشكل الأساسي في المعاملات التجارية بين الدول[3] .
- الصادرات غير المنظورة (تجارة الخدمات): وهذه الصادرات تمثل صادرات الخدمات أي صادرات غير ملموسة وهي مفصلة و موضحة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كما يلي :

1. المواصلات والاتصالات: وتتمثل دخل شركات النقل والملاحة البحرية والجوية الوطنية على خدماتها التي يستفيد منها الأجانب، وإيرادات هيئات الموانئ الوطنية وعوائد المرور التي تدفعها شركات النقل و الملاحة الأجنبية مقابل الأراضي أو المعابر المائية الإقليمية وإيرادات هيئات البريد

[1] دينا أحمد عمر ،**أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**،مجلة تنمية الرافدين،كلية الإدارة و الاقتصاد،جامعة الموصل،العدد 85(29)، 2007، ص131.

[2] Kada Akace، **Comptabilité Natonal**، Office des Publications Universaires،Alger،1987،p138 .

[3] كامل بكري،**الاقتصاد الدولي–التجارة و التمويل–**،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر،2003،ص282.

والتلغراف والتلفونات الوطنية عن خدمتها لأفراد أجانب أو شركات وهيئات أجنبية[1] .

2. إيرادات شركات التأمين الوطنية: وتشمل المدفوعات الدولية المتعلقة بالتأمين على نقل البضائع والتأمين على الحياة والتامين ضد الحوادث وعمليات إعادة التامين للأطراف الأجانب [2] .
3. السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة: وتشمل الإيرادات السياحية من الأجانب ومدفوعات الوكلاء والهيئات الأجنبية المقيمة داخل البلاد .
4. إيرادات استثمارية: وتشمل الإيرادات المتحققة من فوائد القروض إلى الشركات أو الهيئات الأجنبية وكذلك أرباح الاستثمارات الوطنية .
5. الهبات و المنح من الدول الأجنبية [3].

ويمكن تصنيف الصادرات على أساس أنها مؤقتة ونهائية، فالصادرات المؤقتة هي التي يعاد استيرادها بعد تصديرها لأغراض معينة مثل تصدير آلات لغرض تصليحها ثم إعادة استيرادها مرة أخرى، والصادرات النهائية هي التي تصدر نهائيا .

المطلب الثاني : الصادرات في الفكر الاقتصادي

شمل الفكر الاقتصادي عددا من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية كبيرة واعتبره ركنا أساسيا في التنمية الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة كذلك، وفيما يلي لمحة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا و نظرتها إلى الصادرات وأهميتها حيث تبين مكانة الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري والفكر الاقتصادي الكلاسيكي وأخيرا الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث.

الفرع الأول: الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة أو الثروة للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى كي تكون في خدمة التجارة الخارجية ، ولم تقتصر متطلباتهم في تدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة وذلك من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة ،كما طالبوا كذلك بتدخل

---

[1] عبد الرحمان يسري أحمد ،**الاقتصاديات الدولية** ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،2007، ص 201.

[2] كامل بكري ، مرجع سابق ، ص 285.

[3] عبد الرحمان يسري احمد ، مرجع سابق ، ص 201 .

الدولة من أجل تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى[1] وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات وخاصة الكمالية منها حتى تستطيع أن تخلق فائضا في ميزان المدفوعات لصالحها وتجلب الذهب والفضة إليها يشير رواد المدرسة التجارية كذلك أن جميع الدول التي تقوم بينها علاقات تجارية لا تحقق فائض في الميزان التجاري في وقت واحد وهنا يمكن تدخل الدولة [2]، واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم في[3]:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- العمل بشكل مستمر على توسع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا .
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية المواجهة للمنافسة الخارجية .
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة .
- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

الفرع الثاني : الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

اعتبر رواد المدرية الكلاسيكية أن النظرية التجارية لم تكن مفصلة واعتبروا نظريتهم نقطة انطلاق في تحليل نظرية التجارة الدولية وتحملوا مسؤولية تبيين فوائد التبادل التجاري بين الدول وخلال قيامهم بذلك قاموا بتفسير ثلاثة أمور، الأول هو التعرف على أسباب التجارة بين الدول والثاني هو تحديد النفع العائد من التبادل التجاري والثالث هو كيفية تحقيق التوازن بين الدول في حالة وقوع خلل في العلاقات الدولية[4].

ومن رواد هذه المدرسة هو آدم سميث الذي نادى بالحرية الاقتصادية والتبادل التجاري والحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد والمؤسسات والحد من دورها في تنظيم الاقتصاد والرقابة عليه من

---

[1] وصاف سعيدي،مرجع سابق،ص7.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات** ،دار الميسرة للنشر و التوزيع،عمان ، الأردن،2007،ص34.

[3] وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص 7.

[4] زينب حسين عوض الله ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الفتح للطباعة و النشر ، الإسكندرية ،مصر ، 2003، ص 46 .

حيث فرض الرسوم على الواردات من طرف الجمارك [1]، ورأى آدم سميث أن التجارة الحرة للدول تكون بالتخصص في الإنتاج أي إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية أو تنتجها بكفاءة أكبر من باقي الدول وتستورد السلع التي لا تتوفر لديها ميزة نسبية فيها ومنه يمكن أن يتحقق مكسب لجميع الدول في آن واحد دون تحقق مكسب لدولة على حساب دولة أخرى [2] ومن جهته ريكاردو اعتبر أن العمل أساس القيمة أي أن قيمة السلعة تحددها ساعات العمل التي المبذولة في إنتاجها أو تصنيعها فالسلعة التي يستغرق إنتاجها ساعتين تكون قيمتها ضعف السلعة التي استغرق في إنتاجها ساعة واحدة [3].

وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان السلع التصديرية، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الكفء للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير[4].

الفرع الثالث:الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:

في هذه الحقبة جاء كينز وبرز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين اتجاه دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهم (Nurkse ، Myrdal)حيث أشار Myrdal إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب للثروات الدول الفقيرة (الضعيفة)، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في أرس المال، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره

---

[1] علي عباس ، مرجع سابق، ص 68.

[2] دومنيك سلفادور ، **الاقتصاد الدولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية – الدار الدولية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1993، ص 10 .

[3] علي عباس ، مرجع سابق ، ص 68 .

[4] وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص 7 .

إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية أما Nurkse فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاء، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية و إزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة الأمر الذي يجعل اللجؤ إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة[1].

المطلب الثالث : إستراتجيات تطوير الصادرات

احتلت تنمية الصادرات مكانة هامة في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية مما أوجب على الحكومات رسم إستراتجيات كلية لتنمية صادراتها حيث تعمل هذه الاستراتجيات على تحقيق الاندماج بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي العالمي مما يسمح بالدخول إلى الاقتصاد الدولي ومنه الاندماج معه .

الفرع الأول : مفهوم إستراتجية تطوير الصادرات

لإستراتيجية تطوير الصادرات أهمية كبيرة حيث تسعى الدول إلى تنمية صادراتها قصد تحقيق منافع منها جلب اكبر قدر من العملة الصعبة وكذلك دفع عجلة التنمية لديها

ويقصد بتطوير الصادرات تشجيع الصادرات عن طريق حث الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة عن طريق إتباع مجموعة من السياسات التسويقية والمالية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية في السلع المراد تصديرها ومحاولة ملائمتها مع الأسعار العالمية وإجراء الدراسات التي يمكن من خلالها اختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الإنتاج بما

يمكن من استغلال الطاقات العاملة والاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير[2].

---

[1] عمر محمود أبو عيدة،**آداء الصادرات الفلسطينية و أثرها على النمو الاقتصادي:دراسة قياسية للفترة 1994-2011**،مجلة جامعة الأزهر،العدد1،المجلد 15،غزة،2013،ص152.

[2] وصاف سعيدي،**التجارة الالكترونية كأداة لتنشيط الصادرات**،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد،22-23 أفريل 2003 ، جامعة ورقلة ،ص91.

ومن جانب الحكومة تتدخل بدورها في هذه الإستراتيجية من خلال تقديم مساعدات نقدية وإعفاءات ضريبية أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير، و يؤدي تقديم الدعم الحكومي للمصدرين إلى تمكينهم من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا مما يزيد من قدرة تلك المنتجات على المنافسة .

وهذه الإستراتيجية تزيد من قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية وتلجأ إليها الحكومة ليس لتقوية مركز الصناعات الوطنية ومدها بأسباب البقاء فحسب بل لخدمة أغراض اقتصادية متعددة منها تحقيق الفائض في الميزان التجاري وتأمين مصادر النقد الأجنبي[1].

الفرع الثاني : المداخل الإجرائية و المداخل الإستراتيجية لتطوير الصادرات

لكي تقوم الدولة بتطوير وتنمية صادراتها يجب عليها القيام بمجموعة من الإجراءات والآليات على مستوى جميع المجالات سواء فيما يخص التمويل للصادرات وتقديم تسهيلات وإعفاءات للمصدرين وإعفائهم من بعض الضرائب هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب على المصدر مراعاة جودة المنتوج الموجه للتصدير بالقيام ببحوث التسويق الدولي وتعديل المنتوج ليتماشى مع المواصفات الدولية وغيرها من الإجراءات، ولها مداخل عديدة تمكنها من تطوير صادراتها منها ما هو قصير المدى (إجرائية) ومنها ماهو طويل المدى(إستراتيجية)، كما هو موضح في الشكل الموالي :

[1] أحمد الأشقر،**الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة النشر و التوزيع،عمان، 2007، ص166.

الشكل(2-1): مداخل تطوير الصادرات

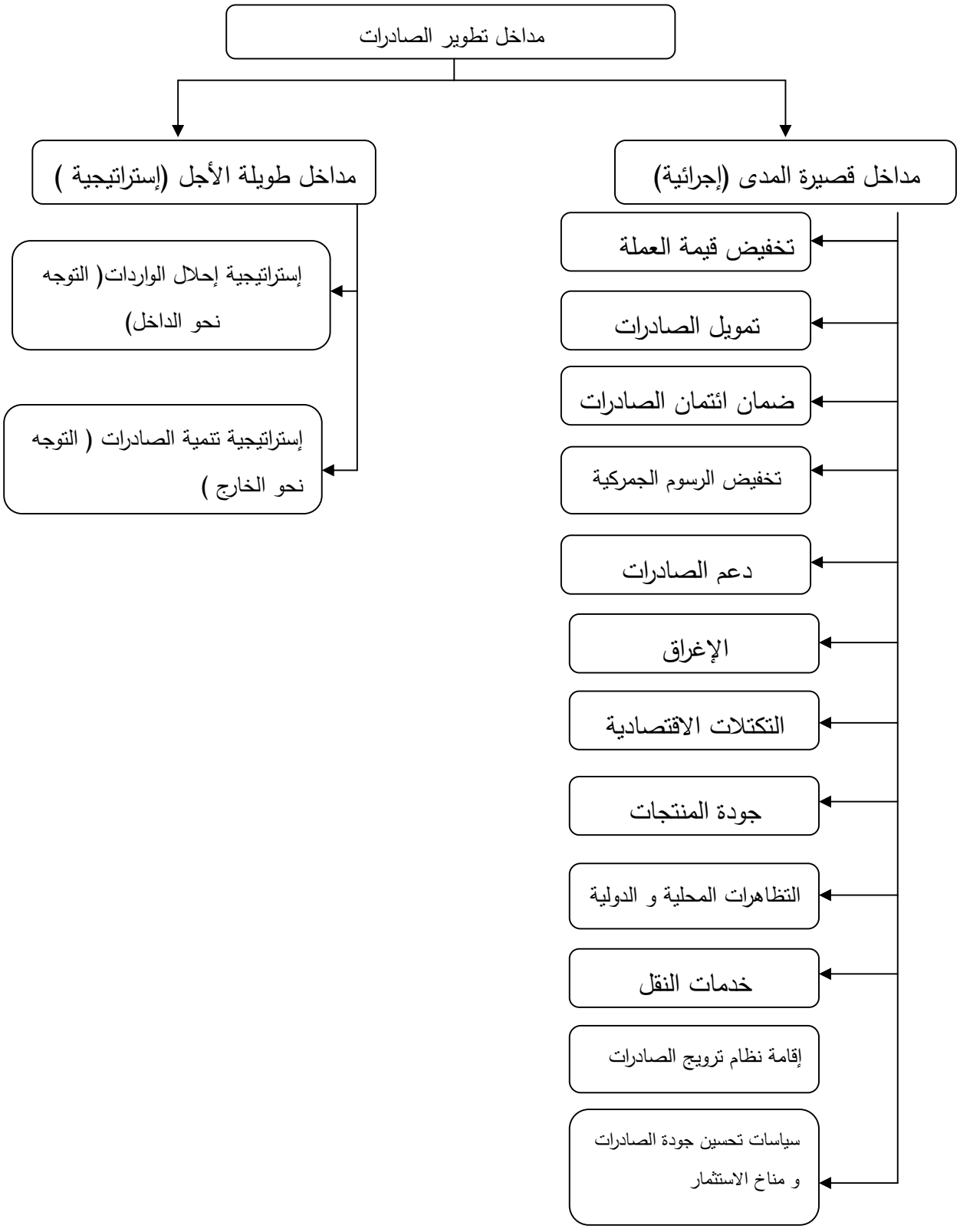

المصدر : من إعداد الطالبة

أولا :المداخل الإجرائية (قصيرة المدى)

1) تخفيض قيمة العملة : إن تخفيض قيمة العملة سياسة قديمة حيث عند التخفيض يحدث تعديلات على ميزان المدفوعات، فعند تخفيض قيمة العملة تنخفض بذلك أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير ومنه ارتفاع الطلب على الصادرات المحلية .

فتخفيض قيمة العملة هو تعبير عما يحدث من نقص في سعر صرف العملة الوطنية مقوما بالعملات الأجنبية و ذلك في ظل حرية سعر الصرف دون تدخل الدولة في سوق الصرف، فهي تسمح لتقلبات سعر الصرف وفقا لحركة العرض والطلب على النقد الأجنبي، وعموما انخفاض قيمة العملة هو ارتفاع أسعار صرف كل العملات بالنسبة إلى هذه العملة [1] .

تخفيض سعر الصرف يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية و رفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية و منه ارتفاع الطلب على الصادرات المحلية .

وأسباب تخفيض قيمة العملة يأتي في مقدمتها علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج .

وقد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة و تخفيف عبئ مديونيتها و ذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية ،بالإضافة إلى حماية الصناعات الناشئة و قد يهدف التخفيض أيضا إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية .

و من أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات و الواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية و ارتفاع قيمة الواردات الأجنبية و هذا الأثر يتوقف على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأثمان الناشئة عن هذا التخفيض وعادة ما يؤدي التخفيض لزيادة عبئ المديونية للدولة حيث أن تقويم الالتزامات أن الديون المستحقة يكون بعملة الدولة ذات الحق أو بعملة أجنبية أخرى متفق عليها.

---

[1] صبحي حسون الساعدي ،أياد محمد ، **أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية،العدد 7المجلد 4،العراق،2011، ص90 .

وللتخفيض أثر مباشر على مستوى النشاط الاقتصادي يشترك مع أثره النقدي في كل من الطلب الداخلي والخارجي إذ يؤدي إلى رفع مستوى الدخل في الاقتصاد القومي وذلك بما يؤدي إليه من زيادة الصادرات ونقص الواردات، على أن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي كذلك إلى زيادة الطلب المحلي على الواردات [1].

أ) العلاقة بين تخفيض قيمة العملة و تطوير الصادرات :

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحسين الميزان التجاري و إزالة الخلل منه و ذلك يفسر بأن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام باقي العملات وهذا ما يجعل السلع المحلية رخيصة الثمن إذا ما قورنت بالسلع الأجنبية في الدول الأخرى ، وهذا ما يجعل المستوردون الأجانب يتجهون إلى شراء السلع الوطنية التي أصبحت أقل تكلفة بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وتنخفض استيراداته من السلع الأجنبية [2].

وعليه فالعلاقة بينهما علاقة سببية حيث أن تخفيض قيمة العملة هي سبب في زيادة الصادرات لما تملكه من ميزة في السعر حيث تكون الدول التي تطبق هذه السياسة مثل الصين تكون صادراتها منخفضة الثمن مقارنة مع صادرات الدول الأخرى .

ب) العوامل المحددة لنجاح أو فشل سياسة تخفيض قيمة العملة :

إن العجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدهور الاحتياطات الدولية لدى الدولة من العملات الأجنبية و كذلك تزيد التزامات الدولة تجاه الدول الأخرى فتؤدي هذه الظروف لتدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية فيزداد الطلب على العملات الأجنبية الأخرى، فإذا كانت السلطات النقدية للبلاد قد حددت سعرا رسميا لعملتها فهي لا تستطيع المحافظة عليه إلا بإجراء تخفيض رسمي للقيمة الخارجية للعملة الوطنية قصد تصحيح الأوضاع السابقة ، و تستخدم كذلك إلى جانب هذه السياسة أدوات أخرى لتحقيق الهدف وفيما يلي نتيجتين تم التوصل إليهما[3]:

- الطلب على النقد الأجنبي : إن تخفيض قيمة العملة يجب أن يؤدي إلى نقص كميات الواردات وقيمتها بالعملة الأجنبية و منه نقص العملة الأجنبية بشرط أساسي وهو أن تكون مرونة الطلب الداخلي للسلع

---

[1] زينب حسين عوض الله،**الاقتصاد الدولي**،الدار الجامعية الجديدة،الاسكندرية، مصر، 2005، ص ص 293-294.

[2] صبحي حسون الساعدي، مرجع سابق، ص91.

[3] عبد الرحمان يسري أحمد ،**الاقتصاديات الدولية**،الدار الجامعية ،مصر،2007،ص ص 257-256.

المستوردة أقل من الصفر، فكلما كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات كبيرة كلما كان النقص في الطلب على العملة الأجنبية و العكس.

- عرض النقد الأجنبي : إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لا بد أن يؤدي إلى زيادة كميات الصادرات وهذا ما يهمنا، ولكن تنمية الصادرات بالعملة الأجنبية يتوقف على مرونة الطلب الخارجي:

- فتزداد قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية إذا كان الطلب الخارجي على الصادرات مرونته كبيرة .
- وتنقص قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات قليلة .
- وإذا كانت المرونة تساوي الواحد تظل قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية بدون تغير.

حيث تعطى مرونة الطلب الخارجي على الصادرات بالصيغة التالية : [1]

$$E_{X/P} = \frac{\frac{dx}{X}}{\frac{dP}{p}}$$

Ex: مرونة الطلب الخارجي للسعر على الصادرات المحلية،

x: الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

Dx:التغير في الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

p:أسعار الصادرات

Dp: التغير في أسعار الصادرات

2) تمويل الصادرات: يعتبر التمويل من الأنشطة الرئيسية لأي مؤسسة ترغب في التصدير والدخول إلى عالم المنافسة الدولية فلا يمكن القيام بأي خطوة بدون توفير الاعتمادات المالية اللازمة، ومن جهة أخرى تقل قدرة المؤسسة على تنمية الصادرات ودفعها إذا لم تتوفر التدفقات المالية الكافية ،

[1] محمد راتول،**الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الشلف،العدد 4،جوان 2006،ص235.

فنجاح الدول المتقدمة في تنمية صادراتها اقترن بتوفير مصادر لتمويل صادراتها[1].

ومصادر تمويل عمليات التصدير تكون باعتماد الشركة على الذات أو اللجوء إلى مصادر خارجية كما يلي[2]:

- المصادر الداخلية : إن الشركات متعددة الجنسيات لها فروع ومشروعات مشتركة وعمليات أخرى تستطيع الاعتماد على إمكانياتها الداخلية لتجميع الأموال اللازمة لعمليات التصدير كلها أو جزء منها .
- المصادر الخارجية : يتطلب تمويل عمليات التصدير عادة أموال تفوق قدرة الشركة الداخلية ومنه تلجأ إلى مصادر خارجية للتمويل، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى مؤسسات تمويل خاصة كالبنوك التجارية ومؤسسات تمويل حكومية ومؤسسات تمويل ذات طابع إقليمي أو دولي مثل مجموعة البنك الدولي.

3) ضمان ائتمان الصادرات

يتعرض المصدر إلى مجموعة أخطار تجارية وغير تجارية أثناء قيامه بإجراءات العملية التصديرية وأهم هذه المخاطر :

- الأخطار التجارية : هي الأخطار التي يكون مسببها المستورد أو أوضاعه المالية وتكون نتائجها عدم استلام المصدر لمستحقاته في الوقت المحدد ومنها إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته ويعني ذلك صدور حكم قضائي بإفلاس المستورد أو إذا تقررت تصفيته وهذا ما يجعله لا يدفع ديونه في الموعد المتفق عليه، أو امتناع المستورد عن دفع ما استحق عليه للمصدر أو رفض المشترى استلام البضاعة المشحونة ويعني ذلك امتناعه استلام مستندات البضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع التزاماته قبل المستورد[3].
- الأخطار غير التجارية: وهي المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد والتي يكون السبب فيها هو دولة المستورد أو قنوات عبور البضاعة أو تكون نتيجة اضطرابات خارجة عن إرادة دولة المستوردة [4]

---

[1] يحي سعيد علي عيد ، مرجع سابق، ص273.

[2] نفس المرجع ، ص 277.

[3] قدي عبد الجيد ،**وصاف سعيدي، آليات ضمان ائتمان و تنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة، العدد2، 2002، ص5.

[4] نفس المرجع ، ص 5.

وعليه فيكون المصدر هنا مضطر إلى عملية تامين صادراته حيث يعرف Jeambastin ضمان ائتمان الصادرات بأنه أداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لهيئة التأمين أو الضمان (وقد تكون هيئة حكومية أو خاصة أو مختلطة) من تغطية مخاطر عدم السداد للديون الناتجة عن الأشخاص العاجزين [1].

ويعرف أيضا على أنه شكل من أشكال التأمين يقوم بضمان الأخطار التي قد يتعرض لها المتعامل الاقتصادي في الأسواق الدولية، ويكمن هذا الضمان في تأمين القرض الذي يقدم للمستورد، بحكم أن غالبية المبادلات التجارية الدولية لايتم تسديدها فورا حتى ولو ليوم واحد، وبالتالي فإنها تتم بآجل، مما يجعل ضمانها مهم لتفادي الأخطار الممكن حدوثها"، إذا الشيء المؤمن هنا هو القرض[2].

ومن هذا المفهوم نستخلص أن ضمان الائتمان نضام تأمين لتعويض الخسائر الذي يعد مبدأ أساسيا للتأمين ووجود شيء مؤمن وهو الدين ووجود حق في الدين قابل للتغطية بتأمين القرض ووجود حالة عدم الدفع وعدم القدرة على السداد وأشخاص معروفون مسبقا و هذه مكونات التأمين العادي .

ويمكن إبراز أهمية ضمان ائتمان الصادرات فيما يلي :

- حماية المصدر من أخطار الدفع في صفقات التصدير: فعملية البيع إلى الخارج تقتضي شروط ائتمانية أكثر مخاطرة من البيع في السوق المحلي، نتيجة صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة حول المشتريين والموردين الأجانب، وقدرتهم المالية من جهة، وكذا لحالة عدم التأكد، أو عدم اليقين التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة ثانية.
- تمويل العملية التصديرية : عندما لا يكون المورد في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه، "حيث يعد مصدرا هاما في التمويل الخارجي للدول النامية ، فقد بلغت مع بداية التسعينات قروض الصادرات المؤمنة طويلة الأجل (5/1) من مديونية الدول النامية الإجمالية، في حين بلغت قروض الصادرات المؤمنة قصيرة الأجل (2/1) من مديونية الدول النامية قصيرة الأجل.
- تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير: المغطاة بالضمان طالما أن المتداولين لهذه

---

[1] قدي عبد المجيد ، وصاف سعيدي ،مرجع السابق، ص3.

2 وصاف سعيدي ، **ضمان ائتمان التصدير في البلدان النامية COTUNACE التونسية نموذجا** ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية – ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،ص 2 .

الأوراق مطمئنون للحصول على قيمتها عند استحقاقها وآمنون خطر الرجوع عليهم عند الوفاء بها.

- تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية :اللازمة لتمويل التجارة الخارجية دون الحاجة إلى قيام البنوك المركزية بمنح الضمانات اللازمة أو دون الحاجة إلى اشتراط توفر اعتماد مستندي معزز كوسيلة مقبولة للدفع.[1]
- ترفع وثيقة الضمان من جودة كمبيالة التصدير وترفع من جدارة المصدر في الحصول على الائتمان مما يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال التي لم تكن من الممكن إتاحتها بطريقة أخرى .
- توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المنتجات المثيلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم شروط شروط دفع ميسرة للمشتري.
- تنشيط و تشجيع الصادرات لأن التطور الاقتصادي يسمح بالتخلص من فائض الإنتاج في حالة تشجيع السوق المحلي بضمان دين المصدر يدفعه إلى التصدير رغم المصادر التي قد تؤثر على المصدر.
- جلب الاستقرار للمؤسسات المصدرة لأن المؤسسات المؤمنة هي بعيدة عن الإفلاس لأن تعويض الخسائر عند الكوارث يحمي المؤمن من الخطر بتحويله إلى شركة التأمين مقابل الأقساط [2].

أ) أنواع ضمان ائتمان الصادرات(أو أنواع وثائق الضمان) :

وثيقة الضمان هي عقد بين طرفين المؤمن والمؤمن له، ويكون فيها عرض لمختلف القواعد التي تنضم العلاقة وتتنوع حسب طبيعة وموضوع ومدة العقد ونذكر منها : [3]

- وثيقة الضمان الشامل: وهي أقدم وثيقة وأوسعها استخداما وتغطي هذه الوثيقة كل من الأخطار التجارية وغير التجارية، فالقاعدة الأساسية لهذه الوثيقة هي الشمولية ومدة هذه الوثيقة قصيرة الأجل.
- وثيقة الضمان المحددة: والمصدر هنا له الحرية في اختيار الصفقات التي يرغب في حمايتها أي ضمانها، وتغطي هذه الوثيقة القروض التي تفوق ثلاث سنوات وتخص فقط عملية واحدة وفي حالة صفقات ذات مبلغ مرتفع جدا وأكثر احتمالا للوقوع في الخطر.

---

[1] وصاف سعيدي ، **ضمان ائتمان التصدير في البلدان النامية COTUNACE التونسية نموذجا**، مرجع سابق ، ص 3.

[2] [2]قدي عبد الجيد ،وصاف سعيدي، مرجع سابق ص 5 .

[3]نفس المرجع ، ص 5.

ب) عقد الضمان : لكي تتم عملية تأمين القرض يقترح المؤمن على المؤمن الشروط التالية في وثيقة التأمين[1] :

- المقدار المضمون : وبقصد بها القيمة التي يتكفل بها المؤمن والجزء المتبقي يتحمله المؤ'م ، في الحالة العادية المقدار المضمون قد يصل إلى 95% بالنسبة للخطر السياسي و90% بالنسبة للخطر التجاري فالأخطار السياسية أوسع تغطية من الأخطار التجارية، ولا توجد أي شركة تأمين تغطي الأخطار 100% إلا في حالات خاصة وبعد موافقة وزارة المالية وبشروط مضاعفة للحالة العادية ولأن مشاركة المؤمن في الخسائر المحتملة ضروري بالنسبة لشركة التأمين للحصول على مساهمته في تصنيف وتسيير الأخطار وكذا استرجاع الحقوق .
- القسط : وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن مقابل الضمان الذي يحصل عليه وتطبق معدلات قسط مختلفة حسب أهمية وطبيعة الخطر و مدته .
- مدة تشكيل الحادث : ويقصد بها الفترة الممتدة حتى نهاية دفع التعويض حيث يسمح لشركة التأمين بتأمين نفسها من وقوع الحادث قبل دفع التعويض للمؤ'من، وتقدر هذه المدة في الغالب بستة أشهر.
- الاعتماد : ويقصد به أن يطلب المؤ'من الموافقة المبدئية و الأولية من المؤمن على تأمين قرضه و يقوم المؤمن بعد دراسة و تقييم حالة المشتري إعطاء اعتماده فالاكتتاب في وثيقة التأمين لا يشكل التزاما صارما لشركة التأمين تجاه المؤ'من لأن على المؤمن قبل التعاقد مع أي زبون أو قبول القرض يجب عليه أن يطلب الموافقة الأولية من مؤمنيه.

4) تخفيض الرسوم الجمركية :

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات) والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية [2].

[1] المرجع السابق ، ص 6.

[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سابق، ص 297 .

أ) **أنواع الرسوم الجمركية** : ونفرق بين ثلاث أنواع من الرسوم الجمركية وهي : [1]

← الرسوم القيمية : وهي فرض نسبة مئوية معينة من قيمة السلعة فعلى سبيل المثال يتم تحصيل 5% من قيمة السيارات المستوردة كرسوم جمركية.

← الرسوم النوعية : تعني تحصيل مقدار معين من النقود على على كل وحدة مستوردة من السلعة مثل تحصيل 100 دولار عن كل سيارة مستوردة.

← الرسوم الجمركية المركبة : فهي مزيج من الاثنين كما هو الحال عندما يتم تحصيل 50 دولارا عن كل سيارة مستوردة بالإضافة إلى تحصيل 2% من قيمتها.

ويتضح دور تخفيض الرسوم الجمركية في تطوير الصادرات من خلال بنود المنضمة العالمية للتجارة حيث تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بالتقليص التدريجي للرسوم الجمركية وإزالة القيود الكمية كما أن جولة الأرغواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38 %في الدول الصناعية و19%في البلدان النامية[2].

5) دعم الصادرات:

هو عبارة عن مبلغ تدفعه الحكومة للمؤسسات على كل وحدة تقوم المؤسسة بتصديرها [3] وتلجأ الحكومات إلى تقديم هذا الدعم بهدف تحسين الميزان التجاري للدولة الداعمة عن طريق زيادة الصادرات أو مساعدة صناعة لها أثر سياسي قوي على البلد أو مساعدة وتنشيط بعض الأقاليم التي تتعرض لركود اقتصادي وتتركز فيها الصناعات التصديرية، ويأخذ دعم الصادرات أشكالا مختلفة من أبسطها الدفعات النقدية للمصدرين أو أشكالا غير مباشرة مثل منح للأبحاث والتطوير أو تخفيض العبء الضريبي أو بعض المنافع الأخرى التي تقدمها الدولة لتشجيع الصادرات [4].

فإن الإطار العام لسياسات دعم الصادرات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار: [5]

---

[1] موردخاي كربانين ، **الاقتصاد الدولي – مدخل السياسات –**، تعريب محمد إبراهيم منصور ، علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2007، ص 93.

[2] محمد قويدري ، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية** ، مجلة الباحث ، العدد 1 ، ورقلة ،2002 ، ص 20 .

[3] موردخاي كربانين ، مرجع سابق ، ص 152.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار ، **مرجع سابق**، ص 301 .

[5] مصطفى بابكر ، **الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات** ، مجلة جسر التنمية ، العدد 50 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2006 ، ص 5 .

- وضع جدول زمني لرفع إنتاجية المشاريع التصديرية وربط مقدار الدعم بذلك.
- حجم الدعم عن السلع التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- مرونات العرض في الدول المصدرة ومرونات الطلب في السوق المستوردة عند تحديد معدل الدعم.
- حجم الأسواق الخارجية المستهدفة و الاتفاقيات والتفضيلات الجمركية.

والطريقة الشائعة لدعم الصادرات تكون في قطاع الصناعة تتمثل في منح المشتري الأجنبي قرضا بسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق وذلك لتمويل المشتريات، ويقدر الدعم بالفرق بين سعر الفائدة السائد في السوق و سعر الفائدة الفعلي، ومثل تلك القروض الموجهة لمشتريات معينة تكون في غاية الأهمية في حالة البنود ذات القيمة العالية مثل الطائرات و المعدات و تمنح تلك القروض من قبل جهات متخصصة في الحكومة، ففي الولايات المتحدة يقوم بنك الاستيراد والتصدير بذلك، وبالنسبة للصادرات الأوروبية فهناك نسبة معتبرة منها يتم تمويلها بنفس الطريقة، ولقروض الدعم أثران هما : تحول الموارد لصناعات الصادرات التي تستفيد من قروض الدعم أما الأثر الثاني فهو ما يترتب عليها من تحويلات من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة [1].

والهدف من هذه الإعانات تعزيز قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس مع المنتجات الأخرى في الأسواق الخارجية إلا أنه يلاحظ أن موقف الدولة من دعم صادراتها بالإعانات يقابله مواقف مثيلة الأمر الذي قد يضطر الدولة إلى زيادة مبلغ الدعم، فينبغي على كل حال في سياسات الإعانات مراعاة السياسات الخارجية وتحديد الأنشطة التي يراد دعمها[2].

6) الإغراق :

يمكن تعريف الإغراق على أنه بيع أو تصدير السلعة بأقل من السعر المعتاد البيع به لنفس السلعة أو للسلع الشبيهة داخل البلد المصدر[3].

---

[1] موردخاي كربانين ، مرجع سابق ، ص 154 .

[2] طارق يوسف حسن جابر ، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة** ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012، ص 146 .

[3] محمد محمد الغزالي ، **مشكلة الإغراق** ، الدار الجامعية الجديدة ،الإسكندرية ، 2007 ، ص 15 .

ويعرف الإغراق على انه بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بسعر أقل من سعر التكلفة [1].

وللإغراق أثر على طرفين الأول هو الدولة المغرقة حيث تستفيد من زيادة حجم الصادرات و بالتالي زيادة مستوى الدخل الوطني كما يستفيد المنتجون المحليون من اتساع السوق ويمكنهم الإغراق من استغلال الطاقات المتاحة بالكامل ولا تبقى طاقات معطلة والمستهلكون المحليون لن يتضرروا طالما بقيت الأسعار ثابتة رغم أنهم لم يستفيدوا من الإنتاج و التكاليف المنخفضة.

أما الطرف الثاني فهو الدولة المغرق فيها فإذا كان الإغراق مؤقتا فإنه يضر بمصالح المنتجين المحليين ويحملهم خسائر كبيرة قد تؤدي إلى القضاء على الصناعة المحلية كما أنه يضر المستهلكين المحليين لأنه سرعان ما ترتفع الأسعار بعد سيطرة المنتجون الأجانب على السوق المحلية، أما إذا كان الإغراق مستمرا فإنه يمكن الدولة من الحصول على المنتجات بأسعار منخفضة تفيد المستهلك الوطني بل وقد تفيد المنتجين الوطنيين إذا كانت المنتجات المغرقة تساعد على قيام صناعة تحتاج إلى مثل هذه الواردات [2].

7) التكتلات الاقتصادية :

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة لتحرير التجارة وزيادة الصادرات بين عدد محدود من الدول ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي على أنه دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في إتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، ولإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة [3].

وتتخذ التكتلات الاقتصادية عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، ويمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي هي :

- منظمة التجارة الحرة : هنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف

---

[1] موردخاي كربانين ، مرجع سابق ، ص 149 .
[2] عماري جمعي ، مرجع سابق ، ص 150 .
[3] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 387.

في الاتفاقية و بالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام من الدول الأخرى الأعضاء [1]، وهناك موانئ حرة تعمل بشكل جيد مثل هونغ كونغ و سنغافورة، وأقيمت مثل هذه المناطق لتسهيل عملية إعادة التصدير وكمراكز توزيع و كانت تعرف سابقا بمناطق تجهيز الصادرات، وتشمل المناطق الصناعية أو المجمعات الصناعية، المناطق الحرة أو مناطق التجارة الحرة [2].

- الاتحاد الجمركي : مثل منطقة التجارة الحرة إلا أنه يوجد فيه معدل تعريفة مشترك يطبق على العالم الخارجي [3].
- السوق المشتركة : بالإضافة إلى الانجازات التي يحققها الإتحاد الجمركي فإن السوق المشتركة تسمح بانتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الأعضاء [4].
- الإتحاد الاقتصادي : لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدول الأعضاء بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل [5].

وتساهم التكتلات الاقتصادية في تطوير الصادرات من خلال خلق التجارة حيث يكون خلق التجارة ينتج عندما يستبدل الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي ويؤدي هذا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية [6].

ويقصد كذلك بخلق التجارة التحول من منتجين غير أكفاء إلى منتجين أكفاء بسبب التكامل (إحلال جزء من الإنتاج المحلي للبلد العضو بالتكامل بإنتاج أقل تكلفة من الدول الأخرى الأعضاء بالتكامل)[7].

ويكون ذلك عبر إزالة كافة القيود والمعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة وتبادل السلع

---

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 310 .

[2] علي عباس ، مرجع سابق ، ص 411.

[3] دومنيك سلفادور، مرجع سابق_ ، ص 99 .

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ، ص 389.

[5] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 311 .

[6] دومنيك سلفادور ،، مرجع سابق ، ص 99.

[7] المعهد العربي للتخطيط ، **التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي** ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد 81 ، الكويت ، 2009 ، ص 8 .

بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد حركة التجارة البينية وتطوير الصادرات وزيادة حجم الإنتاج وانخفاض تكلفته من خلال تحويل مصادر إنتاج السلع والخدمات من مصادر مرتفعة التكلفة ومنخفضة الكفاءة إلى مصادر أخرى منخفضة التكلفة مرتفعة الكفاءة [1].

8) جودة المنتجات :

في بيئة عالمية بلغ فيها التنافس والإنتاج ذروته، أصبح الاهتمام برضى المستهلك هدفا يتسابق إلى تحقيقه غالب المؤسسات، ظهر مفهوم الجودة الشاملة كشعار ينادي به المختصون والممارسون وتعتمد عليه المؤسسات الإنتاجية في اجتذاب المستهلك و ذلك باعتبارها لغة ووسيلة للتفاهم مع مستهلك العصر الحديث، وعليه فقد ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية نظريات إدارية عدة تتسابق إلى تحقيق هذه الغاية،من أهمها نظرية إدارة الجودة، ونظرية ضبط الجودة، ونظرية تقييم الجودة وتعتبر إدارة الجودة الشاملة مقياس أساسي للمفاضلة بين المؤسسات حيث اعتمدت في الكثير من المنظمات لأهميتها الإستراتيجية الفائقة مما زاد من فاعليتها ومن قدرتها على البقاء في السوق التنافسية، والاستمرار في النشاط حتى في حالة بقاء المنتجات مكدّسة في المخازن[2].

9) التظاهرات المحلية و الدولية:

تلعب التظاهرات سواء المحلية منها أو الدولية دورا هاما في التعريف بالمنتوج المحلي كما تعتبر أيضا سوقا يتم من خلالها بيع هذه المنتوجات هذا إضافة إلى اعتبار هذه التظاهرات فضاء لتحصيل المعلومات الاقتصادية والمالية[3].

10) خدمات النقل :

يعتبر النقل أحد العناصر المهمة المؤثرة في التجارة الخارجية حيث تساعد في إيصال السلع من مكان

---

[1] إبراهيم أحمد عرفات ، حسين سيد ربيع ، التكتلات الاقتصادية .**مقاربة نظرية لفلسفة التكامل الاقتصادي** ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 125 ، 2017، .

[2] جلال مسعد محتوت ، **مشاكل التصدير خارج المحروقات في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 11-12 مارس 2014 ،ص 14.

[3] نفس المرجع ، ص 20.

لآخر بأسرع وقت ممكن وبأمان لذلك تتنافس شبكات النقل بأشكالها المختلفة البحرية والبرية والجوية وغيرها من شبكات النقل ومن جهة أخرى تختلف السلع وتختلف ظروف نقلها وتعبئتها، وفي ما يتعلق بنسب الاستخدام الدولي لكل شبكة فهو كالتالي[1] :

- ← الطلب على خدمات النقل البري بنسبة 23% من إجمالي الطلب على خدمات النقل ويرجع ذلك لعوامل مثل السرعة والمرونة في استخدامها وكذلك سهولة الشحن والتفريغ مع إمكانية اختيار التوقيت والمكان الملائمين للانطلاق و التحكم في اختيار مراكز التوقف والوصول.
- ← تقدر نسبة الطلب على الخدمات السكك الحديدية بنسبة 12% وذلك لما تتمتع به لارتفاع نسبي لقيمة معامل الأمان وتكلفة استخدامها تعد منخفضة نسبيا وكذلك تتميز بدرجة كبيرة من الانتظام في أداء الخدمة.
- ← بالنسبة للنقل الجوي فإنه يملك وزن نسبي أقل بالمقارنة مع وسائل النقل الأخرى تقدر بـ 10% و يرجع ذلك إلى خضوع خدمات النقل الجوي إلى طبيعة العلاقة السياسية بين الدول والتغيرات التي تطرأ عليها مما يشكل قيدا هاما على معدلات نمو الطلب على النقل بالطائرات وكذلك إمكانية توفر المطارات في المناطق الموجود بها السلعة .
- ← النقل البحري تتمثل نسبة الطلب على النقل البحري بـ 55%[2] سجلت التجارة العالمية المنقولة بحرا تزايد مستمرا ففي المتوسط حوالي 80% من أوزان هذه التجارة يتم نقلها بحرا بالإضافة إلى أن هذا النشاط ينمو بمعدلات عالية نسبيا وبالذات في نشاط النقل البحري للحاويات التي وصلت إلى حوالي 9% سنويا ولا يتوقف دور النقل البحري في كونه عاملا مساعدا في تنشيط التجارة الخارجية بل يتعداه إلى كونه أحد العناصر المهمة للصادرات [3].

11) إقامة نظام ترويج الصادرات :

والمقصود هنا هو النظام الذي توفره الدولة لترويج صادراتها الوطنية في الأسواق الخارجية و لمساعدة رجال الأعمال والمصدرين الوطنيين على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتقوية مراكزهم

---

[1] بولطيف بلال ، مرجع سابق ، ص 116 .

[2] نفس المرجع ، ص 116.

[3] فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، إشراف د عبد القادر فتحي لاشين ، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (CATS) و علاقتها بقطاع النقل البحري في الدول العربية** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005 ، ص 3 .

التنافسية بها [1].

12) **سياسات تحسين جودة الصادرات ومناخ الاستثمار:**

يعتبر رفع جودة الصادرات من أهم العوامل التي تتيح نفاذ الصادرات للأسواق الخارجية كما يلعب مناخ الاستثمار السائد في الدولة دوراً هاماً في التأثير على أداء الصادرات وتتمثل هذه السياسات في:[2]

- إقامة شبكات الإنتاج للتصدير Production network for export:وتعني ربط الشركات المتميزة العاملة في بعض الصناعات في إطار عنقودي صناعي وتقديم الدعم لها لتشجيعها على التطوير والابتكار بغرض التصدير،وضمان إمدادها بالمواد الخام والطاقة وتكاليف النقل وقصر هذه المزايا على هذه الشركات دون باقي المشروعات والهدف من إنشاء هذه الشبكات هو زيادة جودة وكمية صادرات الشركات العاملة في إطار هذه الشبكات.
- تأهيل ودعم المؤسسات التي توجه منتجاتها للتصدير وخاصة فيما يتعلق بتطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة وذلك للحصول على شهادات الجودة العالمية.
- تطوير المنتجات المصدرة بحيث تتوافق مع التغيرات في أذواق المستهلكين في الأسواق العالمية من خلال إجراء الأبحاث والدراسات عن أذواق المستهلكين.
- التشجيع المعنوي للمنتجين والمصنعين المحليين من خلال مثلا تأسيس جائزة لأفضل أداء تصديري.
- تفعيل دور المؤسسات العلمية من خلال نقل الاختراعات الجديدة إلى حيز التنفيذ في مجالات الإنتاج المختلفة و إيجاد الوحدات القادرة على نقل المعلومات بأكثر الطرق فاعليه.

ثانيا: مداخل إستراتيجية (طويلة الأجل)

السياسات الإستراتيجية لتطوير الصادرات تعمل على تحسين وزيادة الصادرات انطلاقا من تغيير جذري و هيكلي في السياسة المتبعة وليس كالسياسات الإجرائية قصيرة المدى، وفي هذا الصدد نشير إلى أن هناك سياسات التوجه نمو الداخل وهي إستراتيجية إحلال الواردات سياسات التوجه نحو الخارج وهي إستراتيجية التوجه نحو الخارج .

---

[1] يحي سعيد علي عيد ، مرجع سابق ، ص48.

[2] سليمان دحو،مرجع سابق، ص 39.

1) إستراتيجية إحلال الواردات :

يقصد بإستراتيجية الإحلال محل الواردات قيام الدولة بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج [1] وتعتمد هذه الإستراتجية على مبدأ الحماية وذلك من خلال إقامة صناعات محلية تقوم بإنتاج السلع المستوردة، وتعمل الدولة على فرض القيود التجارية كالرسوم الجمركية والقيود الكمية كنظام الحصص أو الكوتات وحظر استيراد بعض السلع المنافسة أو البديلة لها ووضع قيود الترخيص وبعض إجراءات تقييد الاستيراد وذلك لتحسين الميزان التجاري وتحويل شروط التبادل التجاري لصالح الدول المعنية[2].

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل وقد ظهرت هذه الإستراتيجية وانتشرت في دول أمريكا اللاتينية ويرجع التوجه لمثل هذه الإستراتيجية إلى تعاظم العجز التجاري للدول النامية، وذلك لانخفاض أسعار موادها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاك وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كليا أو جزئيا[3].

تمر هذه الإستراتيجية بمراحل ثلاث هي[4] :

الأولى: إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقة (إحلال واردات بدائي).

الثانية : إنتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهرومترلية، ... الخ) نتيجة للاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى، وذلك بإعانة من الشركات المتعددة الجنسيات .

الثالثة : إنتاج المواد الوسيطية أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية.

أ) **منافع إستراتيجية إحلال الواردات :** تحقق إستراتيجية إحلال الواردات المنافع كثيرة منها :

---

[1] سليمان دحو ، مرجع سابق ، ص 44 .

[2] عمر عباس يوسف عبد الله ، موسى يوسف البر ،**أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان (1992-2012)**،مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد 16 ،السودان، 2016 ، ص 12 .

[3] زوزي محمد ،**إستراتيجيات الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية** ، مجلة الباحث ، العدد 8 ، ورقلة ، 2010 ، ص 168 .

[4] نفس المرجع ، ص 168 .

- ضرورية للدول النامية والتي لديها صناعة بدائية من اجل تحقيق التنمية الصناعية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الحساسة للمجتمع .
- ضرورية لتحقيق التنمية والاستفادة من ميزات التصنيع المحلي وتطويره.
- مهمة لحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها الدول المتقدمة [1].
- إقامة قاعدة صناعية جديدة متكاملة: أدى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات في العديد من الدول الآخذة في النمو إلى إقامة قاعدة صناعية جديدة تمثلت في الصناعات التي أقيمت للإنتاج بدائل الواردات والصناعات الأخرى .
- توفير النقد الأجنبي : ويؤدي التطبيق الناجح لسياسة الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية إلى نقص الواردات من السلع الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى توفير النقد الأجنبي لإحلال السلع الصناعية المحلية محل مثيلاتها المستوردة من الخارج.
- الوفاء باحتياجات السوق المحلية: يؤدي تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات إلى الوفاء باحتياجات السوق المحلية في فترات السلم بصفة عامة وفي فترات الحروب والكساد العالمي بصفة خاصة.
- زيادة مستوى العمالة: يؤدي التطبيق الناجح لسياسة الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية إلى نقص الواردات من السلع الاستهلاكية وترتب على ذلك حدوث زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية المحلية فيزيد إنتاجها محلياً ومن تم يزيد الطلب على عوامل الإنتاج ومنها عنصر العمل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى توظيف هذه العوامل في الاقتصاد الوطني وخاصة عنصر العمل[2].

ب) المشاكل التي تواجه إستراتيجية إحلال الواردات:

بالرغم من المزايا التي تحققها البلدان النامية التي انتهجت هذا الأسلوب في عملية التصنيع, حيث أمنت لها الحماية المباشرة, وغير المباشرة مزيدا من الدعم والتشجيع لتأمين متطلبات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية فقد واجهت هذه الدول المشاكل التالية[3] :

---

[1] سلوى صبري ،**سياسة إحلال الواردات الصناعية مشاكل و صعوبات التطبيق و سبل التطوير** ، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة : نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية ، فلسطين ، 16 -17 /2012/10، ص 11.

[2] سليمان دحو ، مرجع سابق ، ص 46 .

[3] سلوى صبري، مرجع سابق ، ص 13.

- ✓ اصطدمت هذه الإستراتيجية بالقدرة المحدودة للسوق المحلية واعتمادها على نمط استهلاكي معين ولم تحاول تغييره أو تقدم بديلا أفضل منه.
- ✓ أدت هذه الإستراتيجية إلى التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية.
- ✓ ترتب على ضيق السوق زيادة مشاكل الطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات المنتجة في تلك الصناعات وبالتالي عدم قدرة تلك الوحدات على استيعاب المزيد من العمالة.
- ✓ إن إتباع هذه الإستراتيجية أدى إلى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل حيث تظل الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية والمعدنية في حين تكون الواردات باهظة التكلفة وعائد الصادرات متدني مما يؤدي إلى اشتداد العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول.

2) **إستراتيجية تنمية الصادرات (التوجه نحو الخارج) :**

نقصد بإستراتيجية تنمية الصادرات : تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية و قيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية "، كما يمكن تعريفها على أنها: مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز كل السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة[1]، واعتمدت هذه الإستراتيجية أولا هونغ كونغ وسنغافورة في الخمسينات، ثم في كوريا الجنوبية وتايوان في الستينات والسبعينات، المكسيك والشيلي والبرازيل في الثمانينات وأيضا الصين وماليزيا وتايلندا[2] .

أ) **مزايا إستراتيجية تنمية الصادرات :**

وتشجيع الصادرات يؤدي إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية و

---

[1] حسين نوارة ،**إستراتيجية التصدير و إجراءات تنميته في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 11-12 مارس 2014 ، ص 3.

[2] إيمان شليحي ، عبد الأمير السعد، **مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الإقليمية التقليدية والحديثة "حالة الدول العربية"**، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 7 ، جامعة المسيلة ،2016 ، ص 8.

بذلك يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص وزيادة الإنتاجية، ويعمل أيضا على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي بالتالي إلى الاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير، والتوسع في التصدير يؤدي إلى تنشيط الاستهلاك المحلي لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية ويسهم كذلك في عملية نقل التكنولوجيا سواء عن طريق جلب المعرفة التقنية أو المعدات الرأسمالية[1].

بالإضافة إلى زيادة حصيلة العملة الصعبة وهذا ما يغطي نفقات الاستيراد، وتشجيع الصناعات الحديثة وذات التكنولوجيا العالية و تقليل البطالة وزيادة نسبة التشغيل بسبب زيادة الإنتاج واستغلال كل الطاقات المتاحة وبذلك يزيد دخل الفرد ومنه تلبية الحاجات الأساسية له وتحقيق الرفاه وتحسين مستوى المعيشة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب) صعوبات ومعوقات تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات: يقف أمام تطبيق هذه الإستراتيجية عدة صعوبات منها[2] :

- ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي: ويرجع ذلك إلى السوق المحلية و انخفاض إنتاجية عنصر العمل وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة اللازمة للعملية الإنتاجية في الصناعات التصديرية وكذلك عدم توفر مشروعات البنية الأساسية بالقدر الكافي مع ضيق أداء المتاح منها.
- انخفاض مستوى جودة الصادرات الصناعية: ويرجع ذلك إلى عدم وجود حافز لدى المنتج للارتقاء بمستوى الجودة أثناء فترة تطبيق سياسة إحلال محل الواردات وعدم الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية الصناعية في الإنتاج الصناعي، وعدم الاستفادة من التطور التكنولوجي العالمي في تطوير وسائل الإنتاج .
- زيادة التبعية الاقتصادية للخارج :إن أحد أدوات تشجيع إقامة صناعة تصديرية يكمن في الدخول في اتفاقيات بشكل أو بآخر مع الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على الأسواق العالمية التي تقود تقسيم العمل الدولي، ومن ثمة فإن الصناعات التصديرية التي تنشأ عن طريق هذه الشركات في الدول النامية سوف تتكامل اقتصاديا مع الخارج و ليس مع فروع النشاط الاقتصادي داخل هذه

[1] دينا أحمد عمر ، مرجع سابق ، ص 133.

[2] دحو سليمان ،مرجع سابق ، ص 55.

الدول، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تبعيتها للخارج .

- التقلبات الصناعية في الدول الصناعية المتقدمة: إن الدول الآخذة في النمو التي تعتمد بصفة أساسية على تصدير المنتجات المصنعة إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من التقلبات التي تعاني منها هذه الأسواق ،فقد عانت دول الشرق الأقصى من الركود الاقتصادي الذي مرت به الدول الصناعية في غرب أوروبا وشمال أمريكا في السنوات الأولى من الثمانينات .

3) الجمع بين إستراتيجية إحلال الواردات و تشجيع الصادرات :

يرى بعض الكتاب والمفكرين أنه من الممكن الجمع بين إستراتيجيتي إحلال الواردات وتنمية الصادرات في آن واحد وأن المزج بينهما قد يولد إستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية تلغي سلبيات كل منهما وساد هذا الرأي في بعض الدوائر الفكرية في الإتحاد السوفياتي سابقا وأوروبا الشرقية ، وكان التوقع السائد أن حل مشكلة التصنيع الدول المتخلفة يرتكز على :

- ✓ إقامة فروع تصديرية للصناعات التحويلية ذات أثار عميقة في الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى توسيع السوق المحلية.
- ✓ المضي في توسيع إحلال الواردات و تطوير التصدير في مرحلة تابعة وهو ما حدث بالفعل في صناعة المنسوجات في باكستان .

إن هذه الإستراتيجية من الوجهة النظرية يمكن أن تكون مقبولة لكنها واقعيا لن تخلص الدول النامية من تبعية صناعتها للدول الرأسمالية المتقدمة لأن اتجاهاتها ستكون من الخارج وليس من الداخل وعليه يتم إهمال السوق المحلية وضرورات توسعها والتبعية ستكون في الإنتاج والتكنولوجيا وحركات رؤوس الأموال والتجارة و غيرها[1].

الفرع الثالث : إستراتيجيتي تنويع و تركيز الصادرات

سنتناول في هذا الفرع كل من إستراتيجية تنويع و تركيز الصادرات من تعريف و مؤشرات قياس و

[1] إسماعيل محمد بن قانة ،**إقتصاد التنمية (نظريات ، نماذج ،إستراتيجيات)**، دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ،2011،ص 186.

كذلك علاقة كل إستراتيجية مع التنمية الاقتصادية

أولا : إستراتيجيات تنويع الصادرات

كشفت الأزمات الاقتصادية العالمية عن واحدة من نقاط الضعف الرئيسية في عدد من الاقتصاديات وهي اعتمادها على عدد قليل من السلع والقطاعات التصديرية، فهذا الاعتماد يجعل هذه البلدان أكثر عرضة للتقلبات في أسعار السلع المصدرة ولذلك يجب على الدول تنويع صادراتها لتفادي الوقوع في الأزمات.

1. مفهوم التنويع الاقتصادي

ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شأنها أن تعزز قدراتها الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية و هو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد [1].

للتنويع تعار يف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينضر من خلالها إلى هذه الظاهرة، وفي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل ويربطه الآخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المنتجة التي يتقلب سعرها وحجمها أو يخضع إلى انخفاض مزمن ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما، فهناك التنويع الأفقي الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع و فرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، والتنويع الرأسي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة.

وهناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو والتي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع) الاقتصادي محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي و يتمثل الاتجاه الثاني في دراسات عديدة تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز

[1] عاطف لافي مرزوك،**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة القواعد و الدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 24، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013، ص7.

الإنتاج آثار سلبية على النمو الاقتصادي وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج في عدد قليل من المنتجات والنشاطات والقطاعات[1].

وخلافا لنظرية المزايا النسبية يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية [2]:

- تقليل المخاطر الاستثمارية : يسهم التنويع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها ، فالظروف الطبيعية (الزلازل و الجفاف والفيضانات والحرائق)و الدولية (الحروب والنزاعات والاحتكارات والخدمات المالية) كلها قد تلحق أضرارا في الإنتاج و تسويق و استهلاك بعض المنتجات مما ينعكس سلبا على العوائد الاستثمارية، لذلك فإن تنويع الاستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات يقلل من المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها.
- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي : يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مزايا عديدة جراء تقليص مخاطر الاعتماد على إنتاج منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات أو الارتكاز على قطاع واحد أو عدد من القطاعات، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء كان سلعة إستخراجية أو سلعة زراعية أو خدمية فإن انخفاض أسعار أو الطلب على المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للمخاطر، وبالمقابل فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يؤدي إلى تقليص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج واحد أيا كان نوعه ومصدره، فقد بينت دراسة لـ Koren and Tenareyro 2007 أن الهيكل الإنتاجي لاقتصاد أي دولة يتعرض للخطر عندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركيز .
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري : يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري (Berthelony and Soderling 2001)، ويؤدي ذلك بدوره إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] ممدوح عوض الخطيب ، **التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي ، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود ، الرياض، 2014 ، ص5.

[2] نفس المرجع ، ص6.

- توطيد درجة العلاقة التشابكية بين القطاعات الإنتاجية : يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الإنتاجية في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها مما ينجم عنه تأثيرات خارجية في الإنتاج والتي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي (Herzer and Nowak-bhmand 2002) .
- تقليل التذبذب في مستويات الإنتاج المحلي الإجمالي : يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الإنتاج المحلي الإجمالي، وقد أثبتت بعض الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن نستنتج أن تقليص تذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن زيادة درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي (Koren and Tenareyro2007).
- توليد الفرص الوظيفية : وذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات القطاعات الاقتصادية وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة و يولد الفرص الوظيفية و يقلص من معدلات البطالة .
- زيادة القيمة المضافة : يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية و الخلفية في الاقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم ارتفاع دخول عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا (Hvidt2013) .
- تعزيز التنمية المستدامة : أثبتت بعض الدراسات مثل (Dawe1990) و (Romer 1990) و(Acemoglu and Zilibotti 1999) التي تناولت تقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى التنمية المستدامة أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي، الأول يختص الدول الفقيرة في إنتاج و تصدير عدد قليل من المنتجات، والثاني تعرض الدول الفقيرة بصورة شديدة ومتكررة للصدمات الكلية، والثالث ارتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة، ومنه ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي تؤدي إلى استقرار معدلات النمو ومنه التنمية المستدامة .

2. تنويع الصادرات

يعرف تنويع الصادرات بأشكال مختلفة، فهو يعبر عن تغيير في تركيبة قائمة منتجات التصدير الموجه للبلدان المختلفة أو انتشار الإنتاج على العديد من القطاعات، وإستراتيجية تنويع الصادرات تعتبر انتقال من الصادرات التقليدية إلى الصادرات غير التقليدية من خلال توسيع قاعدة الصادرات .

فتنويع الصادرات هي عملية التنويع في سلال الصادرات أي عدم الاعتماد على مورد وحيد للصادرات وهذا يقلل من عدم الاستقرار في عوائد التصدير[1].

ولتنويع الصادرات بعدين هما[2]:

* التنويع الأفقي: وهو مجرد الزيادة في عدد المنتجات المصدرة داخل نفس القطاع، أي إضافة منتجات جديدة داخل نفس القطاع في سلال التصدير القائمة .
* التنويع العمودي : وإذا كان هناك تحول من صادرات المنتجات الأولية إلى قطاعات ثانوية وثالثية أي يكون هناك تصنيع للمنتجات وإضافة عمليات على المواد الأولية وتصنيعها .

II. مؤشرات تنويع الصادرات

يتم قياس تنويع الصادرات باستخدام أنواع المؤشرات نذكر منها :[3]

1. **مؤشر Herfindahl** : الذي يدرس الاتجاهات في عائدات التصدير والتخصص (petersson2005)

$$SPEC=\sum_i \left(\frac{Ejit}{\sum_i Ejit}\right)^2$$

حيث Ejit صادرات منطقة من صناعة معينة (تصدير القطاع)

i هي سنة الدراسة

عندما تكون قيمة المؤشر تقترب من الواحد يشير إلى وجود درجة عالية من التركيز وحين يقترب المؤشر من الصفر يدل ذلك على درجة عالية من التنويع

2. **مؤشر AL-Marhubi 2000** : و تكون صيغة المؤشر كالتالي :

$$S\,it = \frac{\sum_i |H\,ijt| - |Hit|}{2}$$

---

[1] Salomon Sa men،**Aprimer on Export Diversification key Concept** ،Theoretical Underpining and Enprical Evidence Growthe and Crisis، Unit World Bank،Wachington،May،2010،p 8.

[2] Suwt Dogruel،Mahmut Takcet ، **Trade Libéralisation and Export Diveification in Selected MENA Contries** ،Topicsin in Middle Eastern and African Economies VOL 13 ،September 2001 ،p17.

[3] Marianne Matthee،Win Naude، **Export Diversity and Regional Growthe in a Devloping Contry Context،empirical Evidence**، World institute for Development Economics Research Classifical codes :F14 AND R11- United Nation University ،August2008 ،p10.

حيث Hijtهي حصة الصناعة (i) من إجمالي صادرات البلاد

3. **مؤشر Hirshmann:** و صيغة المؤشر

$$Hjt = \frac{\sqrt{\sum_{i-1}^{h}\left(\frac{Xit}{Xjt}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{h}}}{1-\sqrt{\frac{1}{h}}}$$

حيث Xit هو قيمة الصادرات الصناعة (i) في المنطقة (j) ، وXjt هو مجموع صادرات المنطقة (j) في السنة (t)

وعندما يكون مؤشر هيرشمان قريب من الواحد معناه تركيز الصادرات شديد وعند اقترابه من الصفر يدل على مزيج متنوع من الصادرات

4. **مؤشر المتوسط المرجح الإجمالي:** وهو مؤشر يعكس المتوسط المرجح الإجمالي للناتج المحلي للفرد الواحد من منطقة التصدير (Hausmann2005) ويسمى EXPY و قبل تبيين صيغته كالتالي يجب حساب القيمة PRODY أولا

$$PRODYit = \sum_j \frac{Xjit/Xjt}{\sum_j Xjit/Xjt} Yit$$

حيث $Xjit/Xjt$ هي حصة صادرات الصناعة (i) في المنطقة (j) في عام (t) ، وYit هو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة (j) في سنة (t) ويتم حساب EXPY كما يلي :

$$EXPY = \sum_i \left(\frac{Xijt}{Xjt}\right) PRODY$$

3. **العلاقة بين تنويع الصادرات و النمو الاقتصادي**

تعود العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي تاريخيا إلى عام 1950 عندما تجادل Raul Prebush و Hans Singer حول أن تركيز الصادرات في البلدان النامية على السلع الأولية يعرقل النمو الاقتصادي و كذلك معدلات التبادل التجاري ويزيد من تقلبات الدخل، وكذلك ذكر Cooper و

Brainerd 1968 أن تنويع قطاع الصادرات هدفا شائعا للسياسات الاقتصادية في البلدان الأقل نمو[1].

وتوصلت الدراسات في ذلك الوقت إلى أن تنويع الصادرات يؤدي حتما إلى زيادة النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية :

- ✓ تنويع الصادرات من السلع الأولية إلى مصنعة تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا متطورة لكي تظهر السلعة على الشكل المطلوب وتستطيع المنافسة في السوق الدولية، ومنه تحقيق نمو أكثر لاقتصاد البلاد بتوفير عنصر اليد العاملة المؤهلة والتكنولوجيا العالية [2] .
- ✓ تركيز الصادرات على بعض المنتجات دون الأخرى وخاصة الموارد الطبيعية يؤدي إلى ظهور المرض الهولندي وكذلك عدم استقرار أسعار هذه السلع المصدرة يؤدي إلى حدوث صدمات سلبية على كمية النقد الأجنبي وكذلك صدمات الطلب السلبي لتلك المنتجات.
- ✓ وفي حالة التنويع وبتوفر كمية كبيرة من النقد الأجنبي تتمكن الدولة من تمويل وارداتها وتمويل عملية التنمية الاقتصادية .

وفي دراسة عام 2006 لـ NG حلل العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية فوجد العلاقة سلبية وبعد التدقيق في النتائج توصل إلى أنه ليس وفرة الموارد الطبيعية هي التي تعرقل التنمية بل تركيز الصادرات على السلع الأولية هو السبب في ذلك ومنه نستطيع القول أن تنويع الصادرات يؤدي إلى دفع عجلة النمو[3].

ثانيا : إستراتيجية تركيز الصادرات

يعكس مصطلح تركيز الصادرات اعتماد الدولة على تصدر عدد قليل جدا من السلع أو الاعتماد على عدد قليل من الشركاء التجاريين [4] وهذا ما يتولد عنه ما يسمى بالمرض الهولندي يقصد به تراجع

[1]Suwt Dogruel،Mahmut، OP CIT،P 22.
[2]Wine Naud،Riaan Rossouw ،**Export Deversification and specialization in South Africa** ،Extent and impect ،Research paper N 2008/93 ،World institut for devlopment economics Research ،United Nation University ، October 2008،p2.
[3]Suwt Dogruel،Mahmut، OP CIT،P 22
[4] United Nation Développement Programme ،**Export Dépendance and Export concentration**، ،**2010**p 10.

ونقص الصادرات الصناعية والزراعية في الدول النامية لصالح منتج واحد يتمثل في المواد الأولية والنفط والغاز [1] .

فهو ظاهرة ترتبط من الناحية الكلاسيكية باكتشاف الموارد الطبيعية وارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، ويمكن كذلك أن ينشأ من أي تطورات أخرى يترتب عليها زيادة أسعار السلع الأولية التي تصدرها الدول مثل ارتفاع أسعار حبوب القهوة في الدول التي تزرع البن أو زيادة تدفقات المساعدات الخارجية للدول أو زيادة تدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية للدولة [2] .

انتشر استعمال مصطلح المرض الهولندي في بداية السبعينيات 1970 من القرن الماضي وهذا من خلال المناقشات التي كانت تحدث بين بعض الاقتصاديين البريطانيين للتعبير عن التراجع في الصادرات الصناعية أما زيادة الصادرات من المواد الأولية مثل الغاز والنفط وغيرها لأن تصدير هذه الأخيرة كان له نتائج سلبية على اقتصاديات الدول الصناعية ومنها بريطانيا والتي استفادت من استخراج النفط من بحر الشمال، أما السبب في تسمية هذا المرض بالهولندي هو أن في الستينات من القرن الماضي وحينما أكتشف الغاز الطبيعي أمام سواحل هولندا أدى إلى تصديره وصاحب ذلك انخفاض كبير في الإنتاج الصناعي مما أدى إلى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بها و من هنا نشأ أصل مصطلح المرض الهولندي [3].

1. مؤشرات تركيز الصادرات

يتم قياس تركيز الصادرات بواحد من المؤشرات التالية : [4]

← **نسبة التركيز** : وهو المكافئ الرياضي لمنحنى التركيز ويعبر عنه رياضيا بـ :

$$CR = \sum_{i=1}^{x} Si$$

حيث CR هو نسبة تركيز السلعة x

---

[1] شربي محمد الأمين،مرجع سابق،ص30.

[2] محمد إبراهيم السقا،**المرض الهولندي**،متاح على الموقع : www،economyofkuwait،blogspot،com،2011.تاريخ الاطلاع:2016/01/05، الساعة :20 ;15.

[3] شربي محمد الأمين ، مرجع سابق ،ص 30.

[4] Tewodros Makonnen، **Determinants of Export Commodity Concentration and Trade Dynamics in Ethiopia**، Working Paper N° 2/2012، Ethiopian Economics Policy Research Institue، Ethiopia، 2012 ، p p 19-21.

Si هي النسبة المؤوية لحصة الصادرات السلعة الأولى وتتراوح قيمته من 0 إلى 100، فإذا كانت CR قريبة من 0 هذا يعني أن نسبة التركيز ضئيلة وإذا كانت قريبة من 100 فهدا يعني أن الصادرات تضهر تركيزا عاليا :

← **مؤشر Herfindahl–Herchman** :هو المؤشر الأكثر استخداما لحساب التركيز لأنه يجمع بينالبساطة والنجاعة، ويحسب هاذ المؤشر بأخذ مجموع مربعات حصة جميع الأساسية في إجمالي عائدات التصدير، ويعبر عنه رياضيا بـ:

$$HHI= \sum_{i=1}^{n} S_i^2$$

حيث HHI هو مؤشر Herfindahl–Herchman

S_i^2 هو مربع حصة عائدات الصادرات من السلعة i، ويقاس بقسمة تصدير هذه السلعة إلى إجمالي إيرادات التصدير و n هو العدد الإجمالي للسلع التصديرية

وما يميز هاذ المؤشر هو أنه يأخذ بعين الاعتبار كل السلع في حساب التركيز وكذلك هو الأسهل في الحساب .

← **مؤشر Hannah and Key** : هاذ المؤشر يعمم مؤشر Herfindahl–Herchman حيث بدلا من التربيع يمكن اختيار عامل الترجيح فيتم ترجيح حصة الصادرات بواسطة عامل ترجيح &، و Hannah و Key يقترحان أن تكون قيمة المؤشر بين 0،6 و 2،5 أما عامل الترجيح فيترك للمحلل الاقتصادي، وعند انخفاض قيمة المؤشر يعني هناك تركيز عال ويتم التعبير عنه كما يلي:

$$HK=\left(\sum_{i=1}^{n} S_i^{\&}\right)^{1/(1-\&)}$$

ومن مزايا هاذ المؤشر أنه مرن

← **مؤشر Entropy** : يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$E= \sum_{i=1}^{n} S_i \log (1/S_i$$

2. تركيز الصادرات والتنمية الاقتصادية

عند الحديث عن تركيز الصادرات والتنمية يخيل لنا للمرة الأولى أنه يؤدي إلى تراجع مستويات التنمية الاقتصادية، لكن هناك وجه نظر تقول أن لتركيز الصادرات منافع تؤدي إلى تنمية الاقتصاد، ولتبيين ذلك سنتناول دراسة قامت بها الأمم المتحدة عام 2012، حيث قارنت هذه الدراسة بين الدول النامية والدول

المتقدمة فيما يخص نسبة تركيز الصادرات وحصة الصادرات من الدخل القومي الإجمالي للفترة 1995-2005 حيث تم عرض شكل يوضح نسبة تركيز الصادرات للدول النامية والمتقدمة وشكل آخر يوضح حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعتين في نفس الفترة مع العلم ان المؤشر المستخدم في الدراسة هو مؤشر تركيز الصادرات كما هو موضح فيما يلي:

الشكل (2 -2) :نسبة تركيز الصادرات للدول النامية و الدول المتقدمة خلال الفترة 1995-2009

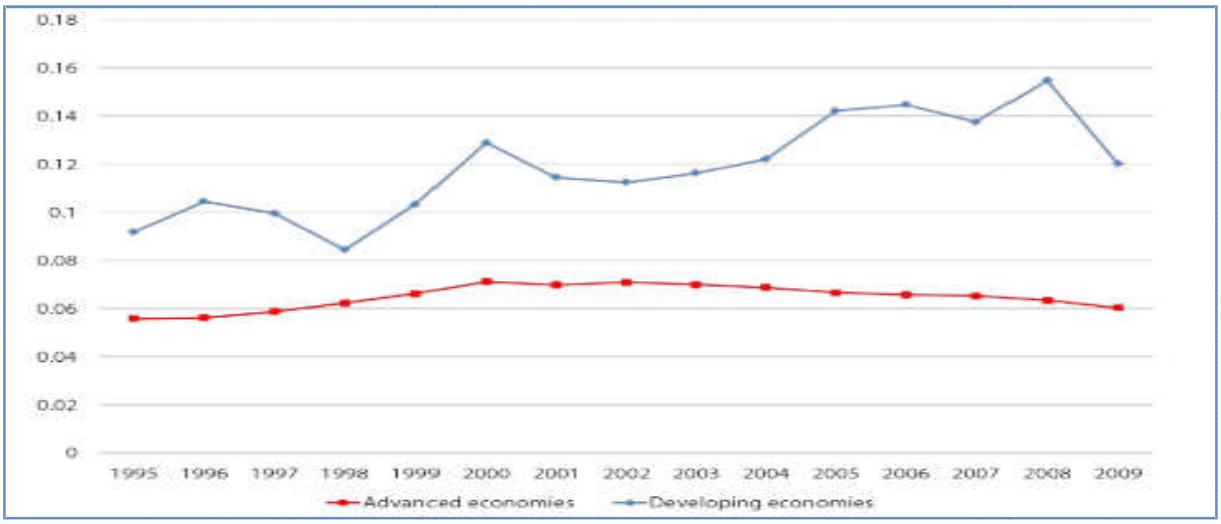

Source : **United Nation Développement Programme , Export Dépendance and Export concentration,p24 .**

من خلال الشكل نلاحظ أن البلدان النامية درجة تركيز صادراتها مرتفعة بالمقارنة مع الدول المتقدمة وهو شيء طبيعي وراجع لاعتماد البلدان النامية على تصدير عدد قليل من المنتجات وعادة ما تكون منتجات نفطية أو موارد أولية ومواد زراعية، أما بالنسبة للدول المتقدمة فنسبة تركيز صادراتها منخفض وهذا لتنوع سلال صادراتها بالمنتجات الصناعية.

الشكل (2 -3): حصة صادرات الدول المتقدمة والدول النامية من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1995-2009

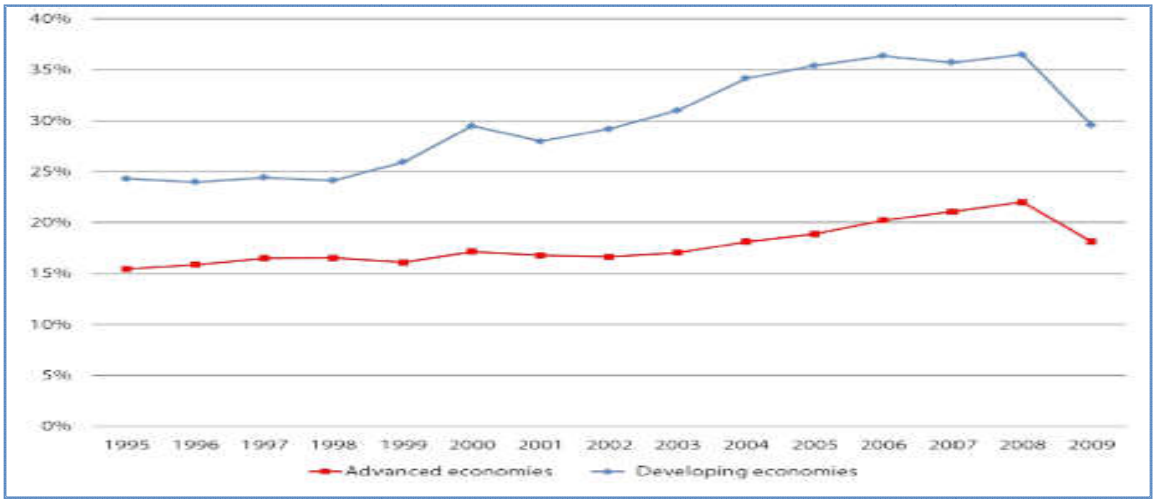

Source : United Nation Développement Programme ,Export Dépendance and Export concentration,p 21

يوضح الشكل أن حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية أكبر من حصتها في الدول المتقدمة، فرغم زيادة تركيز الصادرات في الدول النامية فهي الأكثر مشاركة في الناتج المحلي الإجمالي أي أن عائدات التصدير في الدول النامية تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يرفع من نسبة التنمية الاقتصادية للدول النامية وهاذ ما يثبت أن هناك علاقة بين تركيز الصادرات والتنمية الاقتصادية .

ولكن يمكن النظر لهذه النتيجة زاوية أخرى وأن ما جعل الصادرات تقدم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية هو ارتفاع أسعار السلع المصدرة وهي مواد نفطية سلعه أولية وما هو معروف أن أسعارها مرتفعة في أغلب الأحيان ولا يخفى أنه إذا ما تذبذبت أسعارها سيؤثر ذلك سلبا على مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي.

وعموما عند المقارنة بين إستراتيجيتي التنويع والتركيز نجد أنه لابد من توفير قاعدة متنوعة وواسعة من الصادرات لأنه باستطاعة التنويع التقليل من عدم استقرار إرادات التصدير وزيادة النمو من خلال تحسين القدرات التكنولوجية والتدريب العلمي والتقني وزيادة انتعاش الأسواق اقتصاديات الحجم .

ثالثا:بعض التجارب الناجحة في تنويع الصادرات

سنحاول في هذا الجزء التعرف على بعض التجارب الناجحة التي كانت السباقة في تنويع صادراتها والابتعاد عن أحادية التصدير كما يحدث في الجزائر

1) تجربة إيران :

تمتلك إيران ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 حوالي 412.2 مليار دولار، وهي كذلك ثاني أكبر بلدان المنطقة بعد مصر من حيث عدد السكان إذ بلغ عدد السكان نحو 78.8 مليون نسمة عام 2015. ويتميز الاقتصاد الإيراني بوجود قطاع هيدروكربوني، وقطاعي الزراعة والخدمات، وحضور ملحوظ للدولة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المالية. وتحتل إيران المركز الثاني في العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي والمركز الرابع في احتياطيات النفط الخام المثبتة، ومازال النشاط الاقتصادي وإيرادات الحكومة يعتمدان إلى حد كبير على العائدات النفطية [1].

ولتفادي هذا الاعتماد على الصادرات النفطية خاضت إيران تجربة للتخلي عن الأحادية في التصدير وتعود بداية هذه التجربة إلى بداية الثمانينات ولاسيما بعد انتهاء الحرب الإيرانية حيث بدأ التفكير بجدية لتنويع الصادرات الإيرانية إلى العراق عام 1988، حيث شرعت إيران في وضع وتنفيذ إستراتيجية لتشجيع الصادرات غير النفطية ارتكزت معالمها على الدعم المؤسسي للصادرات غير النفطية، وصياغة وتنفيذ الخطط الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأخيرا الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتشمل قائمة الصادرات الإيرانية غير النفطية على:[2]

- السجاد، الملابس الجاهزة، النسيج، المنتجات الفلاحية كالتفاح، التمور، الطماطم، البطاطس، البطيخ

---

[1] إيران نظرة عامة، مجموعة البنك الدولي ، متاح على الموقع : http://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview ، تاريخ الاطلاع : 12/02/ 2017، الساعة : 13:25

[2] عبد الحميد مرغيت،***تجربة ايران في تشجيع الصادرات غير النفطية*** ، *متاح على :* /.../2016/...iefpedia.com/arab/wp تجربة-إيران-في-تشجيع-الصادرات-غير-النفطيةpd،تاريخ الإطلاع :2018/02/14، الساعة : 20:50.

،الكيوي، التفاح، الزعفران، الفستق).

- وتحتل المركز الأول عالمي في (الزبيب، والقطن الصمغ والكمون–جميع أنواع الجلود، والأحذية،الكافيار) عام2015 .
- افتتحت إيران أضخم مزرعة في العالم لإنتاج الكافيار.
- مختلف أنواع المنظفات والصابون.
- مواد البناء: الأسمنت،الأحجار، والمنتجات ذات الصلة مركبات النقل: السيارات وقطع الغيار.
- المعادن : الألمنيوم، النحاس، الحديد، الزنك.
- الخدمات التقنية الهندسية.

وجدول الموالي يوضح نسبة هذه الصادرات كما يلي :

الجدول (2–1): نسبة الصادرات غير النفطية في إيران للفترة 1990–2014

الوحدة : %

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2014
نسبة الصادرات غير النفطية	8،6	6،17	23،10	3،11	56،40	3،45

المصدر : عبد الحميد مرغيت،تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية ، متاح على :/.../2016/...iefpedia.com/arab/wp تجربة–إيران–في–تشجيع–الصادرات–غير–النفطية pd ، تاريخ الإطلاع :2018/02/14، الساعة : 20:50.

ولتوضيح ذلك وضعنا الشكل الموالي :

الشكل (2–4):تطور نسبة الصادرات غير النفطية في إيران خلال الفترة 1990–2014

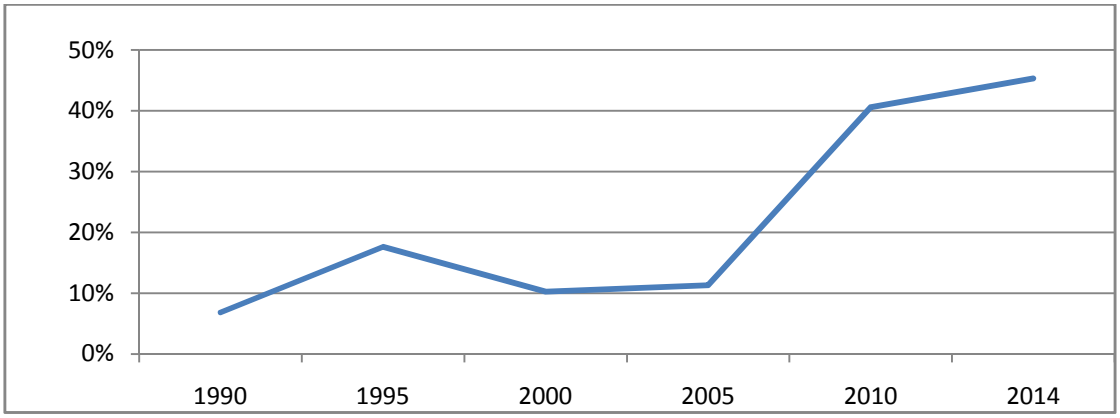

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (2–1)

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الصادرات غير النفطية تزايدت خلال فترة 1990-2014، فكانت في بداية الفترة تمثل 8% من إجمالي الصادرات و أصبحت حوالي 46% عام 2014 وهذا ما يبين نجاح تجربة إيران في تنويع صادراتها وتشجيع الصادرات غير النفطية.

فرغم أن الاقتصاد الإيراني يتميز بقطاع محروقات كبير حيث تعتبر خامس أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط إلا أن هذا لم يقف أمام السلطات في محاولة تنويع الصادرات، حيث بذلت جهود معتبرة وحققت إنجاز كبير ومهم سمح لها بمعالجة الخلل الذي كان يشوه صورة الاقتصاد الإيراني لعدة سنوات، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لإيران من2،7% عام 2009 لتبلغ11،5% عام 2015[1].

2) **تجربة ماليزيا** : تبنت ماليزيا إستراتيجية تنويع الصادرات بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة والتكنولوجيا مع التركيز على تنمية الشركات الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية، فتغير بذلك هيكل الصادرات الماليزية تغيرا كبيرا حيث كانت معظم الصادرات في شكل موارد خام ووقود معدني[2].

تعد ماليزيا من الدول التي لها تجربه رائده في عملية التصنيع فقد طورت صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تعتمد على كثافة رأس المال وتحديدا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمه مضافة كبيره .

أ) **سياسة التصنيع في ماليزيا:** مرت سياسة التصنيع في ماليزيا بأربعة مراحل كما يلي :[3]

← مرحلة صناعات إحلال الواردات:بدأت في مطلع الستينيات حيث تم تطبيق سياسة إحلال الواردات وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستك والكيميائيات، وتم إصدار قانون

---

[1] المرجع السابق.

[2] Mohamed B Yuesof, **Malaysian Bilateral Trade Relation and Economic Growth**,International Journal of Business and Society،N° 68-55,International Islalice University ,Kuala Lumpur ,Malaysian ,2005 ,p3.

3 علي احمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منهاعربياً**،مجلة جامعة بابل ، العدد 3 المجلد 23، العراق ،2015، ص1368.

تشجيع الاستثمار عام (1968) لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

- ← مرحلة الصناعات التصديرية: بدأت في مطلع السبعينيات حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الالكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبيه وإنشاء مناطق تجاره حرة، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط لإنتاج في ماليزيا، كما سمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلع للتصدير للتملك ملكيه تامة دون اشتراط المساهمة المحلية.
- ← مراحل التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية:بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات حيث شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات كما شجعت على تصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بروتون) ثم التوسع في صناعات الاسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الالكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي و تستوعب(40%) من العمالة، ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية.
- ← مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة:بدأت هذه الفترة في بداية التسعينيات حيث شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات وهي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عاليه، وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة أسواقها المحلية.

ب) **المؤسسات و التنمية الصناعية:** هناك العديد من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح عملية التنمية الصناعية نذكر منها:[1]

- الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية: وتعد المحطة الوحيدة للمستثمرين الذين يريدون إنشاء استثمارات صناعية أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا، وتقوم الهيئة بتوفير كل المعلومات عن الفرص الاستثمارية في ماليزيا كما تتم جميع الإجراءات والتصاريح والتصديقات الضرورية لقيام الأعمال الاستثمارية.
- الهيئة الإنتاجية القومية (NPC):وهي هيئة اتحادية تهتم بزيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الماليزي أي تهتم بإنتاجية عوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال،أنشأت عام (1962) كمراكز

[1] المرجع السابق، ص 1367.

إنتاجية بالتعاون بين الحكومة الماليزية ومنظمة العمل الدولية والصندوق الخاص للأمم المتحدة،و تحول في عام (1966) إلى مركز حكومي يهتم بالإنتاجية الكلية ويعمل على جودة الإنتاجية الماليزية وترقيتها من اجل تنمية اقتصادية متوازنة و من مهامها تقديم مقترحات حول سياسة وتخطيط الإنتاجية كما تشجع على الامتياز في التطبيقات النظامية في مجال الإنتاجية والمنافسة إلى جانب إجراء البحوث والنشاطات التدريبية وتنمية النظم الإدارية في مجال الجودة والإنتاجية وتطبيق تقنية المعلومات.

- هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية:أسست عام (1993) وتعرف بـ (MATRADE) ومهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين وتطوير وتشجيع للمنتجات الماليزية مع التركيز على المنتجات الصناعية والقيام بأجراء الدراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من اجل تحسين وضعها التنافسي وتقوم برامج التدريب في تدريب مهارات المصدرين الماليزيين في مجال التسويق الدولي وحماية الاستثمارات الماليزية في الخارج.
- هيئة التصنيع الثقيل الماليزيه: وتعرف بـ (HICOM) بدأت الهيئة بالاستثمار فى مجال الحديد والصلب ومشروع السيارة الوطنية "بروتون" بالشراكة مع شركة ميتسوبوشي اليابانيه والسيارة الوطنيه الثانية "رودوا" بالشراكه مع دايهاتسو اليابانية، بالإضافة إلى إقامة مجمع الحديد والصلب العملاق

ومع شروعها في إتباع سياستها قصد تنويع صادراتها بدأت صادرات هذه الموارد في الانخفاض من 61% عام 1970 إلى 57% في عام 1980 ومع حلول عام 1990 أصبحت فقط 33% في حين أن صادرات السلع المصنعة بدأت في التزايد، حيث زادت حصتها من 26% عام 1970 إلى 55% عام 1990، وكل هاذ تحقق بعد تنفيذ إستراتيجية الموجهة نحو التصدير ابتداء من الثمانينات حيث كانت أداة رئيسية للتحول من اقتصاد قائم على السلع الأساسية إلى اقتصاد أكثر اعتماد على الصناعة فالصادرات المصنعة عام 1970 كانت 23% وارتفعت إلى 49% عام 2000 [1].

[1] Mohamed B Yuesoff,OP CIT,p3.

فرغم أن ماليزيا اعتمدت على إستراتيجية إحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية ونجحت ماليزيا في ذلك من خلال :[1]

- اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز قاعدة الرأسمالية .
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم.
- وفي الوقت نفسه استهدفت ماليزيا تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ونتج عن إعتماد الحكومة الماليزية لسياسة تطذوير التصدير وتنويع وتكثيف قاعدة التصدير تنامي الصادرات الصناعية ، والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول (2-2): هيكل صادرات ماليزيا عام 2013

المنتج	الصادرات المصنعة	المنتجات الخام	الغاز الطبيعي	منتجات أخرى
النسبة %	%3،76	%5،4	%9،8	%3،10

source:International Monetary Fund,Malausia ,Contry Report N 15/59. Washington,2015,p3.

يبين الجدول أن صادرات ماليزيا تسيطر عليها المنتجات المصنعة التي تشكل ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات، حيث يعتمد اقتصاد ماليزيا مؤخرا على الصناعات الالكترونية والكهربائية وتقدمت كثيرا في تقنيات التكنولوجيا الحديثة، وتسجل صادرات الغاز الطبيعي 9،8% لما تتميز به ماليزيا من ثروات طبيعية بترول وغاز وكذلك الثروات المعدنية كالحديد والذهب والقصدير وتتميز بزراعة المطاط الطبيعي والنخيل والكاكاو والأرز والأخشاب وجوز الهند والتوابل لذلك صادرات المنتجات الخام تقدر ب 5،4%.

ج) **أهم الدروس المستفادة من التجربة الصناعية في ماليزيا:** بالنظر للتجربة الماليزية نستخلص مجموعة من النتائج منها[2]:

- التجربة الصناعية تمت في ظل أنظمة حكم مستقرة، أعطت للقطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية.

[1] صندوق النقد الدولي ،إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، **المملكة العربية السعودية :معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاض على النمو**،تقرير 2015،ص71.

[2] علي احمد درج، مرجع سابق ،ص1368.

- مثلت اليابان دور قاطرة النمو في ماليزيا إذ شكل التعاون فيما بينهما أساسا للنهضة التنموية، وكان للاستثمار الياباني دور كبير في تمويل التنمية.
- الصناعات الإستراتيجية يجب أن يتوفر لها دعم حكومي قوي عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، وان تحفيز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الإستراتيجية أمر مهم جدا ليتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب.
- يمكن وصف الأنماط الصناعية في ماليزيا على أساس التطور الإنتاجي من إنتاج منتجات أساسية "زهيدة الثمن" إلى إنتاج منتجات ثانوية "ذات قيمة مضافة" ويعد ذلك من أهم الدروس المفيدة من الناحية الفنية للدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية في الاقتصادات النامية.

التعاون الحكيم من قبل الدولة مع الاستثمار الأجنبي المباشر،وتكييف القوانين الخاصة بهذا الاستثمار والمرحلة الراهنة والمستقبلية التي تتطلع وتتعامل معها الحكومة.

3) تجربة إندونيسيا :

تتميز إندونيسيا بوجود حوافز قوية تشجع على تنويع قاعدة الصادرات، فنفذت سياسة إحلال الواردات إلى جانب سياسة استهدفت جذب رأس المال الأجنبي في قطاع تصدير السلع المصنعة ، كذلك تم إطلاق عدد من الحوافز لتشجيع الصادرات مثل إنشاء مناطق حرة و تقديم حوافز ضريبية للشركات و الصناعات و تقليص الحواجز التجارية الجمركية و غير الجمركية ، غير أنه من أهم العناصر الأساسية التي استندت إليها إستراتيجية التنويع تمثلت في خفض سعر الصرف بدرجة كبيرة ، كذلك اعتمدت على استخدام الإرادات النفطية للاستثمار في قطاعات أخرى و تدعيمها و النهوض بها مثل الزراعة و الصناعة [1]، و كان ذلك عبر مرحلتين هما :[2]

- المرحلة الأولى من 1997- 2009: تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على العائدات النفطية بحيث كانت تمثل في تلك الفترة 7649 مليون دولار كعوائد وتسديد 78 مليار دولار لصندوق النقد الدولي سنة 2006، واعتماد الاقتصاد على الطلب المحلي بـ 60 بالمئة وهو ما جعل إندونيسيا لا تتأثر

[1] صندوق النقد الدولي ،مرجع سابق،ص 71.

[2] يوسف زاير،اندونيسيا من الفقر إلى رابع اقتصاد في آسيا، متاح على : http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=99933 ، تاريخ الإطلاع :2018/02/14، الساعة : 20:17.

بأزمة 2008 بسبب اعتمادها نسبيا على الصادرات إلى أوروبا والدول المتقدمة، أضف إلى ذلك السوق الاستهلاكية الضخمة داخليا. واستفادت اندونيسيا من برنامج إنعاش آتشي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي كان بتكلفة 5،36 مليون دولار بالتركيز على إصلاح المناطق الزراعية سنة 2005 لاسيما منطقة آتشي الفقيرة بعد تسونامي 2004.

- المرحلة ثانية من 2009 – 2013 وتميزت هذه بعدة تغيرات من ناحية التوجه الاقتصادي بحيث تحولت إندونيسيا من دولة مصدرة للنفط إلى دولة مستوردة في النصف الثاني من 2009 لاسيما بعد اعتمادها الكبير على الصناعات التحويلية، فأصبح اقتصادها صناعياً خدماتياً كما تميزت هذه الفترة في دخول اندونيسيا في دول العشرين الكبار، كذلك توقيع شراكة مع الإتحاد الأوروبي في مجال الاستثمارات الأجنبية والبيئة والتعليم.

وبالنسبة لهيكل صادرات إندونيسيا ففي التسعينات ارتفعت صادرات الفحم و الغاز و في عام 2000 بدأت في صادرات الخدمات في التزايد بشكل كبير حتى بلغت قيمتها 40% من قيمة إجمالي الصادرات عام 2009، وقابل ذلك انخفاض صادرات المعادن من حوالي 80% عام 1985 إلى أن بلغت 30% عام 2009 وكذلك هو الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية التي انخفضت إلى 20% في عام 1985 بعد أن كانت 50% عام 1969 ثم سجلت 23% عام 2009.

أما بالنسبة للصادرات الصناعية فقد سجلت تزايد ملحوظ حيث كانت منعدمة تقريبا في الفترة 1969 –1980، ثم بدأت في التزايد فسجلت حوالي 49% عام 1993 وواصلت التزايد حتى بلغت 51% عام 2001 وانخفضت مرة أخرى لتسجل عام 2009 حوالي 30%،أما الخدمات فبدأت إندونيسيا في تصديرها عام 1980 وبدأت في التزايد أعلى قيمة لها عام 2004 بقيمة قدرها 20% ثم انخفضت نسبيا لتسجل حوالي 12% عام 2009 [1]، وفي عام 2013 كانت صادرات أندونيسيا كما يلي :

الجدول (2–3) : هيكل صادرات اندونيسيا عام 2013

المنتج	النسبة%	المنتج	النسبة%
البترول و الغاز	15%	زيت النخيل	9%

[1] Stephen Elias،Clare Noone ،**The Growthe and Development of the Indonesian Economy**،Reserve Bank of Australia،Bulletine Decembre ،2010،p 38.

مواد أولية	%17	منتجات معدنية	%5
منتجات صناعية	%32	آلات كهربائية	%6
منتجات زراعية	%3	مطاط معالج	%5
منسوجات	%7		

Source :Ambassade de France en Indonesi ,le Commerce Exterieure De L Indonesie En 201,Service Economique ,Juin 2014 .

يوضح الجدول أن صادرات إندونيسيا يغلب عليها المنتجات الصناعية حيث سجلت 32% من إجمالي الصادرات وسجلت المواد الأولية نسبة 17%، أما بالنسبة للصادرات النفطية فساهمت بـ 15% فقط من الصادرات وهاذ ما يثبت نجاح إندونيسيا في تنمية الصادرات الصناعية.

المبحث الرابع : أثر الصادرات على التنمية و القوة الاقتصادية

ركزت الكثير من الأدبيات الاقتصادية على دراسة ظاهرة التنمية الاقتصادية فالنظرية الاقتصادية تناولت في مضمونها آليات وأسباب تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب و تحسين مستويات معيشتهم، فالكثير من دول العالم شهدت قفزات كبيرة في معدلات نموها الاقتصادي للشعوب وذلك على مداخيل أفرادها وظروف معيشتها، ومعنى هذا أن ليس هناك شك أن ثمة أسباب وراء هذه القفزات الكبيرة في معدلات النمو الإيجابية ولعل تطوير الصادرات للبلد هو السبب الرئيسي في ذلك.

المطلب الأول : الصادرات و التنمية الاقتصادية

هناك خلاف نظري بين الاقتصاديين حول علاقة التجارة الدولية بالتنمية الاقتصادية و الذي امتد لأكثر من قرنين ومازال هذا الخلاف يثار حول طبيعة هذه العلاقة بالرغم من أن أكثر النتائج التجريبية أكدت وجود ترابط بين التجارة و التنمية.

الفرع الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية الذي مر بعدة مراحل من المفاهيم العالمية حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة، إذ كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي على أنها ارتفاع مستوى دخل الفرد حيث كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي وقد شق على الاقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الوصول إلى تفرقة واضحة بين النمو و التنمية .

وإن إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية هو خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح، فالأخطاء التي تقع تحت اسم التنمية زادت من التخلف ،فتعرف التنمية الاقتصادية على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها. أو العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي[1] .

ويمكن القول بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا على زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، ومن ثم فالتنمية الاقتصادية لا تدل فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل و تتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي ونصيب الفرد منه وهذا لأن الزيادة في الدخل تساعد على الزيادة في الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع و تساعد بدورها على دعم الإنتاج والدخل، وبالإضافة إلى هذه التغيرات تشمل التنمية الاقتصادية كذلك تحسين كل مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل و تنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة التحضر في المجتمع وتحسين مستويات الصحة والتعليم وغيرها [2].

ويمكن التفريق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث أن النمو الاقتصادي هو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي يعني أن النمو لا يحدث بتعمد بل يترك للظروف العفوية ومنه يقوم النمو الاقتصادي بعدم اتخاذ أي إجراءات أو تدابير، ونشير هنا أيضا إلى أن نظريات النمو الاقتصادي تهتم بدراسة اقتصاديات الدول المتقدمة وفي حين تهتم نظريات التنمية الاقتصادية بدراسة اقتصاديات الدول النامية [3].

---

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2008-2009، ص13.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2003، ص23.

[3] شربي محمد الأمين ، مرجع سابق، ص4.

الفرع الثاني :علاقة التنمية الاقتصادية بالقوة و الريادة الاقتصادية

عرف stevenson الريادة على أنها اكتشاف الأفراد أو المنضمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها وهاذ التعريف يؤكد على أن الريادة يجب أن يتوفر فيها التوافق بين الموارد المتاحة والضرورية لاستغلال الفرص وفي نفس السياق هناك وجهة نظر أخرى ترى أن الريادة هي التي تصنع الفرص [1].

وعرف "روبرت هيزرتش "الريادة على أنها عملية شيء مختلف في قيمته من خلال تكريس الوقت والجهد الكافيين وتحمل الأعباء والأخطار المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك والحصول على مكافئات مالية [2].

في حين عرفها دافيسون على أنها عبارة عن تكوين وبناء نشاط اقتصادي جديد والمفتاح لكسب المزايا التنافسية وتحقيق التفوق على المنافسين [3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن بناء التعريف التالي :

الريادة هي عملية تكوين شيء ما جديد عن طريق المخاطرة و اقتناص الفرص الصعبة من خلال الموارد (الجغرافية و البشرية و الطبيعية ....) و الوسائل المتاحة مع القدرة على تحمل المسؤولية في حالة الفشل و التكلفة المرتفعة وعدم التأثر بالخسارة مع تحقيق ربح كبير ومكانة عالية في حالة النجاح .

ومن خلال هذا التعريف نجد أن الريادة تقوم على مجموعة من العناصر هي أولا الإبداع والابتكار و اقتناص الفرص ثم تحمل المسؤولية في حالة الفشل وتحقيق ربح في حالة النجاح مع شرط توفر الإمكانيات المناسبة .

وكل هذه العناصر لا يمكن أن تحقق إلا إذا تحققت القوة، فالدولة لا يمكن أن تكون مخاطرة ومبدعة ومبتكرة ولا تستطيع تحمل مسؤولياتها إلا إذا كانت دولة قوية، ففي وسط مجموعة من الدول تكون الدولة الرائدة اقتصاديا هي التي تمتلك زمام الاقتصاد الدولي وتستطيع التأثير على باقي الدول بما يخدم مصالحها

---

[1] عمر علي إسماعيل ، **خصائص الريادي في المنظمات الصناعية و أثرها على الإبداع التقني** ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،المجلد 12 العدد 4،جامعة الموصل ،2010، ص 71.

[2] وفيق حلمي الآغا ،**الريادة في الشركات العربية بمنظور إستراتيجي** ، مجلة جامعة الأزهر ،المجلد 11 العدد 1، غزة،2009،ص5.

[3] خيري مصطفى كتانة، أحمد عوني احمد آغا،**عناصر إستراتيجية الريادة و أثرها على أبعاد إبداع المنتج** ،مجلة الأبحاث الاقتصادية و الادارية،العدد 11، جامعة بسكرة،2012،ص104.

الخاصة وفرض سيطرتها وآرائها ضمن النظام الدولي، وهذا ما يؤكد قوة الدولة أي لكي تكون الدولة رائدة يجب أن تكون دولة قوية.

حيث كلما كانت الدولة قوية كلما زاد تأثيرها في الساحة الدولية ومنه كانت الأولى في الابتكار والإبداع واغتنام الفرص لما تحققه لها قوتها من إمكانية الحصول على معلومات وتسهيلات وتحفيزات من باقي الدول وكذلك قوة الدولة تمكنها من تحمل المخاطر وتجاوزها.

وهنا تجتمع قوة الدولة وريادتها الاقتصادية في أنهما ركيزتان تبدأ منهما علاقات الدولة مع المحيط الخارجي ومن هذا المنطلق يمكن القول أن ريادة الدولة لا تكون إلا بقوتها.

الدول القوية اقتصاديا تسعى لتنمية اقتصادها باستمرار من خلال المحافظة على مستوى متطور لمواطنيها والتنمية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق القوة فبفضلها تحقق معدلات عالية للأداء الاقتصادي (ناتج إجمالي ،استثمار،صناعة، توظيف، تجارة ،....) وهذا ما يحقق القوة للدولة على حساب الدول الأخرى ويمكن القول أنه من غير الممكن أن تكون دولة قوية اقتصاديا ولا تشهد معدلات تنمية عالية ومن جهة أخرى يمكن القول أن القوة هي وسيلة لتحقيق التنمية حيث القوة تكسب الدولة إمكانية السيطرة على الدول الأخرى ومنه تغيير المجريات الدولية بما يخدم مصالحها ويحقق لها معدلات التنمية التي ترغب في تحقيقها من خلال التسهيلات التي تحصل عليها الدولة القوية من غيرها من الدول.

تؤثر الريادة على التنمية من خلال إنشاء منظمات ومشاريع جديدة مبدعة ومبتكرة يكون لها دور فعال وإيجابي في تطوير الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل جديدة و تحسين مهارات وكفاءات العمال وتقديم منتجات جديدة وزيادة التحضر في المجتمع ومنه تنمية الاقتصاد.

ويمكن القول أن كل من التنمية والريادة يؤديان بالاقتصاد إلى الوصول إلى حالة جديدة وإحداث نوع من التغيير إلى الأفضل في المجتمع وعليه نستنتج أن العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة هي علاقة شرطية حيث لتحقق الريادة للدولة يشترط وجود القوة ولتحققها يشترط حدوث التنمية.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنمية في مقابل مؤشرات قياس القوة الاقتصادية

عرفت مؤشرات التنمية تطورات هامة حيث بدأت من الناتج القومي إلى دخل الفرد من هذا الناتج القومي ثم إلى الحاجات الأساسية والمؤشرات الاجتماعية

1. **الناتج القومي الإجمالي** : في البداية اعتبرت التنمية أنها عبارة عن تعني زيادة متتابعة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة و استبعد هذا المقياس التغيرات الحاصلة في الأسعار أي أن يكون بالأسعار الثابتة، وما يعيب هذا المؤشر هو أنه لا يؤخذ نمو السكان بعين الاعتبار[1]
2. **الناتج القومي للفرد** : واعتبر البعض أن مقياس التنمية هو الزيادة في ناتج الفرد لمدة زمنية طويلة وهذا يشترط أن يكون نمو الناتج القومي الإجمالي أكثر من زيادة السكان حتى يتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد[2] .
3. **الحاجات الأساسية** : أعتمد هذا المقياس من طرف المؤتمر العالمي للتشغيل عام 1976 ويؤكد هذا المفهوم أن ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية للسكان أي أنه مقياس إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية[3].
4. **مؤشرات اجتماعية** : وتتمثل في مؤشرين هما :

- ✓ مؤشر نوعية الحياة : يستعمل مفهوم نوعية الحياة ليشمل الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة و الرضى الذاتي [4] يتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال و توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة، ويقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفه مستوى الرفاهية للسكان[5].
- ✓ مؤشر التنمية البشرية(HDI) : جاء هذا المؤشر في التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية ويستند هذا المقياس على ثلاث أهداف وهي طول فترة الحياة و متوسط سنوات الدراسة أو المعرفة ومستوى المعيشة، وهذا المقياس يعمل على ترتيب الدول إلى ثلاث مجموعات توصف

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007، ص 23 .

[2] نفس المرجع ، ص 23 .

[3] نفس المرجع ، ص 24.

[4] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط و التنمية الاقتصادية** ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2011 ، ص 59.

[5] مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 24.

بالتنمية البشرية المتدنية (0,0-0,50) والتنمية البشرية المتوسطة (0,50-0,79) والتنمية البشرية المرتفعة (0,80-1,0)[1].

ويمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي الطريق الوحيد للتخلص من حالة الفقر حيث تعمل على تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للدولة من خلال عدة مؤشرات كما تم ذكرها سابقا، فزيادة الخل القومي للدولة وزيادة نصيب الفرد منه يحققان رفع مستوى المعيشة السكان ويمكن أن يحققا العدالة في توزيع الدخل على السكان والتخلص من الطبقية في المجتمع و تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ومنه توفير الحاجات الأساسية للسكان من صحة وتعليم وسكن وحتى مرافق الترفيه، وتحقق التنمية كذلك فوائد أكثر حيث تساعد الدولة على استقلالها الاقتصادي و التخلص من التبعية الاقتصادية، حيث بالتنمية تستطيع الدولة أن تحقق التقدم والتطور الذي يمكنها من تحقيق فوائض الإنتاج وتصريفها إلى الأسواق الدولية وتحصيل عملة أجنبية تساعدها بدورها على جلب ما تحتاجه من البضائع باستيرادها من الخارج ومنه النمو والتوسع في الأسواق الدولية .

وعند المقارنة بين مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياس القوة الاقتصادية للدولة نجد أنها تتقاطع في مؤشرين هما الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه، حيث يستخدم كل من هذين المؤشرين في قياس القوة الاقتصادية للدولة و في نفس الوقت يعتبران من المؤشرات الرئيسية لقياس التنمية الاقتصادية للدولة وهذا ما يوضح التقارب والترابط الكبير بين التنمية الاقتصادية والقوة الاقتصادية .

أما باقي المؤشرات يتضح أنها غير مشتركة بين التنمية والقوة الاقتصادية ولكن في الحقيقة فإن كل مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحقيق القوة الاقتصادية للدولة، فمؤشر الحاجات الأساسية من غذاء وسكن وخدمات صحية وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية وكل هذا لا يتحقق للفرد إلا إذا كان نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي يمكنه من قضاء كل هذه الحاجات ومنه فمؤشر الحاجات الأساسية لا يتحقق إلا إذا تحقق مؤشر دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

أما بالنسب للمؤشرات الاجتماعية التي تشمل مؤشر نوعية الحياة الذي يحقق رفاهية السكان وهو كذلك لا يتحقق إلا بتحقق مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك هو الأمر بالنسبة لمؤشر

[1] المرجع السابق ، ص 25.

التنمية البشرية الذي يعتبر كملحق لمؤشر دخل الفرد من الناتج المحلي، فمن خلال هذه المقارنة يتضح أن كل من التنمية الاقتصادية والقوة الاقتصادية لهما نفس المؤشرات .

المطلب الثاني :الأثر المتبادل بين الصادرات والتنمية الاقتصادية

يعتبر عدد من الاقتصاديين أن التجارة هي أحد المتغيرات التي تدخل في عملية التنمية ويتحجج أصحاب هذا الاتجاه بأن التجارة كانت المحرك الحقيقي للتنمية في بلدان جنوب شرق آسيا مثل هونغ كونغ ،سنغافورة، وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول الناشئة

الفرع الأول : دراسات تربط بين الصادرات والتنمية الاقتصادية

سنحاول فيما يلي التعرف على أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين أداء الصادرات و النمو الاقتصادي وذلك حسب التسلسل الزمني لهذه الدراسات و التي تتمثل في :

أولا : دراسة Emery (1950-1960)

توصلت هذه الدراسة إلى أن تنمية الصادرات في بعض الدول النامية كان لها دور جدير وإيجابي

في زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة ككل كما بينت هذه الدراسة أيضا وجود علاقة تأثير إيجابي و متبادل بين التنمية الاقتصادية وزيادة الصادرات أي أن تحقيق التنمية الاقتصادية سيؤدي إلى إحداث زيادة في الصادرات و العكس [1].

ثانيا: دراسة الباحث Michaely(1977)

اعتمدت دراسة ميكائيلي على تجارب 41 دولة نامية و أظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات الوطنية و نمو الناتج الوطني ككل، كما بينت النتائج بأن تلك العلاقة إيجابية وقوية في 23 دولة وضعيفة في 18 دولة أخرى هي الدول الفقيرة، واستنتج الباحث بأن النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية إذا كانت هذه البلدان قد حققت الأدنى من التنمية الاقتصادية [2].

[1] شربي محمد الأمين،مرجع سابق،ص20.

[2] رنان مختار، **التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي** ،منشورات الحياة،الجزائر،2009،ص67.

ثالثا :دراسة Heller et Porter (1978)

قامت هذه الدراسة على بحث العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج غير التصديري (أي الناتج بعد خصم ناتج الصادرات) ومع استبعاد أثر الزيادة في السكان وتمت هذه الدراسة كسابقتها على 41 دولة نامية وجاءت نتائج الدراسة لتعكس مدى ارتفاع معدل الارتباط بين معدل نمو الصادرات ونمو الناتج غير التصديري [1].

رابعا : دراسة Ekanayake(1999) يستكشف العلاقة السببية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في ثمانية بلدان نامية آسيوية و ذلك باستخدام السلاسل الزمنية السنوية من 1960 إلى 1997 والنتائج كانت لصالح التأثير الايجابي للتصدير على التنمية الاقتصادية لجميع البلدان باستثناء دولة واحدة و هي ماليزيا [2].

من خلال الدراسات السابقة رغم أنها جزء بسيط من الكم الهائل من الدراسات حول الموضوع نستنتج أن الصادرات بصفة عامة وخاصة الصادرات الصناعية تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الثاني :أثر الصادرات على مؤشرات التنمية الاقتصادية

إن اقتران نمو التجارة بنمو الناتج القومي كثيرا ما لا يكون تفسيره أن نمو التجارة أدى إلى نمو الناتج بل قد يكون العكس صحيح، فنمو الناتج القومي قد يكون سببا في نمو التجارة وليس نتيجة له، ومنه نقول أن هناك علاقة سببية بين في الاتجاهين، ونجد أن هناك فرضيتين أساسيتين هما:

أولا : فرضية الصادرات تؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية(Export–Led Growthe Hypothèses)

فرضية ELGH تناولت فيها العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنقد والتحليل مستخدمين في ذلك أساليب إحصائية ومناهج بحثية مختلفة ولقد انطلقت تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن الصادرات لها آثار إيجابية على معدلات التنمية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية المختلفة [3] .

---

[1] شربي محمد الأمين ،مرجع سابق، ص21.

[2] Shyeat Abbas،**Causality Between Exports and Economic Growth** ،Investing Suitabl Trade Policy for Pakistan Eeurasian Jjournal of Buisiness and Economic ،N 5(10)91-98، Departement of Economics، University Karachi Pakistan،2012،p 9.

[3] نفس المرجع ،ص5.

وسنحاول بداية عرض تأثير نمو الصادرات على التنمية الاقتصادية تم دراسة الآثار الناتجة عن عدم استقرار الصادرات على التنمية كالتالي :

I. تأثير نمو الصادرات على التنمية :

لمعرفة هذا الأثر يجب دراسة هذا التأثير من ثلاثة جوانب كالتالي[1] :

1. التأثير قصير الأجل على الدخل والتشغيل (توفر مناصب الشغل) : إن أول ما تسببه الصادرات على النمو يتمثل في الآثار المحسوسة أو الملموسة في المدى القصير على الدخل والتشغيل، وهذا لأن التوجه نحو التصدير يعني زيادة الطلب على المنتجات المحلية ومنه العمل على زيادة الإنتاج لتغطية هذا الطلب ومنه توظيف المزيد من اليد العاملة فتوفير فرص عمل جديدة .

فلقد كانت العديد من الدراسات والتجارب في عدد من الدول على قدرة الصادرات على توفير مناصب عمل جديدة، فمن هذه الدراسات ما أثبت أن الصادرات تساهم بدول شرق آسيا في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتوفير المزيد من فرص العمل الجديدة ومن هذه الدول اليابان هونك كونك،كوريا الجنوبية، سنغافورة ،تايوان، إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند عام (1998)، وأكدت دراسة تطبيقية أخرى على قوة الارتباط بين قيمة الصادرات وقيمة العمالة والتشغيل في قطاع الصناعة التحويلية (1986) .

ودراسة أخرى تقول أن الصادرات تلعب دورا مهما في توفير فرص العمل حيث أن كل مليار دولار من الصادرات يوفر نحو 270000 فرصة عمل جديدة وكذلك الصادرات تساهم في توفير العملات الأجنبية والتي تستعمل فيما بعد لتمويل برامج التنمية في الدولة ومنه زيادة التشغيل.

2. التأثير طويل الأجل على عروض وفعالية عوامل الإنتاج: فزيادة الصادرات له تأثير طويل الأجل على عرض وفعالية عوامل الإنتاج :

- فيما يخص التأثير على عرض عوامل الإنتاج فإن التأثيرات الأساسية تخص كل من الادخار والاستثمار، ففي الدول النامية يعتبر الدخل الفردي جد مهم وهو يتغير تبعا لمداخيل الصادرات وهو كذلك يشمل الادخار الخاص(المؤسسات) والعام(الدولة)خاصة الدول التي تعتمد على الاقتطاعات الضريبية، ومنه فالصادرات تظهر أهميتها فيما تساهم به في الإرادات الإجمالية الجبائية للدولة التي

[1] شربي محمد الأمين،مرجع سابق،ص 10.

- تحصل عليها من جراء عمليات التصدير التي يقوم بها مواطنوها .

وكذلك زيادة الصادرات يمكن أي يؤدي إلى تشجيع دخول رؤوس الأموال الخارجية أو الأجنبية الموجهة إلى الاستثمار في القطاعات التصديرية أو القطاعات المرتبطة بها والتي لها علاقة بالتصدير.

- أما التأثير على فعالية عوامل الإنتاج يتمثل بالأساس بظروف المنافسة والتي تعمل وتقود إلى التسيير العقلاني لعوامل الإنتاج وهذا لأن المؤسسات المصدرة والعاملة في السوق الدولي تفرض عليها شروط المنافسة الشرسة التسيير العقلاني أو عقلنة عوامل الإنتاج .

3. التأثير غير المباشر (التكميلي) على القدرة الاستيرادية : إن للصادرات كذلك إلى جاني أثرها على الدخل والتشغيل وعرض وفعالية عوامل الإنتاج لها دور في دعم القدرة الاستيرادية لنفس الدولة وذلك لأن إمكانية تحقيق الاستثمارات التي تحدثها الصادرات ترتبط بجزء كبير بالقدرة الاستيرادية.

فضلا على ذلك يكون هذا أيضا تبعا لنمط الواردات حيث أن زيادة القدرة الاستيرادية تكون قادرة على إحداث تأثير على التنمية، وفيما يخص نمط الواردات فنميز بين السلع الاستهلاكية والتي كثيرا ما تؤدي إلى زيادة التبعية الاقتصادية للدولة ومنه التأثير السلبي لعملية التنمية، واستيراد الواردات الإنتاجية فتأثيرها إيجابي فامتلاك سلع التجهيز يساهم غب غالب الأحيان في جلب التكنولوجيا والمعارف المتطورة .

4. التأثير على رفاهية المجتمع : التصدير يعني التخصص الدولي في إنتاج السلع ومنه تقسيم العمل، ونتيجة لتقسيم العمل فان الإنتاج يزداد وبالتالي زيادة المستوى المعيشي للأفراد أو ما يعرف بزيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد والمجتمع ككل، وذلك لان التخصص القائم على أساس قانون الميزة النسبية يمثل وسيلة لتعظيم مستوى الإنتاج واستغلال الموارد المتاحة إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، وتتحقق الزيادة في الرفاهية لدى الشعوب المختلفة الناتجة من التبادل التجاري من خلال إتاحة الفرص للحصول أو شراء السلع الأجنبية (الإنتاج الأجنبي) الأقل سعرا من السلع المحلية (الإنتاج المحلي)[1] .

II. الآثار الناتجة عن عدم استقرار الصادرات :

اختلفت أوجه نظر المفكرين الاقتصاديين المعاصرين للصادرات حول علاقتها بالنمو فمنهم من قال أن هناك علاقة إيجابية بينهما وهاذ ما تناولناه في ما سبق وهناك من قال العكس ،فيما يلي بعض الحجج

[1] عابد بن عابد العبدلي،**تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية :دراسة تحليلية قياسية**،مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر،العدد 27،2005، ص7.

التي تثبت ذلك :

1. الآثار السلبية لعدم استقرار الصادرات على التنمية الاقتصادية و من حججها:

عدم استقرار أو ثبات مداخيل وإيرادات الصادرات يؤدي إلى نقل عدم الاستقرار إلى مختلف القطاعات الموجودة في الاقتصاد ويؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي للدولة ومنه عدم الأمان لدى المنتجين داخل الدولة وكذلك عدم الاستقرار هذا يعد عاملا غير ملائم للاستثمار والتخطيط العقلاني له.

أما حجة الاقتصادي Myrdal و تتمثل في الآثار الضخمة التي يحدثها عدم استقرار الصادرات حيث أنه عندما تزداد الصادرات يعقبها زيادة في المداخيل و الإيرادات و منه النفقات ، كما أن الأسعار ستشهد هي الأخرى زيادة مرتفعة ومن جهة أخرى فإن انخفاض إيرادات الصادرات يؤدي إلى عجز في الميزانية وهذا سيتم تمويله في غالب الأحيان بواسطة خلق النقود منه توسع الكتلة النقدية المتداولة في السوق[1].

حيث يرى الاقتصادي ماركس استحالة قيام الصادرات بدور إنمائي في ظل الكيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالي وما تقوم به من استغلال ونهب الثروات الشعوب الفقيرة وما تستخدمه لذلك من وسائل القهر، فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق، في حين استبعد نوركس إمكانية تحقيق الدول النامية لنمو اقتصادي من خلال التجارة الخارجية بالنظر لما تتلقاه صادرا تها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة، فهو يرى أن الانسياق وراء تمتع بعض قطاعات التصدير بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الاقتصادية الإضافية قد يؤدي إلى هبوط بالدخل الكلي الحقيقي للبلد، إضافة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالحه بالنظر لما يواجه صادرات الدول النامية حاليا في الأسواق الدولية من عقبات، وبالنظر أيضا لانخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية لديها مقارنة مع الدول المتقدمة، وهو الاحتمال الذي أطلق عليه بعض الاقتصاديين مصطلح"" ظاهرة النمو المؤدي إلى الإفقار"[2].

---

[1] شربي محمد الأمين، مرجع السابق ، ص 16.

[2] بورحلة ميلود .بوطوبة محمد،**أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990 --: 2013دراسة تحليلية قياسية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف، العدد 13،ص206.

2. الآثار الإيجابية لعدم استقرار الصادرات على التنمية :

سياسة تقييد وتحديد الواردات الناتجة عن تدهور إيرادات الصادرات ستؤدي إلى خلق صناعات "إحلال محل الواردات " أو سياسة إحلال الواردات وهذا استجابة للحاجات الجديدة لسلع الاستهلاك وهذا سيعمل أيضا على تنشيط و تحفيز الاستثمارات الإنتاجية و خصوص التنافسية .

إن عدم استقرار الصادرات سيشجع على زيادة معدلات الادخار وهذا لأن عدم استقرار الصادرات سينتج عنه زيادة في حجم الادخار من الدخل الدائم لكي يتمكن الأفراد من الحفاظ على نفس المستوى الاستهلاك الدائم وهذا بالرغم من تقلبات دخولهم .

ثانيا: فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات(Growthe–Le Export Hypothèses)

تقول فرضية GLEH أن هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى الاعتقاد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يشكل أداة مهمة لزيادة الصادرات ومن هذه الأسباب : [1]

- زيادة النمو الاقتصادي تؤدي لإلى دعم المهارات والتكنولوجيا ومنه زيادة الكفاءات ويؤدي ذلك إلى إيجاد ميزة نسبية في بعض السلع ومنه زيادة الصادرات من هذه السلع .
- طبقا لنظريات التجارة الخارجية الجديدة فإن اقتصاديات الحجم تكون مناسبة أكثر مع النمو المسبب لزيادة الصادرات .

[1] رنان مختار ،مرجع سابق، ص65.

خلاصة :

تتيح عملية تنمية الصادرات فرصة زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة طاقتها الإنتاجية وتوفير فرص عمل أكثر والاستغلال الأمثل للموارد وهاذ ما يدعم ميزان المدفوعات للدولة، وعليه و من أجل كل هذه المنافع يجب أن تضع الدولة أول في اهتماماتها تنمية القدرة التصديرية لها بتسخير كل الجهود المتاحة وإزالة كل العوائق التي تقف أمامه.

فتناولنا في هذا الفصل كل من عملية التصدير والتنمية الاقتصادية وتوصلنا إلى أن الصادرات محرك أساسي وضروري لعملية التنمية الاقتصادية، ووفقا لأهمية التصدير الكبيرة التي أصبحت ضرورة حتمية بالنسبة للدول قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة، ووضحنا ذلك من خلال العديد من الدراسات التي تربط كل منهما .

وتناولنا أيضا إستراتيجيتي تنويع وتركيز الصادرات ووجدنا أن لكل إستراتيجية خصائصها وتأثر على النمو الاقتصادي للدولة بشكل موجب أو سالب وكانت هناك وجهات نظر مختلفة تجاه الإستراتيجيتين من طرف عدد من الاقتصاديين وما نتج عن تضارب وجهات النظر هذه هو إن إستراتيجية تنويع الصادرات هي الأفضل فتعتبر هي الحل الأمثل للتخلص من مشكلة التبعية التي تعاني منها الدول النامية .

الفصل الثالث :

نظرة عامة على الاقتصاد الصيني (الإمكانيات)

تمهيد:

تميز الاقتصاد الصيني بجملة من الخصائص والمقومات الضخمة جعلته يسير بنجاح في السياسات التي تبناها لتحقيق النمو والتقدم حيث يوجد في الصين خمس سكان العالم تقريبا، وتمتلك الصين في باطنها موارد كبيرة جعلتها تنتج غذاءها بنفسها، وتمتلك الصين كذلك على موانئ هامة جعلتها تمارس تجارتها الخارجية بنشاط ومناطق اقتصادية خاصة حققت لها عوائد كبيرة وهذا ما جعل الصين من الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

كل هذا ساعد على ظهور الصين كقوة اقتصادية كبرى على المسرح الدولي، ولتصل إلى ذلك وضعت تحديث اقتصادها وتنميته في المركز الأول من أولوياتها وبذلت كل الجهود من أجل تحقيق هذا الهدف، فهيأت جميع مصادرها الضخمة من يد عاملة واستقبلت العولمة بصدر رحب وبذلت جهودا استثمارية هائلة كل هذا من أجل تحديث صناعتها لكي تصبح مصنعا للعالم كله، وفعلا تضاعف عدد العمال و زادت إنتاجية العمل وتطورت تقنيات الإنتاج وجذبت الصين رؤوس أموال أجنبية كثيفة ترتب عليها قدرات إنتاجية جديدة في القطاعات التي تستجيب للطلب المحلي والعالمي، ولتوضيح ذلك تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: تحدثنا عن الاقتصاد الصيني وألقينا عليه نظرة عامة ووضحنا مقوماته ومراحل إصلاحه.

المبحث الثاني: تطرقنا إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأهميته في الاقتصاد الصيني.

أما المبحث الثالث: درسنا علاقات الصين الاقتصادية مع باقي العالم .

المبحث الأول : مقومات الاقتصاد الصيني ومراحل إصلاحه

حققت الصين إنجازات واسعة في التقدم الاقتصادي على المستوى العالمي حيث تخطو نحو الصعود والتقدم بخطوات سريعة، فقد حققت تغيرات هيكلية ضخمة والمؤشرات الاقتصادية جعلتها تمتلك حصة الأسد من الاقتصاد العالمي ككل وخاصة التجارة العالمية، وكل هذه الإنجازات ساعد في تحقيقها إمكانات طبيعية وخطط اقتصادية محكمة ومدروسة، وفيما يلي نعرض المقومات الطبيعية للاقتصاد الصيني ومراحل الإصلاح التي مر بها.

المطلب الأول : مقومات للاقتصاد الصيني

يعتمد الاقتصاد الصيني على مجموعة من المقومات طبيعية واجتماعية لها دور كبير في تنمية الاقتصاد وفيما يلي بعض هذه المقومات .

الفرع الأول : المقومات الطبيعية

تقع الصين في النصف الشمالي من النصف الشرقي للكرة الأرضية، و تكون في الجزء الشرقي من القارة الآسيوية وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي مساحتها حوالي 9596960 كم2 حيث تمثل المرتبة الثالثة (بعد روسيا وكندا) في اكبر دول العالم مساحة، وهي بذلك تغطي 7% من مساحة الكرة الأرضية [1].

تطل الصين على البحر من الشرق و الجنوب الشرقي و تعتبر من بين أطول الدول من حيث الساحل حيث يبلغ طول ساحلها 18000 كم من الحدود الصينية في الشمال إلى الحدود الفيتنامية من الجنوب، حيث تحدها مجموعة من الدول هي كوريا في الشرق، الفيتنام ولاوس وبورما في الجنوب، الهند وبهوتان وسيكيم ونيبال وباكستان وأفغنستان في الجنوب الغربي والغرب والاتحاد السوفياتي في الشمال الغربي والشمال الشرقي ومنغوليا الشعبية في الشمال واليابان عبر بحر الصين الشرقي والفلبين وبروني وماليزيا وإندونيسيا إلى الجنوب الشرقي والجنوب عبر بحر الصين الجنوبي، وتوجد

[1] عبد الرحمان بن سانية، **الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ضل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012-2013،ص 115.

في بحر الصين أكثر من 50000 جزيرة على مساحة 80000 كم2 [1].

والصين دولة كثيرة الجبال فثلث سكانها في المناطق الجبلية وأكثر من نصف المحافظات تقع في المناطق الجبلية، ومن جهة أخرى تمثل الجبال والهضاب والمرتفعات 65% من المساحة الدولة و22% من مساحة آسيا، حيث من بين 14 جبلا في العالم تتجاوز 8000 متر فوق سطح البحر يوجد في الصين أو على حدودها 9 منها وتتسم جبال الصين المشهورة بأهمية كبيرة فمنها منبع للأنهار والأخرى تشكل مصائف جيدة ومناظر فاتنة والبعض منها فيها آثار تاريخية والبعض الآخر يجلب متسلقي الجبال.

أما السهول فتشكل 10% من مساحة الصين حيث سهل شمال الشرق يمثل أهم قاعدة للصناعة الثقيلة وسهل شمال الصين يمثل منطقة زراعية هامة منتوجاته تتمثل في القمح و الذرة والقطن والفول السوداني والتبغ، وسهر مجرى نهر اليانغستي الأوسط يسمى أرض السمك لما يوفره من سمك الجمبري والكستناء المائي ومن محاصيل هذا السهل القطن والأرز ويتميز هذا السهل بحالة اقتصادية متطورة ومواصلات سهلة وكثافة سكانية كبيرة [2].

كل هذه الميزات الجغرافية جعلت الصين تمتلك موارد مائية كبيرة تتمثل في البحيرات والأنهار حيث تصنف الصين في المرتبة السادسة عالميا من حيث مصادر المياه بامتلاكها أكثر من 5 آلاف نهر[3]، احتياطي الصين من الفحم بلغ 114 مليون طن (13% من الإجمالي للعالم) أما احتياطي البترول 4،1% من الإجمالي العالمي، وتضم أكثر من 30000 نوع من النباتات الوعائية و حوالي 6300 نوع من الفقاريات و3000 نوع من النباتات الطبية ومن جهة أخرى هذه المقومات كذلك جعلت الصين قبلة سياحية رائدة عالميا[4] .

الفرع الثاني : المقومات الاجتماعية

تضم الصين نسبة كبيرة من سكان العالم حيث بلغ عددهم 1,4 مليار نسمة عام 2017 كما هو موضح في الجدول الموالي :

---

[1] شيوى قوانغ، **جغرافيا الصين**، ترجمة محمد أبو جراد، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، مصر، 1987، ص 1.

[2] نفس المرجع، من صفحات مختلفة من ص16 إلى ص39.

[3] شيماء محمد جواد، أحمد رعد رمضان، **الخصائص الطبيعية للصين**، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 93، 2016، ص 294.

[4] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 117.

الجدول (3-1): تطور عدد سكان الصين للفترة 2000-2017

السنة	عدد السكان(مليون نسمة)	السنة	عدد السكان (مليون نسمة)
2000	1267	2009	1335
2001	1276	2010	1341
2002	1284	2011	1347
2003	1292	2012	1354
2004	1299	2013	1361
2005	1307	2014	1368
2006	1314	2015	1375
2007	1321	2016	1383
2008	1328	2017	1409

Sourse: trésor direction general Service, Economique Régional de Pékin, Bulletin économique de la chine, n° 86,2016, p 34.

نلاحظ تطور في عدد السكان الصين و ما جعلها أكبر دولة مكتظة بالسكان وتحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان حيث كانت نسبة سكان الصين 21,99% من سكان العالم عام 1990، وفي عام 2000 كانت 20,88%، و في2010 انخفضت النسبةإلى 19,54%،واستمرت في الانخفاض لتسجل نسبة 18,67% عام 2017[1] وما يميز سكان الصين هو زيادة نسبة التحضر كما هو مبين في الشكل التالي: **الشكل (3-1): تطور نسبة التحضر في المجتمع الصيني**

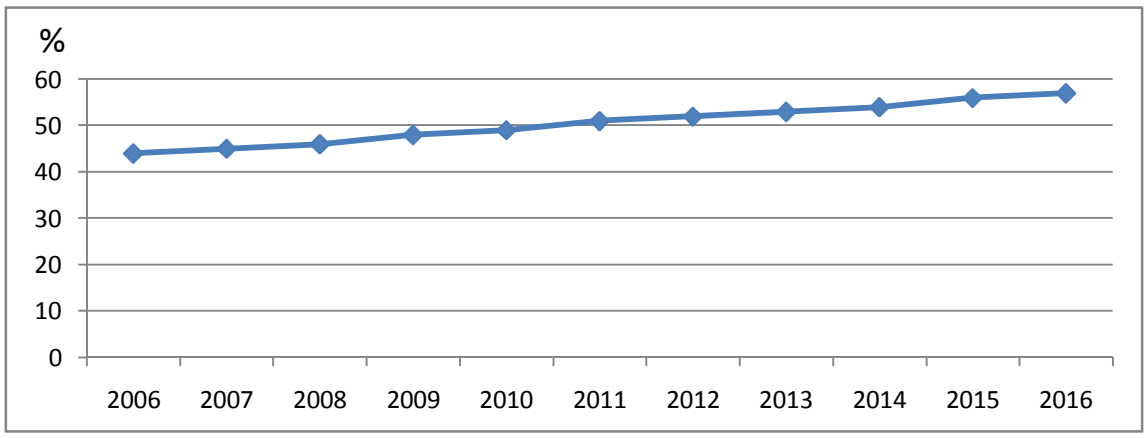

Sourse: Population Growth in China ,valable sur :https://www.statista.com/statisties/25073/

[1] China Population , https://www.worldmetrs.info/world-population/china-population

يوضح لنا الشكل نسبة التحضر في المجتمع الصيني للفترة من 2006 إلى 2016 حيث نلاحظ زيادة معتبرة في نسبة التحضر في الصين حيث كانت في بداية الفترة تقدر بـ 44,34% واستمرت في التزايد حتى نهاية الفترة لتبلغ 57,35% أي أن أكثر من نصف سكان الصين يعيشون في المدن بسبب الهجرة نحو المدن.

وقد سجعت الصين هذه الحركة التي يقوم بها السكان قصد رفع الناتج الاقتصادي وزيادة معدل النمو الاقتصادي وفي المقابل واجهت السلطات تحديات كبيرة قي ذلك منها صعوبة إسكان عدد كبير من السكان وكذلك توفير مناصب عمل للذين كان في الريف وهذا ما كلف الصين إدخال إصلاحات كبيرة على نظام الرعاية الاجتماعية الذي كان معمول به، وقد تسبب هذا النزوح الريفي في حدوث مجموعة من المشاكل منها نقص كمية المياه وزيادة نسبة التلوث وغيرها من المشاكل.

أما من حيث الجنس فيغلب على سكان الصين نسبة الذكور كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل(3-2): نسبة الإناث و الذكور في المجتمع الصيني للفترة 2006-2016

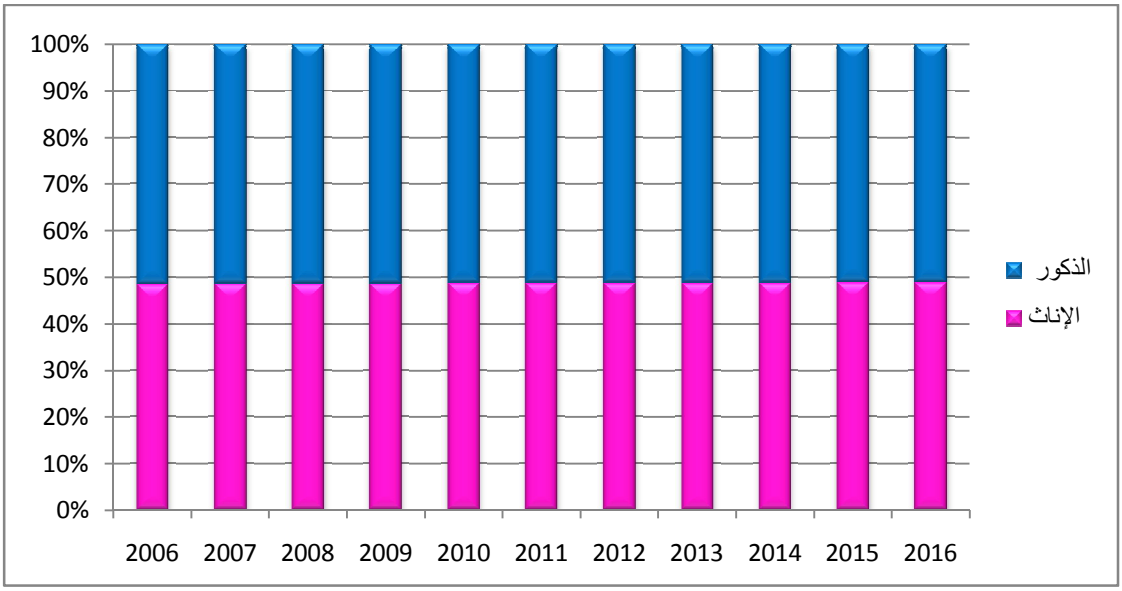

Sourse: China Population , https://www.worldmetrs.info/world-population/china-population

يبين الشكل أن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث في الصين، و هذا بسبب عدم التجانس و التوافق بين الجنسين عند الولادة، و ما زاد من حدة هذه الظاهرة هو سياسة الطفل الواحد الذي طبقها "دينج أكسيانج"

عام 1979 بسبب النمو الهائل للسكان والمشاكل السياسية والبيئية التي كانت تعاني منها [1]، وكان لهذا القرار مفعول حيث استطاعت الدولة أن تمنع حوالي 400 مليون زيادة و واجهت الدولة بذلك مشكلة كبيرة وهي نقص عدد الشباب وهذا ما جهلها تتخلى عن هذه السياسة مع بداية 2015 حتى تستطيع زيادة تعداد القوة العاملة المتمثلة في الشباب [2].

والتركيبة السكانية في الصين تختلف حيث نسبة كبيرة من السكان هم من فئة 15-59 سنة وهذا العمر هو المناسب للقوة العاملة حيث عام 1953 كانت هذه الفئة تشكل 75% من سكان الصين وفي عام 2020 يتوقع أن تصبح 65% وهذا ما يوضحه الشكل التالي .

الشكل (3-3):التركيبة السكانية للصين حسب الفئة العمرية للفترة 1953-2050

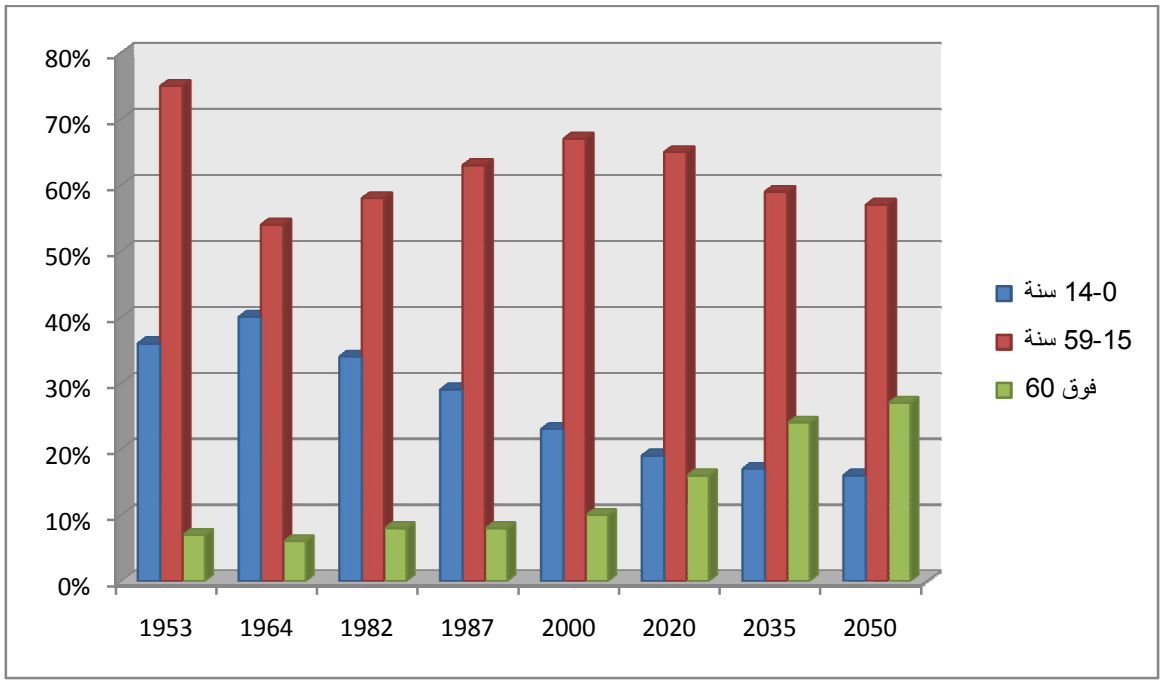

Sourse: China Population , https://www.worldmetrs.info/world-population/china-population

من حلال الشكل نلاحظ أن نسبة كبيرة من سكان الصين ينتمون للفئة 15-59 سنة حيث تمثل هذه الفئة طاقة للتشغيل و تليها فئة 0-14 سنة والفئة التي تتميز بأقل عدد من السكان هي فئة المسنين فوق 60 سنة .

[1] أنطوان برونيه، جون بول جيشار، **التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية**، ترجمة عادل عبد العزيز أحمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2016، ص 135.

[2] عدد سكان الصين، متاح على : https://www.belaahol.com/nrws/world/7533

الفرع الثالث:المناخ المؤسساتي

فيما يخص المناخ المؤسساتي تضم جمهورية الصين الشعبية ستة مؤسسات مركزية المجلس الوطني الشعبي (APN) وهو أعلى مؤسسة في الدولة، مجلس شؤون الدولة، اللجنة المركزية للجيش، المجلس الأعلى للشعب، الحزب الاشتراكي.

المؤسسات الإقليمية مؤسسة على نظام ذي ثلاث مستويات وهي الإقليم المقاطعة والبلدة[1] :

- المقاطعات مقسمة إلى مناطق مستقلة ومجالس بلدية تدار من طرف الحكومة المركزية وهي بكين وشنغهاي تيانجيين وتشونغكينغ، ومناطق إدارية خاصة وهي هونغ كونغ وماكاو .
- الإقليم والمناطق المستقلة هي تيبت ومنغوليا الداخلية مقسمة إلى مقاطعات، محافظات مستقلة ومقاطعات مستقلة ومدن كبرى .
- المقاطعات والمقاطعات المستقلة مقسمة إلى مدن، بلديات وبلديات تسكنها الأقليات.

المطلب الثاني : الإصلاح الاقتصادي في الصين

منذ دخول الصين حيز الإصلاحات والانفتاح أدركت أن هناك تنافس كبير يدور في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، حيث أدركت الصين أنها أصبحت شيئا مهما عند الشرق والغرب وأصبح الكل يغير سياسته اتجاهها خاصة حينما خففت من حدة اللامركزية التي كانت تفرضها على المقاطعات الصينية، وخلال سنوات الإصلاح والانفتاح هذه مرت الصين بمراحل تاريخية هي :

الفرع الأول : الاقتصاد الصيني في الفترة 1949-1978

مع إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية عام 1949 بدأت الحكومة في بناء النموذج الاشتراكي القائم على الحكم المركزي، فعلى الرغم من إصرار "ماوتسي تونغ "على أن هدف الحكومة هو تنظيم الرأسمالية وليس تحطيمها إلا أن الواقع كان مخالفاً لتلك التصريحات حيث اختفت الشركات الخاصة وحلت رأسمالية الدولة البيروقراطية محل الرأسمالية الخاصة وقام "ماو" بتطبيق النموذج الاقتصادي السوفيتي بغرض تأسيس نموذج اشتراكي مكثف للنمو الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا نشأت فكرة التخطيط متوسط

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع السابق، ص 117.

المدى أو الخطط الخمسية وهو الأسلوب المعتمد به فى الصين حتى يومنا هذا، وتميزت مرحلة البناء الاشتراكي بإعادة تنظيم الفلاحة والتحول نحو اقتصاد زراعي موجه مركزيًا، حيث تم تجميع الأراضي الزراعية في شكل جمعيات تعاونية كبيرة تتكون كل جمعية من 1200 أسرة ريفية تنعدم لديها الملكية الخاصة تمهيدًا لتأسيس اشتراكية زراعية كاملة[1].

وبحلول عام 1952 ركز الصينيون على إعادة بناء الصناعات الثقيلة و خاصة المرتبطة بالدفاع الوطني وما ساعدهم في ذلك هو تقديم المساعدات التكنولوجية والتمويل اللازم من طرف الإتحاد السوفياتي حيث كانت الصين تهدف من وراء ذلك التحول من بلد زراعي فقير ومتخلف اقتصاديا إلى دولة صناعية اشتراكية كبيرة لذلك استهدفت توسيع البناء الصناعي على مستوى متقدم متخطية المراحل الوسطى من التطور الصناعي والمتمثلة في الصناعات الخفيفة وتأسيس مجموعة من الصناعات الأساسية التي كانت الصين بحاجة ماسة إليها مثل صناعة الطائرات و السيارات والآلات الثقيلة ومولدات الطاقة ومعدات التعدين والمناجم ومعامل الحديد الحديثة ذات التقنية المتقدمة، وعند النظر إلى نتائج هذه المرحلة وجدت أنها جيدة ومنها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه ولكن مع مرور السنوات سجلت تراجع بسبب إخفاق الإستراتيجية المتبعة ووجد الصينيون أن التركيز على الصناعة الثقيلة وإهمال الصناعة الخفيفة والزراعة لا يتناسب مع اقتصاد ضعيف مثل الصين وأن الموارد المتاحة غير كافية لتطبيق هذه الإستراتيجية.

ومع بداية 1958 أطلقت إستراتيجية القفزة الكبرى قصد التغلب على التخلف الاقتصادي في مدة قصيرة ومن أهم أفكارها هو تطبيق الكومينات الشعبية وهو نظام إداري يجمع بين الإنتاج الزراعي والصناعي والتجارة والتعليم والنشاطات الثقافية وهذا ما زاد من حدة التخلف الاقتصادي للصين، ومن هنا بدأ التفكير في الإصلاحات الكبرى للاقتصاد الصيني [2] .

الفرع الثاني: الاقتصاد الصيني بعد عام 1979

وتم الإصلاح عبر ثلاث مراحل :

---

[1] شيماء سليمان،**الاقتصاد الصيني-لمحة تاريخية عن تطور الاقتصاد الصيني**،متاح على https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history/، 2017/10/22، 20:16 .

[2] وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، **الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ...سياسات و مؤشرات**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية،العدد 33، 2012، ص 178.

أولا : المرحلة الأولى: 1979-1983

بدأت الصين في هذه الفترة بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وانتقلت إلى مرحلة متقدمة اقتصاديًا مختلفة عما كانت عليه قبل 1978، فخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في نفس العام وتم الاتفاق على القيام بإصلاحات اقتصادية منها:[1]

- العمل على جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الاقتصاد العالمي والاندماج فيه.
- إعادة النظر في أولويات التنمية فالقطاع الزراعي يأتي أولا يليه الصناعي فالبحث العلمي ثم الدفاع.
- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج والسماح بالمشروعات الخاصة مع احتفاظ الدولة بالسيطرة على الصناعات الثقيلة والطاقة والتعدين.
- السماح بدرجة استقلالية أكبر للمؤسسات الإدارية بعيدًا عن بيروقراطية الحزب الحاكم.
- تشجيع القطاع السياحي.
- السعي للانضمام للهيئات المالية والتجارية الدولية.

نتج عن هذه المرحلة إنجازات عديدة منها : [2]

- التحول من المركزية إلى اللامركزية في القرار الاقتصادي بين العاصمة والمقاطعات وإنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الساحلية كنوافذ على الاقتصاد العالمي .
- التحول من الزراعة التقليدية إلى زراعة حديثة اقتصادية ومن نظام تعاوني إلى نظام التعاقدات والزراعة الخاصة .
- تشغيل العمال من خلال نظام العقود للقضاء على البطالة وهجرة العمالة وإلغاء الكوميونات أي مزارع الشعب وذلك بتمليك الفلاح الصيني الأرض التي يزرعها وظهور نظام مسؤولية الإنتاج.
- تشجيع الفلاحين على التخصص في كافة المجالات الإنتاج الزراعي والصناعي الريفي وظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لامتصاص فائض العمالة الزراعية والصناعية التي أسهمت بنصف

[1] شيماء سليمان، مرجع سابق .

[2] إبراهيم الأخرس،**أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود)**، الإيتراك للطباعة و النشر، مصر،2008،ص 39 .

الإنتاج الصناعي الصيني.

- تحسين مستوى المعيشة الخاصة بالفلاح الصيني عام 1983 وذلك بتوفير الحكومة للإمكانات العلاجية الدوائية للفلاحين وتطوير أساليب الري.
- إدخال نظام الحوافز المادية .
- العمل على تطوير صناعة المواد الغذائية من الأسمدة والمخصبات.
- الشروع في إنجاز المناطق الاقتصادية الأربعة عشر مدينة جديدة لتكون مصادر جذب للتكنولوجيا الغربية و الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات .
- السماح بإدخال التكنولوجيا الزراعية إلى الريف الصيني وظهور مصانع المزارع والتي يمكن من خلالها تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات صناعية غذائية.
- تجاوز القيمة الإجمالية المضافة للصناعة والزراعة 1000 مليار يوان عام 1984 وزيادة القيمة الإجمالية للصناعة والزراعة بمعدل 9،8% سنويا من 1979 إلى 1983 .
- زيادة الدخل القومي الصيني و الدخل الفردي الذي كان مصدر قوي لتوليد المدخرات التي أخذت طريقها إلى الاستثمارات عبر قنوات النظم المالية غير الرسمية .
- التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية المتضخمة عن ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة أعداد المؤسسات الخاصة كنوع مكمل لقطاع الدولة المسيطرة .

ثانيا: المرحلة الثانية : 1984-1991

في هذه المرحلة انتقل الإصلاح من المناطق الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية بعد أن شجع النجاح الباهر الذي تحقق في الريف الصيني الانتقال بالإصلاح للمدن والمناطق الحضرية و إنشاء المزيد من المدن الاقتصادية المفتوحة ونضرا لنجاح الإصلاح في المرحلة الأولى تم دفع عجلة الإصلاح إلى الإصلاح الاقتصادي الجزئي وخاصة الأسعار بالإضافة إلى تحسين أوضاع الأجور مع مراعاة مبدأ "كل حسب قدرته والكل حسب عمله " وأدخلت الصين نظام الحوافز المادية كعنصر مشجع للإنتاج، و كذلك وسعت الصين في حجم الحريات اللامركزية الممنوحة إلى المنشئات المملوكة للدولة والحكومات المحلية، بالإضافة إلى تقديم الحوافز الممنوحة لتشجيع القطاع الخاص ولاسيما المشروعات ذات الشراكة مع

الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى الإصلاحات السوقية من خلال التقدم نحو طريق اشتراكية السوق [1]

وعموما ما ميز هذه المرحلة : [2]

- العمل على ترويض التضخم المنفلتة معدلاته .
- إنشاء البورصة الصينية في شنغهاي عام 1991 .
- الاعتماد على أسلوب دراسات الجدوى الاقتصادية .
- جذب الاستثمارات الأجنبية من الخارج والدول المجاورة .
- جذب التكنولوجيا الغربية إلى الصين شرط التوافق مع الخصوصية لهذا سعت الصين إلى مزج التكنولوجيا الأجنبية بالقيم الصينية .
- ارتفاع قيمة التجارة الخارجية من 40،7مليار دولار عام 1983 إلى 135.6 مليار دولار عام 1991 .

أدت إجراءات الانفتاح السريع والإصلاح الاقتصادي إلى موجة من الاضطرابات وقيام واحدة من أشهر المظاهرات في"**Tiananmen**" فارتفاع معدلات التضخم وانتشار الفساد وارتفاع التوقعات بحدوث تغيير سياسي واقتصادي ساهم في زيادة الغضب الشعبي والاحتجاجات، وقد اضطرت الحكومة الصينية في نهاية عام 1988 إلى تجميد الإجراءات الإصلاحية للتمكن من السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة والناتجة عن سياسة التخزين التي اتبعها محتكرو السلع الناقصة، من أجل رفع أسعارها و بالتالي جنيهم لمزيد من الأرباح.[3]

ثالثا:المرحلة الثالثة : 1992 و لم تنتهي حتى اليوم :

لعل هذه المرحلة هي المرحلة الحاسمة التي أدخلت الصين في أعداد الدول المتقدمة و تغلبت على معدلات الفقر وساهمت في تصاعد معدل النمو الاقتصادي وتتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة الإصلاح الشامل و التي رفعت الصين إلى مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي وخلالها عادت للصين جزيرة هونغ كونغ عام 1997، وفتحت الصين أبوابها أمام إعطاء القطاع الخاص الدور الأهم لقيادة الصين نحو التقدم والتنمية المستدامة والنمو و الرفاهية .

---

[1] إبراهيم الأخرس، **أسرار تقدم الصين**، مرجع سابق، ص 42.

[2] نفس المرجع، ص 44.

[3] شيماء سليمان، مرجع سابق .

ومن نتائج هذه المرحلة [1]:

- نمو القطاع الخاص باعتباره قاطرة النمو والتخلي التدريجي عن القطاع العام نتيجة عملية الخصخصة في الشركات المملوكة للدولة، ومن ثم أصبح القطاع المملوك للدولة لا يساهم بأكثر من 15% من التوظيف في قطاع الصناعة و 10% من التوظيف في قطاع التجارة الخارجية وكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 38% .
- ارتفاع قيم الصادرات إلى أعلى مستوى في العالم 98% عام 1998، وارتفاع الاستثمار الأجنبي حتى أصبحت الصين الجاذب الأول للاستثمار في العالم وتخطت الولايات المتحدة.
- تضاعف الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة من 1978 إلى 1995 إلى 400% وارتفاع نصيب الفرد من الدخل السنوي للفلاح من 134 يوان عام 1978 إلى 2163 يوان عام .1998 .
- ارتفاع نسبة الصادرات إلى 38.3% و الاستثمارات إلى 11% والاستهلاك إلى 10.1%و هذا راجع إلى زيادة الأجور وارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 5.7% عام 1976 إلى 13.4% عام 1993 /1994 بمتوسط معدل نمو عن الفترة (1997-2007) بنسبة 9.2% .
- تغير هيكل مساهمة الزراعة و الصناعة و الخدمات حيث انخفضت نسبة مساهمة الزراعة إلى 17.7% والصناعة ب 49.3% والخدمات 33% واستحواذ الصين على 20% من التجارة العالمية عام 2006 .
- ارتفعت نسبة التعليم بين الرجال إلى 90% والنساء 71% في 1997 .
- انخفاض نسبة ومعدلات التضخم من 21.7% عام 1994 إلى 3.1% عام 1997 .
- دخول الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة في أواخر عام 2001 .
- أصبح فائض العملات عام 2000 يساوي 142 مليار دولار في ظل فائض تجاري قدره 40 مليار دولار، بالإضافة إلى أن الصين أصبح لديها علاقات تجارية مع 228 دولة ومنطقة وبانضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة استحوذت على 40% من المنسوجات والملابس المصدرة عالميا عام 2002 و أصبح لديها عام 2002 فائض تجاري مع أوروبا الموحدة قدره 50 مليار يورو، وساهمت التجارة الخارجية الصينية بـ 40% من الناتج القومي الإجمالي للصين.

[1] المرجع السابق، ص ص46-69.

المطلب الثالث : سياسات الاستقرار الاقتصادي في الصين

تحتل سياسات الاستقرار الاقتصادي أهمية كبيرة لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي قصد إيجاد حالة من الثبات والاستقرار لتقليل معدلات التضخم ومعدل البطالة و تحقيق النمو في الناتج المحلي وغيرها، ومازالت أهميتها تزداد ولهذا حاولنا تناول سياسات الاستقرار الاقتصادي في الصين .

الفرع الأول : مفهوم سياسات الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار لغة هو الثبات والسكون، أما من الناحية الاقتصادية الاستقرار الاقتصادي هو المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثالي أو غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع عبر إجراءات متعددة أبرزها أدوات السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الدخلية وغيرها، وهو تحسين التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي لتخفيف الضغوط التضخمية وتعزيز وضع ميزان المدفوعات ومنه تحسين وضع التوازن الكلي، ويعرف كذلك بأنه عدد من الإجراءات التي تهدف إلى استعادة التوازن المالي والنقدي و إزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وذلك لغرض تحسين مستوى الأداء الاقتصادي وإعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق [1].

أما سياسات الاستقرار الاقتصادي فهي حزمة من السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي تتخذ لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي، وبصورة أدق هذه السياسات تستهدف المحافظة على استقرار العام للأسعار وذلك عبر معدلات مبولة من التضخم و كذلك الحد من ارتفاع معدلات البطالة ومن خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وخاصة في ميزان حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل، وتحقيق معدل موجب للنمو ومستقر في الناتج المحلي، ومنه فسياسات الاستقرار هذه تعد جزء من السياسة الاقتصادية التي تستهدف إعادة توزيع الدخل بصورة توسيع القاعدة الإنتاجية والاستغلال الأمثل و الكفء للموارد الاقتصادية [2].

---

[1] حيدر نعمة بخيت،**سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر و الصين و الو م أ**، مرجع سابق، ص 11.

[2] نفس المرجع، ص 11.

الفرع الثاني :واقع سياسات الاستقرار الاقتصادي في الصين

تتمثل سياسات الاستقرار الاقتصادي في كل من السياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف، وفيما يلي سوف نتطرق إلى كل من هذه السياسات في الاقتصاد الصيني .

أولا : السياسة النقدية

السياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق السياسة الاقتصادية، وتشمل جميع القرارات النقدية بغض النظر عن ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي وهناك من عرفها بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة [1].

وقد حاولت الصين قدر الإمكان الاعتماد على سياسة نقدية مناسبة تستطيع من خلالها أن تحافظ على معدل مقبول من التضخم، أما بالنسبة لأسعار الفائدة والمعروض النقدي فإن السلطات النقدية حاولت العمل على جعلهما متلائمان مع الحاجة الفعلية للاقتصاد .

وقد عملت السلطات المختصة على تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال أدوات السياسة النقدية لغرض خروجه من ظاهرة فخ السيولة التي تعرض لها عبر سلسلة من التخفيضات لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة بغية تخفيف الطلب على الائتمان المحلي، وقد تم تخفيض سعر الفائدة ثمان مرات مابين الفترة 1997 والنصف الأول من عام 2001، وقد كان سعر الفائدة للودائع المودعة في البنوك لمدة عام هو 1.98% بينما يكون معدل الفائدة للقروض الممنوحة للمدة نفسها هو 5.31% إلا أن ذلك جعل السلطات الحكومية تتأكد من عجز السياسة النقدية على تحفيز الطلب المحلي واتجهت هناك لإتباع سياسة مالية، و حاليا تتبع السلطات سياسة الرفع المستمر لأسعار الفائدة لغرض تخفيض معدل النمو و جعله بحدود 7%، ورغم أن الحكومة الصينية قد حاولت ضبط المعروض النقدي بالمعنى الضيق وعدم الإفراط بمعدلات زيادته إلا أنه قد ارتفع بصورة كبيرة إذ ازداد خلال المدة من 1994 إلى 2003 بحدود 17.88% سنويا مما يعكس التوسع الكبير في السياسة النقدية ولا سيما أن المعدل السنوي لنمو المؤشر نفسه و للمدة نفسها

[1] جمال بن عباس،**السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي**،الدار الخلدونية،الجزائر،2007،ص86.

في الو م أ هو 4.16% [1] .

ثانيا : السياسة المالية

السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات و التدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقا من مبادئ المذهب الاقتصادي المتبع وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق وفي مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع التي تعكس أوضاعا داخلية و ظروفا دولية من أجل ضبط و تحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيصها في مجالات الإنفاق المتعددة التي تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية و سياسية وغيرها.

فهي مجموعة من القرارات التي تتخذها الدولة بشأن اختيار الحاجات العامة و تحديد الموارد اللازمة لإنشائها، فهي صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تنظيم الإرادات العامة والنفقات العامة من خلال الموازنة العامة للدولة، ومن أهداف السياسة المالية العمل على التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج واستقرار المستوى العام للأسعار وإعادة توزيع الدخل و تحقيق النمو الاقتصادي [2] .

وفيما يخص السياسة المالية في الصين فقد اعتمدت السلطات المختصة على اعتماد سياسة مالية تضمن مواكبة التطورات الاقتصادية بهدف وقف أية أزمة محتملة قد تصيب الاقتصاد، وقد تعرضت الصين لانكماش اقتصادي في النصف الثاني من عام 1997 وحتى نهاية عام 2000، وكذلك في النصف الثاني من عام 2001 وذلك استنادا إلى بيانات معدلات النمو السالبة لأسعار المبيعات .

حيث انخفض كل من مؤشر أسعار المستهلك CPI ومؤشر أسعار المبيعات PPI من 6% بالنسبة لـ -2% في 1999 و ارتفع إلى 2% في 2001 و نزل إلى -1% في 2002، أما بالنسبة لـ CPI فكان0% في سنة1997 و ارتفع عام 2000 إلى 4% و لكنه عاد للانخفاض في 2002 مما أدى بالسلطات المختصة إلى إتباع سياسة نقدية و مالية توسعية للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة للاقتصاد الصيني، و توضح البيانات التوسع الكبير في السياسة المالية ففي عام 1997 كان الإنفاق الحكومي 923.4% مليار يوان بينما كان حجم الإيرادات الحكومية لنفس العام 865.1 مليار يوان مما يعني أن العجز الحكومي هو 58.3 مليار يوان أي 0.7% من الناتج المحلي وأخذ العجز بالارتفاع التدريجي جراء

[1] حيدر نعمة بخيت، مرجع سابق،ص 214.

[2] جمال بن عباس،مرجع سابق،ص95.

السياسة المالية التوسعية للدولة حتى بلغ في 2001 إلى 247.3 مليار يوان أي 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي [1].

ثالثا : سياسة سعر الصرف

تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات النقدية وتدخل ضمن إطار السياسة النقدية لأنها تتعلق بالجانب النقدي للاقتصاد، فغالبا ما تتدخل الدولة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي بفعل سياسة سعر الصرف [2] .

ولسعر الصرف أهمية كبيرة تتمثل في دوره في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و المتمثلة في تحقيق كل من التوازن الخارجي و التوازن الداخلي فاختيار سعر الصرف الملائم مع ظروف البلد من شأنه العمل على تعزيز آلية الوصول إلى تلك الأهداف .

أما بالنسبة لهذه السياسة في الاقتصاد الصيني، فقد قامت السلطات المختصة في الصين بالاعتماد على سعر صرف مرن يضمن دعم الاستقرار الاقتصادي، فمنذ عام 1995 ثبت سعر الصرف كنسبة ثابتة إزاء الدولار الأمريكي وبواقع 8.2 يوان للدولار مع السماح له بالتأرجح بين الصعود والهبوط بنسبة تتجاوز 3%، وقد عملت الصين على المحافظة على هذا السعر حتى أثناء الأزمة الآسيوية عامي 1997 و1998 من خلال السياسة النقدية والمالية، وانسجاما مع عمليات الإصلاح الاقتصادي الواسعة التي شاهدتها البلاد فقد أنهت السلطات النقدية بصورة رسمية العمل بنظام أسعار الصرف الثابتة في 2005، لتتحول إلى نظام التعويم المدار أعيد تقييم سعر الصرف بنسبة 2.1% إلى الدولار الأمريكي و إعلان قيمته بـ 8.11 يوان/دولار بدلا من 8.28 يوان/دولار مع ربطه بسلة العملات الأجنبية بدلا من عملة واحدة متمثلة بالدولار الأمريكي مع السماح له بالتذبذب اليومي بحدود 0.3% وفقا لقوى العرض و الطلب.

وعلى الرغم من ذلك فقد بقي اليوان الصيني يقاس بصورة أساسية على الدولار وعلى الرغم بربطه رسميا بسلة من العملات الأجنبية، وكذلك فإن تدخل البنك المركزي الصيني في المحافظة على سعر الصرف بعد تعويمه لم ينخفض كثيرا مما كان متوقعا.

---

[1] حيدر نعمة بخيت،مرجع سابق،ص215.

[2] إبراهيم الأخرس، **دور الشركات عابرة القارات في الصين**، إيتراك للطباعة و النشر، القاهرة،2012،ص167.

وتواجه الصين ضغوط كبيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و بقية الدول الصناعية لغرض الحد من عجزها التجاري تشبه إلى حد كبير الضغوط التي تعرضت لها اليابان منذ عام 1971 بعد انهيار نظام بريتن وودز و حتى عام 1995 حيث ترى أمريكا أن اليابان في تلك المدة لم تحسن وضع سعر الصرف المناسب للين إذ بالغت في تحديد القيمة المتوقعة له وبالتالي فإن هذه العملية أدى إلى زعزعة استقرار النظام المالي، وعليه فإن الصين بتحولها من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن فإنها قد تتعرض إلى مخاطر تشبه إلى حد كبير المخاطر التي تعرضت لها اليابان.

وقد أقرت الصين بأنها ستتبع نظام صرف أكثر مرونة و سوف توسع حدود تعويم اليوان، ويشير معظم الاقتصاديون أن اليوان الصيني سيواصل ارتفاعه إزاء الدولار الأمريكي جراء الارتفاع المستمر للفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

تعتبر الصين من الدول الجاذبة لأكبر الاستثمارات في العالم، وحتى في الوقت الذي كانت فيه بقية الدول تعاني من مشاكل في اقتصادها و ركود كانت الصين تحقق إنجازات كبيرة في استقبال الاستثمارات الأجنبية، وذلك للبيئة الاستثمارية التي تتمتع بها الصين وفيما يلي سوف نتطرق إلى دراسة المناخ الاستثماري في الصين و سياسات الجذب المتبعة فيها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

كان نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر بالصين في السبعينيات من القرن العشرين لا وجود له، حيث أن الاقتصاد الصيني القائم على الشيوعية والتخطيط المركزي يتعارض مع توجهات الشركات المستثمرة خاصة أن هذه الشركات تعمل وفقا لخلفية رأسمالية ليبرالية وكانت وسيلتها في الصين في تلك الفترة هي فتح مكاتب للبيع فقط [2].

وتم رفع الحضر على الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1972 في أعقاب زيارة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" إلى الصين فتحت أبواب تقارب الصين من العديد من الدول الصناعية الكبرى، و مع ذلك

---

[1] حيدر نعمة بخيت،مرجع سابق،ص ص 216-217.

[2] إبراهيم الأخرس،**دور الشركات عابرة القارات في الصين**، مرجع سابق،ص117.

فإن عددا من القيود الشديدة ظلت مفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك فرض حضر على التمويل الخارجي للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك قلت الاستثمارات الداخلية مما فرض صعوبات على الشركات المستثمرة في الحصول على المواد الأولية و الخدمات الضرورية.

وبحلول عام 1979 صدر قانون جديد "بطلب من الرئيس الصيني" في المشاريع المشتركة وتم توفير الإطار الأساسي الذي تم بموجبه السماح للشركات الأجنبية بالعمل وتم إزالة القيود المفروضة عليها وتم تسهيل التمويل ومنح الديون و تخفيض القيود على التجارة الخارجية ومنحت الحكومة حرية كبيرة في تنظيم المشاريع المشتركة [1].

وفي السنوات الأولى التي عقبت قانون 1979 كان تدفق الاستثمارات إلى الصين بطئ بسبب صعوبة الوصول إلى السوق الصيني و عدم قابلية تحويل العملات الأجنبية إلى عملة الصين، وكانت هناك مخاوف حول حقوق الملكية لعدم وجود قوانين تحميها، و مع مرور الوقت تدفقت الاستثمارات إلى الصيت بسرعة كبيرة وكانت الاستثمارات القادمة تقصد هونغ كونغ أساسا وخاصة بعد عام 1990 حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نمو لم يسبق له وأن حدث [2] .

حيث كانت الفترة 1986 إلى 1991 هي فترة أكبر توسع في مجال اجتذاب الشركات المستثمرة ورافق ذلك التوسع التدريجي إرساء قوانين المنظمة للاستثمارات الأجنبية، فتدفقت نحو 7،16 مليار دولار في تلك الفترة و بذلك سمحت الصين للشركات المستثمرة بنقل عملياتها إلى السوق الصيني شرط الالتزام بالعمل تحت إشراف الدولة، ونشرت الصين قانون المؤسسات المشتركة بهدف توسيع آفاق التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي وفقا لأسلوب المنفعة المتبادلة، ومن ثم صار السوق الصيني بمثابة الحلم الذي بدأ يداعب رجال الأعمال و المستثمرين في الشرق والغرب [3].

---

[1] Leeg Branstetter،Rebert C Feenstra ،**Trade and Foreign Direct Investement in China :A Political Economy A pproch، Dept of Economy**، Universite of California ،March 1999 ،p4 .

[2] C letusc ،coughlin ،Eran sege ،**Foreign Direct Investement in China A spatiale Econometric study** ،working paper (1990-9-00) Research Division ،Federal reserve Bank of S I-luis،United states of america ،Julay 1999، P9 .

[3] إبراهيم الأخرس، **دور الشركات عابرة القارات في الصين**،مرجع سابق، ص119 .

المطلب الثاني : دراسة المناخ الاستثماري في الصين

تعتبر الصين مقصد لعدد كبير من الاستثمارات الأجنبية وهذا بسبب امتلاكها مجموعة من المقومات الطبيعية من عدد السكان الهائل ونسبة كبيرة من التشغيل ومعطيات سياسية بالإضافة إلى المعطيات الاقتصادية والتي تعتبر العامل الرئيسي لجذب الاستثمارات الأجنبية .

الفرع الأول : المعطيات و الخصائص

يمكن اعتبار الصين ثالث دولة في العالم من حيث المساحة بحوالي 9.6 مليون ²كم بعد روسيا وكندا أي مساحتها ¼ من مساحة آسيا وإلى جانب هذا فهي تتمتع ببعض المعطيات منها:

أولا : المعطيات السياسية :

يحدد دستور الصين النظام السياسي الذي تعتمده بحيث الصين تعتبر دولة مركزية موحدة تدار بشكل كامل من قبل الحزب الشيوعي الصيني باعتباره المؤسس لجمهورية الصين الشعبية، والذي يضم طبقة العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين و غيرهم بحوالي 60 مليون عضو.

ولا يحق لرئيس الجمهورية في الصين أن يتولى أكثر من دورتين متتاليتين أي 10 سنوات على الأكثر، فخلال الفترة (1993–2010) تعاقب على كرسي الرئاسة كل من جيانغ زيمين وهوجين تاو و مع تعديلات في منصب الوزير الأول و كلهم قياديون سابقون في الحزب الشيوعي الصيني وهذا ما جعل الصين تتمتع باستقرار سياسي[1].

ثالثا : المعطيات الاقتصادية

تتمثل في الإصلاحات الاقتصادية (تم ذكرها سابقا) وأدت هذه الإصلاحات إلى نتائج في المؤشرات الاقتصادية كالتالي :

– ارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي فهو يعتبر من بين أعلى المعدلات على المستوى العالمي و

[1] كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين و تركيا و مصر و الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012–2013، ص,ص:173,185.

هذا ما جعل الصين تحتل المركز الثالث عام 2014 [1] بعد أن كانت في المركز الثاني عام 2009، و في المركز التاسع عام 1993 [2].

- استقرار معدل التضخم عند مستويات منخفضة، عند مستوى 2% عام 2016 بعد أن كان 5,9% عام 2008 .
- تفاقم المديونية الخارجية من 389 مليار دولار عام 2007 إلى 1780 مليار دولار عام 2014، ثم 1424 مليار دولار عام 2016، والجزء الأكبر من هذه المديونية تتمثل في الديون قصيرة الأجل إلا أن خدمة هذه الديون كنسبة من الصادرات لا تتجاوز 10% نضرا لارتفاع عائدات التصدير[3].
- تسجيل على المستوى المالية العامة أكبر عجز في الميزانية العامة للدولة عام 2009 بمعدل 2.86% و استمر العجز حتى بلغ 3,4% عام 2015 % عام 2016 من الناتج المحلي الإجمالي رغم ارتفاع الإيرادات في مجملها، مع العلم أن أهم قطاعات في هيكل الإنفاق الحكومي للصين يعود إلى قطاع التعليم بأكبر نسبة تمثل 14% [4].
- ارتفاع واضح بالنسبة للصادرات من خلال رصيد الميزان التجاري الذي يظهر دائما موجب .
- زيادة معتبرة في احتياطات الصرف التي دعمت بواسطة الفوائض المسجلة في ميزان المدفوعات[5] .
- انخفاض تكلفة العمل حيث جاء في إحدى الدراسات التي قامت بها شركة أجنبية عاملة في الصين أن تكلفة ساعات العمل في الصين تقل بنحو 80 مرة عن نظيرتها في البلدان الغربية مما يعتبر رقما قياسيا عالميا لأقل تكلفة ساعة عمل في العالم .[6]

وأهم القطاعات الاقتصادية في الصين :

1. قطاع الفلاحة : يحتل قطاع الفلاحة مكانة هامة جدا في الاقتصاد الصيني حيث تمثل مساحة

---

[1] Economique Régional de Pékin, **Bulletin économique de la chine**, n° 86,2016, p trésor direction general Service, .34, et n°87,2017,P37

[2] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2009:**إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية**،ص 5.

[3] trésor direction general Service,OP CIT.

[4] Ibid.

[5] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2009،مرجع سابق، ص 5.

[6] أنطوان برونيه، جون بول جيشار، مرجع سابق، ص 131.

الأراضي الزراعية حوالي 10% من مساحة البلاد، فالصين تحتل المركز الأول في إنتاج بذور القطن منذ 1982 و الحبوب منذ 1986 و إنتاج اللحوم منذ 1990، و إنتاج الفواكه ابتداء من 1994، ويوفر نصف فرص العمل للمشغلين في 2000[1] وانخفضت النسبة حيث سجلت 31% عام 2013[2]

2. قطاع الصناعة : بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 31% عام 2013 بعدما كانت 28.7% من إجمالي العاملين 2010 و22.5% في 2000 نتيجة النزوح الريفي وارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 45.9% في 2000 إلى 46.8% في 2010، وأهم المنتجات الصناعية التي تحتل فيها الصين المركز الأول عالميا نجد إنتاج الإسمنت منذ 1995 و خيوط القطن ابتداء من 2002 والمركز الرابع في إنتاج البترول الخام عام 2010 .
3. قطاع الخدمات : استحوذ هذا القطاع على 34.6% من مجموع العاملين سنة 2010 وهو يشكل القطاع الثاني في الصين بالنسبة للتوظيف و بالنسبة للمساهمة في النمو الاقتصادي وأهم النشاطات المدرجة في هذا القطاع نجد تجارة الجملة والتجزئة، العقارات والوساطة المالية، النقل، التخزين، البريد، الفندقة، خدمة تقديم الطعام[3] .

الفرع الثاني : توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

أولا : حسب القطاعات

ركزت الاستثمارات الأجنبية في الثمانينات على التنقيب الجيولوجي والعقارات والسياحة والخدمات المتعلقة بها وهذا مع اكتشاف حقول النفط الصينية ثم بدأت هذه القطاعات تفقد نسبتها الكبيرة من الاستثمارات ومع بداية التسعينات ركزت الشركات المستثمرة على قطاع الصناعة حيث كانت عدد الشركات المستثمرة في الصناعة كبير ففي عام 1993 كان نصيب قطاع الصناعة 51,3% وبعد أن كان 47% عام 1988 و27% عام

[1] فرحي كريمة،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين و تركيا و مصر و الجزائر**،مرجع سابق، ص 173.

[2] Jesus Felip,The **Decliming Share of Agricultural Employment in China** ,Structural Changes and Economic Dynamics , N°37,Aleneo De Manila Universitu,Philippines,2016,p129.

[3] فرحي كريمة، مرجع سابق، ص 173.

1984، أما قطاع الخدمات فكانت نسبته من إجمالي الاستثمارات حوالي 47% ونسبة قطاع الزراعة والنفط كانت 3% عام 1993 [1]، واستمر قطاع الصناعة هو المسيطر على الاستثمار الأجنبي في الصين

الجدول (3-2): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الصين

(عدد المشاريع)

القطاعات	2003	2004	2006	2008
زراعة و غابات	1027	1114	599	1191
تعدين	581	538	461	573
تصنيع	36799	43017	40071	49895
بناء	708	772	688	1093
نقل،تخزين،بريد،مواصلات	913	1273	1985	2851
تجارة الجملة و التجزئة	932	740	1789	4433
عقارات	5662	5950	8230	18590

المصدر : كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين و تركيا ومصر والجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013،ص308.

يبين لنا الجدول أن معظم الاستثمارات الأجنبية في الصين تتركز في قطاع الصناعة نظرا للعائد الضخم الذي يولده القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى بسبب التكنولوجيا المتطورة التي تنقلها الشركات الأجنبية إلى الصين وكذلك نظرا للإجراءات التي قامت بها الصين لتغيير الهيكل القطاعي للاستثمارات الأجنبية لصالح الاستثمار في القطاعات الموجهة للتصدير و العالية التقنية وهذا ما جعل الاستثمارات تتجه نحو الصناعة، ثم يليه قطاع العقارات أيضا يشارك بنسبة معتبرة.

ومن الصناعات التي تقوم بها الشركات الأجنبية في الصين نذكر صناعة السيارات التي تشهد نموا كبيرا وصناعة أجهزة الاتصالات والإلكترونيات باعتبارها صناعة كثيفة التكنولوجيا وصناعة الأدوية حيث

[1] كامل عبده أحمد السيد عاشور، **السياسات الضريبية و أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2017، ص242.

لعبت هذه الصناعة دورا رئيسيا في تلبية حاجات الرعاية الصحية للسكان وتحسين صحة الشعب، وكذلك صناعة الهواتف المحمولة والبرمجيات والدوائر الإلكترونية وإنشاء مراكز البحث والتطوير من طرف الشركات متعددة الجنسيات عالية التقنية معظمها في شنغهاي وبكين ومن هذه الشركات نجد موتورولا ومايكروسوفت، قطاع الصناعة النفطية والكيميائية و كذلك صناعة المنسوجات والملابس حيثتوسع هذا القطاع في الصين بفضل الشركات متعددة الجنسيات [1] .

ثانيا : حسب المناطق داخل الصين

كما لاحظنا أن الاستثمارات في الصين غير متساوية في التوزيع من حيث القطاعات وكذلك هي غير متساوية من حيث التوزيع الجغرافي حيث تتركز معظمها في المناطق الشرقية الساحلية، فمنطقة قوانغدونغ تلقت ما يقارب نصف الاستثمارات فهي من المحافظات الأولى المفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية، و الشكل الموالي يوضح توزيع الاستثمارات داخل الصين .

الشكل (3- 4) : توزيع الاستثمارات في الصين حسب المنطقة للفترة 1993-2008

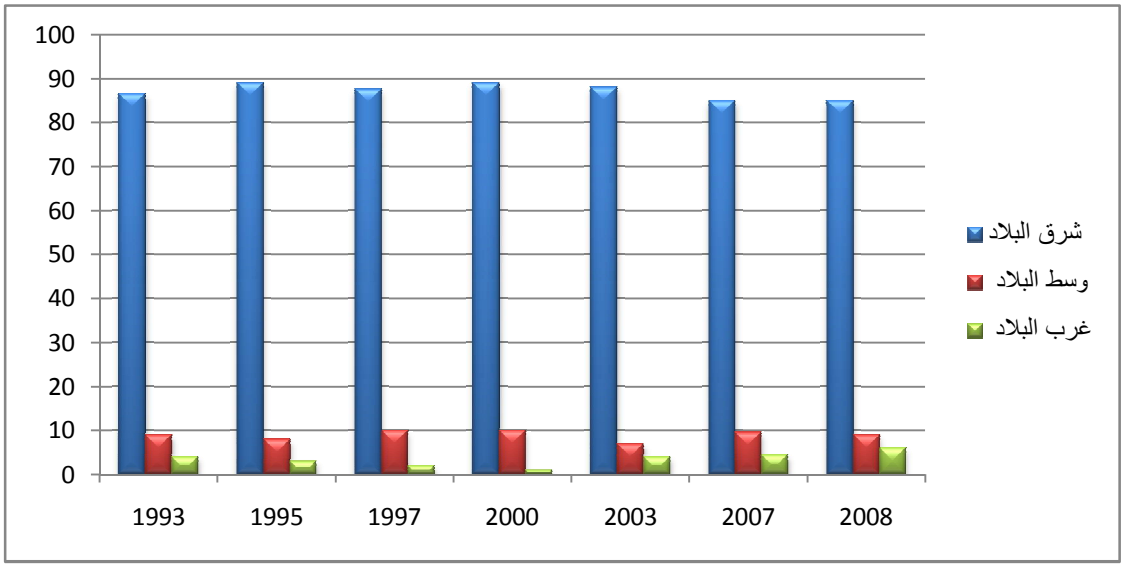

المصدر: كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013،ص،ص:309،303.

[1] المرجع السابق، ص 232.

تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شرق الصين حيث مثلت النسبة في الشرق حوالي 86% عام 1993 وارتفعت لتبلغ 89% عام 1995 وانخفضت في 2007و2008 لتسجل 85%، ويرجع السبب وراء هذا للحوافز التفضيلية التي تمنحها الصين لهذه المنطقة و كذلك وفرة العمالة المنخفضة الثمن فيها.

ثالثا : حسب الجنسية

تتمثل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فئتين أساسيتين، الأولى تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي ويشمل نقل الإنتاج من الخارج إلى الصين لخدمة السوق الداخلي للصين وتتدفق هذه الاستثمارات من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، والثاني هو الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي والذي يسعى لتكلفة الإنتاج المنخفضة وخاصة معدلات الأجور المنخفضة لتصدير المنتجات للخارج وهذه الاستثمارات منشأها آسيوي مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ [1]

وعموما فتوزيع الاستثمارات حسب الجنسية فإن هونغ كونغ هي المسيطرة على الاستثمارات في الصين

الجدول (3- 3): توزيع الاستثمارات في الصين حسب الجنسية للفترة 1993-2010

مصدر الاستثمار	1997	2002	2007
هونغ كونغ	%68,2	%49,71	%39,02
الو م أ	%4,60	%8,79	%7,17
اليابان	%6,40	%5,93	%7,81
تايوان	%9,5	%13,13	%5,79
جزر فيرجن	-	%1,57	%9,38
سنغافورة	%1,10	%2,53	%4,22
كوريا	%1,10	%5,24	%4,9
المملكة المتحدة	%0,3	%0,81	%1,87
ألمانيا	%0,8	%0,72	%1,79

Source : - **Ning Zhang,Foreign Direct Investment in China Determinant and Impacts, thes Doctor of Philosophy in Management Studies ,the University of Exeter, September 2011 ,P25 .**

- **Guoqiang long,China Policies on FDI Review and Evaluation, valable sur : https: //www.cgdeu.org/sites/default/files/9780811323818.ch12 pdf.consulté le 23/10/2017 ;16 :02 .**

[1] المرجع السابق، ص 181.

من خلال الجدول نلاحظ أن العدد الأكبر من الاستثمارات جاءت معظمها من مناطق آسيوية حيث كانت هونغ كونغ أهم مصدر للاستثمارات المتجهة نحو البر الصيني والتي تمتلك 68,2% من إجمالي الاستثمارات عام 1997 وانخفضت النسبة إلى حوالي 50% عام 2002 واستمرت في الانخفاض لتسجل نسبة 39,02% في 2007 ويبرر هذا الانخفاض في النسبة ب زيادة عدد الاستثمارات من المناطق الأخرى وكذلك قدوم استثمارات أجنبية من مناطق جديدة مثل جزر فيرجن التي لم تكن تملك أي استثمارات في الصين عام 1997 وعام 2002 كانت تملك ما نسبته 1,57% من إجمالي الاستثمارات في الصين وارتفعت النسبة لتصبح 9,38% عام 2007 أما الشريك الثاني للصين في الاستثمارات الأجنبية فهو الو م أ واليابان حيث ارتفعت نسبة استثماراهم من الإجمالي من 4,6% و 6,40% عام 1997 إلى 7,17% و 7,81% على التوالي عام 2007 وهذا ما يحقق عوائد ضخمة للطرفين

أما في عام 2016 و2015 سيطرت الدول الآسيوية المجاورة على الاستثمارات في الواردة إلى الصين كما هو موضح في الشكلين المواليين .

الشكل(3-5): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين عامي 2015- 2016

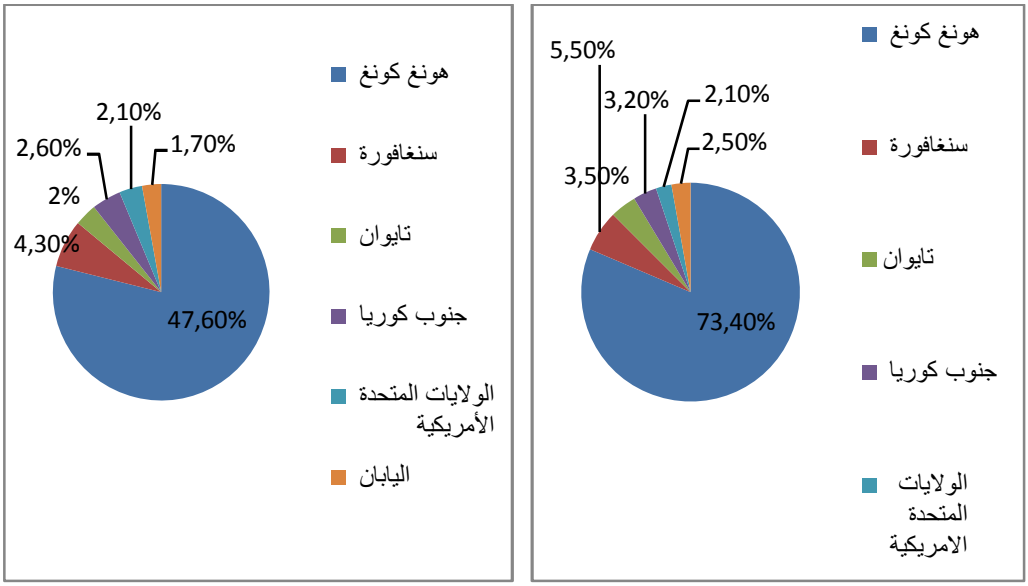

Sourse: EMBASSY OF SWITZERLAND IN THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA, China 2017 Economic Report,june 2017,P25.

المطلب الثالث : سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين

تهدف جميع الدول إلى جذب أكبر قدر ممكن من الشركات المستثمرة قصد تحقيق التنمية الاقتصادية ومن جهة أخرى تسعى الشركات الكبرى غلى الحصول على مناطق توفر لها عائد أكبر

وبانفتاح الصين على الغرب منذ بداية الثمانينات فتحت أبوابها أمام قدوم الشركات باستثماراتها إلا أن الأمر لم يكن على دولة التزمت بالنهج الاشتراكي، وترى الشركات المستثمرة أن الصين تعد من أهم الأسواق النامية والمتقدمة أمام الشركات بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهذا راجع إلى ما تتمتع به الصين من عوامل جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أعلنت السلطات الصينية بوضوح حزمة من الحوافز عام 1984 تتمثل في توفير الأيدي العاملة والأراضي المتاحة بأسعار رخيصة وحوافز مالية ونقدية [1] .

وفيما يلي التطور التاريخي للسياسات الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث انتهجت الصين مجموعة من السياسات لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات ونجحت فيها حيث كانت عبر ثلاث مراحل هي كالتالي [2]:

- المرحلة الأولى(1979-1985) : إصدار قانون المشاريع المشتركة في الأسهم في يوليو 1979 يبين هاذ القانون الإطار القانوني للمستثمرين الأجانب لتشكيل مشاريع مشتركة الأسهم مع الشركاء الصينيين وأشار القانون إلى أن الصين تسمح للشركات الأجنبية وغيرها من الكيانات الاقتصادية، أو الأفراد لإدماج في أراضي الصين لبناء مشاريع المشتركة مع الشركات المحلية الصينية، ولا تقوم الدولة بتأميم أو مصادرة مصلحة الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى عدد من القوانين واللوائح ذات الصلة فيما يتعلق بإدارة العمل، الضرائب، التسجيل والعملات الأجنبية.
- مرحلة التطوير المستمر (1986-1991) : وفي عام 1986، أصدرت الدولة "قانون المنشآت التي تعمل بشكل حصري برأس المال الأجنبي "و" حكم تشجيع الاستثمار الأجنبي "فيما يتعلق بالشركات المملوكة للأجانب بالكامل وقد رفعت هذه السياسات القيود المفروضة على ملكية الأجانب، وتنفيذ حوافز جديدة وإزالة الشكوك للمستثمرين الأجانب، وقد نصت القوانين على تحويل الأرباح من الصين وكذلك يحق للمستثمرين الحصول على أية أموال يمكن من الخارج ونص القانون على تقديم تسهيلات للمشاريع المشتركة التي تنطوي على التكنولوجيا المتقدمة، وتطوير منتجات جديدة وإنتاج بدائل للتصدير التي يمكن أن يؤدي إلى فوائد ضريبية إضافية وتمنح المشاريع امتيازات في الحصول على إمدادات المياه والكهرباء والنقل وتركزت الاستثمارات في هذه الفترة في المناطق الساحلية وبعد صدور السياسات

---

[1] إبراهيم الأخرس،**دور الشركات عابرة للقارات في الصين**،مرجع سابق،ص170.

[2] Owen C. H. Ho, **Dterminant of Foreign Direct Investment in China ;Asectoral Analysis** , working paper , 16th Annual Conference of th Association for Chinese Economic Studies, School of Economics & Commerce University of Western Australia,p p5-9 .

والحوافز الجديدة في عام 1986، دخلت الاستثمارات كبيرة إلى الصين حيث زادت بشكل كبير. وبين عامي 1986 و1991، بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية، فقد استخدمت ما يعادل 33.2 مليار دولار أمريكي، أي ما متوسطه 6.6 مليار دولار أمريكي سنويا في هذه الفترة فقد ارتفعت النسبة إلى 142٪ مقارنة بالفترة السابقة.

← فترة النمو المرتفع (1992 فصاعدا) : ازداد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بشكل ملحوظ إلى الصين في فترة النمو المرتفع هذه فخلافا لما حدث في الثمانينيات، تحولت سياسة الإصلاح في التسعينات من الساحل إلى المناطق الداخلية الغربية. ويرجع ذلك أساسا إلى كميات كبيرة من الأجانب في الساحل حيث أن الاستثمار في المناطق الساحلية قد وسع الفجوة في الداخل بين الشرق والغرب من الصين، فبدأت الحكومة الصينية بفتح المزيد من المدن والمناطق الداخلية للاستثمار الأجنبي.

في أواخر التسعينات بدأت حكومة بتنفيذ مشاريع البناء والتشغيل والنقل بمشاركة الطرف الأجنبي وبهذه السياسات زاد تدفق رأس المال الأجنبي للصين بشكل سريع نتيجة للسياسات التفضيلية المعروضة من جانب الحكومة المركزية الصينية وخاصة مستثمري هونغ كونغ وهاذ ما جعلها ذات النسبة الأعلى من صادرات الصين.

المبحث الثالث : علاقات الصين الاقتصادية

منذ العام الأول للإصلاح والانفتاح سعت الصين لكي ترسي علاقات متميزة مع كافة دول العالم حيث سرعان ما أقامت علاقات متميزة مع الدول المجاورة ولم تدخل في أي صراع المتفشي في آسيا والشرق الأوسط، حيث أقامت علاقات طيبة مع الولايات المتحدة ودول الأسيان والقارة الإفريقية وغيرها من الأقاليم.

المطلب الأول : علاقة الصين مع المنظمة العالمية للتجارة

كانت الصين واحدة من الأعضاء الأصليين في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT) في عام 1947، وعام 1950 استقالت الصين من الاتفاقية،و حاولت تجديد العضوية في (GATT) عام 1986 [1]، ومن المؤسف أن المفاوضات حول استعادة الصين مكانتها في الاتفاقية باعتبارها من الدول الموقعة عليها لم تنتهي قبل تأسيس المنظمة العالمية للتجارة رسميا عام 2005، وخلال المفاوضات التي

[1] Penelop، B ،**China Joins the WTO: How ،why and what now** ؟, Biusness Economics ،vol 37 n° 2 ،GEORGIA ، April 2008، P 8.

استغرقت ثمان سنوات بذلت الصين جهودا كبيرة وهذا برهن أن الصين قدمت تنازلات كبيرة باعتبارها دولة نامية ولم تتوصل المفاوضات إلى أي رأي موحد لأن الدول الأعضاء في المنظمة طالبت بشروط تعتبرها الصين مفرطة وفوق طاقة الصين في مراحل تطورها وعمقت الصين إصلاح النظام التجاري وجعلت نظامها التجاري يطابق نظام الجات فنضجت الظروف الأساسية لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة على نحو تام فمنذ عام 1992 خفضت معدل الرسوم الجمركية على نطاق واسع أربع مرات على 2898 سلعة وفي عام 1993 خفضت نفس المعدل على 3317 سلعة، و في عام 1996 خفضته على 4900 سلعة، فبلغت نسبة التخفيض 26% وانخفض معدل مستوى الرسوم الجمركية من 23% إلى 17%، وقد أكد هذا التخفيض المستمر والكبير لمعدل الرسوم الجمركية عزيمة الصين على توزيع الانفتاح وتعميق الإصلاح وأن الموقف الذي تتخذه الحكومة الصينية حول انضمامها للمنظمة هو أنها تلتزم بواجباتها المنفقة مع مستوى تنميتها الاقتصادية وقد أدى رفض الولايات المتحدة انضمام الصين للمنظمة رغم التنازلات الكبيرة التي قدمها رئيس الوزراء الصيني في زيارته للولايات المتحدة عام 1998 إلى إعلان الصين عزمها على اتخاذ مواقف أكثر تشددا في مفاوضات انضمامها للمنظمة [1].

وكلما اقتربت المحادثات الأمريكية الصينية باتجاه عودة بكين للمنظمة من الاستئناف ومن قطع خطوات جديدة فإن المختصين الأمريكيين يعودون للحديث عن العجز التجاري الأمريكي مع الصين من أجل الحصول على ميزات جديدة أو نسبة أكبر في السوق الصينية الواسعة، وهذه الحقيقة بات يدركها حتى غير المختصين أو المتابعين لعلاقات البلدين، وهناك إشارة إلى أن العجز التجاري الأمريكي مع الصين قد يزيد بعد انضمام الصين للمنظمة، وحذرت هذه الإشارات إلى أن المنتجين الأمريكيين للأحذية والملابس والمنتجات الخشبية قد يتعرضون للضرر رغم أن الشركات الأمريكية لصناعة الطائرات والآلات الثقيلة والكيمياويات هي المستفيدة من مثل هذه الخطوة ورغم كل هذه العقبات التي وضعت أمام الصين و في وجه انضمامها للمنظمة فالصين بذلت المزيد من الجهود لإقناع الدول وخاصة الولايات المتحدة بقبول دخولها للمنظمة وقد أسفرت جهودها على توقيع الاتفاق التجاري الأمريكي الصيني في 1999/11/15 الذي يمهد لدخول الصين للمنظمة[2].

---

[1] عبد الرحمان تيشوري، انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الحوار المتمدن،العدد 1332، سوريا 2005، منشور على الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46690، تاريخ الاطلاع: 30/10/2017، الساعة:12 ;07.

[2] المرجع السابق.

وبعد جهود شاقة دامت 15 سنة 1986-2001 صادق و أجاز ممثلو 142 دولة عضو بالمنظمة بروتوكول انضمام جمهورية الصين الشعبية إلى المنظمة العالمية للتجارة في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة

في الدوحة عاصمة قطر في 10 نوفمبر 2001 وفي يوم 11 ديسمبر صارت الصين العضو 143 في المنظمة [1].

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية للصين مع الدول المتقدمة

إن إدراك الصين للوضع الاقتصادي الجديد حول العلاقات الاقتصادية بين الدول وضرورة إقامة علاقات طيبة بين الدول خاصة المتقدمة منها لما لها من منافع، وكذلك الصين تعارض الهيمنة العالمية و السيطرة المنفردة لطرف واحد على النظام الدولي أي الأحادية القطبية وكانت تدعو لمبدأ المشاركة في التفاعلات الاقتصادية الدولية، وهذا ما جعلها تقيم علاقات متميزة مع الدول المتقدمة حيث كانت لها علاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان وفقا لمصالح نفعية للطرفين.

الفرع الأول : العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الصين ثاني أكبر شريك للولايات المتحدة بعد كندا، ثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية بعد كندا والمكسيك، أكبر مصدر لواردات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت الصين بتوسيع علاقاتها الاقتصادية بشكل كبير مع الولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة الماضية، و تعززت التجارة و الاستثمار بين البلدين، وكانت الولايات قد علقت التجارة الثنائية مع الصين عام 1951 حيث تم قطع معظم التجارة الثنائية بين البلدين وتم استعادة العلاقات التجارية المشروطة في عام 1980.

وحافظت الصين على مكانتها كقوة جاذبة للشركات الأمريكية حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر

للولايات في الصين 60.5 مليار دولار عام 2010 أي بزيادة قدرها 21.4 % من عام 2009، وتقود الولايات الاستثمارات المباشرة في الصين من قبل قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المصرفية، بينما الاستثمارات الصينية كانت الأسرع في الزيادة من بين كافة الاستثمارات الخارجية في الولايات المتحدة

[1] المنظمة العالمية للتجارة، الصين، متاح على :www .copyryght@china. Internationalinformationcentr، تاريخ الاطلاع :2017/10/30، الساعة:12:14

الأمريكية، وبعد انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة كانت هناك توقعات كبيرة بأن الصادرات الأمريكية إلى الصين ستزيد بسبب انخفاض الرسوم الجمركية وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق ولكن كان غير ذلك فصادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين تناقصت بسبب ارتفاع الواردات الصينية مما أدى إلى عجز التجارة الثنائية، وحدث هناك ارتفاع كبير في مستويات السلع غير المصنعة (خاصة الزراعية والمواد الخام ومنتجات المواد الطبيعية) المصدرة من طرف المنتجين الأمريكيين في الصين لدرجة أن هناك فائض تجارة للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين في السلع غير المصنعة [1].

الفرع الثاني : العلاقات الاقتصادية بين الصين و الإتحاد الأوروبي

العلاقات الصينية الأوروبية ليست وليدة اليوم بل تعود إلى عهود تاريخية قديمة ولأسباب وعوامل تاريخية وأخرى سياسية واقتصادية لم يكن الاتحاد الأوروبي مهتما الاهتمام الكافي بالصين، وكانت بعض حكومات الاتحاد وساسته ينظرون إلى الصين على أنها خطر أو تهديد يجب كبحه أو احتوائه، ففي عام 1975 تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد الأوروبي، وفي 1978 تم التوقيع على اتفاقية تجارية بين الجانبين وإنشاء لجنة مشتركة لتنظيم ودفع العلاقات التجارية بينهما، وفي عام 1979 قام رئيس المفوضية الأوروبية جينكينز بزيارة للصين بهدف دفع و تعزيز العلاقات على كافة الأصعدة، حيث التقى خلالها بالزعيم الصيني دنغ تشياو بنغ، وفي 1980 التقى ممثلون من المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني مع نظرائهم المشرعين الأوروبيين في مدينة ستراسبورغ الفرنسية ، وخلال الاجتماع الثاني الآسيوي الأوروبي الذي عقد في يناير 1998، اقترح الاتحاد الأوروبي عقد قمة بين الصين والاتحاد الأوروبي وإنشاء آلية لعقد هذه القمم بصورة دورية ومنتظمة[2].

وتطورت العلاقات التجارية بين الصين والإتحاد الأوروبي بنسبة كبيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1] Joseph Casey , **Patterns in US-China Trade Since China 's Accession to the World Trade Organisation** ، Commission Review of Economic security of the United States America ،China-US،2012،p2 .

[2] العلاقات بين الصين و الاتحاد الأوروبي، متاح على : http://www.arabsino.com/articles/13-06-21/9919.htm

الجدول(3-4):الميزان التجاري بين الإتحاد الأوروبي والصين

الوحدة : مليار أورو

السنوات	واردات الصين من الاتحاد الأوروبي	صادرات الصين من الإتحاد الأوروبي	الميزان التجاري
2000	25,8	74,6	48,7
2001	30,6	82	51,3
2002	35	90,1	55
2003	41,4	106,2	64,7
2004	48,3	128,5	80,2
2005	51,8	160,3	108,5
2006	63,7	194,9	131,1
2007	71,9	232,6	160,7
2008	78,9	247,9	169,5
2009	82,4	214,1	131,7
2010	113,1	281,9	168,6

Sourse :Direction Général des Politiques Exterieures de L'UE ,Relation Commercial UE-China ,Parlement Européen , 2011, p 14 .

يبين لنا الجدول أن الميزان التجاري كان موجبا لصالح الصين حيث كانت قيمة الفائض عام 2000 48,7 مليار أورو واستمر في التزايد حتى سجل قيم معتبرة في عام 2005 بـ 108,5 مليار أورو وسجلت 168,6 مليار أورو عام 2010 وهذا ما يبينه الشكل الموالي

الشكل(3-6):حجم التبادل التجاري بين الصين و الاتحاد الأوروبي للفترة 2000-2010

Sourse :Direction Général des Politiques Exterieures de L'UE ,Relation Commercial UE-China ,Parlement Européen , 2011, p 14.

من بين الدول الأعضاء الـ 27 للإتحاد الأوروبي تعد ألمانيا أكبر مساهم في التجارة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي والصين حيث تشكل ألمانيا وحدها 43% من مجموع صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الصين عام 2008 و21% من مجموع الواردات وإذا أضفنا فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة شكلت صادرات هذه المجموعة المشكلة من أربع دول78% من صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الصين عام 2008 [1].

الفرع الثالث : العلاقات الاقتصادية بين الصين و روسيا

شهدت السياسة الروسية تجاه الصين تحولا ملحوظا وعدد من التطورات في النصف الثاني من عام 1980، وعند زيارة الزعيم الروسي "غورباتشوف" إلى بكين أعاد إنشاء روابط رسمية بين الإتحاد السوفياتي وجمهورية الصين عام 1989 أدى إلى إعادة فتح العلاقات الاقتصادية كانت التجارة بين الطرفين متنوعة جدا، بلغ حجم التجارة بين الطرفين 440.6 مليون دولارعام 1992 بعدما كان 396.3 مليون دولار عام 1991، وتزايد حجم التجارة بأكثر من 22% عام 1993 واستمرت الزيادة لتصل إلى 5884.2 مليون دولار عام 2010 وفي عام 2011 بلغ 7803.1 مليون دولار [2] .

وبذلك أصبحت الصين الشريك التجاري الرئيسي لروسيا بحصة تساوي 9.5% من حجم التجارة الإجمالي، واستمر التبادل الثنائي في اتجاه الصعود ليصل إلى 87500 مليون دولار عام 2012 وفي هذه السنة بلغت حصة التبادل التجاري لروسيا 10.5% متقدمة على هولندا وألمانيا التي كانت حصصهما من التجارة الروسية 9.9%، 8.8% على التوالي وفي العام نفسه كانت صادرات روسيا إلى الصين تمثل 6.8% من إجمالي صادرات روسيا وشكلت واردات روسيا من الصين 16.6% من إجمالي صادرات الصين [3].

ومن حيث الهيكل القطاعي للمبيعات الروسية للصين حدثت تغيرات جذرية منذ بداية القرن 21 وفي عام 1998 كانت أهم الصادرات الروسية للصين آلات وتجهيزات (29.6%) والمعادن الحديدية (21.2%) والخشب والسيليلوز(12.2%) والأسمدة (13.6%) في حين كانت منتجات النفط والبيتروكيمياويات

[1]Direction Général des Politiques Exterieures de L'UE ,**Relation Commercial UE-China** ,Parlement Européen , 2011, p 14

[2] Sujit Kuran ،**Russia-china Economic Relation and Analyis**، Recherch scholer for russian and central Asian studies ،school of international studiesJ jawaharbr Nehru University ،Newdelhi، India، 2013،p13.

[3] Tatiana Sidorenko ،**The Scope of Ecomic Corporation Between Russian and China and Future Prospect ، Development Problems**،V45،N 176، National Autonmous University of Mexico،junuary-march 2014،p3.

تلعب دورا هاما ولكن كان نصيبها من مجموع مبيعات روسيا للصين 4.2% فقط، ومع بداية انخفاض حاد في أهمية الآلات والمعدات كان نصيبها من المبيعات الروسية للصين عام 2012 هو 3% فقط وكان السبب في ذلك هوانخفاض في الصناعة التحويلية، وتغيير آخر مهم في الهيكل القطاعي للصادرات الروسية للصين هو زيادة كبيرة في المبيعات الروسية من النفط والغاز وارتفعت حصة المنتجات المعدنية من 7.1% عام 2000 إلى 73.2% عام 2012، وزادت المنتجات الهيدروكربونات من 6.7% إلى 67.3% في الفترة نفسها ويعكس هذا الوضع الأهمية المتزايدة لقطاع الطاقة هذا فيما يخص الصادرات الصينية، أما فيما يخص الصادرات الروسية إلى الصين فأهمها المنتجات الغذائية نسبتها كانت 15.7% من إجمالي صادرات روسيا عام 2000 وفي عام 2012 تناقصت بنسبة كبيرة وأصبحت 3.1% من الإجمالي، والمنتجات المعدنية كانت في عام 2000 نسبتها 8.6% لتصبح 1.5% في عام 2006 و 0.5% عام 2012، أما المنسوجات والملابس فتراوحت نسبتها من 15.6% و 15% في الفترة من 2000 إلى 2012، ومعدات النقل فهي التي صنعت الحدث بزيادتها من 11.7% عام 2000 إلى 52.8% عام 2006 و52.9% عام 2012 .[1]

الفرع الرابع: العلاقات الاقتصادية بين الصين واليابان

تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين واليابان بشكل كبير خلال العقد الماضي، وبحلول سنة 2007 أصبحت الصين أكبر شريك اقتصادي لليابان، وفي عام 2010 بلغ حجم التبادل التجاري بينهما حوالي 345 مليار دولار أي ما يعادل 9% من التجارة الخارجية للصين و21% من الحجم التجاري الكلي لليابان، ويزيد حجم الاستثمارات اليابانية في الصين عام 12 مليار دولار عام 2011 أي 11% من الاستثمارات اليابانية في الخارج وهذا يدل على أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين أصبحت متداخلة ومتينة جدا وهكذا يعتمدان على بعضهما البعض في الاستيراد والتصدير والاستثمار وخلق الفرص التنموية، فتستورد الصين المنتجات نصف المصنعة والآليات والمعدات العالية التكنولوجية التي تعتبر حيوية لقطاعها الاقتصادي الصناعي وتمكنها من تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية خصوصا أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتقلت الشركات اليابانية الصناعات التي تعتمد على اليد العاملة بكثرة إلى الصين لتجعل منها قاعدة صناعية للشركات اليابانية وقد ساعد ذلك على تنافسيتها على المستوى العالمي، فيعمل على ما يزيد

[1] Ibid،p3.

عن 23000 شركة يابانية في الصين وتوفر ما يزيد عن 10 ملايين فرصة عمل وتعتبر الصادرات اليابانية إلى الصين مهمة بالنسبة لليابان التي عانت من مشاكل اقتصادية كبيرة، حيث توفر السوق الصينية –التي ستصبح أكبر سوق استهلاكية في العالم – سوقا كبيرة جدا للمنتجات اليابانية [1].

المطلب الثالث : علاقات الاقتصادية للصين مع الدول النامية و الناشئة

استطاعت الصين التحول من المركزية إلى اللامركزية وأصبحت أكثر انفتاحا على العالم وما ساعدا في ذلك هو العلاقات الاقتصادية التي تقوم بها لأنها تدرك أن الانطلاق نحو العالمية والمساهمة الفعالة في الاقتصاد العالمي لا بد لها من مكانة إقليمية ودولية مهمة على الساحة العالمية ككل لذلك لم تقتصر الصين على علاقاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة و الهيئات الدولية بل تعدتها لتقيم علاقات اقتصادية مع الدول النامية و الناشئة ومنها دول الآسيان ودول القارة الإفريقية .

الفرع الأول : العلاقات الاقتصادية بين الصين والقارة الإفريقية

إن من أهم دوافع الصين لتتفاعل مع إفريقيا هو العامل الاقتصادي لذلك فإن الصين تنظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد، حسب الصين فإن إفريقيا مصدر مهم لتزويد الصين بحاجاتها المتزايدة للمادة الخام إذ أن إفريقيا لديها واحدة من أضخم احتياطات المواد الخام وهي المصدر الرئيسي للمواد الطبيعية، وكذلك الفرص المعتبرة للتجارة والاستثمارات الصينية وذلك لوجود الكثافة السكانية المتزايدة في إفريقيا وقوتها الشرائية، وزاد التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا وهذا ما يوضحه الشكل التالي

[1] عبد الرحمان منصور،**الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية**، مركز الجزيرة للدراسات، من موقع : www،studies،aljazeera،net، تاريخ الاطلاع:2017/10/30،الساعة:15 ; 32.

،

الشكل (3-7): حجم التبادل التجاري بين الصين و إفريقيا للفترة 2000-2012

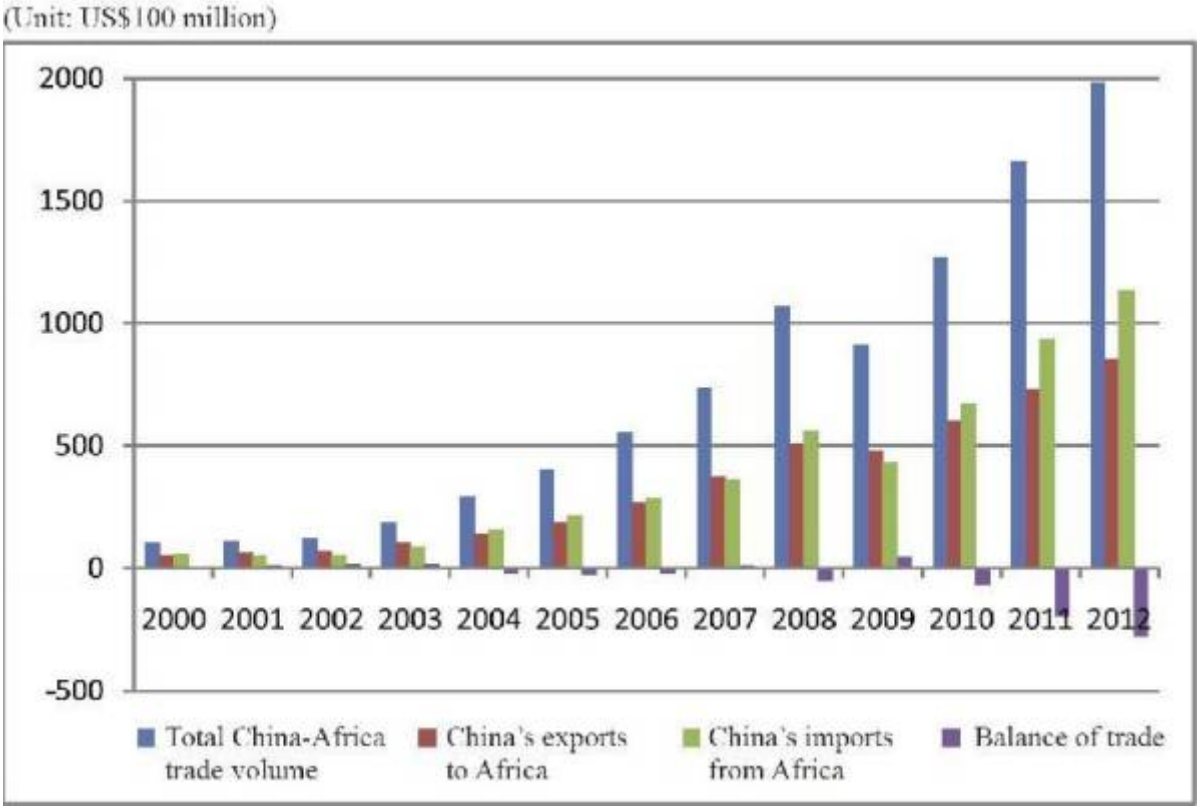

المصدر : ألاولي إسماعيل،العلاقات الصينية الإفريقية ..شراكة أم إستغلال وجهة نظر إفريقية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 19 أفريل 2014،ص 4.

يبين لنا الشكل أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في تطور ملحوظ حيث كان حجم التبادل 10.6 مليار دولار في 2000 وأصبح 150 مليار دولار في 2010 ثم 166.3 مليار دولار في 2011، وفي عام 2012 وصل حجم التبادل التجاري 198.49 مليار دولار بزيادة 19.3% من عام 2011 أما حجم التبادل التجاري في 2013 كان يفوق 200 مليار دور وبهذا تكون الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة التي كانت أكبر شريك تجاري مع إفريقيا عام 2009.

أما من حيث الميزان التجاري فكان لصالح الصين للفترة 2000-2003 ومع بداية عام 2004 سجل الميزان التجاري حالة عجز بالنسبة للصين حتى عام 2006 وسجل فائض في عام 2007 ثم انخفضت صادرات الصين لإفريقيا ليسجل الميزان التجاري عجز عام 2008 و في عام 2009 سجل فائض لتبدأ فترة العجز ابتداء من 2010 واستمرت حتى نهاية الفترة.

ويشمل التصدير الصيني لإفريقيا أجهزة ومعدات خاصة بالمواصلات وبضائع كهربائية مصنعة ومواد كيميائية وزيوت ووقود معدني، ففي عام 2012 وصل تصدير المنتجات الميكانيكية التي تشكل جزءا من إجمالي صادرات السلع الصينية لإفريقيا 45.9% و تبلغ صادرات الصين الزراعية لإفريقيا 2.49 مليار دولار وذلك بمعدل زيادة نسبته 57.6% منذ عام 2009، أما صادرات إفريقيا للصين الوقود المعدني والزيوت والمواد الخام (عدا الطعام و الوقود) والبضائع المصنعة والمواد الكيميائية والمعادن النفيسة والحديد الصلب والألمنيوم والقطن و المطاط الفول السوداني والدهون الحيوانية والنباتية و النفط، وأكبر الدول التي لها علاقة مع الصين هي: كينيا، مصر،أنغولا، نيجيريا وجنوب إفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغانا، تانزانيا، زامبيا وإلى حد أقل مع البينين، توغو، ليبيا، الجامبو، والسودان) وتستحوذ الدول الخمس الأولى على 50% من صادرات الصين لإفريقيا وكل الدول المشار إليها باستثناء جنوب إفريقيا غنية بالموارد الطبيعية فلها الحق في وضع البنود الرئيسية في أي اتفاق بشأن قطاعي التجارة والاستثمار [1].

الفرع الثاني : العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الآسيان

تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الآسيان (the **A**ssociation of **S**owth **E**st **A**sian **N**ations) أي الآسيان في العقدين الأخيرين بسرعة كبيرة، فوقع الطرفان أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي عام 2002 لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين ووقع الطرفان كذلك اتفاقية التجارة والخدمات عام 2007 [2].

ولتقوية التعاون الاقتصادي بين الطرفين أعلنت الصين عن إنشاء صندوق استثمار بقيمة 10 مليار دولار يختص بمشروعات التعاون الاستثماري في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية بين الطرفين .

وبلغ حجم التجارة بين الطرفين عام 2008 :102.5مليار دولار بينما كان في عام 2003 :59.2 مليار دولار فقط، مما جعل الصين الشريك التجاري الثالث للآسيان في 2009 بإجمالي 11.3% من

---

[1] ألاولي إسماعيل،**العلاقات الصينية الإفريقية ..شراكة أم إستغلال وجهة نظر إفريقية**، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 19 أفريل 2014،ص 5.

[2] محمد صلاح، **بكين و دول الآسيان مصالح تتخطى بحر الجنوب**،متاح على : www,dotmasr,detaills/com تاريخ الاطلاع:2017/10/30،الساعة:12 ;40.

إجمالي تجارة الآسيان [1].

أما في عام 2013 بلغ حجم التجارة بين الصين والآسيان443.6 مليار دولار بزيادة قدرها 11%عن عام 2012 وفي عام 2014 بلغ التبادل التجاري بينهما ما يزيد عن 346 مليار دولار [2].

[1] مدحت أيوب، **الآسيان بين بكين و واشنطن**، مجلة السياسة الدولية، العدد 202، مؤسسة الأهرام، بدون بلد النشر، أكتوبر 2015، متاح على : http://www.siyassa.org.eg/News/1903.aspx

[2] محمد صلاح، مرجع سابق.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل المقومات التي يمتلكها الاقتصاد الصيني والتي قادته إلى مرحلة مثيرة من التطور النمو ليس له مثيل، فبعد أن كانت تعتمد على سياسة العزلة بالاعتماد على الموارد الداخلية وأممت تجارتها الخارجية واعتمدت نظام التخطيط المركزي، ولأنها وجدت أن هذا لم يساعدها علة اللحاق بالدول المتقدمة قامت بعملية إصلاح اقتصادها فتحول القرار الاقتصادي من المركزية إلى اللامركزية وتخلت عن الزراعة التقليدية واتجهت نحو الزراعة الحديثة وفتحت مناصب شغل جديدة وبذلك تحسن مستوى معيشة السكان وارتفعت قيمة صادراتها وتزايد دخول الاستثمارات الأجنبية إليها، وأقامت علاقات متميزة مع جميع دول العالم بتحسين علاقتها مع جيرانها وعدم الدخول في أي من الصراعات القائمة .

حققت الصين ما لم تحققه أي دولة، حيث حققت إنجازات واسعة وخطت خطوات الصعود والتقدم من الصفر تقريبا لتصبح نموذجا تنمويا يقتدى به بعد أن صعد اقتصادها وامتد نفوذها وأصبحت قطبا جديدا من شأنه أن تحقق التوازن الدولي بعد أن استطاعت أن توظف نظامها الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية و استيراد التكنولوجيا الحديثة .

فتوقع الخبراء في الماضي أن الصين سوف تشكل تحديا للوضع الانفرادي الذي تحتله أمريكا، حيث أنها غدت دولة تمتلك مقومات وإمكانات اقتصادية وإستراتيجية لما تمتلكه من مؤهلات، ولصعود الصين المفاجئ هذا تأثيرات في العلاقات الدولية حيث تحاول الصين مواجهة الإطاحة بها وذلك بإيجاد بيئة دولية مستقرة والابتعاد عن الصراعات ونفاذ التوتر الدولي وتحاول أيضا كسب شركاء متعاونين .

الفصل الرابع :

إستراتيجية تنمية الصادرات كمدخل لبلوغ الصين الريادة العالمية

تمهيد:

لا يمكن التقليل من شأن دور الصين في الاقتصاد العالمي فالصين تشهد مرحلة نمو مثيرة ومستدامة مند نهاية القرن الماضي في حجم اقتصادها، فنمو ناتجها المحلي الإجمالي السنوي واستثمارها الضخم وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وحجم صادراتها وغيرها من المؤشرات كلها تجعلها تمتلك حصة الأسد من الاقتصاد العالمي، فعلى مستوى قارة آسيا قسمت البيئة الاقتصادية إلى فترات الفترة الأولى حتى 1990 كانت اليابان تسمى الزعيم الطبيعي في المنطقة والفترة الثانية تميزت بحدوث الأزمة اليابانية و فتح الصين على الاقتصاد العالمي وهذه المرحلة شهدت تشارك كل من الصين واليابان قيادة الشرق الآسيوي والمرحلة الثالثة شهدت نمو الصين واحتلالها مراتب عالية في القارة، أما على المستوى العالمي كانت الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي القوى السائدة على الساحة العالمية وفي الوقت الحاضر انتزعت الصين الحصة الأكبر في السوق العالمي .

توسع حجم وتعقيد الاقتصاد العالمي في العقدين الماضيين حيث كان بعض دول آسيا والاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية هم اللاعبين الأساسيين في الاقتصاد العالمي لكن في الوقت الحاضر تغير الوضع وأصبحت الصين من بين الاقتصاديات الناشئة تحتل المكان الأكبر في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال ما اتبعته من سياسة لتنمية صادراتها حيث أصبحت المصدر الأول في العالم .

تبنت الصين إستراتيجية فعالة في تنمية صادراتها اعتمدت فيها على جملة من الخطوات، فبدأت بتوفير الموارد للتصنيع قصد التصدير ثم تنويع التجارة وتطبيق سعر صرف منخفض مما جعل صادراتها منخفضة الثمن بالمقارنة مع صادرات البلدان الأخرى وهذا ما جعل الصين تحتل مركز الصدارة في الاقتصاد العالمي فهي تشهد مرحلة من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي وحققت نجاحات على مستوى الإنتاج منخفض التكلفة والإعفاءات الضريبية واليد العاملة منخفضة الأجر وغيرها كل هذا جعلها تجلب الطلب العالمي على منتجاتها.

تناولنا في هذا الفصل أربع مباحث المبحث الأول يتحدث عن إستراتيجية الصين في تنمية صادراتها

والمبحث الثاني بعنوان الصادرات مدخل للريادة الاقتصادية، والمبحث الثالث يعرض بعض مؤشرات صعود الصين أي نتيجة الريادة الاقتصادية للصين.

المبحث الأول: إستراتيجية الصين في تنمية صادرتها

تبنت الصين إستراتيجية فعالة قصد تنمية صادراتها اعتمدت فيها على مجموعة من الخطوات كانت ناجحة وهذا في إطار سلسلة الإصلاحات التي تبنتها الصين، فكانت أول خطوة اعتمدتها الصين هي إصلاح التجارة الخارجية ابتداء من عام 1978 مرورا بأربع مراحل وبعدها اتبعت سياسة استهداف سلعية بما فيه تنويع الصادرات واستهداف جغرافي واستهداف رأس المال كل هذا سيكون في هذا المبحث كنتيجة جزئية للإستراتيجية التي تبنتها الصين.

المطلب الأول : مراحل ومرتكزات إستراتيجية تنمية الصادرات الصينية

احتلت الصين مراتب مهمة في الاقتصاد العالمي وما ساعدها في ذلك هو تجارتها الخارجية حيث قامت الصين بإصلاح واسع في تجارتها الخارجية وذلك كان بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في تطبيقها ابتداء من عام 1978، حيث كانت تجارة الصين قبل هذه الفترة تعاني من العجز وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب، حيث سنعرض حالة التجارة الخارجية للصين قبل بدئ الإصلاحات ثم نعرض مراحل هذه الإصلاحات وأخيرا سنقيم نتائج الإصلاحات .

الفرع الأول : حالة التجارة الخارجية للصين قبل الإصلاحات

شاركت الصين في التجارة العالمية منذ العصور القديمة من حيث التجارة البرية حيث كانت تتاجر بالسلع الفاخرة مثل الحرير والعبيد و التوابل، ثم أنشئت مركز للتجارة البحرية مع العرب ومع البلدان المجاورة لها معظمها من آسيا (اليابان وكوريا وجزر الفلبين) ثم وسعت دائرة شركائها لتصل إلى غرب إفريقيا مع بداية القرن الرابع عشر[1].

كانت حالة التجارة الخارجية للصين في مستويات دنيا و لم تسجل أي نمو إلا في بداية القرن التاسع عشر حيث سجلت نموا ملحوظا وهذا ما يبينه الشكل الموالي

[1]Wolfgang Kelle, Ben Li, and Carol H. Shiue, **China's Foreign Trade: Perspectives From the Past 150 Years**, The World Economy ,n° 01358, Blackwell Publishing, UK,2011,P 855.

الشكل (4-1) : التجارة الخارجية للصين للفترة 1865-1940

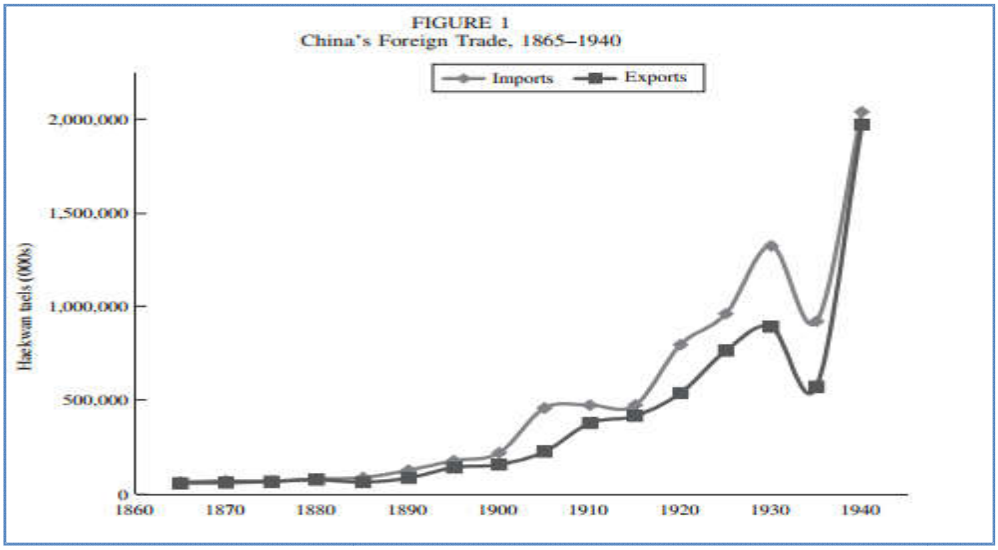

Sourse : Wolfgang Kelle, Ben Li, and Carol H. Shiue, China's Foreign Trade: Perspectives From the Past 150 Years, The World Economy ,n° 01358, Blackwell Publishing, UK,2011,P 163 .

من خلال الشكل نلاحظ أن تجارة الصين الخارجية كانت تسجل نسب نمو قليلة، فبالنسبة للصادرات كانت قليلة و حافظت على نفس الكمية تقريا حتى عام 1890 وبدأت في التزايد حتى عام 1930 وعاودت الانخفاض عام 1935 لتسجل انطلاقة جيدة لتبلغ ذروتها عام 1940 .

أما بالنسبة للواردات فكانت بنفس وتيرة الصادرات في الفترة 1860-1880 فخلال العشرين سنة هذه كان الميزان التجاري في حالة تعادل وبدأ في العجز ابتداء من عام 1988 وأستمر هذا العجز حتى نهاية الفترة عام 1940 .

أما بالنسبة للشركاء التجاريين للصين فعددهم كان محدود خلال هذه الفترة والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول (4-1) الشركاء التجاريين للصين للفترة 1865-1900

الشركاء الواردات	النسبة (%)	شركاء الصادرات	النسبة(%)
هونغ كونغ	41,36	بريطانيا العظمى	31,65
بريطانيا العظمى	24,82	هونغ كونغ	26,94
الهند	18,23	قارة أوروبا	11,86

اليابان	5,08	الولايات المتحدة الأمريكية	11,07
الولايات المتحدة الأمريكية	2,65	روسيا	5,82
قارة أوروبا	2,31	اليابان	4,93
دول أخرى	4,84	دول أخرى	7,27

Source : Wolfgang Kelle, Ben Li, and Carol H. Shiue, China's Foreign Trade: Perspectives From the Past 150 Years, The World Economy ,n° 01358, Blackwell Publishing, UK,2011,P864 .

يبين لنا الجدول الشركاء التجاريين للصين بالنسبة للصادرات والواردات حيث تعتبر هونغ كونغ هي اكبر شريك بالنسبة للواردات بنسبة 41,36% حيث تعتبر وسيط تجاري للصين مع العالم الخارجي، والشريك الثاني بالنسبة للصادرات فكانت بريطانيا العظمى بنسبة 24,82% وهذا راجع للعلاقات الجيدة التي كانت بين الدولتين ومثلت الهند الشريك التجاري الثالث للصين بالنسبة للواردات نظرا لقرب المسافة بينهما، أما الشركاء بالنسبة للصادرات فأولها كانت بريطانيا العظمى بنسبة تفوق 30% وهونغ كونغ كانت الشريك الثاني بنسبة حوالي 27% والشريك الثالث كان قارة أوروبا 11,86%، وما نلاحظه أن أوروبا تستورد من الصين بنسبة كبيرة ولكن الصين لا تستورد كميات كبيرة من القارة الأوروبية.

أما الهيكل السلعي لتجارة الصين فكانت المستوردات عبارة عن منسوجات وقطن تمثل ما قيمته 30% من إجمالي الواردات عام 1920 أما الصادرات فكانت تحتوي على نسبة كبيرة من المنتجات مثل الجلود و المعادن والفحم والبذور والزيوت خلال نفس العام وانتعشت صادرات الصين ابتداء من 1940 من المنتجات النسيجية والقطن والأفيون والشاي والحرير، وفي هذه الفترة كانت مساهمة الصين في التجارة العالمية ضئيلة جدا حيث سجلت 1,86% عام 1913 و1,98% عام 1938 [1].

الفرع الثاني : مراحل إصلاح التجارة الخارجية الصينية

سعت الصين إلى تحرير التجارة الخارجية الخاصة بها منذ عام 1978 فقامت بجملة من الإصلاحات عبر أربع مراحل زمنية وكانت نتيجة هذه الإصلاحات اكتساب الصين منافع هائلة أهمها

[1] Wolfgang Kelle, Ben Li, and Carol H. Shiue , op cit,P866 .

الاندماج في الاقتصاد العالمي وبلوغ موقع الريادة الاقتصادية، وكانت المراحل كالتالي :

أولا : الفترة مابين :1978 -1983

بدأت مسيرة الإصلاحات في عام 1978 بدور قوي للدولة في التخطيط للتجارة الخارجية وتوفير المواد اللازمة للتصنيع قصد التصدير من خلال الاستيراد، وكل أنشطة التجارة الخارجية كانت محتكرة في 12شركة فقط، والتي كانت مسؤولة عن تطبيق الخطة المركزية للدولة، ويقوم المصدرون بتوريد الحصة المستهدفة لتلك الشركات للتصدير وكل المتحصلات من التصدير كانت تحول إلى المصرف المركزي بسعر الصرف الرسمي، والدولة تضع خطة الواردات وتحديد الواردات من الغذاء والمواد الأولية الخام والسلع الوسيطة لسد فجوة الطلب المحلي والشركات لم تكن حرة في تحديد أي السلع تصدر أو تشتري[1].

ثانيا :الفترة مابين : 1984-1987

اتخذت الصين في هذه الفترة ثلاث خطوات رئيسية للاتجاه نحو تحرير نظام التجارة الخارجية وهي[2]:

- تقليل دور خطة التجارة وكان له أثر كبير في الواردات عن الصادرات ونظام موجه نحو السوق تدريجيا وتنويع التجارة.
- بدأت الحكومة تطبيق لامركزية نظام سعر الصرف وتوفير النقد اللازم للاستيراد.
- إزالة احتكار شركات التجارة الخارجية وأصبح نظام التجارة الخارجية لا مركزي والسماح للفروع أن تكون مستقلة في ملكيتها.

ثالثا: الفترة مابين :1988-1998

تميزت بسلسلة من السياسات الإصلاحية تم تنفيذها عام 1988، وهي من المرجح أن ساعدت في

زيادة حجم الصادرات وزيادة دخول شركات التجارة الخارجية تمثلت في :

- تقليل السلع في النظام الإجباري للصادرات.
- زيادة في فاعلية سعر الصرف للمصدرين والذي أصبح مرجح بسعر الصرف الاسمي.

---

[1] سليمان دحو،مرجع سابق، ص 58 .

[2] نفس المرجع، ص59.

- أسعار المنتجات المحلية ارتفعت على المستوى الدولي وفي عام 1991 تم تخفيض دعم سلع الاستيراد.

رابعا : الفترة 1994 و ما بعدها:

في جانفي عام 1994 تم توحيد سعر الصرف في المبادلات بسعر السوق مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي 50%، وتم كذلك[1]:

- تم إلغاء نظام الحصص.
- تغيرات في نظام الضرائب في معاملة الصادرات، معدل صفر ضريبة تم تقديمه للشركات المحلية والمنشأة حديثا.
- إصلاح نظام سعر الصرف والتغيرات في السياسة الضريبية قادت إلى ارتفاع قوي في الصادرات.
- إلغاء الخطة الإلزامية للاستيراد.
- خفض مجموعات التعريفة الجمركية والقيود المفروضة على الواردات.

وفي 11 ديسمبر 2001 أصبحت الصين العضو134 في المنظمة العالمية للتجارة بعد 16 عاما من المفاوضات، ولكي تؤدي الصين التزاماتها قامت بتوسيع انفتاحها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات وتسريع التجارة والاستثمار وتحرير الاقتصاد والحد من الحواجز التجارية والتدخل الإداري وترشيد مسؤوليات الحكومة في إدارة التجارة الخارجية [2].

الفرع الثالث : تقييم الإصلاحات المطبقة على التجارة الخارجية

سنحاول في هذا الجزء عرض نسبة مساهمة الصين في التجارة العالمية قصد تقييم الإصلاحات التي قامت بها على قطاع التجارة الخارجية ومعرفة مدى نجاحها، حيث سجلت الصين معدلات مرتفعة من النمو وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل الموالي.

[1] سليمان دحو، مرجع سابق، ص 59.

[2] The State Council ,The People's Republic Of China ,**China's Foreign Trade** ,valable sur :english.cov.CN ,consulté le :4/1/2018 ,a : 11 ;37.

الشكل (4-2) : مساهمة الصين في التجارة العالمية للفترة 1970-2007

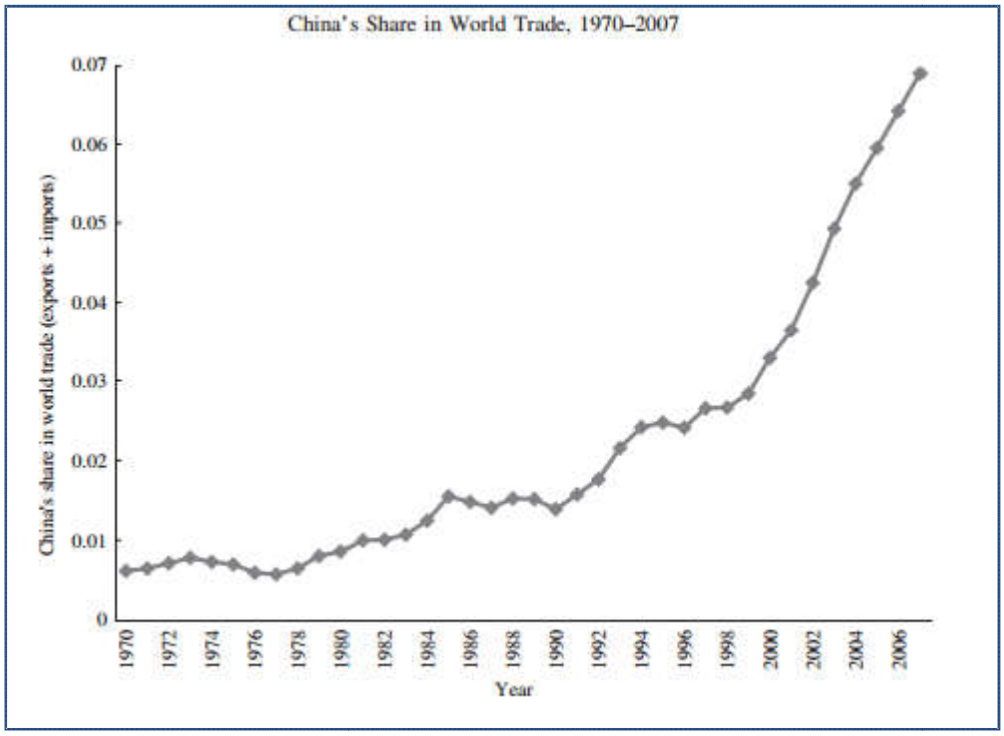

Sourse :Wolfgang Kelle, Ben Li, and Carol H. Shiue, China's Foreign Trade: Perspectives From the Past 150 Years, The World Economy ,n° 01358, Blackwell Publishing, UK,2011,P887 .

من خلال الشكل نلاحظ أن الفترة ما قبل بدأ الإصلاحات نسبة مشاركة الصين في التجارة العالمية لم تسجل أي تطور، ومع بدأ الإصلاحات في الفترة الأولى(1978-1983) نلاحظ ارتفاع طفيف في النسبة وهذه الزيادة الطفيفة كانت بسبب احتكار عدد قليل جدا من الشركات للتجارة الخارجية في الصين و كذلك سياسة الحماية التي كانت تطبق حتى على هذه الشركات.

أما الفترة الثانية (1984-1987) فنلاحظ زيادة نسبية في حصة الصين في التجارة العالمية حيث كانت هذه الفترة بداية خطة تحرير التجارة الخارجية، و في الفترة الثالثة (1988-1998) اتبعت الصين في هذه المرحلة بعض الخطوات التي ساعدت على زيادة الصادرات ومنه زيادة حصة الصين في التجارة العالمية وهذا واضح في الشكل، الفترة الرابعة التي تبدأ من عام 1994 نلاحظ أن الصين سجلت مشاركة مهمة في التجارة العالمية وذلك راجع لجملة من السياسات التي اتبعتها الصين قصد تنمية تجارتها والتي عادت بالنفع عليها.

وعموما يمكن القول أن الإصلاحات التي قامت بها الصين على مستوى تجارتها الخارجية كانت ناجحة وعادت بالإيجاب على عليها وحققت لها مزايا كثيرة جعلت الصادرات الصينية تنافس صادرات الدول

الصناعية الكبرى وجعلت الصين أهم مساهم في تجارة العالم وهذا ما حقق للصين قوة اقتصادية على المستوى العالمي ومكنها من التفوق على القوة الأمريكية، وهذه المزايا جعلت الصين ترفع من قوة القارة الآسيوية وأصبحت الصين لا تنتمي للدول النامية حتى وإن كانت الهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها مازالوا يعتبرونها من ضمن الدول النامية، فالمراتب التي بلغتها الصين على مستوى التجارة الخارجية أو على مستوى الناتج العالمي كلها تؤكد لنا أن الصين من ضمن الدول المتقدمة والقوية اقتصاديا.

الفرع الرابع : مرتكزات سياسة تنمية الصادرات الصينية

ارتكزت إستراتيجية تنمية الصادرات الصينية على المحاور التالية[1] :

- سياسة تنمية الصادرات الصينية وتتمثل في سياسة استهداف: استهداف المناطق الجغرافية، سياسة استهداف قطاعات في الاقتصاد، سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي، سياسة تمويل الصادرات وقد ساهمت السياسات المترابطة لتنمية الصادرات الصينية بشكل فعال في إعادة تشكيل هيكل الصناعة الصينية ومن ثم هيكل الصادرات الصينية.
- الهيكل المؤسسي لإدارة التصدير في الصين: والذي يشمل شركات التجارة الخارجية، المجلس الوطني لتنشيط التجارة الدولية، وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي اللجنة الوطنية لفحص سلع الواردات والصادرات.
- ساهم وجود هيكل مؤسسي يتولى الأمور المتعلقة بالتصدير بدور فعال في تنمية الصادرات

على المستويين الداخلي (من خلال توفير المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج المساهمة في التطوير التكنولوجي للمشروعات الصينية ونقل المعلومات في ما يخص تكنولوجيا الإنتاج والتصميمات والتغليف من الأسواق العالمية إلى الشركات والمشروعات الصينية)،والخارجي (من خلال قنوات للاتصال مع العالم الخارجي لزيادة قنوات التوزيع والترويج للصادرات الصينية، وتنظيم جولات للمنتجين والمصدرين الصينيين إلى أسواق دول العالم).

- تقليد المنتجات :تنتشر ظاهرة التقليد في الصين وهذا نظرا للخلفية الثقافية للمجتمع الصيني حيث

[1] سليمان دحو، مرجع سابق، ص 60.

يعتبر التقليد في الثقافة الصينية على أنه موهبة وتقوم ثقافتهم على وراثة العلم والإتباع بعيدا عن الاكتشاف والتفكير عكس ثقافة الغرب التي تعتبر التقليد سرقة و تزييف .

والتقليد في الصين ليست ظاهرة حديثة بل منذ موجودة منذ القدم حيث الصين كانت من أكبر خمس موردين للسلع المقلدة 1977 وكانت المنتجات الأكثر تقليدا من طرفها هي أشرطة الفيديو والأقراص المدمجة وألعاب الكمبيوتر والملابس، وفي عام 1995 بلغت قيمة السلع المقلدة 54 مليون دولار ونسبة الصين منها كانت 4,7% ، وفي عام 1996 أصبحت الصين هي المقلد الأول لشريحة من السلع و هي الملابس ولعب الأطفال و الساعات [1].

واستمرت الصين في تقليد المنتجات حتى أصبحت المقلد الأول عالميا للسلع عام 2010 بنسبة 80% من المنتجات المقلدة عالميا وكانت تسمى ورشة التقليد في العالم[2].

المطلب الثاني: متطلبات تنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات في الصين

سعت الصين لتحقيق إستراتيجية لتنمية صادراتها حسب متطلبات مختلفة عن بقية الدول وكانت هذه المتطلبات أو الآليات على شكل سياسة استهداف حيث اقترحت الصين سياسة الاستهداف هذه على ثلاث مجالات، استهداف جغرافي تمثل في التركيز على المناطق الاقتصادية الخاصة واستهداف رأس المال الأجنبي بالتركيز على الاستثمارات الأجنبية و جعل قيمة العملة منخفضة دائما واستهداف سلعي .

الفرع الأول: استهداف جغرافي

لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين دور نوافذ على الاقتصاد العالمي وساهمت هذه المدن الساحلية في جذب الاستثمارات و التكنولوجيا الحديثة. وكان الهدف من إنشاء هذه المناطق الاقتصادية هو الإسراع في تصدير السلع المصنعة وتحقيق الاندماج بين العلم والصناعة والتجارة [3].

وهذه المناطق خصصت لها الحكومة الصينية السياسات الاقتصادية والتدابير الحكومية المرنة وهذا ما

---

[1] Organisation For Economic Co-Opiration and Development ,**The Economic Impact Of Counterfeeting** ,1998,p18.

[2] أسرار البضائع المقلدة في الصين، متاح على الموقع : https://afkardz.com

[3] ابراهيم الاخرس،**اسرار تقدم الصين**، مرجع سابق،ص236.

يسمح لهذه المناطق بالاستفادة من نظام إدارة اقتصادي له جاذبية أكثر للشركات الأجنبية والمحلية حيث

تسهل لها بالقيام بالأعمال التجارية و تجرى المعاملات التجارية و الاستثمارية الأجنبية و المحلية دون الحصول على إذن من الحكومة المركزية الصينية في بكين [1].

وتمتاز المناطق الاقتصادية الخاصة بانخفاض الأجور والإعفاء من الضرائب وإعفاء مداخيل المؤسسات من حجوزات الأرباح والإعفاء الجمركي المقرر على الواردات وتوفير الأرض اللازمة لبناء المشروعات من خلال وضع هذه المناطق تحت ظروف خاصة [2].

وبدأت الصين الاهتمام بالمناطق الاقتصادية الخاصة في 1980 بعد بداية الإصلاحات وذلك من خلال إنشاء المدن الساحلية المفتوحة مثل تشانغتشو وتهدف هذه المناطق إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من موقعها الجغرافي[3] ، وفي عام 1984 فتحت الصين 14 من المدن الساحلية، ومنذ عام 1988 تم تمديد فتح البر الرئيسي للصين على العالم الخارجي لمناطقها الحدودية أي المناطق الواقعة على طول نهر اليانغتسي وبدأت بالمناطق الداخلية أولا وقررت الدولة تحويل جزيرة هاينان لأكبر منطقة اقتصادية خاصة للبر الرئيسي للصين وتوسيع أربع مناطق اقتصادية خاصة أخرى [4].

وتتمثل السياسة الاقتصادية للمناطق الاقتصادية الخاصة في[5] :

- حوافز ضريبية خاصة للاستثمارات الأجنبية في هذه المناطق .
- استقلال كبير في أنشطة التجارة الدولية .

أما الخصائص الاقتصادية لها تتمثل في :

- تعتمد في المقام الأول على جذب واستخدام رأس المال الأجنبي.
- الأشكال الاقتصادية الأساسية هي مشاريع وشركات مشتركة بين الصين ودول أجنبية و كذلك

---

[1] Chee Kian Leong ،**A Tale of Two Countries ;Openness and Growthe in China** ,valable sur ;https/ideas،repec،org،consulté le :5/12/2016 ،20h ;09m.

[2] China Development Bank، Bank ،**Exoerience Gained in the Development of China's Special Economic Zones** ,valable sur : www ،worldbank،org consulté le 5/12/2016 ،18h ;40m

[3] Ibid

[4] Chee Kian Leong ،op cit

[5] Ibid

الشركات المملوكة كليا للأجانب .

- المنتجات في المقام الأول موجه للتصدير.

وتمنح هذه المناطق نوعين من الفوائد ,فوائد اقتصادية ثابتة مثل توليد فرص العمل ونمو الصادرات والإيرادات الحكومية وعائدات النقد الأجنبي، وفوائد ديناميكية اقتصادية مثل رفع مستوى المهارات ونقل التكنولوجيا والابتكار والتنويع الاقتصادي وتعزيز إنتاجية الشركات المحلية.

الصين هي واحدة من البلدان الأكثر نجاحا من حيث الاستفادة من المناطق الاقتصادية الخاصة لتحقيق التحولات الاقتصادية بعيدة المدى، وساهمت المناطق الاقتصادية الخاصة إلى حد كبير في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وتشير الإحصائيات في السنوات الأخيرة إلى أن المناطق الاقتصادية الخاصة شكلت 22% من الناتج المحلي الإجمالي و46% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و60% من الصادرات وأكثر من 30 مليون وضيفة عام 2010، ولعبت أيضا المناطق الاقتصادية الخاصة دورا مهما في جلب التقنيات الجديدة إلى الصين وتبني ممارسات إدارية حديثة، وكان لها إسهامات حاسمة لنجاح الصين وساهمت إلى حد كبير في التقدم التكنولوجي والابتكار، حيث معدل تسويق التكنولوجيا في الصين ليس سوى 10% في حين أنه في المناطق الصناعية 60%، والمساهمة في التنمية التكنولوجية تبلغ 55,2% بينما في المناطق الاقتصادية تبلغ 70% وهذا ما يساوي متوسط الدول المتقدمة [1] .

أنواع المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين[2] :

- المناطق الجغرافية : بناء على الخصائص الجغرافية والموارد .
- التعاون الدولي: مجالات التعاون الاقتصادي و الصناعي التي فقدت مع دولة أخرى.
- المناطق الصناعية المحلية: مجمعا لصناعات محددة من قبل الحكومة المحلية.
- مجموعات صناعية: تأسست لدعم تطوير بعض الصناعات.

[1] Douglas Zhihua Zeng ،**Global Experiences with Special Economic Zones – withe a Focus on China and Africa** , working paper , world bank، ,2015,valable sur : https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/21854,consulté le 07/12/2016, a15 ;43.
[2] China Development Bank، Op cit

- المناطق الاقتصادية الخاصة للشركات : المناطق الخاصة التي وضعتها الشركات مع سلاسل التوريد والسوق الخاصة بها.
- المناطق الإدارية :بناء على المناطق الإدارية القائمة تشغل مناطق إدارية أنشأت حديثا.

وأنشأت الحكومة الصينية مناطق جديدة مثل حديقة التعاون بين الصين وسنغافورة وتم ترقية المناطق الاقتصادية الخاصة القائمة على الاستفادة من الفرص الجديدة منذ بداية القرن 21 وقد تم إنشاء عدد كبير من مناطق إقليمية لتحفيز وترسيخ التنمية الإقليمية .

وتقدم المناطق الاقتصادية الخاصة الكثير من الدفع لكل من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر للصين فهي ترفع من الأداء الاقتصادي للصين.

الجدول (4-2): صادرات و تدفقات FDI والأداء الاقتصادي لأهم المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين(2000-2008)

الوحدة :مليار دولار

البيان		Hainan	Xiamen	Shantou	Zhuhai	Shenzhen
2000	الصادرات	1379	5880	2595	3646	34564
	FDI	430.8	1031.5	165.6	815.1	1961.4
	الأداء الاقتصادي	52672	50187	45016	33143	218745
2006	الصادرات	1376	20508	3484	14843	135959
	FDI	74878	95461	13960	82422	326847
	الأداء الاقتصادي	105285	116802	73738	74770	581356
2007	الصادرات	1838	25555	3912	18477	168542
	FDI	1120	1272	17162	102883	366217
	الأداء الاقتصادي	12296	137526	85010	89590	680157

2008	الصادرات	/	26970	3278	19730	163780
	FDI	/	195563	/	112849	392958
	الأداء الاقتصادي	106275	111442	72083	70041	561176

Source :Yue Man Yeung ,Jeanna be,Gordon Kee, China's Special Economic Zone ,valable sur : WWW,researchgat,net,consulté le 7/12/2016 a` 12 ;24 .

من خلال الجدول نلاحظ أن منطقة Shenzhen تتميز بنشاط اقتصادي منتعش بالمقارنة مع المناطق الأخرى حيث بلغت قيمة صادرتها 34564 مليار دولار عام 2000 وكما هو ملاحظ تزايدت هذه القيمة باستمرار عام 2007 حيث وصلت إلى 168542 مليار دولار، وفي عام 2008 سجلت تراجع طفيف لتصل إلى 163780 مليار دولار ويمكن إرجاع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى تأثر المنطقة بالأزمة العالمية التي لم تسلم منها أي دولة و الصين أولها، ونفس الشيء كان بالنسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأداء الاقتصادي.

وذلك لأن منطقة Shenzhen تعتبر من أقدم المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين وكذلك بعد هيكلة قطاع الصناعة أصبحت تمتلك المنطقة ثلاث صناعات أساسية وهي صناعة التكنولوجيا العالية الحديثة، صناعة نقل وتوزيع البضائع الحديثة وصناعة المال وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدل نموها إلى أن وصل 20% سنويا و أخرجت دفعة كبيرة من المؤسسات التكنولوجيا العالية إلى خارج الصين (مثل شركة هواوي، ZTE، BYD) وأصبحت هذه المؤسسات مشهورة عالميا، وأضافت كذلك Shenzhen صناعة رابعة هي صناعة الثقافة بعدما نفذت إستراتيجية " تنمية المدينة بالثقافة " وهذا ما جعلها تلقب بعدة ألقاب مثل صحراء الثقافة، عاصمة التصميم ومدينة الكتاب وبذلك أصبحت مدينة تسير بثبات على أربع صناعات ركيزية [1].

كل هذه الأسباب جعلت Shenzhen هي المنطقة التي تؤدي أحسن أداء اقتصادي وتقدم كم هائل من الصادرات للأسواق الخارجية وهذا راجع للاستثمارات الضخمة المتواجدة فيها .

أما المناطق الأخرى فكان ترتيبها كالتالي :

[1] ساي فنغ و آخرون، **شنشن نموذج الإصلاح و الإنفتاح**، مجلة الصين اليوم، الفرع الإقليمي بالقاهرة، مصر، متاح على : WWW.Chinatoday.Com.CN: تاريخ الإطلاع 2016/10/14.

* بالنسبة للصادرات كانت منطقة Xiamen في المرتبة الثانية بقيمة صادرات 5880 مليار دولار عام 2000 واستمرت هذه القيمة في التزايد خلال كل فترة الدراسة وتلتها منطقة Zhuhai بـ 3646 مليار دولار عام 2000 واستمرت القيمة في التزايد حتى عام 2008 فكانت 19730 مليار دولار، أما منطقة Shantou و Hainane فكانت قيمة صادراتهما تتزايد باستمرار دون تراجع طول الفترة المدروسة .
* أما بالنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت Xiamen في المرتبة الثانية من الفترة 2000-2006 بقيمة 1031,5 مليار دولار و 95461 مليار دولار، ثم في الفترة 2007-2008 تراجعت لنحل المرتبة الثالثة لتحل محلها منطقة Zhuhai التي كانت في المرتبة الثالثة في الفترة 200-2006.
* أما بالنسبة للمنطقتين Hainane و Shantou: فكانت Hainane في المرتبة الرابعة في الفترة 2000-2006 بقيمة 430,8 , 74874 وتراجعت لتكون في المرتبة الأخيرة بقيمة 1120 عام 2007، على عكس منطقة Shantou التي كانت في المرتبة الأخيرة في الفترة 2000-2006 بـ 165,6 و 13960 وفي عام 2006 تقدمت لتكون في المرتبة الرابعة قبل Hainane .
* أما بالنسبة للأداء الاقتصادي: نرى أن الحصيلة التي تنتجها المناطق الاقتصادية الخاصة من صادرات و استثمار أجنبي وأداء اقتصادي كبيرة جدا وهذا راجع إلى السياسات التي تطبقها الحكومة الصينية في هذه المناطق من إعفاء من الرسوم الجمركية وتسهيلات استثنائية للشركات المستثمرة في هذه المناطق بالإضافة إلى أن المنتجات المصنعة في هذه المناطق موجهة للتصدير كل هذه العوامل جعلت الصين تندمج في الاقتصاد العالمي وأصبحت أنشط مكان في العالم من حيث الاستثمارات الأجنبية والمصدر الأول في العالم والرائد الاقتصادي الذي يقود الاقتصاد العالمي .

الفرع الثاني : استهداف رأس المال

شجعت الحكومة الصينية الاستثمارات الأجنبية المباشرة و قدمت لها الكثير من الحوافز والتسهيلات من أجل جذب أكبر عدد من الاستثمارات وذلك لأنها تعلم حجم المنافع التي تقدمها هذه الاستثمارات للصين على صعيد التجارة الخارجية والتشغيل وجذب التكنولوجيا العالية والأهم جذب رأس المال الأجنبي.

أولا :الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين :

الشركات الأجنبية تشارك بنسبة صادرات كبيرة من إجمالي صادرات للصين حيث تتجاوز في المتوسط 53% وهذا ما يؤكد المساهمة الكبيرة لهذه الشركات في تجارة الصين الخارجية، وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي

الجدول(4-3): حجم صادرات الشركات الأجنبية للفترة 2000-2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الاستثمارات (مليار دولار)	41	47	53	54	61	72	73	84
صادرات الشركات (%)	48	50	51	55	58	58	58,2	57
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
حجم الاستثمارات (مليار دولار)	108	95	115	124	121	124	128	
صادرات الشركات (%)	55	55	54	52	51	49	48	

source : wayne M Morrison ,china's Economic Rise :History ;trends challenges and implication for the United States ,CRS Raport for members and commitees of congres , order cod RL 33543 ,21 october 2015 , valable sure : http ps//fas,org consulté le :16/02/2017 ; 16h :51m.

ولتوضيح دور الشركات الأجنبية في الصادرات الصينية نعرض الشكل التالي :

الشكل (4-3) حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين للفترة 2000-2014

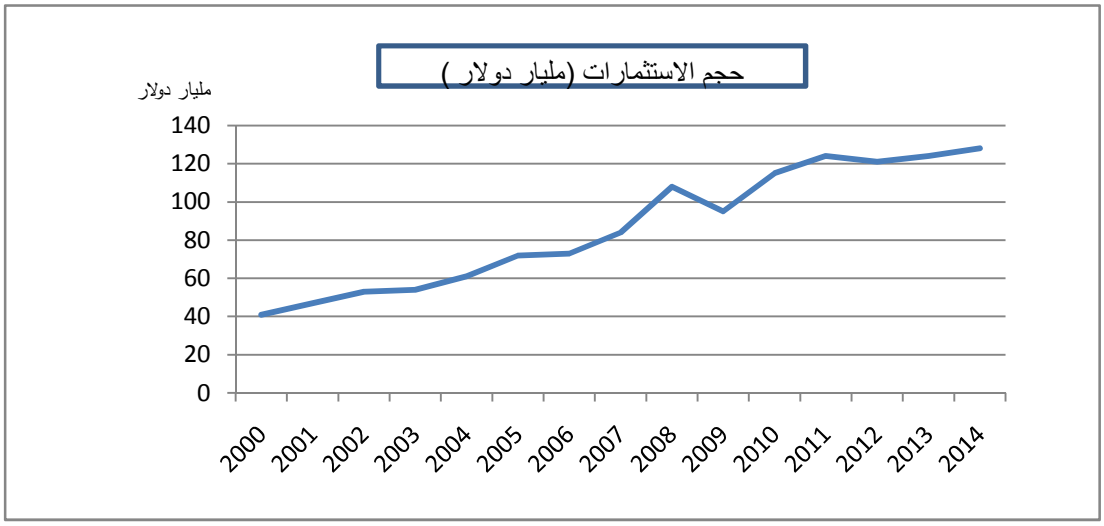

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-3)

يبين لنا الشكل أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين في تزايد مستمر في الفترة 2000 -2008 حيث كان حجمها 41 مليار دولار عام 2000 و أستمر في التزايد حتى بلغ 108 مليار دولار عام 2008 وهذا راجع لسياسات الجذب التي تمارسها الصين قصد الحصول على أكبر عدد ممكن من الاستثمارات وكذلك المعطيات والخصائص المتوفرة في الاقتصاد الصيني مثل الأجور المنخفضة للعمالة وتوفر المواد الخام جعله يستقبل هذا الكم الهائل من الشركات الأجنبية، ورغم هذا التزايد المستمر إلا أن الاستثمارات

سجلت انخفاضا ملحوظا عام 2009 حيث كانت قيمتها 95 مليار دولار و هذا قد يرجع إلى تأثر العالم ككل بالأزمة العالمية، إلى أن حجم الاستثمارات عاد إلى التزايد المستمر حتى نهاية الفترة بقيمة 128 مليار دولار هذا ما جعل صادرات الشركات الأجنبية تشارك بنسبة كبيرة من إجمالي صادرات الصين كما هو موضح في الشكل التالي .

الشكل (4-4) نسبة صادرات الشركات الأجنبية من إجمالي صادرات الصين للفترة 2000-2014

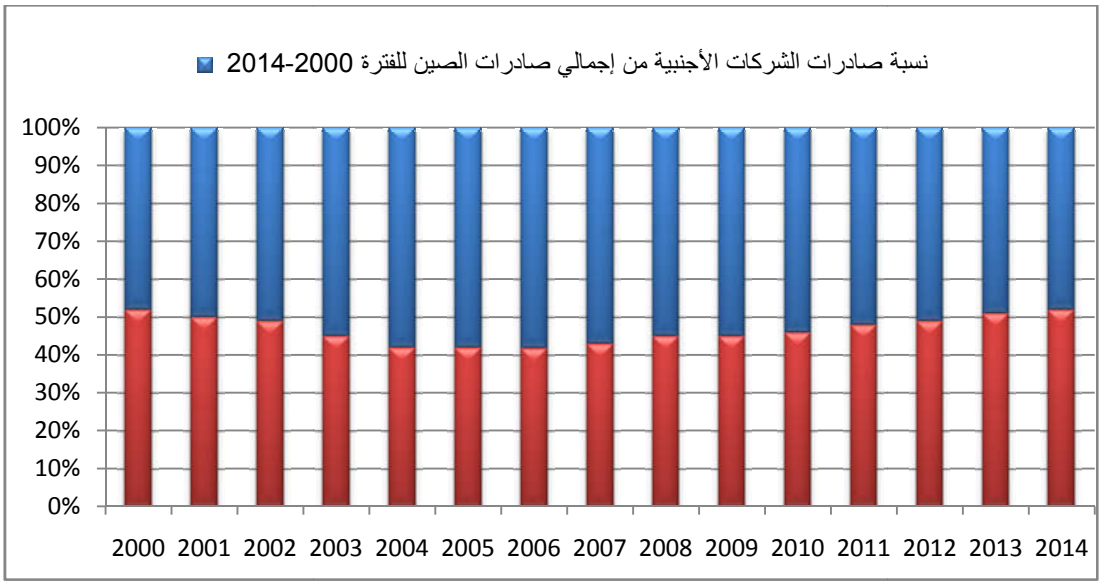

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-3)

من خلال الشكل نلاحظ النسبة المئوية لصادرات الشركات الأجنبية تتراوح من 48% إلى 58% أي حوالي أكثر من نصف صادرات الصين مصدرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكلما زادت الصادرات الإجمالية للصين صاحبتها زيادة في صادرات الشركات الأجنبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصادرات الصينية من خلال الاستثمار في المنتجات التي تعتمد كثيرا على التكنولوجيا المتطورة حيث سهل ذلك على الصين الحصول على تكنولوجيا كان من الصعب عليها الوصول إليها دون هذه الشركات وكان لعملية نقل التكنولوجيا دور كبير في عملية تحفيز الإنتاجية للشركات المحلية ومنه تحقق الاستثمارات الأجنبية كم هائل من العملة الصعبة تباعا لتحقيق الكثير من الصادرات.

فكانت نسبة كبيرة من الصادرات ذات تكنولوجيا عالية في عام 2001 و 2002 كانت تشكل 21% و24% من الصادرات ذات تكنولوجيا عالية و زادت لتصل إلى 31% عامي 2005 و 2006 [1].

و كذلك سهلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دخول الصين إلى أسواق جديدة و كبيرة على المستوى العالمي حيث تسهل الفروع الموجودة في الصين الوصول إلى أسواق الشركة الأم.

وكذلك حسنت الاستثمارات الأجنبية الصادرات بإدخال التكنولوجيا العالية حيث يعزز القدرة التكنولوجية للصين من خلال ثلاث طرق أولها ملئ الثغرات التكنولوجية والثانية إدخال تكنولوجيا جديدة ومتطورة والثالثة تحث على تحسين التكنولوجيا القائمة، فالشركات المستثمرة في الصين ذات التكنولوجية العالية أدخلت معها مهارات عالية [2] وعموما الشركات الأجنبية تساعد على زيادة الصادرات الصينية من خلال:

- أولا تصدير المنتجات بعد معالجتها و تجميعها حيث أصبحت الصين من الدول الرائدة في تصدير هذه المنتجات سواء كانت كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة مثل لعب الأطفال و الأحذية الرياضية والملابس أو كثيفة استخدام التكنولوجيا مثل المعدات والآلات الكهربائية والصناعية والهواتف المحمولة.
- العنصر الثاني والأهم هو التحول من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير وعنصر ثالث يتمثل في تصدير المنتجات الأولية حيث تتمتع الشركات المستثمرة بميزة تنافسية عن الشركات المحلية بامتلاكها شبكات توزيع عالمية وكذلك مهارتها التسويقية الكبيرة .

ثانيا :العملة الصينية

قبل معرفة كيف يمكن لتخفيض قيمة اليوان الصيني جذب رأس مال أجنبي للصين من المفروض أن نعرض ماهية العملة الصينية وتطورها تاريخيا.

[1] كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 361.

[2] Ning Zhang,**Foreign Direct Investment in China Determinant and Impacts**, thes Doctor of Philosophy in Management Studies ,the University of Exeter, Britain ,September, 2011,p16 .

أ. ماهية العملة الصينية

1. تعريف العملة الصينية :تسمى العملة الصينية باليوان الصيني و هم ما يترجم " عملة الشعب " وتنقسم إلى الأصناف التالية : يوان واحد، 2 يوان، 5 يوان، 10 يوان، 20 يوان، 50 يوان، 100 يوان كما أن "الرنمينبي " هو اسم آخر للعملة الصينية.

ويعتبر اليوان الصيني من أرخص العملات المتداولة على نطاق واسع وقد حرصت الصين على مدى عقود طويلة على الحفاظ على سعر اليوان منخفضا مما يعطي له ميزة في مواجهة العملات الأخرى وهي قادرة على رفع مكاسب التصدير الصيني، فالولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الصناعية الكبرى تلح على الصين بأن تترك اليوان لقيمته الحقيقية حسب قوى العرض و الطلب قصد حماية أسواق هذه الدول ولكن الصين مستمرة في تحريك سعر اليوان دوليا [1].

2. التطور التاريخي لنظام سعر صرف اليوان

بالمقارنة مع العملات الرئيسية الأخرى 64 عاما قليلة نسبيا على التعديلات التي طرأت على اليوان وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية، فتاريخ الصين يعرض أربع مراحل مر بها نظام سعر صرف اليوان وفقا لسياسة سعر صرف العملة الصينية التي أعلنها بنك الشعب الصيني ويبين الجدول الموالي موجز لذلك

الجدول (4-4): ملخص نظام سعر صرف اليوان 1949-2013

الفترة	خصائص سعر صرف العملة الصينية	الهدف من السياسة	النظام
1949-1950	تقلب بشكل كبير فتتغير من أسعار صرف متعددة إلى سعر صرف موحد	تشجيع الصادرات و تقييد الواردات	الاقتصاد الوطني في فترة نقاهة
1951-1952	ارتفعت تدريجيا	تحقيق التوازن بين الصادرات و الواردات	
1953-1972	تبقى مستقرة غير فعالة كأداة اقتصادية غير فعالة	نظام سعر صرف ثابت	فترة الاقتصاد الموجه
1973-	تتقلب كثيرا	ربط عملتها بسلة	

[1] اليوان أستوفى شروط الاعتماد، متاح على: www.Skyneusarabia.com

1980		العملات	
1981- 1984	وجود اثنين من أسعار الصرف: سعر الصرف و معدل التسوية الداخلية (ISR)	نظام سعر صرف اليوان مزدوج	فترة انتقال الاقتصاد
1985- 1993	يعدل في كثير من الأحيان	إلغاء معدل تسوية اليوان الداخلية و لكن في الواقع سعر صرف مزدوج ينفذه النظام مرة واحدة	
1994- 2005	تم إطلاق نظام استسلام النقد الأجنبي فسعر الصرف الرسمي انخفض في خطوة واحدة بشكل حاد وهو في الواقع مربوط بالدولار الأمريكي منذ عام 1997 حتى أزمة آسيا عام 2005	تمكنت أسعار الصرف العائمة من الحكم	فترة آلية السوق
2006- 2013	تقدير تدريجي حيث اتسعت الفرقة الحركية اليومية من ±0,3% إلى ±0,5%و ±1%تحت الضغط داخليا و خارجيا للسماح بتقدير اليوان أكثر من ذلك	تحقق أسعار صرف عائمة	

Source : Yuming Cui ,Revisiting china's E xchange Rate Regime and RNB Basket ,International Journal of Economices Finance ,vol 6,N 2 , Canadian Centre of Science and Education 2014 , p 150.

3. سلة عملات اليوان :

تتكون سلة عملات اليوان من 11 عملة كما هي موضحة في الجدول الموالي

الجدول(4-5) : العملات المكونة لسلة عملات اليوان

الرمز	الاسم	العملات
USD	الدولار الأمريكي	العملات الرئيسية (المستوى الأول)
EUR	اليورو	
HKD	الين الياباني	
KRW	الوون الكوري	
SGD	الدولار السنغافوري	
GBP	الجنيه البريطاني	

MYR	الرينغيت الماليزي	
AUD	الدولار الاسترالي	عملات أخرى (من الدرجة الثانية)
CAD	الدولار الكندي	
RUB	الروبل الروسي	
THB	الباهت التايلندي	

Source : Yuming Cui ,Revisiting china's E xchange Rate Regime and RNB Basket ,International Journal of Economices Finance ,vol 6,N 2 , Canadian Centre of Science and Education 2014 ,P 153.

من خلال النظر لسعر صرف اليوان يتبين لنا أنه مقوم بأقل من قيمته وبقصد من الحكومة الصينية وهذا التقييم يقدم دفعا ضمني للصادرات حيث ما يجعلها منخفضة الثمن بالنسبة للدول المستوردة و بالتالي يزيد الطلب على المنتجات الصينية، و ليس فقط سعر اليوان هو العامل الوحيد الذي يجعل الصادرات الصينية منخفضة الثمن بل يكون سعر الصادرات الصينية المنخفض لأن تكلفة الإنتاج في الصين منخفضة بالمقارنة مع المنافسين بسبب أنها تتكون في الغالب من المنتجات المتنوعة الأقل تقنية بالإضافة إلى أن اليد العاملة في الصين منخفضة الثمن، والجدول الموالي يبين سعر صرف اليوان مقابل الدولار.

الجدول(4-6) : متوسط سعر صرف اليوان مقابل الدولار للفترة 2000-2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
متوسط سعر الصرف	8,28	8,28	8,28	8,28	8,28	8,19	7,97	7,60
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
متوسط سعر الصرف	6,95	6,83	6,77	6,46	6,31	6,20	6,14	6,23

Source :Bulletin économique de la chine, trésor direction general Service, Economique Régional de Pékin, n° 2- juin 2008, p 11 ,et n° 85 janvier 2016 ,p 23.

عمل البنك المركزي الصيني على خفض قيمة اليوان مقابل الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوياته منذ حوالي ثلاثون عاما، و هناك أسباب وراء هذا التخفيض منها ضعف الصادرات الصينية حيث بسبب هذا الضعف قامت الحكومة الصينية بخفض قيمة عملتها وهذا جعل صادراتها ذات أسعار منخفضة مقابل صادرات الدول الأخرى ومنه زيادة الطلب على الصادرات الصينية، وكذلك انخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي جعل البنك المركزي الصيني يخفض من قيمة العملة لتحقيق فائض في الميزان التجاري .

وهذا ما جعل الولايات المتحدة تشكو بشكل دائم من أن الصين تبقي عملتها أقل من قيمتها الحقيقية بشكل مصطنع، الأمر الذي يساعد المصدرين الصينيين على زيادة صادراتهم – وخاصة إلى الولايات المتحدة – بصورة غير عادلة كما تتهمها بتحقيق فائضاً ضخماً من تجارتها معها بسبب انخفاض قيمة عملتها ما يجعل الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة أقل تكلفة والواردات من الولايات المتحدة أكثر تكلفة.

ب. انخفاض سعر صرف اليوان يحقق تنافسية عالية للصين :

تتميز المنتجات الصينية بميزات تخلو منها المنتجات الأخرى وأحد الأسباب وراء ذلك تتمثل في سعر صرف اليوان، وفيما يلي سوف نوضح كيف يمكن لليوان أن يحقق تنافسية عالية للمنتجات الصينية .

1. يمكن القول أن انخفاض سعر العملة الصينية يؤدي إلى تدفقات مالية كبيرة إلى داخل الصين ويتضح ذلك من خلال أن انخفاض سعر العملة الصينية يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات الصينية ومنه اكتساب المنتجات الصين قوة تنافسية عالية ومكانة كبيرة في السوق العالمية بالإضافة إلى الفائض المسجل باستمرار في الميزان التجاري للصين وهذا ما ينتج عنه تراكم العملة الصعبة في الصين.
2. انخفاض سعر اليوان أدى إلى قيام حرب العملات بين اليوان و الدولار أي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فالصين ما زالت ترفض مطلب الولايات المتحدة بتحرير سعر صرفا ورفضها يعود لحفاظها على تنافسيتها في التصدير والتي تضر بالسلع الأميركية داخل الولايات المتحدة، فهي لا تطالب فقط برفع عملة الصين بل تطالب أيضاً بتحرير العملة من قيود السلطات وتركها تتفاعل في الأسواق، فطلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الصين منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة بالقيام بخطوة من شأنها إعادة التوازن إلى الموازين التجارية بين البلدين، إذ أن قسماً كبيراً من عجز الميزان التجاري الأميركي سببه انخفاض قيمة السلع الصينية المستوردة نتيجة لضعف العملة الصينية مقابل الدولار الذي يتسبّب بمخزون كبير من الصناعة الأميركية وبالتالي بتسريح أعداد كبيرة من العمال الأميركيين في هذا المجال [1].

[1] مازن حمود، **الصين في حرب العملات تأخذ الاقتصاد العالمي رهينة**،مجلة إتحاد المصارف العربية،البنك العربي،العدد 398،بيروت، لبنان،يناير 2014،ص،40.

ولتهدئة التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية قرّرت الصين بين فترة 2006 و 2008 رفع قيمة عملتها بمقدار 2% نسبة اعتبرت غير كافية من قبل الولايات المتحدة وهذا القرار برفع العملة نابع من البنك المركزي الصيني لا سيما أن العملة الصينية لا تخضع للمضاربة وتقلبات السوق تحدد قيمتها داخليا فعادت الصين وسمحت منتصف العام 2010 بترك عملتها تتفاعل مع الأسواق بشكل محكم غير قابل للمضاربة، الأمر الذي لطّف الأجواء قليلاً وظل الأميركيون مصرين على أن تقوم الصين بمزيد من الجهد مقابل اتهام الولايات المتحدة للصين بالإبقاء على عملتها متدنية، الأمر الذي يضر بالتجارة الأميركية تتهم الصين أميركا بأنها تعمل بشكل متعمّد على تخفيض قيمة الدولار لتحقيق تنافسية في التصدير، حيث إن الصين مستعدة لبيع سلعها ولو بخسارة في العائد بهدف اجتياح عدد كبير من الأسواق العالمية، وتتهم بدورها أميركا باعتماد سياسة الفائدة المتدنية والإقدام على طبع المزيد من الدولارات بهدف أن يبقى الدولار متدنياً لتجني المزيد من صادرات منخفضة الثمن.

إن النزاع الأميركي الصيني لم يبق داخل سوق الجهتين فتعدى ذلك، وساهمت حرب العملات بين الصين والولايات المتحدة بتوسيع الهوّة وتضررت اليابان والاتحاد الأوروبي وعدد من الاقتصادات الناشئة فوجدت اقتصادات هذه الدول نفسها مضطرة لحماية انتعاشها الاقتصادي بعد الأزمة إلى دفع عجلة صادراتها، لكنها لم تستطع تحقيق أهدافها لأن اليورو الأوروبي والين الياباني وبعض عملات الدول الناشئة تألقت نتيجة ضعف الدولار واليوان المتعمد وأصبحت تبحث عن أسلحة اقتصادية ونقدية بديلة لمواجهة هذا النزاع الخارجي .

النزاع النقدي– التجاري (الصيني – الأميركي) أخذ بعداً دولياً وضمّت أوروبا صوتها لصوت الولايات المتحدة المنادي برفع قيمة عملة الصين ووقف النزيف التجاري الناجم عن تثبيت عملة اليوان عند مستوى ينفع الصين ويضر بالسوق الخارجية، وومن جهته البنك المركزي الأوروبي، و المفوضية الأوروبية لمنطقة اليورو وخلال صرّحوا بأن سعر صرف اليوان ما زال متدنياً وطالبوا الجهات الصينية باتباع سياسة تحسين مستوى سعر الصرف مقابل العملات الأخرى وبالأخص اليورو والدولار بشكل منتظم وفعال، ولكن هذه التصريحات لم تكن في صالح كل المجتمع الاوروبي، والسبب هو أن أقوى الشركات الأوروبية بدأت استثمارات ضخمة في الصين، وبالأخص في مجال الإنتاج، وهذه الشركات تستفيد من الأيدي العاملة منخفضة الأجر وبتصدير أحجام كبيرة من الإنتاج بفضل انخفاض عملة اليوان، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى آلاف الشركات أميركية تعمل في الصين.

السلطات الصينية ردّت على مطالب الأوروبيين بأنه إذا ترك سعر صرف العملة الصينية للأسواق قد يصبح السعر غير مستقر، الأمر الذي قد يؤدي إلى كارثة اقتصادية للصين ولباقي دول العالم فإذا تألقت العملة الصينية مثلاً بنسبة 20% أو 40%، كما يرغب الأميركيون والأوروبيون، فلا شك بأن مصانع كثيرة في الصين ستقفل أبوابها وهذا ليس في مصلحة الأوروبيين المستثمرين هناك، ويخلق في المجتمع الصيني نقمة اجتماعية قد لا تُحمد عُقباها[1].

3. انخفاض قيمة اليوان أدى إلى هيمنة الصين على الاحتياطي العالمي من الدولارات :

استطاعت الصين منذ العام 2005 حتى2013أن ترفع حجم احتياطي الدولار لديها من نحو 500 مليار إلى ما فوق 3500مليار دولار، وهذا ما يساعد الصين على عنادها في الإبقاء على سعر عملتها متدنياً، في الواقع إن الاحتياطي الصيني من الدولارات هو الأكبر على صعيد العالم ويفوق نصف الاحتياطي الإجمالي، وقد تشكّل بفضل تصدير الصين سلعاً رخيصة جداً لا سيما أن كلفة ساعة العمل والمواد الأولية لديها متدنية كثيراً, فالصين وعوضاً عن إعادة تشغيل عائداتها الكبيرة من الصادرات بالدولار داخل اقتصادها الوطني، الأمر الذي يساهم في رفع عملتها وبالتالي رفع مستوى التضخم، فإنها تستثمر هذه العائدات بشراء سندات خزانة أميركية وبالتالي يتشكّل لديها احتياطي كبير من الدولار، أضف إلى ذلك أن تعزيز الاحتياطي الصيني من الدولارات لا يتشكّل فقط من خلال هذه العملية، فالبنك المركزي الصيني يشتري عملات صعبة على رأسها الدولار ويبيع عملة بلاده في السوق، وهذا المبدأ يساعد على زيادة الاحتياطي وفي الوقت نفسه الحفاظ على عملة متدنية، وبالتالي على تحقيق فائض تجاري مقابل عجز لميزانيتي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[2].

الفرع الثالث : استهداف سلعي

سعت الصين لتطبيق سياسة الاستهداف السلعي وفق مجموعة من الآليات منها أهمها[3]:

- أعفت الصين واردات المدخلات لإعادة التصنيع قصد التصدير من التعريفات الجمركية والضريبية

[1] المرجع السابق، ص 43 .

[2] نفس المرجع، ص44.

[3] Guoqiang Long ،**China 's Policies on FDI :Review and Evaluation** valable sur :http ps/openknowledge ، worldbank/org consulté le :18/02/2017 a 17h ;52m .

قصد تنمية صادراتها.

- سعت لتعزيز نقل التكنولوجيا ليس فقط من طرف الشركات الأجنبية بل سعت كذلك لإنشاء المزيد من مراكز البحث و التطوير قصد التحول من الصناعات التقليدية التي تنتج سلع تقليدية إلى صناعة متطورة و منه النهوض بالمنتجات الصينية في السوق الدولية، حيث لنقل التكنولوجيا فوائد منها :
  - تطوير وإنتاج منتجات جديدة في السوق المحلي و الدولي.
  - فتح شبكات إنتاج جديدة تكون مخرجاتها منتجات عالية الجودة يمكن لها المنافسة في السوق الدولية .
- و كذلك شجعت الحكومة الصينية في هذا الصدد الصناعات التحويلية لأنها تخلق فرص العمل وتستخدم القدرة الصناعية الزائدة وتجلب العملات الأجنبية وإنتاج سلع جيدة [1].
- قصد تنويع صادراتها اتبعت الصين إستراتيجية فعالة حيث تصدر الصين مجموعة متنوعة من الصادرات تتنوع من زراعية وإلكترونية و صناعية وطاقوية حيث تميزت سلة صادرات الصين بتنوع كبير[2] حيث في عام 1987 تم تصنيف ما يقرب من ربع 1/4 صادرات الصين بأنها منتجات يرتفع الطلب عليها في جميع أنحاء العالم وفي سنة 2000 ارتفع هذا الرقم ليصل إلى نسبة 60% حيث تبين مؤشرات تركيز الصادرات بأن عرض الصادرات الصينية متنوع للغاية مقارنة بباقي الدول الأخرى وهو ما يضفي على الأنشطة التصديرية الصينية سمة التنوع والديناميكية العالية[3].
- وأثبتت الدراسات أن نسبة تنويع الصادرات الصينية كبيرة وهذا ما أثبتته دراسة تمت عام 2015 قام بها Zaidi Sattar حيث قام بمقارنة بين مجموعة من الدول من حيث تركيز الصادرات واعتمد على مؤشر Herfindahl –Herchman، وكانت الصين من بين هذه الدول وهذا ما يوضحه الشكل التالي المأخوذ من هذه الدراسة .

[1] An Assessment of china's trade System, valable sure :http/puie،com consulté le :18/02/2017 a 18h ;07m.

[2] ZAIDI SATTAR، **Strategy for Export Diversification 2015-2020** ،Prepared as a paper for the Seventh Five Year Plan ،Policy Research Institute of Bangladesh، January 2015،p 59.

[3] عائشة بن عطا الله، **دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي2001-2007**،مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، 2012، ص 124.

الشكل (4-5): نسبة تركيز الصادرات في الصين سنة 2015

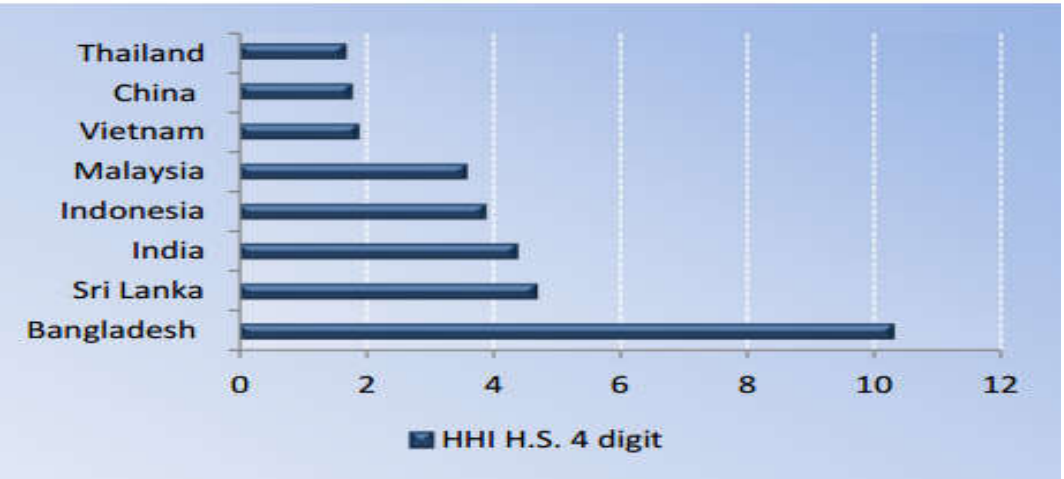

source: Zaidi Sattar ،Strategy for Export Diversification 2015-2020 ،Prepared as a paper for the Seventh Five Year Plan ،Policy Research Institute of Bangladesh ،January 2015.P 5.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة تركيز الصادرات في الدول المختارة مختلفة فبنغلادش هي الدولة التي تتميز بنسبة كبيرة لتركيز الصادرات و تليها سريلانكا والهند و إندونيسيا وماليزيا والفيتنام، أما الصين فنسبة تركيز صادراتها منخفضة هذا ما يؤكد نسبة تنويع الصادرات مرتفعة.

المطلب الثالث : تطور التجارة الخارجية للصين

نمت التجارة الخارجية للصين بعد الإصلاحات الواسعة التي قامت بها الحكومة قصد تطوير صادراتها وكان نمو التجارة وفقا لجملة من الدوافع منها أن سعر الصادرات الصينية منخفض بالنسبة لبقية الدول وفقا لانخفاض سعر عملتها وهذا ما جعل السلع الصينية في متناول جميع الشرائح وما ساعد في ذلك هو التركيب السلعي والجغرافي المتنوع للصادرات و الواردات الصينية.

الفرع الأول : تطور الصادرات الصينية

سجلت الصادرات الصينية تطورا ملحوظا ولم تسجل أي تراجع وهذا ما سنوضحه من خلال الجدولين المواليين حيث الأول يبين تطور الصادرات الصينية للفترة 1952-1999، أما الجدول الثاني فيبين تطور الصادرات الصينية في الفترة 2000-2016 .

الجدول (4-7) الصادرات الصينية للفترة 1952-1999

الوحدة : مليون دولار

السنوات	1952	1962	1970	1980	1990
الصادرات	0,82	1,49	2,26	17,12	62,09
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	148,78	151,05	182,79	183,71	194,93

Source :www,chinability,com consulté le :09/05/2016 a 16h:01m .

يبين الجدول أن قيمة صادرات الصين في بداية الفترة كانت صغيرة جدا وبدأت في التزايد مع مرور السنوات وهذا ما يبينه المنحنى التالي

الشكل (4- 6): صادرات الصين للفترة 1952-1999

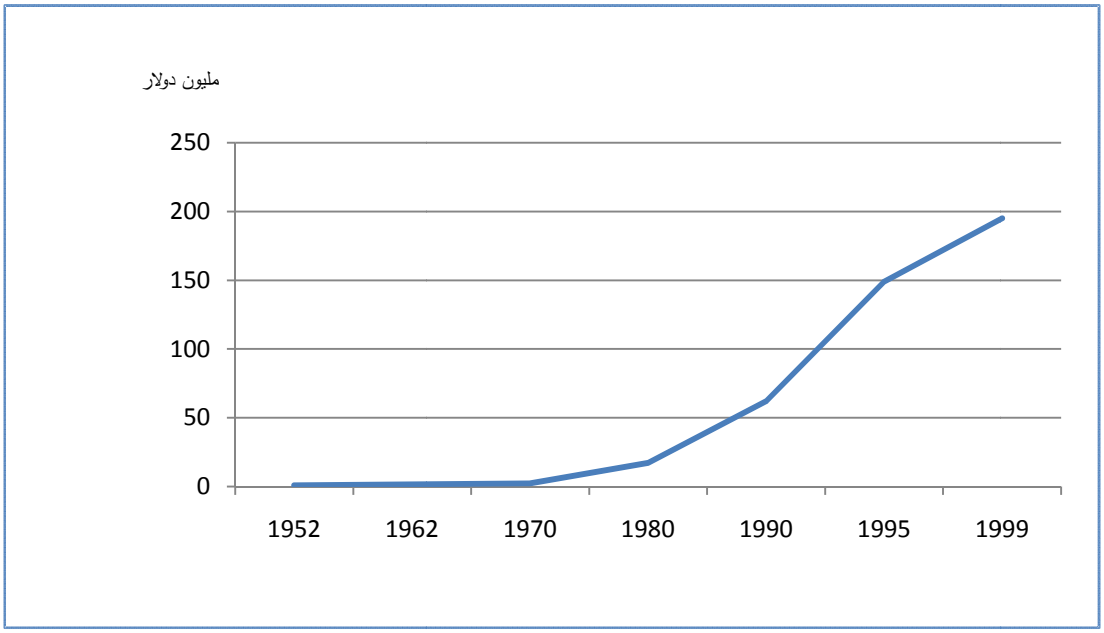

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(4- 8)

من خلال الشكل نلاحظ أن مسار الصادرات الصينية كان تصاعديا وسجل نموا ملحوظا حيث كانت الصادرات ذات قيم صغيرة جدا تكاد تكون منعدمة وهذا راجع لتأميم التجارة الخارجية من طرف الحكومة لتصبح تحت سيطرتها واتخاذ إجراءات صارمة تجاهها، ومع بداية الثمانينات بدأت ترتفع تدريجيا لتسجل قيم معقولة حيث كانت 2,26 مليون دولار عام 1970 ثم سجلت قفزة لتبلغ قيمة 17,12 مليون دولار عام

1980 ثم انطلقت لتسجل نموا كبيرا واستمرت في التزايد حتى نهاية الفترة و ذلك لأن الصين قامت ببعض الخطوات التي من شأنها أن حررت قطاع التجارة الخارجية و تطبيق اللامركزية وتنويع التجارة

أما خلال السبعة عشر سنة التي تليها فكانت صادرات الصين كما هي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول (4-8): صادرات الصين للفترة 2000-2016

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
2000	249,1	2009	1201,6
2001	266,1	2010	1577,9
2002	325,6	2011	1903,8
2003	438,9	2012	2056,9
2004	593,3	2013	2219
2005	762	2014	2354,1
2006	969	2015	2273,5
2007	1220,5	2016	2098,2
2008	1430,7		

Source :Bulletin économique de la chine, trésor direction general Service, Economique Régional de Pékin, n° 2- juin 2008, p 11 ,et n° 85 janvier 2016 ,p 23.

في هذه الفترة كانت صادرات الصين ذات قيمة عالية و تنافس صادرات الدول المتقدمة حيث مع بداية الألفية سجلت الصادرات حوالي 250 مليون دولار وبدأت تتزايد دون أن تسجل أي تراجع إلى في نهاية الفترة وهذا واضح في الشكل التالي :

الشكل (4-7):صادرات الصين للفترة 2000-2016

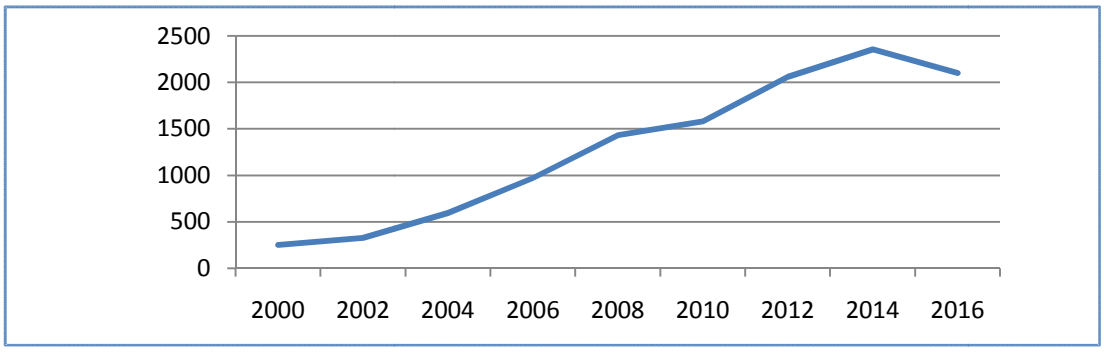

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(4-9)

يبين الشكل أن الصادرات الصينية تنمو بطريقة سريعة حيث سجلت 249,2 مليون دولار عام2000 وتزايدت لتصبح 325,6 مليون دولار عام 2002 واستمرت في التزايد حتى سجلت قيم هائلة ففي عام 2010 كانت قيمة الصادرات حوالي 1578 مليون دولار وفي عام 2015 سجلت 2273,5 مليون دولار وتراجعت القيمة عام 2016 لتصبح 2098,2 مليون دولار.

ويمكن إرجاع سبب التطور في قيمة الصادرات الصينية في هذه الفترة إلى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الصينية والإستراتيجية التي تبنتها قصد تطوير صادراتها وبلوغ مراتب هامة في الاقتصاد العالمي .

الفرع الثاني : تطور الواردات الصينية

كانت قيمة الواردات الصينية في بداية الخمسينات ضئيلة جدا وبدأت في الزيادة وسجلت تطورا ملحوظا حيث كانت قيمتها 1,12 مليون دولار وهذه القيمة تكاد تكون منعدمة ولكنها تطورت لتسجل قيما أعلى فمثلا سنة 1980 كانت 20,02 مليون دولار واستمرت في الزيادة حتى نهاية الفترة لتسجل 165,70 مليون دولار عام 1999، والجدول الموالي يوضح هذا التطور.

الجدول(4-9): واردات الصين للفترة 1952-1999

الوحدة : مليون دولار

السنوات	1952	1962	1970	1980	1990
الواردات	1,12	1,17	2,33	20,02	53,35
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	132,83	138,83	142,37	140,24	165,70

Source :www,chinability,com consulté le :09/05/2016 a 16h:01m

ويمكن إرجاع سبب هذه الزيادة في الواردات إلى خطط التنمية الاقتصادية و التنمية الصناعية خاصة التي شهدتها الصين خلال هذه المرحلة والتي تستوجب توفر مدخلات كافية للعملية الإنتاجية لضمان الإنتاج الكافي و الوفير لتوفير متطلبات السوق المحلية و توجيه الفائض للتصدير، واستمرت هذه الزيادة في قيمة الواردات الفترة في الفترة الموالية لها حيث يبين الجدول التالي تطور الواردات الصينية للفترة 2000-2016 .

الجدول (4-10): تطور الواردات الصينية خلال الفترة 2000-2016

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الواردات	السنوات	الواردات
2000	225,1	2008	1132,6
2001	243,6	2009	1005,9
2002	295,2	2010	1394,8
2003	412,8	2011	1660,3
2004	561,2	2012	1735,3
2005	660	2013	1859,1
2006	791,5	2014	1878,2
2007	956,1	2015	1679,6

Source :Bulletin économique de la chine, trésor direction general Service,Economique Régional de Pékin, n° 2- juin 2008, p 11 ,et n° 85 janvier 2016 ,p 23.

ما نلاحظه من خلال الجدول هو ارتفاع ملحوظ في قيمة الواردات الصينية خلال الفترة 2000-2015 حيث كانت قيمة الواردات في بداية الفترة 225,1مليون دولار و تزايدت لتسجل 660 مليون دولار عام 2005 و استمرت في التزايد حتى نهاية الفترة حتى عام 2015 بقيمة 1679,6 مليون دولار، و رغم هذه الزيادة في الواردات إلا أن الزيادة في الصادرات كانت أكبر منها وهذا ما جعل الميزان التجاري يحقق فائض ابتداء من عام 1990 كما هو موضح في الفرع الموالي .

الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري الصيني

يعتبر الميزان التجاري الصيني من المؤشرات الاقتصادية الهامة و المعبرة عن حالة الاقتصاد ونظرا لأهميته الكبيرة سنتطرق لإحصائيات الميزان التجاري للصيني ابتداء من 1952 إلى غاية 2015

الجدول(4-11) : الميزان التجاري للصين 1952-1999

الوحدة : مليون دولار

السنوات	1952	1962	1970	1980	1990
الميزان التجاري	0,30-	0,32	0,07-	1,9-	8,74
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الميزان التجاري	16,07	12,22	40,42	43,47	29,23

Source :www,chinability,com consulté le :09/05/2016 a 16h:01m .

تقول أرقام الجدول أن تجارة الصين في الفترة 1952 -1999 كانت متذبذبة و الميزان التجاري كان في حالة عجز حتى عام 1980 حيث قامت الصين في هذه المرحلة بتأميم التجارة لتصبح تحت سيطرتها بصورة كلية و إتباع سياسة صارمة اتجاه الأسعار المحلية من خلال تثبيتها، بدأت الصادرات في تزايد ابتداء من 1990 بقيمة 62,09 مليون محققتا فائض قدره 8,74 مليون دولار، استمرت في التزايد حتى نهاية المرحلة.

الجدول(4-12) : الميزان التجاري للصين 2000 -2015

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2000	24,1	2008	298,1
2001	22,5	2009	195,7
2002	30,4	2010	183,1
2003	25,5	2011	243,5
2004	32,1	2012	321,6
2005	102	2013	359,9
2006	177,5	2014	476
2007	264,3	2015	593,9

Source :Bulletin économique de la chine, trésor direction general Service,Economique Régional de Pékin, n° 2- juin 2008, p 11 ,et n° 85 janvier 2016 ,p 23.

كانت حصيلة الميزان التجاري في الفترة من 2000 –2005 غير مستقرة فكانت في زيادة و نقصان إلى أن بدأت في الزيادة ابتداء من عام 2005فسجلت قيم متزايدة من 102 مليون دولار عام 2005 إلى 264مليون دولار عام 2007 و استمرت في التزايد إلى غاية عام 2009 حيث سجلت القيمة تناقص وهذا يرجع للأزمة المالية لعام 2008 التي تأثرت بها جميع الدول ولكن سرعان ما سترجع الميزان وتيرته المتزايدة في قيمة الفائض حتى عام 2015 .

وعموما يمكن إرجاع هذه الزيادة في قيمة فائض الميزان التجاري إلى انخفاض في قيمة اليوان مما أدى إلى تناسب أسعار الصادرات الصينية مع القدرة الشرائية لجميع شرائح المستهلكين في العالم وكذلك انخفاض تكلفة اليد العاملة الصينية و تطور قطاع التصنيع وخاصة الصناعات الالكترونية، كل هذه العوامل جعل الصين تتمتع بقوة تنافسية عالية جعلتها المصدر الأول في العالم.

الفرع الرابع : التركيب السلعي للصادرات و الواردات الصينية

كانت صادرات الصين في الماضي تعتمد على العمالة البسيطة ومع مرور الوقت أصبحت تتنوع من صادرات كثيفة العمالة الماهرة و صادرات صناعية وأخرى كثيفة التكنولوجيا العالية .

أولا :خصائص الصادرات و الواردات الصينية :

مر الهيكل السلعي للصادرات والواردات الصينية بمراحل مختلفة فخلال الثمانينات سيطرت الصناعات التقليدية على الصادرات الصينية أي الملابس النسيجية ومنتجات مصنعة متنوعة مثل الألعاب[1]، ثم في التسعينيات تنوعت بسرعة لأن صادرات القطاعات الجديدة من تجهيزات كهربائية و منتجات الكترونية شهدت نموا قياسيا [2].

وبدخول القرن الواحد والعشرون تسارع استهلاك الصين للمواد الطاقوية فزاد استيراد البترول وزادت أسعاره عالميا فالصين تعد المستهلك الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية و قبل اليابان للبترول، ففي عام 2007 كانت حصة الصين من استهلاك البترول عالميا 7 % وفي نفس العام استوردت ثلث صادرات العالم من الحديد و23% من صادرات الألمنيوم و18% من النحاس و16% من الزنك، وفي

[1] فرانسواز لوموان، **الاقتصاد الصيني**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2010،ص96،

[2] Thomas Rumbough ،Nicolas Blancher،**China International Trade WTO Accession** ،IMF Working Paper wp/04/36،international Monetary Fund ،March 2004،p10.

القطاع الزراعي كانت حصتها تقدر بما يزيد عن 50% من الصادرات العالمية من الصوف و40% من الخشب و القطن و 45% من الصويا و25% من زيت النخيل [1].

والجدول الموالي يوضح التركيب السلعي للواردات والصادرات الصينية لسنة 2016

الجدول (4-13): الصادرات و الواردات الرئيسية للصين عام 2016:

الصادرات		الواردات	
نوع المنتجات	% من إجمالي الصادرات	نوع المنتجات	%من إجمالي الواردات
الآلات الكهربائية	26,2	آلات كهربائية	27,3
المعدات والآلات	16,2	النفط والوقود العالمي	11,5
أثاث وأفرشة	4,3	معدات وآلات	9,7
نسيج و ملابس	7,1	أدوات و أجهزة طبية ولوازمها	6,1
أدوات وأجهزة طبية ولوازمها	3,2	بلاستيك	4
بلاستيك	3,1	مواد كيميائية عضوية	12,9
مركبات النقل وقطع الغيار	2,8	نحاس ومصنوعاته	2,2
منتجات الحديد والصلب	2,5		

Source : wayne M Morrison ,china's Economic Rise :History ;trends challenges and implication for the United States ,CRS Raport for members and commitees of congres , order cod RL 33543 ,21 october 2015 , valable sure : http ps//fas,org.

يبين الجدول أن الصين تستورد وتصدرسلع متباينة وهذا ما سنوضحه في الشكليين

[1] فرانسواز لوموان، مرجع سابق،ص100.

الشكل (4-8) الصادرات الرئيسية في الصين عام 2016

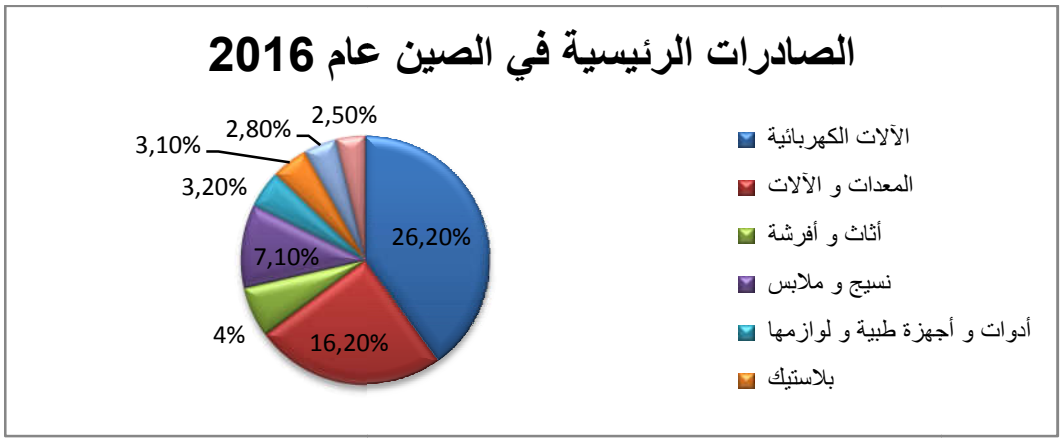

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-14)

من خلال الشكل نلاحظ أن الآلات الكهربائية والمعدات هي المسيطرة على صادرات الصين عام 2016 بنسبة 26,2% و 16,2 % وهذا راجع للنمو و التطور الذي شهده الاقتصاد الصيني ومنه تطور صادراته من صادرات تقليدية كثيفة العمالة غير المؤهلة إلى صادرات تعتمد بدرجة كبيرة على التصنيع التكنولوجيا الحديثة، و نسبة كبيرة أيضا سجلها قطاع النسيج و الملابس وهذا راجع للإنتاج الكبير للقطن، أما المنتجات الأخرى مثل المعادن والأدوات الطبية والمركبات فكانت نسبها ضئيلة تتراوح بين 2% و 3%.

أما فيما يخص الواردات فكانت كما هي موضحة في الشكل التالي :

الشكل (4-9) :الواردات الرئيسية للصين عام 2016

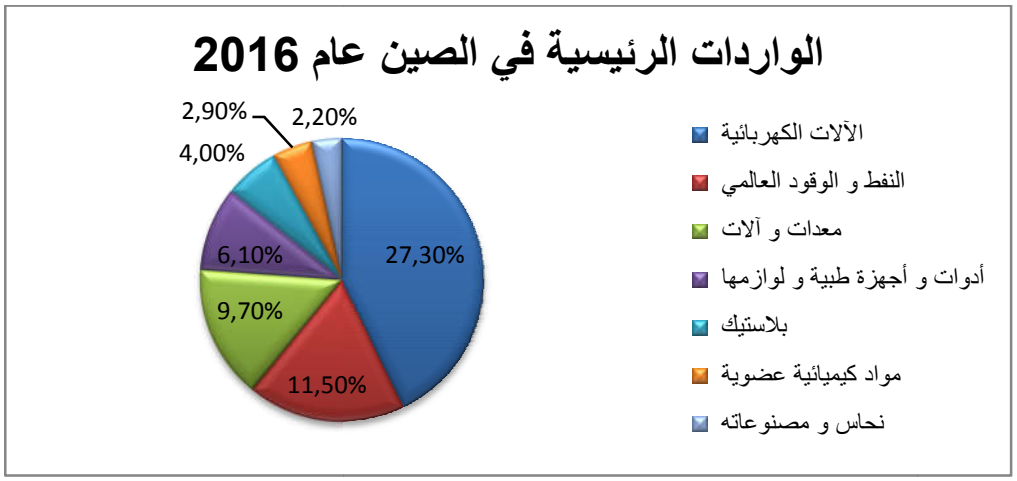

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد الجدول (4-14)

وبالنسبة للواردات فسيطرت عليها أيضا الآلات الكهربائية بنسبة 27,3% وهذا لاعتماد الصين على هذه المنتجات في عملية التصنيع والإنتاج وهذا ما يعكس الإنتاج الضخم الموجه للاستهلاك المحلي والتصدير، ولأن الصين تعتبر من المستهلكين الأوائل للبترول في العالم فهي تستورد كمية كبيرة من هذه المادة حيث كانت نسبتها من الواردات الإجمالية 11,5% .

الفرع الخامس : التركيب الجغرافي للصادرات و الواردات الصينية

كانت اليابان الوجهة الرئيسية للسلع الصينية في القرن العشرين حيث تشكل نسبة الصادرات إلى اليابان 24% من صادرات الإجمالية للصين في الفترة 1900-1946 في حين الولايات المتحدة الأمريكية كان نصيبها 22% و 17% لبريطانيا العظمى ، أما فيما يخص الواردات فكانت بريطانيا العظمى والهند أكبر مصادر الواردات الصينية قديما حيث كانت واردات الصين من بريطانيا والهند تشكل 90% من واردات الصين الإجمالية خلال نفس الفترة [1].

ومع بداية التسعينات كان الشركاء التجاريين للصين كما يلي :

الشكل(4-10): وجهات صادرات الصين 1990-2006

Source:Sunada Sen,China in the Global Economy ,Working Paper N 642, Levy Economics Institute of Bard College December 2010, New York ,United States,p4.

[1] Wolfgang Keller،Ben Li ،Carol H Chiue، **China's Foreign Trade:Perspectives from the past 150 years** valable sure :https://ideas،repec،org consulté le 21/02/2017 a 12h ;55 m .

تم تقسيم الشكل إلى مرحلتين:

* الفترة 1990-1992 :في هذه الفترة كانت الوجهة الرئيسية لصادرات الصين هي الدول النامية حيث كانت نسبتها 65% من إجمالي صادرات الصين ومنها كانت الدول الآسيوية ذات حصة كبيرة منها حيث قدرت بحوالي 55% .

أما الدول الصناعية الكبرى فكانت حصتها من صادرات الصين تقدر بحوالي 35% ومنها الولايات المتحدة الأمريكية كانت نسبتها 10% .

* الفترة 1993-2006: تغيرت وجهات تصدير من الصين خلال هذه الفترة حيث كانت حوالي 50% من صادرات الصين تتجه نحو الدول الصناعية الكبرى حيث بلغت نسبتها 59% عام 1999، ومنها كانت الولايات المتحدة الأمريكية حيث تزايدت صادرات الصين إليها حتى بلغت 24% في هذه الفترة .

ويفسر تغير وجهات صادرات الصين بأن منتجات الصين كانت ذات جودة وسعر منخفض وفكان الطلب عليها كبير من طرف الدول النامية ومع دخول الصين مصاف الدول الكبرى بدأت الصين تصدر منتجات عالية الجودة فتحول الطلب عليها من الدول النامية إلى الدول الصناعية الكبرى، أما من حيث الواردات فالشكل التالي يوضح مصادرها خلال الفترة 1995-2007

الشكل(4-11):مصادر واردات الصين للفترة 1995-2007

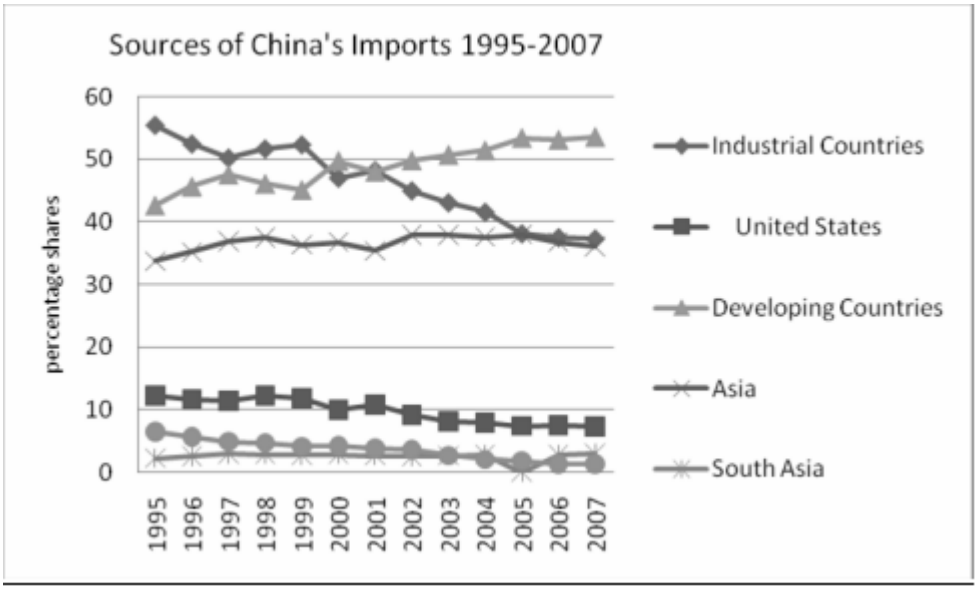

Source:Sunada Sen,China in the Global Economy ,Working Paper N 642, Levy Economics Institute of Bard Colleg, New York ,United States,December 2010,p5.

من خلال الشكل نلاحظ أن معظم واردات الصين من الدول الصناعية الكبرى في الفترة 1995-2000 ثم أصبحت الصين تعتمد على الاستيراد من الدول النامية حيث نلاحظ من الشكل أن واردات الصين من الدول النامية في تزايد مستمر عكس وارداتها من الدول الصناعية، وتمثل الدول الآسيوية المصدر الأساسي لواردات الصين كما هو موضح في الشكل .

وعموما يمكن إرجاع السبب إلى تغيير مصدر واردات الصين من الدول الصناعية الكبرى إلى الدول النامية إلى أن الصين كانت تستورد من الدول الصناعية منتجات ذات جودة عالية لا تتوفر لديها ومع تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد الصيني أصبحت الصين تنتج منتجات ذات جودة عالية أصبحت تستورد من الدول النامية منتجات ومواد أولية تستخدمها في العملية الإنتاجية والتصنيع لإعادة التصدير وأصبحت منتجاتها منتجات الدول الصناعية الكبرى .

وتغيرت التركيبة الجغرافية للصادرات والواردات الصينية حيث الجدول الموالي يوضح أهم الشركاء التجاريين للصين من حيث الصادرات والواردات لعام 2016

الجدول (4-14) أهم الشركاء التجاريين للصين عام 2016

مصادر الواردات		وجهات التصدير	
الإتحاد الأوروبي	13,1	الولايات المتحدة	18,4
دول الآسيان	12,4	الاتحاد الأوروبي	16,2
كوريا الجنوبية	10	هونغ كونغ	13,4
اليابان	9,2	دول الآسيان	12,2
تايوان	8,8	اليابان	6,2

Source: Anna Saarela,Trasformation of China and Global Economic Interdipendence ,Study Directorate,General For External Policies ,European Parliament ,Apri 2017,P25

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان هي المناطق التي تمتلك حصة أعلى من التجارة الخارجية للصين بنسب معتبرة فهي المهيمنة على تجارة الصين، فبعد أن كانت السلع الصينية تتجه إلى مناطق قليلة ومعينة أصبحت يوما بعد يوم تتعامل مع عدد كبير من الدول بفضل ما تنتج الصين من كم هائل السلع و هذا بالضرورة يحتاج إلى مدخلات لعملية الإنتاج فتبحث على عدد أكبر من الدول لتستورد منها ما تحتاج من سلع، وما يمكن استخلاصه تجارة الصين الخارجية

نسبة كبيرة منها تستحوذ عليها الاقتصاديات الكبرى وعموما تتوزع حصة الصين من التجارة العالمية على القارات كالتالي:

الشكل(4-12):حصص القارات من التجارة الخارجية للصين عام 2016

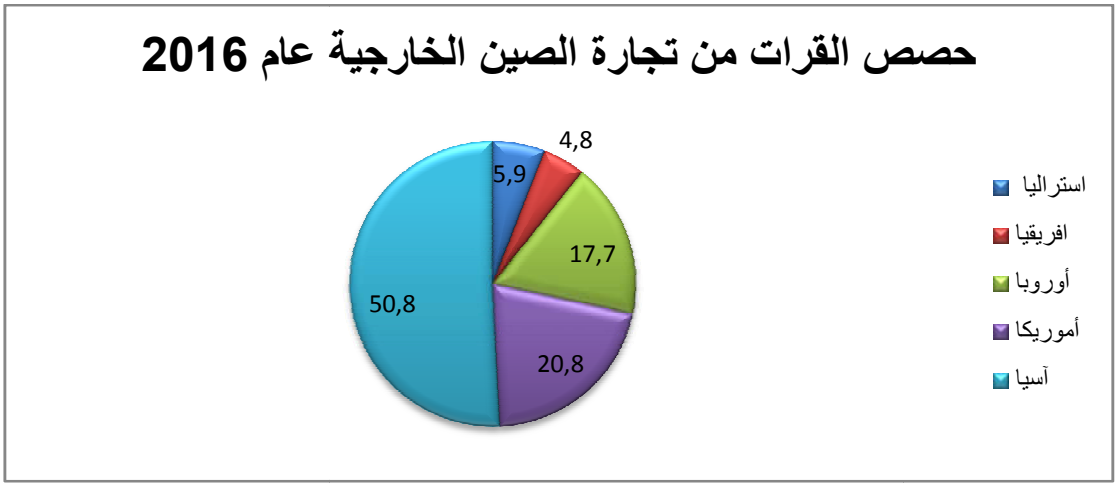

Sourse: : Daniel Workman , China's Top Trading Partners valable sure : www,worldstopexports,com/chinas-top-import-partners/consulté le 19/02/2017 a 21h :31m.

يوضح لنا الشكل أن الشريك التجاري الأكبر للصين عام 2016 هو قارة آسيا حيث نصف معاملات الصين التجارية كانت مع قارتها الأم حيث سجلت نسب مرتفعة من تجارة الصين منذ القدم ثم قارة أمريكا بـ 20% نضرا للعلاقات التي تجمع بينهما ثم أوروبا وإفريقيا ثم أستراليا.

المبحث الثاني : مؤشرات صعود الصين

الصين من بين أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم فتعتبر كقوة اقتصادية عالمية كبرى، ورائدة في التصنيع، ومصدرة للسلع، وصاحبة أكبر احتياطيات من النقد الأجنبي كل هذه الميزات جعلت الصين هي الرائدة اقتصاديا وهذا ما نحاول إثباته من خلال الإجابة على إشكالية هذه الدراسة.

" هل يمكن لإستراتجيات تطوير الصادرات المساهمة في تعزيز المكانة الاقتصادية للدولة على الصعيد العالمي ؟ وهل تعد الصادرات سر الريادة الاقتصادية للصين ؟

والإجابة على هذا التساؤل يكون من خلال تبيين أهمية ودور تنمية الصادرات الصينية في الارتقاء بمكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي

المطلب الأول :بروز الصين كقوة على المستوى العالمي

كان الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة تمثل أقوى الجهات الاقتصادية الفاعلة على الساحة العالمية، وفي الوقت الحالي تغير الوضع فهناك قوة الاقتصادية جديدة على الساحة العالمية حيث وقفت مجموعة من الاقتصاديات الناشئة أمامهما وعلى عكس الماضي فإن الاقتصاد العالمي اليوم يعتمد كثيرا على الاقتصاديات الناشئة وكانت أولها الصين وذلك لتزايد حجمها الاقتصادي ومعدل نموها وقابليتها للموارد وقوتها الديموغرافية الهائلة، والجدول الموالي يوضح تطور ترتيب الصين في الاقتصاد العالمي

الجدول (4-15): تطور ترتيب الصين في الاقتصاد العالمي حسب الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1978-2016

العام	1978	1990	2000	2005	2010	2015	2016
المرتبة	29	15	2	2	2	1	1

Sourse:- Peng Sun .Almus Hashmati.International Trade and Its Effects Economic Growth in China,Discussion Paper N°5151 ,Institute For the Study of Labor ,Germany ,August,2010,p 8.

- **https://en.wikipedia.org**

يوضح لنا الجدول أن الصين احتلت مراتب عديدة في الاقتصاد العالمي ففي أواخر السبعينات احتلت المرتبة 29 و بدأت تتقدم تدريجيا حيث في عام 1990 بلغت المرتبة 15 وحافظت على المرتبة الثانية لمدة عشر سنوات ثم احتلت الصدارة حتى الوقت الحالي.

حيث شهد الاقتصاد الصيني معدل نمو سنوي بلغ 10% في السنوات الثلاثين الماضية من 59 مليار دولار أمريكي في عام 1978 إلى 7,3 ترليون دولار عام 2011، وأدت الأزمة المالية العالمية إلى خفض آفاق نمو الاقتصاديات المتقدمة فقد انكمش اقتصاد منطقة اليورو عام 2012 فنمى بنسبة 0,1% فقط عام 2013، وعانى كذلك اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية عام 2010 وهنا نقول أن الأزمة أدت إلى إعادة توزيع القوى الاقتصادية العالمية حيث انتعشت الاقتصاديات الناشئة بسرعة وتزايدت ثلاثة أضعاف معدل البلدان المتقدمة [1].

[1] David Tentori ،Myriam Zandonini،**Trends and Leadership Challenges in the Evolution of the Global Economic System** ،transworld،marche 2013 valable sure :www، Transworld،Fp7consulte le : 02/04/2017 a 22h:57m .

فحققت الصين تنمية اقتصادية أكثر حداثة فهي تشهد الآن مرحلة رائعة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأكثر من ثلاثة عقود أسست من خلالها نجاحات على مستويات كثيرة، وتتضح قوة الصين للاقتصاد العالمي من خلال العديد من النتائج ومنذ أواخر السبعينات انتقلت الصين من نظام مغلق ومخطط مركزيا إلى نظام أكثر توجها نحو السوق يلعب دورا عالميا رئيسيا – ففي عام 2010 أصبحت الصين أكبر مصدر في العالم، وبدأت الإصلاحات بالتخلص التدريجي من الزراعة المجمعة وتوسعت لتشمل التحرير التدريجي للأسعار، واللامركزية المالية، وزيادة الاستقلال الذاتي لمؤسسات الدولة، ونمو القطاع الخاص، وتنمية أسواق الأوراق المالية، ونظام مصرفي حديث، والانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمار، وقد نفذت الصين إصلاحات بطريقة تدريجية، وفى السنوات الأخيرة جددت الصين دعمها للشركات المملوكة للدولة فى القطاعات التى تعتبر هامة "الأمن الاقتصادى"، وتطلعت الى تعزيز الصناعات التنافسية عالميا، وبعد أن حافظت الصين على عملتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولار الأمريكي لسنوات، انتقلت في يوليو 2005 إلى نظام سعر الصرف الذي يشير إلى سلة من العملات، من منتصف 2005 إلى أواخر 2008 التراكمي التقدير الرنمينبي مقابل الدولار الأمريكي كان أكثر من 20٪، ولكن سعر الصرف ظلت مربوطة تقريبا للدولار من بداية الأزمة المالية العالمية حتى يونيو 2010، عندما سمحت بكين استئناف التدريجي وتقدير وتوسيع نطاق التداول اليومي الذي يسمح لليوان للتذبذب، وقد ساهمت إعادة هيكلة الاقتصاد وما نتج عن ذلك من مكاسب في الكفاءة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من عشرة أضعاف منذ عام 1978، وقياسا على أساس تعادل القوة الشرائية الذي يعدل الفروق في الأسعار، كانت الصين في عام 2013 ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة [1].

تجاوز حجم اقتصاد الصين حجم نظيره الأمريكي منذ عام 2014، ليضحي أكبر اقتصادات العالم، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي للناتج المحلي الإجمالي لدول العالم، مقومة وفقا لمنهجية تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity (PPP) التي تتيح قدرة أفضل وأكثر موضوعية على القياس المقارن للناتج المحلي الإجمالي من منهجية تقويم الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لأسعار الصرف الاسمية بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2014، وفقا لهذا التقدير، نحو 17,617تريليون دولار، تمثل نحو

1 **China vs، United States** valable sure : http://www،indexmundi،com/factbook/compare/china،united-states consulté le :05/04/2017 a 16h:15m .

16,32% من حجم الناتج العالمي الإجمالي في هذا العام، وفقا لمنهجية التقدير ذاتها، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، في هذا العام، وفقا للتقدير ذاته، نحو 17,418 تريليون دولار، تمثل 16,14% من الناتج العالمي الإجمالي، وأكدت أرقام العامين اللاحقين، وفقا للتقدير ذاته، هذا الاتجاه نحو ترسيخ موقع اقتصاد الصين بعدّه أكبر اقتصادات العالم، مقياسا بمنهجية تعادل القوة الشرائية،،وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين، وفقا لتقديرات البنك الدولي، بحسب هذه المنهجية، نحو 19,814 تريليون دولار في عام 2015، تمثل نحو 17,35% من الناتج العالمي الإجمالي، ليزيد الفارق بينه وبين الاقتصاد الأمريكي، الذي بلغ حجم ناتج المحلي الإجمالي نحو 18,036 تريليون دولار، بما يمثل نحو 15,79%من الناتج العالمي الإجمالي في هذا العام، أما بالنسبة لعام 2016، فإن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2016، قدر صندوق النقد الدولي حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين، وفقا للمنهجية ذاتها، بنحو 21,269 تريليون دولار، تمثل نحو 17,9% من حجم الناتج العالمي، مقابل 18,562 تريليون دولار للاقتصاد الأمريكي، تمثل نحو 15,6%, من الناتج العالمي [1]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي

الشكل (4-13) : نسبة الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية للصين والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2014-2016

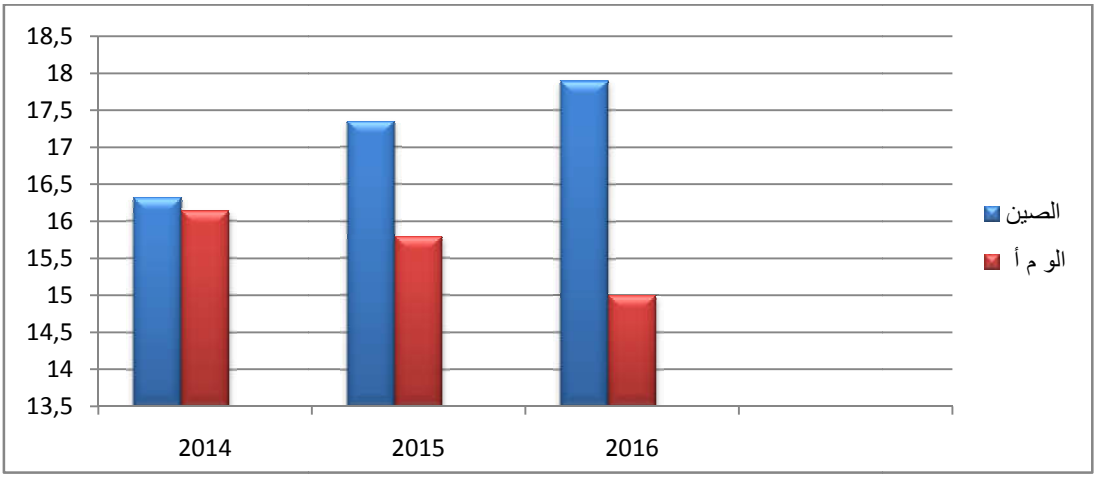

المصدر : مالك عوني، الصعود الصيني إلى اللاقطبية،مجلة السياسة الدولية، عدد يناير 2017،مؤسسة الأهرام، متاح على www.siyassa.org.eg تاريخ الإطلاع :11/04/2017 الساعة :15:54.

[1] مالك عوني، **الصعود الصيني إلى اللاقطبية**،مجلة السياسة الدولية، عدد يناير 2017،مؤسسة الأهرام، متاح على : www،siyassa،org،eg ← 11/04/2017, 15h :54m.

مقابل هذه المنهجية في تقدير أحجام الاقتصادات العالمية، التي تضع الاقتصاد الصيني في صادراتها، يحتفظ الاقتصاد الأمريكي بموقعه كأكبر اقتصاد على مستوى العالم، عند قياس الناتج المحلي الإجمالي، استنادا إلى أسعار الصرف الاسمية، حيث يقدر صندوق النقد الدولي، بحسب هذا القياس، حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في عام 2016 بنحو 18,562 تريليون دولار، تمثل نحو 24,7%, من حجم الاقتصاد العالمي، مقابل نحو 11,392 تريليون دولار للاقتصاد الصيني، تمثل نحو 15,1 من حجم الاقتصاد العالمي[1] ومع ذلك، فإنه حتى مع استمرار احتفاظ الاقتصاد الأمريكي بصدارته لاقتصادات العالم من حيث الحجم وفقا لهذه المنهجية متفوقا على الاقتصاد الصيني،إلا ان هاذ جعل الصين تحث نفسها على العمل أكثر فأكثر لتحقيق معدلات نمو مرتفعة تتجاوز بها الاقتصاد الأمريكي.

المطلب الثاني :مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي (الناتج المحلي الإجمالي)

تعد التجربة الصينية من النماذج الدولية المتميزة و الفريدة من نوعها بفضل المراحل الشاقة من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الصينية والتي مكنتها من التحول إلى اقتصاد السوق القائم على المنافسة وهذا ما جعلها من أسرع الاقتصاديات نموا وبذلك احتلت الصين مراتب عليا وكانت لها مساهمة كبيرة في الاقتصاد العالمي .

والجدول الموالي يبين تطور نسبة مساهمة الصين في الناتج المحلي العالمي لفترة طويلة من الزمن

الجدول (4-16):تطور نسبة مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي للفترة 1978-2016

السنة	1978	1990	2000	2004	2008	2009	2016
النسبة	%1	%1,9	%3.9	%6,2	%7,9	%8,9	%11,5

Sourse :- Peng Sun ,Almus Hashmati,International Trade and Its Effects Economic Growth in China,Discussion Paper N°5151 ,Institute For the Study of Labor ,Germany ,August,2010, P10.

- **https://en.wikipidia.org**

ولتوضيح هذا التطور نلاحظ الشكل الموالي:

[1] نفس المرجع السابق

الشكل(4-14) : نسبة مشاركة الصين في الاقتصاد العالمي للفترة 1978-2016

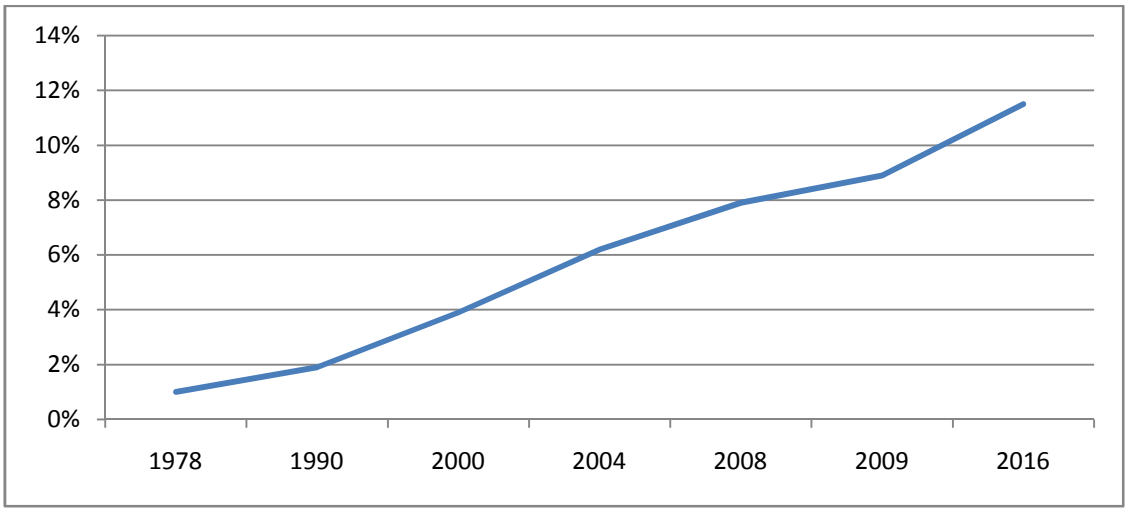

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد الجدول (4-19)

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة مشاركة الصين في الاقتصاد العالمي في نمو متزايد خلال الفترة 1978-2016، حيث كانت نسبة مشاركة في بداية المرحلة 1% وأستمر في التزايد حتى بلغت نسبة المشاركة 11,5% عام .

و هذا ما جعل الصين تحتل مراتب مهمة في الاقتصاد العالمي حيث كانت تحتل المرتبة التاسعة عام 1985 والمرتبة الخامسة عام 1990 وتقدمت إلى المرتبة الثالثة في 1995 وخلال الفترة 2000-2010 كانت في المرتبة الثانية لتحتل المرتبة الأولى ابتداء من 2013 وحافظت على هذه المرتبة حتى عام 2016 [1] وهذا ما يعكس النمو والتطور الذي سجلته الصين .

المطلب الثالث :مساهمة الصين و مكانتها في التجارة العالمية

في ظل تنامي دور الصين في الاقتصاد العالمي بمساهمة كبيرة في الناتج المحلي العالمي تبعه دور فعال للصين في التجارة العالمية وهذا ما جعلها تزاحم الولايات المتحدة الأمريكية وتتفوق عليها لتحتل المرتبة الأولى في التجارة العالمية حيث أصبحت الصين هي المصدر الأول في العالم حيث وأصبحت سلعها تغزو العالم كله، وهذا ما يثبته الجدول الموالي الذي يوضح ترتيب مكانة الصين في التجارة العالمية خلال الفترة 1978-2016 .

[1] Peng Sun,Almus Hashmati , op cit,p 10.

الجدول(4-17): ترتيب الصين في التجارة العالمية للفترة 1978-2016

السنوات	1978	1990	2000	2004	2008	2016
الترتيب العالمي	29	15	8	3	3	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

- **Peng Sun .Almus Hashmati.International Trade and Its Effects Economic Growth in China,Discussion Paper N°5151 ,Institute For the Study of Labor ,Germany ,August,2010,P10.**
- **صبحي إبراهيم مقار،التجربة الصينية في التصدير متاح على : www.alhewar.org ; 2017/10/21 ;21:25**
- **صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي،ضعف الطلب الأعراض و العلاج، تقرير أكتوبر 2016،207.**

فتعتبر بذلك الصين مساهم نشط في التجارة العالمية و أفقدت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى و أصبحت الصين تضيف المزيد من التطور في حركة التجارة العالمية باستحواذها على حصة كبيرة في السوق، ويعتبر تصدر الصين للدول في التجارة العالمية مكسب كبير بالمقارنة مع الدول الأخرى لأن ما ستقدمه الصين للاقتصاد العالمي لا تستطيع أي دولة أخرى تقديمه لما تتميز به صادرات الصين من المزايا التي لا تتوفر في صادرات أي دولة أخرى مثل السعر المنخفض الناتج عن انخفاض سعر صرف اليوان وكذلك العمالة منخفضة الأجر في المجتمع الصيني بالإضافة إلى التكنولوجيا المتطورة التي جلبتها الشركات الأجنبية الوافدة إلى الصين بعدد كبير.

المبحث الثالث :الصادرات كمدخل لقوة الصين

اكتسبت الصين قوة اقتصادية جعلتها تحتل مراتب هامة في الاقتصاد العالمي وما يثبت ذلك هو بعض المؤشرات التي تعرضنا لها في هذا المبحث وهي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن مستوى رفاهية السكان و مستوى التصنيع حيث تمثل الصناعة أداة مهمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعبر عن مستوى تقدم الدول، ومؤشر الصادرات الصناعية الذي يعكس القدرة التصنيعية للدولة ومستوى التقدم التكنولوجي ومؤشر نسبة اليد العاملة في الصناعة الذي يعبر عن كفاءة ومهارة العمالة، وأخيرا مؤشر إنتاج و استهلاك الطاقة .

وتمت دراسة هذه المؤشرات تبعا للدراسة النظرية في الفصل الأول التي توضح أن هذه المؤشرات هي الأنسب لقياس قوة الدولة اقتصاديا، وفي هذا الصدد حاولنا إظهار تأثير الصادرات في تحسين هذه المؤشرات وهذا ما يثبت أن الصادرات هي الدافع الرئيسي وراء بروز الصين كقوة اقتصادية وريادتها عالميا.

المطلب الأول : مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي

لا شك أن النمو الاقتصادي الكبير للصين قد جاء بشكل كبير مدفوعاً بالصادرات الضخمة للصين والتي أدت إلى فوائض كبيرة في الحساب الجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام، ونشير هنا إلى تحقيق الصين فائضاً في حسابها الجاري عام 2013 بلغ حوالي 223,74 مليار دولار (مقابل فائض 20,52 مليار عام 2000)، مقابل ذلك حققت الدول الأخرى عجزا كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول(4-18):الحساب الجاري لمجموعة من الدول لعامي 2000- 2013

الوحدة:مليار دولار

البلد	2000	2013
الصين	20,52	223,74
الولايات المتحدة الأمريكية	416,32-	451,46
كندا	18,58	57,09-
فرنسا	19,32	43,41-
إيطاليا	2,22-	0,23-
اليابان	119,63	61.06
بريطانيا	42,94-	69,1-

المصدر :مازن حمود، الصين في حرب العملات تأخذ الاقتصاد العالمي رهينة،مجلة إتحاد المصارف العربية،البنك العربي،العدد 398،بيروت، لبنان،يناير 2014،ص47.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصين حققت فائض كبير في الحساب الجاري وعند المقارنة مع الدول الأخرى نجد أن الولايات المتحدة حققت عجزاً بلغ 451,46 مليار دولار عام 2013 (مقابل عجز بلغ 416,32 مليار دولار عام 2000)، كما نشير إلى أنه وخلال الفترة نفسها انتقلت كندا من فائض 18,58 مليار إلى عجز 57,09 مليار، وفرنسا من فائض 19,32 مليار إلى عجز 43,41 مليار، وإيطاليا من عجز 2,22 مليار إلى عجز 0,23مليار، واليابان من فائض 119,63 مليار إلى فائض 61,06 مليار، وبريطانيا من عجز 42,94 مليار إلى عجز 69,1 مليار.

ويكمن السبب الرئيسي في تفوق الصين في مطلع القرن الجديد هي زيادة نسب وقيم الصادرات حيث تجاوزت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي قيمة كبيرة كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول(4-19) : مساهمة الصادرات الصينية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015/2000

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة %الصادرات من GPD	20,7	20	22,3	26,6	30,6	33,7	35,7	34,9
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة %الصادرات من GPD	31,7	23,7	26,2	25,5	24,2	24,5	24,1	22,1

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية,صندوق النقد الدولي ,الكتاب السنوي للإحصاء متاح على: databank,org, تاريخ الإطلاع :2017/03/02 الساعة : 14:14.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مشاركة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للصين معتبرة وكانت تتزايد باستمرار حتى عام 2007 فسجلت 20,7% عام 2000 واستمرت في الزيادة فسجلت 34,9% عام 2007 تعتبر هذه النسبة هي الأعلى خلال الفترة المدروسة و ذلك بسبب الارتفاع الهائل لحجم الصادرات الصينية لإتباع الحكومة الصينية إستراتيجية محكمة في تنمية صادراتها وبدأت القيمة في التناقص حتى بلغت 22,1% عام 2015 وهذا بسبب أولا الأزمة العالمية لعام 2008 التي تأثرت بها جميع الاقتصاديات ومنها الصين وثانيا تناقص الطلب العالمي على الصادرات الصينية .

الصين تبنت إستراتيجية مفادها إعطاء الأولوية للصناعات الإستراتيجية القائمة على التصدير وحققت الإغراق التجاري من خلال الاعتماد على التمييز السعري الذي حقق للصين ميزات مطلقة بفضل السلع منخفضة الثمن إلا أن الصين تحولت خلال النصف الثاني من التسعينات إلى الصناعات عالية الثمن تصدر إلى أوروبا و أمريكا وازدادت حصة الصادرات الصينية إلى آسيا على حساب دول الجوار التي يعتمد نموها أيضا على التصدير ومنه أصبحت الصين هي المنافس الوحيد للدول الصاعدة [1].

ولهذه الأهمية للصادرات الصينية نتائج منها [2]:

- فمنذ عام 2010 الصين هي أكبر مصدر للسلع التجارية وثاني أكبر مستورد لها، كما أنها خامس أكبر مصدر وثالث أكبر مستورد للخدمات التجارية.

---

[1] ابراهيم الاخرس،أسرار تقدم الصين، مرجع سابق، ص 177 .

[2] مايا جريديني، **كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟**،←http://www ،alarabiya،net متاح على 2017/03/02 ←23m :13h.

- لدى الصين أكبر احتياطيات بالعملة الأجنبية بلغة 3,2 تريليون دولار.
- وقد نجحت الصين في رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأكثر من 40 ضعفا من 155 دولاراً للفرد عام 1978 إلى نحو 6400 دولاراً عام 2015 .
- قامت الصين بتخفيض مستويات الفقر والارتقاء باقتصادها بفضل تحولها إلى مركز تصنيع للعالم، متخصصة بتجميع المنتجات محليا بالاعتماد على اليد العاملة الرخيصة نسبيا وتصدير السلع الرخيصة لجميع الدول.

وقد لعب قطاع التجارة الخارجية دوراً هاما في دعم نمو الاقتصاد الصيني وخلق الوظائف، حيث ساهمت شركات القطاع الخاص بنحو 75% من إجمالي الناتج المحلي الصيني بين 2010و2012 ويساهم بتسعين في المئة من الصادرات.

المطلب الثاني:متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعبر نصيب الفرد عن الوضع الاقتصادي للدولة وعن مستوى رفاهية السكان حيث يمثل مل يحصل عليه الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو يعبر عن القوة الاقتصادية للدولة، وفي هذا الصدد سنقوم بعرض نصيب الفرد من الناتج المحلي الصيني وذلك خلال الفترة 2000-2016 كما هو موضح في الشكل الموالي

الجدول (4- 20):نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال الفترة 2000-2016

السنة	الناتج المحالي الإجمالي(مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج (دولار للفرد)
2000	1198	946
2001	1324	1038
2002	1454	1132
2003	1641	1270
2004	1932	1486
2005	2237	1711
2006	2658	2022

2696	3552	2007
3472	4599	2008
3839	5110	2009
4560	6101	2010
5634	7573	2011
6338	8560	2012
7078	9608	2013
7685	10484	2014
8070	11065	2015
8105	11207	2016

Source :Bulletin économique de la chine, trésor direction general Service, Economique Régional de Pékin, n° 2- juin 2008, p 11 ,et n° 85 janvier 2016 ,p 23.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للصين يتزايد باستمرار ويمكن إرجاع النمو الكبير الذي يشهده الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى[1]:

- رأس المال سمح بتحسين القدرات الإنتاجية وشراء التجهيزات الجديدة و السبب وراء تراكم رأس المال في الاقتصاد الصيني هو ارتفاع معدل الادخار حيث يلعب دورا محوريا في نمو الاقتصاد الصيني .
- تحسين الإنتاجية تساهم بثلث النمو فساهمت عدة عوامل في تحسين الإنتاجية في الصين منها التكنولوجيا و البنى التحتية والتعليم وتحسين البيئة القانونية .
- أشار البنك الدولي إلى أن انتقال عدد كبير من العمال من الزراعة إلى الصناعة وقطاع الخدمات يحرض النمو بمعدل 1,5% سنويا.

وهذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للصين يتبعه زيادة في نصيب الفرد منه حيث كان 946 دولار

للفرد عام 2000 وبدأت قيمته تتزايد وتتضاعف حتى بلغت عام 2016 حوالي تسعة أضعاف لقيمة بداية الفترة وكانت قيمته 8105 دولار للفرد، وحسب صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2013 فإن الصين

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 139.

تصنف ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى رغم أنها مصنفة الأولى عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

وكما قلنا سابقا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر على مستوى الاقتصادي للدولة ومستوى رفاهية السكان ويمكن أن نرجع السبب وراء الزيادة في هذا الدخل إلى الزيادة في الصادرات حيث عند زيادة قيمة الصادرات تزيد معه قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتبعا لذلك يزيد دخل الفرد من الناتج وذلك لأن الصادرات هي أحد مكونات قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفي حالة الصين فإن الصادرات تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي ومنه فأي زيادة طفيفة في قيمة الصادرات تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي و منه الزيادة في دخل الفرد منه، وكما أوضحنا فيما سبق أن الصادرات الصينية في تزايد مستمر فهذا يعني أن زيادة الصادرات تؤدي وتساعد في زيادة دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن توضيح من خلال الشكل الموالي.

الشكل (4-15): تطور الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه في الصين للفترة 2000-2016

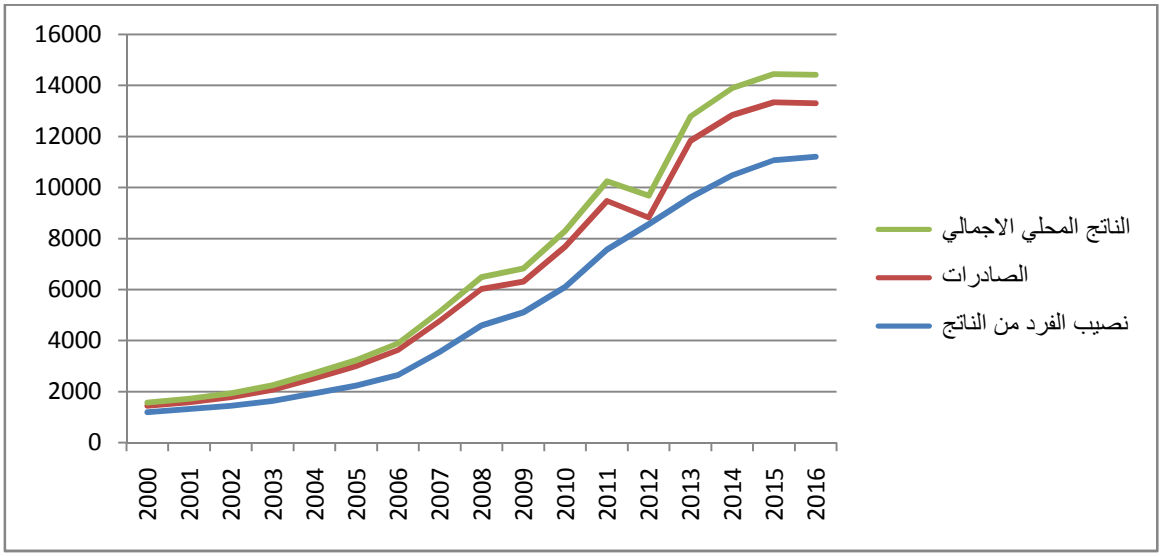

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (4-18)، (4-9)

حاولنا من خلال الشكل أن نبين أن الصادرات هي الدافع وراء زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وباعتبار أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر مهم لقياس القوة الاقتصادية للدولة يمكن أن نستنتج أن الصادرات هي المؤثر الأكبر في دفع الصين وجعلها قوة اقتصادية كبرى وبلوغها المرتبة الأولى في الاقتصاد الدولي.

المطلب الثالث:مؤشر مستوى التصنيع و الصادرات المصنعة و اليد العاملة في التصنيع

تعد الصناعة وسيلة جوهرية تعمل دوما على تقدم الدول والمجتمعات كونها المفتاح الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، ولا تصنيع بدون مواد خام وأيدي عاملة مدربة و رأسمال و أسواق و وسائل نقل التكنولوجيا لهذا فالتصنيع يعد محور التحديث الاقتصادي و كما هو متعارف عليه الفرق بين اقتصاديات الدول المتقدمة و الدول النامية يكمن في التصنيع.

الفرع الأول : مؤشر مستوى التصنيع

التصنيع في الصين بدأ متأخرا نسبيا مقارنة مع نماذج التصنيع العالمية و لكن خلال السنوات الأخيرة

كانت الصناعة هي محرك النمو في الصين و شهدت تغيرات كثيرة مثل تحرير النشاطات و تطور سوق

شديدة المنافسة مع بروز لاعبين جدد هم الشركات متعددة الجنسيات و ازدهار قطاعات جديدة و مكاسب إنتاجية [1]،و هذا ما جعل قطاع التصنيع ينمو يوم بعد يوم كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول(4-21) : نسبة (%) تطور الإنتاج الصناعي في الصين للفترة 2008-2015

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	9,9	8,7	12,1	10,8	7,9	7,6	6,9	5,9

Source :FranÇoise lemoine et others ,the geographic pattern of china 's growth and gonvergence within industry ,working paper N 2014-04 ,centre d'etudes prospectives et d'information internationales ,paris,2014 ,p40 .

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تطور الإنتاج الصناعي في الصين متذبذبة خلال الفترة المدروسة و منه تم حساب المتوسط الذي وجدت قيمته 8,72% و هذه النسبة معتبرة و هذا يدل على التقدم الكبير الذي حققته الصين في مجال الصناعة و كذلك الطلب العالمي المتزايد على المنتجات الصينية المصنعة و منه زيادة الصادرات بالإضافة إلى الطلب المحلي، و هذا ما يجعلنا نقول أن قطاع الصناعة

يحقق قيمة مضافة كما هو مبين في الجدول الموالي :

[1] فرانسواز لوموان، **الاقتصاد الصيني**،مرجع سابق، ص64.

الجدول (4-22): حصة الصناعة من القيمة المضافة في الصين

السنة	1970	1980	1990	2007-2000	1014-2010
النسبة (%)	22,8	32,4	32,5	45,6	48,2

Sourse:United Nation Conference On Trade and Development ,Trade and Development ,Structural Transformation For Inclusive and Sustaind Growthe ,Report 2016,p65.

من خلال نلاحظ أن مساهمة الصناعة في القيمة المضافة للصين في تزايد مستمر حيث كانت 22,8 عام 1970 و استمرت في التزايد محققة نسبة 45,6% عام 2000 و 48,2% عام 2014 .

و من جهة أخرى نلاحظ أن الصين هي الدولة التي تمتلك أعلى نسبة لمشاركة الصناعة في القيمة المضافة لعام 2014 فاحتلت المرتبة الأولى بين الدول و تليها ماليزيا بنسبة 40% و تايلاندا بنسبة قدرها 38,2% لنفس العام [1].

و أجمع علماء الاقتصاد على أن الازدهار و التطور الأكبر في الصين كان لقطاع الصناعة و ما يؤيد ذلك حجم السلع المصنعة التي تغزو العالم كله و المكتوب عليها " صنع في الصين- MADE IN CHINA" و هذا ما أدخل الصين في عملية التنمية الاقتصادية من أوسع أبوابها بالإضافة إلى وجود تكنولوجيا حديثة و عمالة ماهرة لديها الوعي و الانتماء و الإدراك، و انتقلت الصين من مرحلة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى التصنيع من أجل التصدير حيث اتجهت منذ بداية التسعينيات نحو الصناعات الصغيرة لكونها قادرة على امتصاص أعداد كبيرة من العمالة و كذلك لندرة عنصر رأس المال و لكي تلتحق بركب التقدم و الصعود تحولت إلى الصناعة الخدمات و مواكبة الاقتصاديات المتعولمة، و صناعة الصين القائمة على الخدمات ليست كمثيلاتها من الدول الصناعية الكبرى من حيث جودتها لكن تتمتع بميزة نسبية نتيجة انخفاض أسعارها كونها قائمة على سياسة التمييز السعري [2]، و هذا ما يجعل الصناعة هي القطاع المسيطر على الناتج المحلي الإجمالي للصين على حساب القطاعات الأخرى الزراعة و الخدمات كما هو موضح في الشكل الموالي

---

[1] United Nation Conference On Trade and Development ,**Trade and Development ,Structural Transformation For Inclusive and Sustaind Growthe** ,Report 2016,p68.

[2] ابراهيم الاخرس،**اسرار تقدم الصين**، مرجع سابق،ص231.

الشكل (4-16): حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي للصين في الفترة 2000-2011

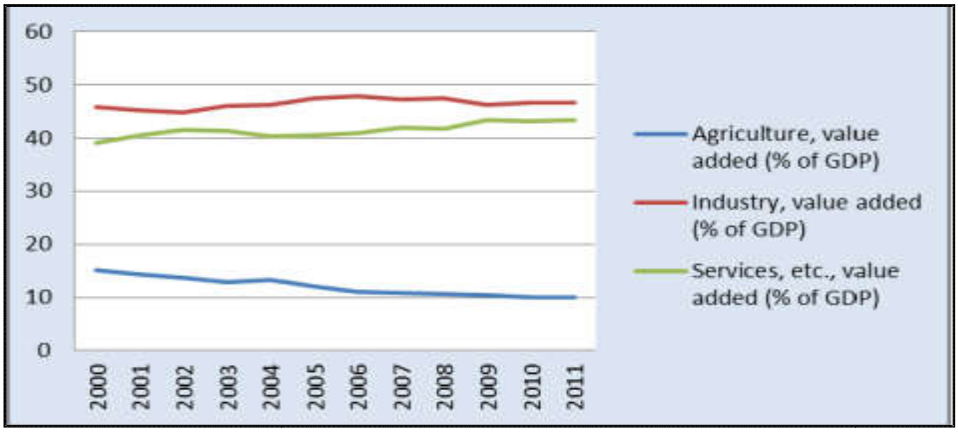

Sourse:CHINA SERVICES SECTOR ANALYSIS,www.intracen.org/…/sector/

الشكل يوضح مساهمة القطاعات الثلاثة الزراعة و الصناعة و الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للصين للفترة 2000-2011، و من خلاله نلاحظ أن قطاع الصناعة هو الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 47% ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 43%و أخيرا قطاع الزراعة بنسبة 10% و هذا ما يعكس انتعاش قطاع الصناعة في الصين.

الفرع الثاني: نسبة الصادرات المصنعة

مؤشر نسبة الصادرات المصنعة يعكس القدرة التصنيعية للدولة و هذا ما أثبتناه في الفرع السابق و الآن سوف نعرض نسبة الصادرات الصناعية في الصين للفترة 2005-2016 في الجدول الموالي

الجدول (4-23): نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات الصينية للفترة 2005-2016

السنوات	النسبة الصادرات الصناعية (%)
2005	%88,21
2007	%94,74
2008	%94,55
2010	%94,82
2012	%95,09
2014	%95,18
2016	%95,8

sourse : - Gordon H. Hanson, Raymond Robertson, China and the Manufacturing Exports of Other Developing Countries,valable sure ; https://gps.ucsd.edu/_files/.../hanson_publication_it_china-exports.pdf.

- **Exporte Trade in China –Statistics and Facts , valable sure ; https://www.statista.com/topics/1456/export-in-china/**

يبين لنا الجدول أن نسبة الصادرات الصناعية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي صادرات الصين حيث كانت 88,21% عام 2005 و تزايدت النسبة خلال فترة الدراسة فأصبحت 94,74% عام 2007 و بلغت ذروتها عام 2014 بنسبة 95,18% و هذا ما يساهم في تنمية الصادرات الصينية و جعل الصين دولة صناعية كبرى و لها مشاركة هامة في الصادرات الصناعية العالمية و الجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول (4-24):مساهمة و ترتيب الصين في الصادرات الصناعية العالمية للفترة 1980-2015

السنة	1980	1990	2000	2009	2015
النسبة(%)	0,8	1,9	4,7	13,5	18,6
الرتبة	7	5	4	2	2

Sourse: United Nation ,World Economic Situation Prospects ,2016,p 105.

يبين الجدول أن نسبة الصادرات الصناعية الصينية في تزايد مستمر حيث كانت شبه منعدمة في بداية الفترة بمرتبة سابعة ثم بدأت في الظهور بنسبة 1,9% عام 1990 بمرتبة خامسة و في عام 2000 كانت نسبتها 4,7% بمرتبة رابعة و بعد تسعة سنوات احتلت المرتبة الثانية بعد الإتحاد الأوروبي بنسبة 13,5% و في عام 2015 كانت نسبة الصادرات الصناعية من الإجمالي العالمي 18,6% مع محافظتها على المرتبة الثانية بعد الإتحاد الأوروبي، و بهذه الصين كانت ضمن العشر دول الأولى المصدرة و المستوردة للمصنوعات ابتداء من 1980 .

الفرع الثالث:نسبة اليد العاملة في التصنيع

يتميز الفرد الصيني بحبه للعمل و يعتبر العمل عنده شيء موقر و عظيم و هذا بسبب طبيعته و ثقافته كما هو معروف عند جميع الشعوب و هذا ما نتج عنه مستويات كبيرة للتشغيل، و الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول(4-25) : نسبة التشغيل في الصين للفترة 2000-2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة التشغيل%	56,9	57,2	57,4	57,6	57,9	58	58,1	58,3

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التشغيل%	58,3	58,4	56,8	56,7	56,6	56,6	56,5	56,4

Source : Bulletin économique de la chine, trésor direction general Service, Economique Régional de Pékin, n° 2- juin 2008, p 11 ,et n° 85 janvier 2016 ,p 23.

من خلال الجدول نستنتج أن متوسط نسبة العمال من إجمالي سكان الصين تشكل حولي 57% فهي نسبة معتبرة رغم أن عدد كبير منها يتواجد في قطاع الزراعة و هذا راجع أولا لطبيعة القطاع حيث يحتاج لعدد كبير من اليد العاملة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى و كذلك هذا راجع لأصل سكان الصين حيث نسبة كبيرة منهم يشتغلون في قطاع الزراعة، فكانت نسبة التشغيل حوالي 57% خلال الفترة 2000-2004 ثم ارتفعت لتصل إلى 58% خلال الفترة 2005-2009 و عاودت الانخفاض لتسجل نسبة 56% في الفترة الأخيرة و على العموم فهذه النسبة جيدة و ذلك راجع لسياسة التشغيل المتبعة في الصين حيث تشمل مجموعة من النقاط نذكر منها[1]:

- فتح قنوات التوظيف والعمل على إيجاد فرص عمل من خلال الاهتمام بالطلب المحلي و الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي و تعديل الهيكل الاقتصادي.
- الاستفادة من إعادة الهيكلة الصناعية وتطوير القطاعات الخدماتية، خاصة خدمة تطوير المجتمع وتنمية قطاع السياحة و التجارة لإيجاد فرص عمل.
- تشجيع المؤسسات الخاصة والعمل الحر والمؤسسات الأجنبية المستثمرة و أسهم الشركات المحدودة التي يمكن أن توفر حجم كبير من الوظائف، إضافة لتعديل هيكل المؤسسات و تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من موارد العمالة الوفيرة و تطوير الصناعات كثيفة العمالة و الشركات التي لديها حصص طلب جيدة في السوق.
- تشجيع الموظفين المسرحين من خلال إيجاد أشكال مرنة من العمل للعاطلين مثل: الدوام الجزئي، الدوام المؤقت و الأعمال الموسمية.

[1] عائشة بن عطا الله، **وضعية البطالة و إستراتيجية التشغيل في الصين، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر 2011، ص 10.

و رغم هذه السياسة إلا أن هناك تحديات التشغيل في الصين و تتمثل في ثلاث نقاط أساسية[1]:

أولاً: العرض الكبير لليد العاملة و البنية غير العقلانية للعمالة المتواجدة .

ثانياً: تشابك الطلب على الوظائف بين القوى العاملة الجديدة و العمالة المسرحة المعاد توظيفها.

ثالثاً: ضغط العمالة الحضرية وفي نفس الوقت انتقال العمالة من الريف إلى المناطق الحضرية و انخراطهم في القطاع غير الرسمي أو العمالة المؤقتة.

أما فيما يخص نسبة اليد العاملة في الصناعة فنجدها أقل من نسبتها في الزراعة و الخدمات، حيث نجدها تتمركز بنسبة عالية في قطاع الزراعة ثم يليها قطاع الخدمات ثم نجد قطاع الصناعة يمتلك أقل نسبة من اليد العاملة كما هو موضح في الشكل الموالي

الشكل (4-17): نسبة اليد العاملة في القطاعات الثلاثة في الصين للفترة 2000-2010

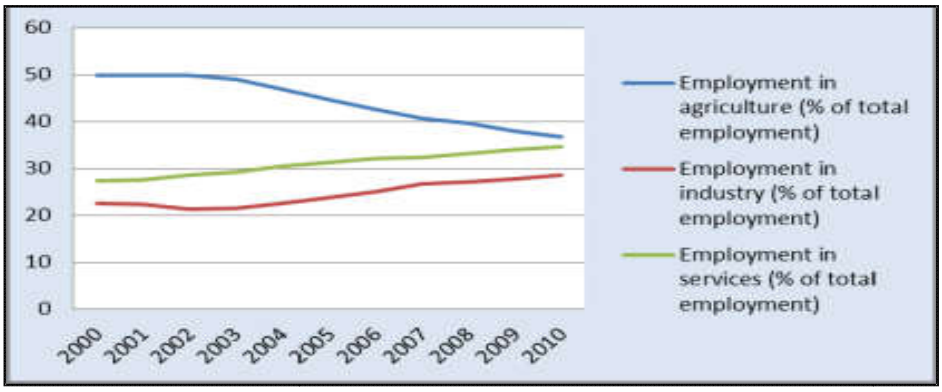

Sourse:CHINA SERVICES SECTOR ANALYSIS,www.intracen.org/…/sector/

لاحظنا أن أقل نسبة في اليد العاملة كانت لقطاع الصناعة رغم الانتعاش الكبير لهذا القطاع كما لاحظنا سابقا و هذا ما يؤكد أن قطاع الصناعة الصينية لا يعتمد كثيرا على اليد العاملة بل يستخدم أكثر التكنولوجيا المتطورة و المكننة و هذا راجع للكم الهائل للتكنولوجيا المتطورة التي دخلت إلى الصين عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.

[1] نفس المرجع،ص 9.

المطلب الرابع : مؤشر إنتاج و استهلاك الطاقة

منذ أن بدأت الصين في انتهاج سياسة الباب المفتوح و الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها في عام 1978 زاد الطلب على الطاقة بنسبة كبيرة حيث كانت التنمية الصناعية في الصين مكثفة و تعتمد كثيرا على التصنيع منخفض استخدام الطاقة و لكن مع بداية الحركة الإصلاحية شهدت الصين زيادة كبيرة في الصناعات الثقيلة كثيفة استخدام الطاقة، حيث زاد استهلاك الصين للنفط و هذا ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي

الجدول (4-26): استهلاك الصين النفط في الفترة 2006-2016

الوحدة : مليون طن

السنة	استهلاك النفط	السنة	استهلاك النفط
2006	1974,7	2012	2797,4
2007	2147,8	2013	2905,3
2008	2229	2014	2970,6
2009	2328,1	2015	3005,9
2010	2491,1	2016	3053
2011	2690,3		

Sourse: British Petroleum ,Statistical Review Of World Energy ,66th edition, Britain,June 2017,p8.

من خلال الجدول نلاحظ أن استهلاك الطاقة في الصين في تزايد مستمر حيث كانت كمية الطاقة المستهلكة في عام 2006 تقدر بـ1974,7 مليون طن و تزايدت الكمية المستهلكة حتى بلغت قيمة 3053 مليون طن في عام 2016.

و كانت نسبة الصين في استهلاك النفط عالميا تقدر بـ 23% عام 2016 و هذه النسبة مكنتها أن تحتل المرتبة الأولى عالميا في استهلاك الطاقة، و في المرتبة الثانية كانت للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 17,1% في نفس العام و الهند في المرتبة الثالثة بنسبة 5,5% من الاستهلاك العالمي للطاقة و روسيا في المرتبة الرابعة بـ 5,1% من الاستهلاك العالمي للطاقة عام 2016 كما يوضحه الشكل التالي

الشكل (4-18): الدول الأولى المستهلكة النفط عالميا عام 2016

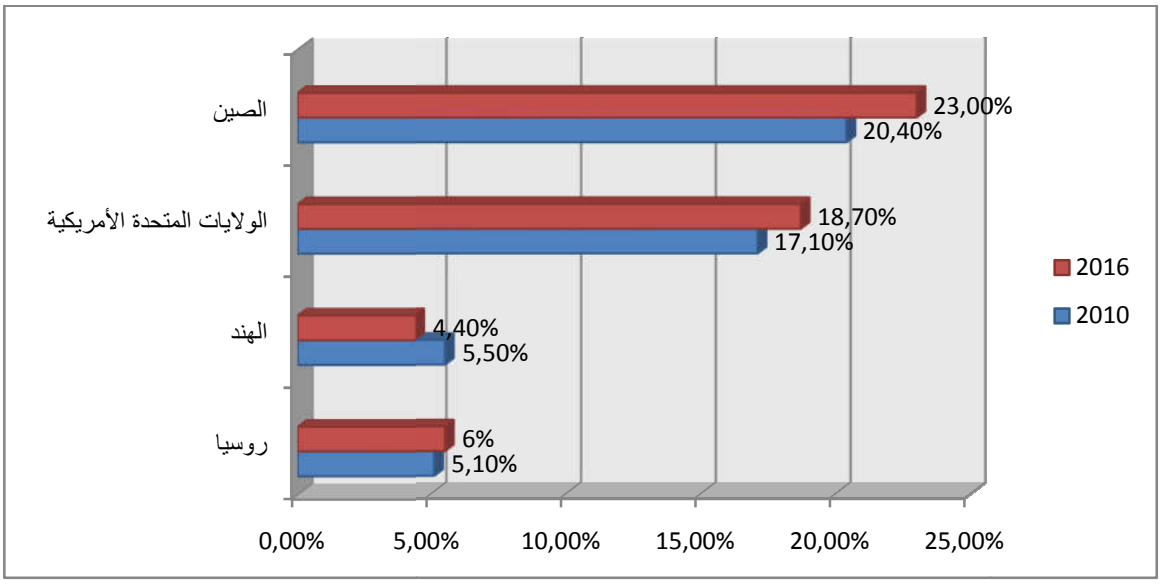

Sourse:British Petroleum ,Statistical Review Of World Energy ,66th edition, Britain,June 2017,p8.

أما بالنسبة لعام 2010 فكانت نسبة الصين من الاستهلاك العالمي للطاقة 20,4% أي خمس الاستهلاك العالمي و حافظت الصين على المرتبة الأولى لها ابتداء من عام 2009 و حسب وزارة التجارة الأمريكية فإن استهلاك الصين للطاقة سوف يتزايد و نحافظ الصين على المرتبة الأولى إلى غاية 2030 فيه كما وضحته الوزارة في الشكل التالي.

الشكل (4-19): توقعات استهلاك الصين للطاقة في المستقبل

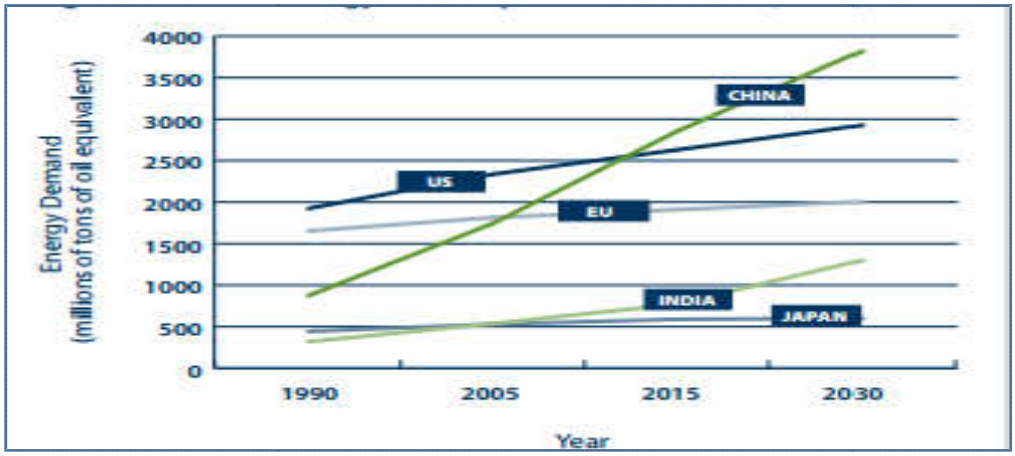

Sourse: Energy and Security Group Reston, Clean Energy:An Exporter's Guide to China, U.S. Department of Commerce International ,Trade Administration, July 2008,p9.

و هذا الاستخدام الكبير للطاقة في الصين بسبب وتيرة التنمية الاقتصادية التي تعيشها الصين التي كثفت في استخدام الطاقة، و النمو السريع الذي شهدته الصين ساعد في نقل مركز استهلاك الطاقة إليها.

و كما قلنا سابقا أن التوافق في إنتاج و استهلاك الطاقة يعبر عن القوة الاقتصادية للدولة و هذا ما سنوضحه بالنسبة للصين حيث تنتج الصين كميات كبيرة من النفط و الأنواع الأخرى من الطاقة يوميا كما هو موضح في الجدول الموالي

الجدول (4-27) :إنتاج الصين لبعض عناصر الطاقة خلال الفترة 2006-2016

السنة	النفط (مليون طن)	الغاز الطبيعي(مليار متر مكعب)	الفحم(مليون طن)	الوقود الحيوي(ألف طن)	توليد الكهرباء (تيروات/ساعة)
2006	184,8	60	1328,4	925	2865,7
2007	186,3	71,6	1439,3	982	2381,6
2008	190,4	83,1	1491,8	1194	3495,8
2009	189,5	88,2	1537,9	1224	3714,7
2010	203	99,1	1665,3	1584	4207,2
2011	202,9	109	1851,7	1970	4713
2012	207,5	111,8	1873,5	2103	4987,6
2013	210	122,2	1894,6	2346	5431,6
2014	211,4	131,6	1864,2	2609	5649,6
2015	214,6	136,1	1825,6	2653	5814,6
2016	199,7	138,4	1685,7	2053	6142,5
النسبة من الانتاج العالمي عام 2016	%4,6	%3,9	%46,1	%2,5	%24,8
الرتبة عام 2016	6	6	1	7	1

Source:British Petroleum ,Statistical Review Of World Energy ,66th edition, Britain,June 2017,p p ;16 46 .

يبين الجدول إنتاج الصين لكل من النفط و الغاز الطبيعي و الفحم و الوقود الحيوي و توليد الكهرباء و كما نلاحظ أن إنتاج الصين لهذه العناصر في تزايد كبير، فبنسبة للنفط نسبة الإنتاج الصيني في الإنتاج العالمي عام 2016 كان 4,6% و هذا ما جعل الصين تحتل المرتبة السادسة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و روسيا و العراق و السعودية.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فنسبة الإنتاج الصيني كانت 3,9% عام 2016 و منه احتلت الصين المرتبة السادسة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و روسيا و إيران و قطر.

و تصدرت الصين الدول في إنتاج الفحم و توليد الكهرباء لنفس السنة بنسبة 46,1% من الإنتاج العالمي للفحم و 24,8% من الإنتاج العالمي لتوليد الكهرباء، أما قيما يخص الوقود الحيوي فالصين احتلت المرتبة السابعة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أرجنتينا و البرازيل و فرنسا و ألمانيا و إندونيسيا، و نلاحظ أن الصين تشارك بنسب معتبرة في الإنتاج العالمي للطاقة كانت من بين الدول العشر الأولى المنتجة للطاقة و منه نستنتج أن الصين منتجة و مستهلكة للطاقة بشكل كبير.

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة حيث وضحنا كيف يمكن للصادرات أن تجعل الصين تحتل مراتب عالية في الاقتصاد العالمي و تحقق الريادة الاقتصادية العالمية، حيث بدأنا بتوضيح إستراتيجية الصين في تنمية صادراتها و بينا مرتكزاتها و هي الاستهداف الجغرافي و رأس المال و السلعي، عرضنا تطور التجارة الخارجية للصين و هذا ما جعل الصين تحتل المرتبة الأولى عالميا و تشكل قوة اقتصادية كبرى و حققت مؤشرات حقيقية من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مستوى التصنيع و الصادرات الصناعية و كذلك استهلاك و إنتاج الطاقة .

وساهمت الصادرات الصينية في رفع هذه المؤشرات حيث عملت على زيادة دخل الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي و ساهمت كذلك في تحسين التصنيع في الصين و زيادة نسبة اليد العاملة فيه و هذا ما رفع من نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات و كذلك أدت زيادة الصادرات إلى زيادة إنتاج و استهلاك الطاقة في الصين، و كنتيجة نخلص إلى أن الصادرات تقوم بدور مهم في زيادة القوة الاقتصادية للصين و بلوغها مكانة هامة في الاقتصاد العالمي و منه تحقيق الريادة الاقتصادية .

و كل هذا جعل الصين تشق الصين طريقها بنجاح في مجالات واسعة و بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الصين على أنها قوة صاعدة لها دورها الإقليمي و العالمي و ترى في نفس الوقت أن صعود الصين يهدد مصالحها و أمنها .

الخاتمة العامة

إن إستراتيجية تطوير الصادرات التي تبنتها الصين حققت لها عوائد كثيرة جعلت لها تأثير واضح على الساحة العالمية وهذه التجربة جعلت العدد من الدول تتمنى أن تحقق ما حققته الصين، فباستطاعة كل دولة تحقيق ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة التفكير المسبق والتخطيط المحكم، وقد تناولت هذه الدراسة تجربة الصين التي كانت ناجحة وحققت من خلالها الصين قوة اقتصادية عظمى مكنتها من بلوغ الريادة الاقتصادية، وفي بداية هذه الدراسة تم وضح مجموعة من الفرضيات سيتم اختبارها فيما يلي:

1. نتائج اختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى : وتنص على:" **الريادة الاقتصادية نتاج الإستراتيجيات المتبعة ولا تتوقف على قوة القطاعات الاقتصادية فقط**" وقد ثبت صحة هذه الفرضية

لأنه إذا كانت القطاعات الاقتصادية قوية وكانت الخطط المنتهجة والسياسات المتبعة غير فعالة وبدون جدوى هذا يلغي قوة القطاعات، أما إذا كانت الاستراتيجيات المتبعة فعالة وناجحة هذا يزيد من قوة القطاعات الاقتصادية ومنه التقدم والتنمية وخير مثال على ذلك هو التجربة الصينية حيث حققت انجازات تنموية كبيرة من خلال مسارات تنموية مفادها تحولات اقتصادية متباينة ابتداء من النظام الإقطاعي ثم الاشتراكي وأخيرا اقتصاد السوق وكل هذا كان ابتداء من دولة شديدة التخلف وقطاعات اقتصادية ومالية ضعيفة جدا ورغم هذا اكتسبت الصين أهميتها الكبرى من خلال الاستراتيجيات التي اتبعتها وليس من قوة اقتصادها بل العكس فقوة الاقتصاد الذي تتمتع به الصين هو ناتج عن الاستراتيجيات المتبعة.

- الفرضية الثانية : وتنص على :" **إستراتيجية التنويع في الصادرات أكثر فعالية من إستراتيجية التركيز**" وقد ثبت صحة هذه الفرضية

لأن إستراتيجية تنويع الصادرات تتمتع بمزايا تجعلها أحسن خيار أمام الدول لتفادي الوقوع في الأزمات ومن هذه المزايا نجد تقليل المخاطر وتوزيعها على عدد كبير من السلع ففي حالة ما إذا تعرضت سلعة معينة لأزمة انخفاض الأسعار فلا يؤثر هذا على الاقتصاد ككل كونه لا يعتمد عليها كل الاعتماد، على عكس تركيز الصادرات فهو يعرقل التنمية الاقتصادية لما له من سلبيات على اقتصاد البلاد حيث كشفت الأزمات الاقتصادية العالمية عن أهم نقطة من نقاط ضعف بعض الاقتصاديات وهي اعتمادها على عدد قليل من السلع والقطاعات التصديرية وهذا ما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعار السلع المصدرة ولذلك يجب على الدول تنويع صادراتها لتفادي الأزمات .

- الفرضية الثالثة: و تنص على :" **ترتكز إستراتيجية الصادرات الصينية على التنويع هو سر نجاحها وتفوقها**" وقد ثبت صحة هذه الفرضية

لأن الصين سعت من خلال إستراتيجيتها في تنمية صادراتها إلى جملة من الآليات التي من شأنها أن تعمل على تنويع صادراتها مثل تعزيز نقل التكنولوجيا وإنشاء المزيد من مراكز البحث قصد التحول من الصناعات التقليدية إلى سلع متطورة ومتنوعة وذات جودة عالية.

- الفرضية الرابعة : وتنص على :" **بروز الصين كقوة اقتصادية ناتج بالأساس على تركيزها على تطوير صادراتها** "وقد ثبت صحة هذه الفرضية

التجارة مورد مهم لكل دولة و لها دور كبير ومهم في تقدم الصين فالتجارة الصينية كانت من أبرز مجالات نشاطها الاقتصادي و جلبت في طياتها جميع مظاهر الثقافة والحضارة، والصادرات الصينية تساهم في رفع مؤشرات القوة الاقتصادية للصين حيث كانت لها مساهمة كبيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي باعتبارها طرف في حسابه وكذلك ساهمت الصادرات في زيادة نصيب الفرد من الناتج النحلي الإجمالي، تساهم الصادرات في رفع مستوى التصنيع في الصين من خلال ما توفره من عملة صعبة تدعم العملية التصنيعية وهذا ما يرفع من نسبة اليد العاملة في التصنيع، وكذلك بانتعاش قطاع الصناعة في الصين وزيادة الصادرات يتبعه بذلك زيادة نسبة الصادرات الصناعية، وتدعم الصادرات كذلك إنتاج واستهلاك الطاقة، ومنه نستخلص أن الصادرات تساهم في رفع مؤشرات القوة الاقتصادية للدولة ولأن القوة الاقتصادية للدولة تؤدي إلى ريادتها عالميا فنقول أن الصادرات تؤدي إلى الريادة الاقتصادية للدولة .

2. أما بالنسبة لنتائج الدراسة فهي كالتالي :

- يشهد العالم تزايد دور الاقتصاديات النامية في البيئة الاقتصادية خاصة دول شرق آسيا حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة بالنسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والصادرات والإنتاج .
- تعتبر إستراتيجية تنويع الصادرات أحسن أداء من إستراتيجية تركيز الصادرات وهذا لما تتمتع به إستراتيجية التنويع من خصائص تجعلها تحقق نسب نمو أكثر.
- تمتلك الصين خصائص جغرافية ومقومات اقتصادية كانت سببا في تنمية الصين وتحقيق أهدافها من معدلات نمو مرتفعة وبالتالي بلوغ مركز الصدارة وساعد في ذلك عمليات الإصلاح التي قامت بها.
- تعتبر الصين من التحديات الكبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث أعادت الصين الاعتبار لنظام التعددية القطبية بدلا من القطب الواحد الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية .

- تبنت الصين إستراتيجية فعالة في تنمية صادراتها اعتمدت فيها على سياسات استهداف مختلفة (سلعية وجغرافية و رأس المال)، حيث الاستهداف الجغرافي تمثل في المناطق الاقتصادية الخاصة حيث كانت هذه الأخيرة كنوافذ على الاقتصاد العالمي وساهمت في جذب الاستثمارات والتكنولوجية الحديثة فكان هدف الصين من إنشاء هذه المناطق هو الإسراع في تصدير السلع المصنعة وتحقيق الاندماج بين العلم والصناعة والتجارة

أما استهداف رأس المال فكان من خلال تشجيع الحكومة الصينية الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تقديم التسهيلات والحوافز قصد جذب أكبر عدد ممكن منها لتحقيق حجم أكبر من المنافع التي تقدمها هذه الاستثمارات على صعيد التجارة الخارجية والتشغيل وجذب التكنولوجيا العالية والأهم من ذلك هو جذب العملة الصعبة.

- ومن جانب سياسة الاستهداف السلعي سعت الصين لتحقيق هذه السياسة وفق مجموعة من الآليات ساعدت على تكثيف الإنتاج وتسهيل تصريف منتجاتها للأسواق الخارجية.
- انخفاض سعر العملة الصينية أدى إلى تدفقات كبيرة من العملة الصعبة إلى داخل الصين وذلك من خلال زيادة الطلب على الصادرات الصينية وهذا ما أدى إلى امتلاك المنتجات الصينية تنافسية عالية بالمقارنة مع المنتجات الأخرى في السوق العالمية.
- انخفاض سعر العملة الصينية كذلك أدى إلى قيام حرب العملات بين اليوان والدولار أي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما أدى إلى هيمنة الصين على الاحتياطي العالمي من الدولارات حيث الاحتياطي الصيني هو الأكبر على الصعيد العالمي.
- تمثل الصين الدولة الأكبر مشاركة وفعالية في الاقتصاد العالمي وهذا راجع إلى مساهمة الصادرات الصينية في تنشيط الاقتصاد العالمي حيث ارتفعت حصة الصين من إجمالي الصادرات العالمية إلى 13.8% عام 2015 وتمثل هذه النسبة أكبر حصة تستحوذ عليها دولة واحدة من إجمالي الصادرات العالمية منذ عام 1968 .
- تحتل الصين المرتبة الأولى في تصنيف الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية لعام 2016 حيث حافظت على هذه المرتبة طول مدة خمس سنوات متلاحقة، وحققت نسبة مشاركة في التجارة العالمية جعلتها تحتل المرتبة الأولى في التجارة العالمية
- حققت الصين مؤشرات القوة الاقتصادية كما يلي :
  - يمتلك الفرد الصيني دخل معتبر من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 8105 دولار أمريكي عام 2016 .

- مستوى تصنيع متقدم جدا في الصين وهذا ما جعله القطاع المسيطر على الاقتصاد الصيني ويشارك بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الصادرات الصناعية نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات .
- تحتل الصين المرتبة الثالثة عالميا بعد الإتحاد الأوروبي في المساهمة في الصادرات الصناعية العالمية ابتداء من عام 2009.
- تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في استهلاك الطاقة ابتدءا من عام 2009.
- تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفحم وتوليد الكهرباء والمرتبة السادسة عالميا في إنتاج النفط والغاز الطبيعي والمرتبة السابعة عالميا في إنتاج الوقود الحيوي للفترة 2006-2016 .

- تساهم الصادرات في رفع مؤشرات القوة الاقتصادية حيث :
  - تعمل الصادرات على زيادة دخل الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي .
  - تساهم الصادرات في تحسين التصنيع في الصين وتزيد من نسبة اليد العاملة في التصنيع وهذا ما يرفع من نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات .
  - تساهم الصادرات في زيادة إنتاج واستهلاك الطاقة في الصين .
- للصادرات دور مهم في زيادة القوة الاقتصادية للدولة وبلوغ مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وبالتالي فالصادرات مدخل للريادة الاقتصادية .

3. **المقترحات :**

من خلال دراسة هذا الموضوع ومن خلال النتائج المتوصل إليها نقدم المقترحات التالية:

- اتخاذ التجربة الصينية كمثل على النهوض بالتجارة الخارجية و بلوغ الريادة الاقتصادية على المستوى العالمي .
- تخلي المجتمع الصيني عن ظاهرة التقليد في المنتجات المصدرة والتوجه نحو الإبداع والابتكار.
- الاستغلال العقلاني للطاقة في الصين قصد المحافظة على الاحتياطي الموجود .

4. **أفاق الدراسة:** إن موضوع الدراسة متعدد الجوانب ولاستكمال جميع جوانبه يمكن أن نطرح بعض العناوين يمكن أن تكون كآفاق للدراسة :

- دور الاستثمارات الأجنبي المباشر في بلوغ الصين الريادة الاقتصادية.
- دور العملة في تطوير الصادرات الصينية .
- أثر انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة على نمو صادراتها .

قائمة المراجع

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية

أ. **الكتب :**

1. أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، التخطيط و التنمية الاقتصادية ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2011.
2. إبراهيم الأخرس، دور الشركات عابرة القارات في الصين ،إيتراك للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2012.
3. إبراهيم الأخرس،أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود) ، الإيتراك للطباعة و النشر ، مصر،2008.
4. إسماعيل محمد بن قانة ،اقتصاد التنمية (نظريات ، نماذج ،إستراتيجيات)، دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ،2011.
5. أحمد الأشقر،الاقتصاد الكلي، دار الثقافة انشر و التوزيع،عمان، 2007.
6. أنطوان برونيه ، جون بول جيشار ،التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية ،ترجمة عادل عبد العزيز أحمد ،المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، مصر ، 2016.
7. بديع جميل قدو،التسويق الدولي،دار الميسرة،عمان،2009.
8. جمال بن عباس،السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي،دار الخلدونية ، الجزائر،2007.
9. جوزيف س ناي ، ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الولية ، ترجمة ترجمة محمد توفيق البجيرمي و عبد العزيز عبد الرحمان الثنيان ،الكعيبان، الرياض ،المملكة العربي السعودية ،2007.
10. حيدر نعمة بخيت ،سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر و الصين و الو م ا ، دار آمنة للنشر و التوزيع ،عمان،2014.
11. خضر عباس عطوان،القوى العالمية و التوازنات الاقليمية، ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن، 2010.
12. رضوان محمود العمر،التسويق الدولي ، دار وائل للنشر،الأدن،2007.
13. رنان مختار،التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي ،منشورات الحياة ، الجزائر ،2009 .
14. زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي،الدار الجامعية الجديدة،الاسكندرية، مصر، 2005.
15. دومنيك سلفادور ، الاقتصاد الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية – الدار الولية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1993.

16. شريف علي الصوص،التجارة الدولية(الأسس و التطبيقات)، دار أسامة للنشر و التوزيع،الأردن، 2012.

17. شيوى قوانغ ، جغرافيا الصين ،ترجمة محمد أبو جراد ،الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية ، مصر ،1987.

18. طارق يوسف حسن جابر ، السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012.

19. عبد الرحمان يسري أحمد ،**الاقتصاديات الدولية**،الدار الجامعية ،مصر،2007.

20. عثمان ابو حرب ، الاقتصاد الدولي ،دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008.

21. علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2007.

22. علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات ،دار الميسرة للنشر و التوزيع،عمان ، الأردن،2007.

23. محمد محمد الغزالي ، مشكلة الإغراق ، الدار الجامعية الجديدة ،الإسكندرية ، 2007.

24. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007.

25. موردخاي كربانين ، الاقتصاد الدولي – مدخل السياسات –، تعريب محمد إبراهيم منصور ، علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2007.

26. فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني ،الهيئة العامة السورية للكتاب ،دمشق،2010.

27. فرحات غول،التسويق الدولي(مفاهيم و أسس النجاح في الأسواق العالمية)، دار الخلدونية ،الجزائر،2008.

28. فريد النجار،التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتجية ، الدارالجامعية ،الاسكندرية،مصر،2007.

29. كامل بكري،الاقتصاد الدولي–التجارة و التمويل–،الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2003.

30. محمد حمد قطاطشة ،**النظام الاقتصادي السياسي الدولي** ،دار وائل للنشر ، ط 1 ،عمان ،2013.

31. محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2003.

32. هاني حامد الضمور،التسويق الدولي، دار وائل للنشر،الأردن،2004.

33. هايل عبد المولى طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية جامعة اليرموك ،الأردن ، 2015.

34. هشام محمود الاقداحي ، **العلاقات الاقتصادية المعاصرة** ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، مصر ،2009.

35. يحي سعيد علي عيد،التسويق الدولي و المصدر الناجح،دار الأمين،بلد النشر غير موجود،1997.

ب. الأطروحات و الرسائل:

36. بولطيف بلال,إستراتيجية التسويق الدولي كمدخل لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بيفا للصناعة الغذائية و صناعة البسكويت التركية في السوق الجزائرية ,مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية ,كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ,جامعة بسكرة 2015/2014,

37. سعيدي يحي،تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة،2006-2007.

38. جوامع سماعين،مساهمة لصياغة إستراتيجية لتدويل نشاط المؤسسات الكبرى ، المتوسطة و الصغيرة . دراسة حالة تدويل بعض المؤسسات الجزائرية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ، 2016/2015.

39. سليمان دحو،التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر ،أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة ،2016/2015.

40. شربي محمد الأمين،أهمية و دور تمويل و تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة FSPE و CAGEX 1998-2009 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة،2010-2011.

41. عبد الرحمان بن سانية ، الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ضل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة تلمسان، 2012-2013.

42. عماري جمعي، إستراتيجيات التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص تسيير مؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2011.

43. كريمة فرحي ،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين و تركيا و مصر و الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013.

44. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر ،مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2010/2009.

45. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2008-2009.

46. مريم بروك،التسويق الدولي بين ضرورة التكيف مع أنظمة الإدارة البيئية و تحديات المنافسة الدولية -دراسة حالة واقع التسويق الدولي في عينة من المؤسسات الاقتصادية -،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ،2015-2016.

ت. المجلات الدورية:

47. إبراهيم أحمد عرفات ، حسين سيد ربيع ، التكتلات الاقتصادية .مقاربة نظرية لفلسفة التكامل الاقتصادي ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 125، 2017

48. المعهد العربي للتخطيط ، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد 81 ، الكويت ، 2009.

49. إيمان شليحي ، عبد الأمير السعد، مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الإقليمية التقليدية والحديثة "حالة الدول العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 7 ، جامعة المسيلة ،2016.

50. بن عزة محمد الأمين ،التحالفات الإستراتيجية كضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، جامعة الشلف ، 2004.

51. براق محمد،عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف ،العدد 4،جوان 2006.

52. بورحلة ميلود .بوطوبة محمد،أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة-1990 2013 :دراسة تحليلية قياسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف،العدد 13،2015.

53. خالد الحراري،مفهوم القوة في السياسة الدولية ،مجلة المستقبل،العدد7،مصر،2015.

54. خليل حسين ، القوة و أثرها في الأحلاف الدولية و صراعاتها ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد 65، لبنان ، 2008.

55. دينا أحمد عمر ،أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة،مجلة تنمية الرافدين،كلية الإدارة و الاقتصاد،جامعة الموصل،العدد 85(29)، 2007.

56. زوزي محمد ،إستراتيجيات الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية ، مجلة الباحث ، العدد 8 ، ورقلة ، 2010.

57. صبحي حسون الساعدي ،أياد محمد ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية،العدد 7المجلد 4 ،2011.

58. طلال زغبة،عبد الحميد برحومة،الأشكال الجديدة لتدفقات الإستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة و أثرها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية ،مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 11 ،جامعة المسيلة،2014.

59. سعدي فيصل ,رؤية تحليلية حول الأهمية الاقتصادية التصديرية مع الإشارة لإمكانات تصديرية متاحة للجزائر في مجال الطاقات المتجددة , مجلة البحوث و الدراسات العلمية , العدد 10 , جامعة المدية , 2016.

60. عابد بن عابد العبدلي،تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية،مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر،العدد 27،2005.

61. عاطف لافي مرزوك،التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة القواعد و الدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 24، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013.

62. عائشة بن عطا الله، دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي2001–2007,مجلة الباحث العدد11 ،جامعة ورقلة, 2012.

63. عبد الرحمان تيشوري ،انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة ،مجلة الحوار المتمدن،العدد 1332 ، سوريا 2005.

64. عدنان مناني صلاح،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية،مجلة كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بغداد،العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013.

65. عمر محمود أبو عيدة،آداء الصادرات الفلسطينية و أثرها على النمو الاقتصادي:دراسة قياسية للفترة 1994-2011،مجلة جامعة الأزهر،العدد1، غزة ،المجلد 15 ،2013.

66. فيصل الشحي ، مؤشر القطاع الصناعي ، مجلة الاقتصادية ، العدد الرابع ، ابو ضبي ، 2014.

67. عمر عباس يوسف عبد الله ، موسى يوسف البر ،أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان (1992-2012)،مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد 16 ،السودان، 2016.

68. علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منهاعربياً،مجلة جامعة بابل ، العدد 3 المجلد 23، العراق ،2015.

69. قدي عبد الجيد ،وصاف سعيدي، آليات ضمان ائتمان و تنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة، العدد2، 2002.

70. مازن حمود ،الصين في حرب العملات تأخذ الاقتصاد العالمي رهينة،مجلة إتحاد المصارف العربية،البنك العربي،العدد 398،بيروت ،لبنان،يناير 2014.

71. محمد راتول،الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الشلف،العدد 4،جوان 2006.

72. محمد عاشور مهدي عاشورو آخرون،العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم استغلال، مجلة قراءات إفريقية العدد 23 ،مارس 2015.

73. محمد قويدري ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية ، مجلة الباحث ، العدد 1 ، ورقلة ،2002.

74. محمد نورى داودة ، دولفان أمين سليمان ، دور التحالفات الإستراتيجية في تعزيز التوجه الريادي للمنظمة –دراسة ميدانية لعينة من مدراء شركات السفر و الطيران في محافظة دهوك ، مجلة جامعة زاخو ، العدد 2، العراق ، 2014.

75. محمد جواد ، أحمد رعد رمضان ، الخصائص الطبيعية للصين ،مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 93 ، 2016.

76. مدحت أيوب ،الآسيان بين بكين و واشنطن ،مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الأهرام المصرية،العدد 202،أكتوبر 2015.

77. مصطفى بابكر ، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات ، مجلة جسر التنمية ، العدد 50 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2006.

78. مصطفى محمد علي،الشمال و الجنوب .الدلالة الجغرافية و الاستخدام الدولي المعاصر، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول و الثاني ، 2011.

79. وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر،الواقع و التحديات،مجلة الباحث ، لعدد 10، جامعة ورقلة، 2002.

80. وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد ، الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ...سياسات و مؤشرات، المجلة ا لعراقية للعلوم الإدارية،العدد 33 ، 2012.

81. يمني سليمان،القوة الذكية –المفهوم و الابعاد دراسة تأصيلية – ، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية ،يناير 2016.

ث. الملتقيات ،الندوات ، الملتقيات:

82. بن حاج جيلالي ،مغراوة فتيحة ،الشركات متعددة الجنسيات بين تطبيق الاقتصاد الحقيقي و تفعيل الاقتصاد الافتراضي (دراسة تحليلية)،الملتقى العلمي الدولي الخامس :الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، المركز الجامعي خميس مليانة ،13-14 مارس 2012.

83. جاسم المناعي ، التغير في البيئة الاقتصادية الدولية و الاقتصادات العربية (الفرص و التحديات)،مؤتمر العرب في بيئة دولية متغيرة ،مركز الخليج للدراسات ، الشارقة ، 7-8 ماي 2008.

84. جلال مسعد محتوت ، مشاكل التصدير خارج المحروقات في الجزائر ، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 11-12 مارس 2014.

85. حسين نوارة ،إستراتيجية التصدير و إجراءات تنميته في الجزائر ، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 11-12 مارس 2014.

86. عائشة بن عطا الله ،وضعية البطالة و إستراتيجية التشغيل في الصين ،ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر 2011.

87. سلوى صبري ،سياسة إحلال الواردات الصناعية مشاكل و صعوبات التطبيق و سبل التطوير ، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة : نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية ، فلسطين ، 16 -17 /2012/10.

88. غسان عيسى العمري ،المعضلات الأخلاقية و أثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسيات ، المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال" التحديات– الفرص– الآفاق"،جامعة الزرقاء الخاصة ، الأردن،10-11/11 2009.

89. مصطفى عبد الله الكفري ،الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة و العشرون حول الاقتصاد السوري و آفاق المستقبل 2010/01/15 ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،دمشق.

90. ممدوح عوض الخطيب ، التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي ، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود ، الرياض، 2014.

91. وصاف سعيدي،التجارة الالكترونية كأداة لتنشيط الصادرات،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد،22-23 أفريل 2003 ، جامعة ورقلة.

92. وصاف سعيدي ، ضمان ائتمان التصدير في البلدان النامية COTUNACE التونسية نموذجا ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية – ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

ج. التقارير و النشريات:

93. الإتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية ،استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية و العربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات و المتغيرات ، التقرير السنوي رقم 8،أفريل 2015.

94. الأمم المتحدة ، محاربة تغير المناخ ،تقرير التنمية البشرية 2007-2008.

95. البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم 2009:إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية.

96. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مجموعة من خبراء ، إشراف د عبد القادر فتحي لاشين ، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (CATS) و علاقتها بقطاع النقل البحري في الدول العربية ، مصر ، 2005 .

97. صندوق النقد الدولي ،إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، المملكة العربية السعودية :معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو،تقرير 2015.

98. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ،ضعف الطلب الأعراض و العلاج،تقرير أكتوبر 2016.

99. مكتب العمل الدولي ، تمكين شعوب إفريقيا بتوفير العمل اللائق ، الاجتماع الإقليمي الإفريقي ، العدد 12 ، سويسرا ، 2011.

86. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، النمو المستدام للتشغيل:دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية:

A. Livres

87. Ahmed Silem ،jean Marie Albertini،Lexique d'economie ،7 edition ،DALLOZ،paris ،2002 .

88. Kada Akacem,Comptabilité Natonale,Office des Publications Universaires ,Alger,1987 .

89. Patrick Joffer ,Léxportation dans la turbulence Mondiale , Economica ,Paris,1986.

B. Thèses

90. Ning Zhang,Foreign Direct Investment in China Determinant and Impacts, thes Doctor of Philosophy in Management Studies ,the University of Exeter, September 2011.

C. Magazines

91. British Petroleum ,Statistical Review Of World Energy ,66th edition, Britain,June 2017.

92. Mohamed B Yuesoff، Malaysian Bilateral Trade Relation and Economic Growth ،International Journal of Business and Society ،N° 68-55 ،International Islalice University Malaysian ،Kuala Lumpur ،2005

93. Jesus Felip,The Decliming Share of Agricultural Employment in China,Structural Changes and Economic Dynamics , N°37,Aleneo De Manila Universitu,Philippines,2016.

94. Marianne Matthee،Win Naude ،Export diversity and regional growthe in a devloping contry context،empirical evidence ،World institute for

development economics research classifical codes :F14 AND R11- United Nation University ،August2008.

95. Penelop ،B ،China Joins the WTO: How ،why and what now ؟, Biusness Economics ،vol 37 n° 2 ،GERGIA ،april 2008.

96. Shyeat Abbas،causality between exports and economic growth ،investing suitabl trade policy for pakistan Eeurasian journal of buisiness and Economic ،N 5(10)91-98 ،departement of economics, university karachi pakistan،2012.

97. Suwt Dogruel،Mahmut Takcet ،trade libéralisation and export diveification in selected MENA contries ،topicsin in middle Eastern and African Economies VOL 13، September 2001.

98. Tatiana Sidorenko ،The Scope of Ecomic Corporation Between Russian and China and Future Prospect ،Development Problems،V45،N 176 ،National Autonmous University of Mexico،junuary-march 2014.

99. trésor direction general Service, Economique Régional de Pékin, Bulletin économique de la chine, n° 85,2016.

100. trésor direction general Service, Economique Régional de Pékin, Bulletin économique de la chine, n° 85,2016.

101. trésor direction general Service, Economique Régional de Pékin, Bulletin économique de la chine, n° 87,2017.

102. trésor direction general Service, Economique Régional de Pékin, Bulletin économique de la chine, n° 86,2016.

103. Wolfgang Kelle, Ben Li, and Carol H. Shiue, China's Foreign Trade: Perspectives From the Past 150 Years, The World Economy ,n° 01358, Blackwell Publishing, UK,2011.

104. Yuming Cui ,Revisiting china's E xchange Rate Regime and RNB Basket ,International Journal of Economices Finance ,vol 6,N 2 , Canadian Centre of Science and Education 2014.

D. Feuilles de travail

105. Anna Saarela,Trasformation of China and Global Economic Interdipendence ,Study Directorate,General For External Policies ,European Parliament ,Apri 2017,P25

106. C letusc ،coughlin ،Eran sege ،Foreign Direct Investement in China A spatiale Econometric study ،working paper (1990-9-00) Research Division ،Federal reserve Bank of S l-luis،United states of america ،Julay 1999 .

107. Douglas Zhihua Zeng ،Global Experiences with Special Economic Zones – withe a Focus on China and africa , working paper , world bank، ,2015.

108. Eswar Prasad,china's Growth and Intégration Into the World Economy,Occasional Paper 232,International Monetary Fund,Washington,2004.

109. Francoise lemoine et others , the geographic pattern of china's growth and gonvergence within industry, Working paper ,N 2014-04 ,centre d'etudes prospectives et d'information intternationales ,paris,2014.

110. Leeg Branstetter،Rebert C Feenstra ،Trade and Foreign Direct Investement in China :A Political Economy A pproch ،Dept of Economy ، Universite of California ،March 1999.

111. Owen C. H. Ho, Dterminant of Foreign Direct Investment in China ;Asectoral Analysis , working paper , 16th Annual Conference of th

Association for Chinese Economic Studies, School of Economics & Commerce University of Western Australia,2004.

112. Peng Sun .Almus Hashmati.International Trade and Its Effects Economic Growth in China,Discussion Paper N°5151 ,Institute For the Study of Labor ,Germany ,August,2010.

113. Sujit Kuran ،Russia-china Economic Relation and Analyis ،Recherch scholer for russian and central Asian studies ،school of international studiesJ jawaharbr Nehru University ،Newdelhi ،India ،2013.

114. Sunada Sen,China in the Global Economy ,Working Paper N 642, Levy Economics Institute of Bard Colleg, New York ,United States,December 2010.

115. Tewodros Makonnen, Determinants of Export Commodity Concentration and Trade Dynamics in Ethiopia, Working Paper N° 2/2012, Ethiopian Economics Policy Research Institue, Ethiopia, 2012.

116. Thomas Rumbough ،Nicolas Blancher،China International Trade WTO Accession ،IMF Working Paper wp/04/36،international Monetary Fund ،March 2004.

117. Wine Naud،Riaan Rossouw ،Export Deversification and specialization in South Africa ،Extent and impect ،Research paper N 2008/93، World institut for devlopment economics Research ،United Nation University ، October 2008.

118. Eswar Prasad,china's Growth and Intégration Into the World Economy,Occasional Paper 232 ,InternationalMonetaryFund ,Washington ,2004.

119. Zaidi Sattar ،Strategy for Export Diversification 2015-2020 ،Prepared as a paper for the Seventh Five Year Plan ،Policy Research Institute of Bangladesh ،January 2015.

E. Rapports

120. Ambassade de France en Indonesi ,le Commerce Exterieure De L Indonesie En 201,،Service Economique ,Juin 2014 .

121. Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2000-2001.

122. Direction Général des Politiques Exterieures de L'UE ,Relation Commercial UE-China ,Parlement Européen , 2011.

123. EMBASSY OF SWITZERLAND IN THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA, China 2017 Economic Report,june 2017.

124. Energy and Security Group Reston, Clean Energy:An Exporter's Guide to China, U.S. Department of Commerce International ,Trade Administration, July 2008.

125. Joseph Casey , Patterns in US-China Trade Since China 's Accossion to the World Trade Organisation ،commission review of economic security of the united states america ،china-US،2012 .

126. International Monetary Fund,Malausia ,Contry Report N 15/59. Washington,2015.

127. Organisation For Economic Co-Opiration and Development ,The Economic Impact Of Counterfeeting ,1998.

128. United Nation Développement Programme ,Export Dépendance and Export concentration.

129. United Nation Conference On Trade and Development ,Trade and Development ,Structural Transformation For Inclusive and Sustaind Growthe ,Report 2016.

130. United Nation ,World Economic Situation Prospects ,2016.

131. United Nation Développement Programme , Export Dépendance and Export concentration.

132. United Nationas Conference on Trade and Devlopment ,Trade and Development Report 2016.

133. Salomon Sa men،Aprimer on export Diversification key concept ،theoretical Underpining and enprical evidence growthe and crisis ،unit world bank،wachington،May،2010.

134. Stephen Elias،Clare Noone ،The Growthe and Development of the Indonesian Economy،Reserve Bank of Australia،Bulletine Decembre ،2010.

135. world Bank, World Développement Indicateur Databas, April 2017.

ثانيا : المواقع الإلكترونية:

أ) المواقع باللغة العربية:

136. أسرار البضائع المقلدة في الصين ، متاح على الموقع : https://afkardz.com.

137. العلاقات بين الصين و الاتحاد الأوروبي ، متاح على : http://www.arabsino.com/articles/13-06-21/9919.htm.

138. المنظمة العالمية للتجارة، الصين ، متاح على : internationalinformationcentr،copyright@china،www

139. اليوان أستوفى شروط الاعتماد ،← com،Skyneusarabia،WWW

140. إيران نظرة عامة، مجموعة البنك الدولي ، متاح على الموقع : http://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview ، تاريخ الاطلاع : 12/02/ 2017، الساعة : 13:25 .

141. بن علي عبد الغني ، موسلي أمينة ،آثار الأزمة على الاقتصادات الناشئة (BRICS)و أهم الدروس المستفادة منها،متاح على :-iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../8 Bin-Ali-Abdel-Ghani-Mousli-Amina.pdf

142. بيانات البنك الدولي متاح على : www.worldbank.com

143. جهاد محمود عبد المبدي ،القوة الاقتصادية للدولة،مؤسسة البديل المصرية ، متاح على: http://elbadil.com

144. دانيا مالكي ،نظرية القوة في العلاقات الدولية ،الباحثون السوريون ،متاح على www.syr-res.com،

145. ساي فنغ و آخرون ،شنشن نموذج الإصلاح و الإنفتاح ،مجلة الصين اليوم ،الفرع الإقليمي بالقاهرة ،مصر ، متاح على : WWW.Chinatoday.Com.CN

146. شيماء سليمان،الاقتصاد الصيني–لمحة تاريخية عن تطور الاقتصاد الصيني،متاح على https://abeqtisad.com/reports/china–economic–history

147. صبحي إبراهيم مقار،التجربة الصينية في التصدير متاح على : www.alhewar.org

148. عبد الرحمان منصور،الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية ،مركز الجزيرة للدراسات ،من موقع : www،studies،aljazeera،net.

149. عبد الحميد مرغيت،تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية ، متاح على : 2016/.../تجربة–إيران–في–تشجيع–الصادرات–غير–النفطية.pd.

150. عبد الوهاب القحطاني،عولمة الفقر في الدول النامية ،متاح على : http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=151041&issueno=8836#.WkD yVaKtbuU.

151. عددسكان الصين ، متاح على : https://www.belaahol.com/nrws/world/7533.

152. علاء الدين السيد، رغم تراجع التجارة العالمية،الصين تتقدم بخطى ثابتةمتاح على http://www ،sasapost،com

153. مالك عوني ،الصعود الصيني إلى اللاقطبية،مجلة السياسة الدولية ،عدد يناير 2017،مؤسسة الأهرام، متاح على : www،siyassa،org،eg

154. مايا جريديني، **كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟**،متاح على: http://www،alarabiya،net

155. محمد إبراهيم السقا،المرض الهولندي،متاح على الموقع : www،economyofkuwait،blogspot،com،2011

156. محمد صلاح ،بكين و دول الآسيان مصالح تتخطى بحر الجنوب،مقالة منشورة على الموقع :www،dotmasr،com/detaills

157. هايل عبد المولى طشطوش ،العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية،2015 متاح على: www .policitics.dz.com.

158. يوسف زاير،اندونيسيا من الفقر إلى رابع اقتصاد في آسيا،http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=99933.

ب) المواقع باللغة الفرنسية :

159. An Assessment of china's trade System, valable sure :http/puie،com

160. China Development Bank،Exoerience Gained in the Development of china's special Economic Zones ,valable sur : www ،worldbank،org

161. China Population , https://www.worldmetrs.info/world-population/china-population.

162. CHINA SERVICES SECTOR ANALYSIS ,www.intracen.org /…/sector/.

163. China vs، United States valable sure : http://www،indexmundi،com/factbook/compare/china،united-states

164. Current issues Facing china →www،Activeukchina،com

165. Daniel Workman , China's Top Trading Partners valable sure : www,worldstopexports,com/chinas-top-import-partners/consulté le 19/02/2017 a 21h :31m.

166. David Tentori ،Myriam Zandonini،Trends and leadership challenges in the evolution of the global economic system ،transworld،marche 2013 valable sure :www ،Transworld

167. Chee Kian Leong ،A Tale of Two Countries ;Openness and Growthe in China ,valable sur ;https/ideas،repec،org.

168. Exporte Trade in China –Statistics and Facts , valable sure ; https://www.statista.com/topics/1456/export-in-china.

169. Jeevan THapa,Characteristics of Developing Contrie ,svalable sure , http://economydetail.blogspot.com/2010/02/characteristics-of-developing-countries.html.

170. Gordon H. Hanson, Raymond Robertson, China and the Manufacturing Exports of Other Developing Countries,valable sure ; https://gps.ucsd.edu/_files/…/hanson_publication_it_china-exports.pdf.

171. Guoqiang Long ،China 's Policies on FDI :Review and Evaluation valable sur :http ps/openknowledge ،worldbank/org

172. Guoqiang long,China Policies on FDI Review and Evaluation, valable sur : https: //www.cgdeu.org/sites/default/files/9780811323818.ch12 pdf

173. Population Growth in China ,valable sur :https://www.statista.com/statisties/25073/.

174. Richard D. Smith ،The Role of Economic Power in Influencing the Development of Global Health Governance ،valable sur ,www .hgj.org/Smith

175. The world's 10 biggest economies in 2017، ،valable sur ; https://www.weforum.org/agenda/2017/03/worlds-biggest-economies-in-2017

176. The State Council ,The People's Republic Of China ,China's Foreign Trade ,valable sur :english.cov.CN ,consulté le :4/1/2018 ,a : 11 ;37.

177. wayne M Morrison ,china's Economic Rise :History ;trends challenges and implication for the United States ,CRS Raport for members and commitees of congres , order cod RL 33543 ,21 october 2015 , valable sure : http ps//fas,org

178. Wolfgang Keller،Ben Li ،Carol H Chiue ،China's Foreign Trade:Perspectives from the past 150 years valable sure :https://ideas،repec،org

179. www,chinability,com

180. Yue Man Yeung ,Jeanna be,Gordon Kee, China's Special Economic Zone ,valable sur : WWW,researchgat,net

الملاحق

الملحق(رقم 1):إجمالي الناتج المحلي و صادرات السلع و الخدمات و عدد السكان حسب المجموعات لعام 2015

	عدد الاقتصادات	إجمالي الناتج المحلي		صادرات السلع والخدمات		عدد السكان	
		الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم
الاقتصادات المتقدمة	٣٩	١٠٠,٠	٤٢,٤	١٠٠,٠	٦٣,٤	١٠٠,٠	١٤,٦
الولايات المتحدة		٣٧,٢	١٥,٨	١٧,٠	١٠,٨	٣٠,٥	٤,٥
منطقة اليورو	١٩	٢٨,٢	١٢,٠	٤٠,٣	٢٥,٦	٣٢,٠	٤,٧
ألمانيا		٨,٠	٣,٤	١١,٨	٧,٥	٧,٨	١,١
فرنسا		٥,٥	٢,٣	٥,٧	٣,٦	٦,١	٠,٩
إيطاليا		٤,٥	١,٩	٤,١	٢,٦	٥,٨	٠,٨
إسبانيا		٣,٣	١,٤	٣,٠	١,٩	٤,٤	٠,٦
اليابان		١٠,٠	٤,٢	٥,٩	٣,٧	١٢,٠	١,٨
المملكة المتحدة		٥,٦	٢,٤	٥,٩	٣,٧	٦,٢	٠,٩
كندا		٣,٤	١,٤	٣,٧	٢,٣	٣,٤	٠,٥
اقتصادات أخرى متقدمة	١٩	١٥,٦	٦,٦	٢٧,٢	١٧,٣	١٥,٩	٢,٣
للتذكرة							
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٧	٧٤,٢	٣١,٥	٥٤,١	٣٤,٣	٧١,٧	١٠,٥

	عدد الاقتصادات	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية		السوق الصاعدة والاقتصادات النامية		السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
			العالم		العالم		العالم
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	١٥٢	١٠٠,٠	٥٧,٦	١٠٠,٠	٣٦,٦	١٠٠,٠	٨٥,٤
المجموعات الإقليمية							
كومنولث الدول المستقلة[٢]	١٢	٨,٠	٤,٦	٧,٧	٢,٨	٤,٦	٣,٩
روسيا		٥,٧	٣,٣	٥,١	١,٩	٢,٣	٢,٠
آسيا الصاعدة والنامية	٢٩	٥٣,٥	٣٠,٨	٥٠,٤	١٨,٤	٥٧,١	٤٨,٨
الصين		٣٠,٠	١٧,٣	٣١,٧	١١,٦	٢٢,٣	١٩,١
الهند		١٢,٢	٧,٠	٥,٥	٢,٠	٢١,٠	١٧,٩
ما عدا الصين والهند	٢٧	١١,٣	٦,٥	١٣,٢	٤,٨	١٣,٨	١١,٨
أوروبا الصاعدة والنامية	١٢	٥,٧	٣,٣	٩,٢	٣,٤	٣,٨	٣,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٢	١٤,٣	٨,٢	١٣,٨	٥,١	٩,٩	٨,٤
البرازيل		٤,٩	٢,٨	٧,٩	١,١	٣,٣	٢,٨
المكسيك		٣,٤	٢,٠	٥,٣	١,٩	٣,٠	١,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٢٢	١٣,١	٧,٦	١٤,٤	٥,٣	١٠,٦	٩,١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢٠	١١,٦	٦,٧	١٣,٩	٥,١	٧,٠	٦,٠
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٥	٥,٤	٣,١	٤,٥	١,٧	١٥,٠	١٢,٨
ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا	٤٣	٢,٦	١,٥	٢,٦	١,٠	١١,٢	٩,٦
المجموعات التحليلية[٣]							
حسب مصدر إيرادات التصدير							
الوقود	٢٩	٢٠,١	١١,٦	٢١,٦	٧,٩	١٢,٤	١٠,٦
غير الوقود	١٢٢	٧٩,٩	٤٦,٠	٧٨,٤	٢٨,٧	٨٧,٦	٧٤,٨
منها: منتجات أولية	٣٠	٤,٦	٢,٧	٤,٦	١,٧	٧,٨	٦,٧
حسب مصدر التمويل الخارجي							
اقتصادات المركز المدين الصافي	١١٨	٤٩,٨	٢٨,٧	٤٤,٣	١٦,٢	٩٧,١	٥٧,٣

المصدر : صندوق النقد الدولي،آفاق الاقتصاد العالمي ضعف الطلب الأعراض و العلاج ،أكتوبر 2016 ،ص 207.

الملحق (رقم 2): تصنيف الاقتصادات حسب المنطقة المعتمد من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لعام 2013

البلدان والاقتصادات حسب المنطقة			
الاقتصادات الصناعية			
شرق آسيا والمحيط الهادئ			
أستراليا	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	منطقة ماكاو الصينية الإدارية الخاصة	نيوزيلندا
بولينيزيا الفرنسية	اليابان	ماليزيا	سنغافورة
غوام	جمهورية كوريا	كاليدونيا الجديدة	مقاطعة تايوان الصينية
أوروبا			
النمسا	فرنسا	إيطاليا	هولندا
بلجيكا	ألمانيا	ليختنشتاين	النرويج
الجمهورية التشيكية	هنغاريا	ليتوانيا	البرتغال
الدانمرك	أيسلندا	لوكسمبورغ	الاتحاد الروسي
فنلندا			
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
أروبا	جزر فرجن البريطانية	غويانا الفرنسية	بورتوريكو
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			
البحرين	إسرائيل	الكويت	قطر
أمريكا الشمالية			
برمودا	كندا	غرينلاند	الولايات المتحدة
الاقتصادات المتحولة إلى التصنيع			
شرق آسيا والمحيط الهادئ			
بروني دار السلام	إندونيسيا	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	الفلبين
كمبوديا	كيريباس	منغوليا	ساموا
الصين	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	ميانمار	جزر سليمان
جزر كوك	جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية	بالاو	تايلند
فيجي	جزر مارشال	بابوا غينيا الجديدة	تيمور - ليشتي
أوروبا			
ألبانيا	بلغاريا	لاتفيا	الجبل الأسود
بيلاروس	كرواتيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا	بولندا
البوسنة والهرسك	اليونان	مولدوفا	جمهورية رومانيا

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
أنغيلا	شيلي	غرينادا	المكسيك	سانت فنسنت وجزر غرينادين
أنتيغوا وبربودا	كولومبيا	غواديلوب	مونتسيرات	سورينام
الأرجنتين	كوستاريكا	غواتيمالا	نيكاراغوا	ترينيداد وتوباغو
جزر البهاما	كوبا	غيانا	بنما	أوروغواي
بربادوس	دومينيكا	هايتي	باراغواي	جمهورية فنزويلا البوليفارية
بليز	الجمهورية الدومينيكية	هندوراس	بيرو	دولة بوليفيا المتعددة القوميات
إكوادور	جامايكا	سانت كيتس ونيفس	البرازيل	السلفادور
مارتينيك	سانت لوسيا			
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				
الجزائر	مصر	لبنان	الأراضي الفلسطينية	الجمهورية العربية السورية
أرمينيا	جورجيا	ليبيا	المملكة العربية السعودية	تونس
أذربيجان	العراق	المغرب	جنوب السودان	تركيا
قبرص	الأردن	عمان	السودان	اليمن
جنوب ووسط آسيا				
أفغانستان	الهند	قيرغيزستان	باكستان	تركمانستان
بنغلاديش	جمهورية إيران الإسلامية	ملديف	سري لانكا	أوزبكستان
بوتان	كازاخستان	نيبال	طاجيكستان	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى				
أنغولا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	غينيا	موزامبيق	الصومال
بنن	الكونغو	غينيا-بيساو	ناميبيا	جنوب أفريقيا
بوتسوانا	كوت ديفوار	كينيا	النيجر	سوازيلند
بوركينا فاسو	جيبوتي	ليسوتو	جمهورية تنزانيا المتحدة	بوروندي
غينيا الاستوائية	ليبريا	رواندا	توغو	الكاميرون
إريتريا	مدغشقر	ريونيون	أوغندا	الرأس الأخضر
أثيوبيا	ملاوي	سان تومي وبرينسيبي	زامبيا	جمهورية أفريقيا الوسطى
الغابون	مالي	السنغال	زمبابوي	تشاد
غامبيا	موريتانيا	سيشيل	جزر القمر	غانا
موريشيوس	سواتيني			

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،النمو المستدام للتشغيل،تقرير 2013،ص ص ، 32-33.

الملحق(رقم 3): تصنيف الدول حسب مستوى التصنيع

الاقتصادات الصناعية				
أستراليا	فنلندا	إسرائيل	مالطة	سلوفينيا
النمسا	فرنسا	إيطاليا	كاليدونيا الجديدة	السويد
البحرين	جويانا الفرنسية	اليابان	نيوزيلندا	سويسرا
بلجيكا	بولينيزيا الفرنسية	جمهورية كوريا	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
برمودا	ألمانيا	الكويت	اليونان	الأمارات العربية المتحدة
جزر فرجن البريطانية	هولندا	ليختنشتاين	بورتوريكو	المملكة المتحدة
كندا	قوام	ليتوانيا	قطر	الولايات المتحدة
كوراساو	منطقة هونغ كونغ الصينية	لوكسمبورغ	الاتحاد الروسي	جزر فرجن الأمريكية
الجمهورية التشيكية	هنغاريا	منطقة ماكاو الصينية	سنغافورة	الدانمرك
أيسلندا	ماليزيا	سلوفاكيا		

الاقتصادات المتجهة إلى التصنيع				
الاقتصادات الصناعية الناشئة				
الأرجنتين	كولومبيا	كازاخستان	رومانيا	تركيا
بيلاروس	كوستاريكا	لاتفيا	المملكة العربية السعودية	أوكرانيا
البرازيل	كرواتيا	جمهورية مقدونيا	صربيا	أوروغواي
بروني دار السلام	فيجي	موريشيوس	جنوب أفريقيا	جمهورية فنزويلا البوليفارية
بلغاريا	اليونان	المكسيك	سوريام	شيلي
الهند	عمان	تايلاند	الصين	إندونيسيا
بولندا	تونس			
الاقتصادات الناشئة الأخرى				
ألبانيا	جزر كوك	غيانا	منغوليا	سيشيل
الجزائر	كوت ديفوار	هندوراس	الجبل الأسود	سري لانكا
أنغولا	كوبا	جمهورية إيران الإسلامية	موريتيريات	سانت كيتس ونيفس
أنتيغوا	دومينيكا	العراق	المغرب	سانت لوسيا
أنتيغوا وبربودا	الجمهورية الدومينيكية	جامايكا	ناميبيا	سانت فنسنت وجزر غرينادين
أرمينيا	إكوادور	الأردن	نيكاراغوا	سوازيلند
أذربيجان	مصر	كينيا	نيجيريا	الجمهورية العربية السورية
جزر البهاما	السلفادور	جمهورية كوريا الديمقراطية	باكستان	طاجيكستان
بربادوس	فيجي الاستوائية	قيرغيزستان	بالاو	تونغا
بليز	فيجي	لبنان	الأراضي الفلسطينية	ترينيداد وتوباغو
دولة بوليفيا	الغابون	ليبيا	بنما	تركمانستان
البوسنة والهرسك	جورجيا	ملديف	بابوا غينيا الجديدة	أوزبكستان
بوتسوانا	غانا	جزر مارشال	باراغواي	فييت نام
الكاميرون	غرينادا	ماوريتيك	بيرو	زمبابوي
الرأس الأخضر	غواتيمالا	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	الفلبين	
الكونغو	هوانيمالا	جمهورية مولدوفا	ريونيون	

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
أنغيلا	شيلي	غرينادا	المكسيك	سانت فنسنت وجزر غرينادين
أنتيغوا وبربودا	كولومبيا	غواديلوب	مونتسيرات	سورينام
الأرجنتين	كوستاريكا	غواتيمالا	نيكاراغوا	ترينيداد وتوباغو
جزر البهاما	كوبا	غيانا	بنما	أوروغواي
بربادوس	دومينيكا	هايتي	باراغواي	جمهورية فنزويلا البوليفارية
بليز	الجمهورية الدومينيكية	هندوراس	بيرو	دولة بوليفيا المتعددة القوميات
إكوادور	جامايكا	سانت كيتس ونيفس	البرازيل	السلفادور
مارتينيك	سانت لوسيا			
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				
الجزائر	مصر	لبنان	الأراضي الفلسطينية	الجمهورية العربية السورية
أرمينيا	جورجيا	ليبيا	المملكة العربية السعودية	تونس
أذربيجان	العراق	المغرب	جنوب السودان	تركيا
قبرص	الأردن	عمان	السودان	اليمن
جنوب ووسط آسيا				
أفغانستان	الهند	قيرغيزستان	باكستان	تركمانستان
بنغلاديش	جمهورية إيران الإسلامية	ملديف	سري لانكا	أوزبكستان
بوتان	كازاخستان	نيبال	طاجيكستان	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى				
أنغولا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	فيجي	موزامبيق	الصومال
بنن	الكونغو	غينيا-بيساو	ناميبيا	جنوب أفريقيا
بوتسوانا	كوت ديفوار	كينيا	النيجر	سوازيلند
بوركينا فاسو	جيبوتي	ليسوتو	جمهورية تنزانيا المتحدة	بوروندي
غينيا الاستوائية	ليبريا	رواندا	توغو	الكاميرون
إريتريا	مدغشقر	ريونيون	أوغندا	الرأس الأخضر
أثيوبيا	ملاوي	سان تومي وبرينسيبي	زامبيا	جمهورية أفريقيا الوسطى
الغابون	مالي	السنغال	زمبابوي	تشاد
غامبيا	موريتانيا	سيشيل	جزر القمر	غانا
موريشيوس	سواتيني			

المصدر : المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،النمو المستدام للتشغيل،تقرير 2013،ص ص ، 34-35.

الملحق (رقم 4): تصنيف الدول وفقا للدخل (نصيب الفرد من دخل القومي الإجمالي)

عالية الدخل (12,475 $ أو أكثر)				
أندورا	كوراساو	غوام	منطقة ماكاو الصينية	سنغافورة
أنغيلا	قبرص	منطقة هونغ كونغ الصينية	مالطة	سلوفاكيا
أروبا	الجمهورية التشيكية	هنغاريا	هولندا	سلوفينيا
أستراليا	الدانمرك	أيسلندا	كاليدونيا الجديدة	إسبانيا
النمسا	غينيا الاستوائية	أيرلندا	نيوزيلندا	السويد
جزر البهاما	إستونيا	إسرائيل	النرويج	سويسرا
البحرين	فنلندا	إيطاليا	عمان	مقاطعة تايوان الصينية
بربادوس	برمودا	فرنسا	اليابان	بولندا
ترينيداد وتوباغو	بلجيكا	بولينيزيا الفرنسية	جمهورية كوريا	البرتغال
الإمارات العربية المتحدة	برمودا	ألمانيا	الكويت	بورتوريكو
المملكة المتحدة	بروني دار السلام	اليونان	ليختنشتاين	قطر
الولايات المتحدة	كندا	غرينلند	لكسمبرغ	المملكة العربية السعودية
جزر فرجن الأمريكية	كرواتيا			

ذات الدخل المتوسط الأعلى (4,036 $ - 12,475 $)				
الجزائر	شيلي	العراق	موريشيوس	جنوب أفريقيا
ساموا الأمريكية	الصين	جامايكا	المكسيك	سانت لوسيا
أنغولا	كولومبيا	الأردن	الجبل الأسود	سانت فنسنت وجزر غرينادين
أنتيغوا وبربودا	كوستاريكا	كازاخستان	ناميبيا	سورينام
الأرجنتين	كوبا	لاتفيا	بالاو	تايلاند
أذربيجان	دومينيكا	لبنان	بنما	تونس
بيلاروس	الجمهورية الدومينيكية	ليبيا	بيرو	تركيا
البوسنة والهرسك	إكوادور	ليتوانيا	رومانيا	تركمانستان
بوتسوانا	الغابون	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا	الاتحاد الروسي	أوروغواي
البرازيل	غرينادا	ماليزيا	صربيا	جمهورية فنزويلا البوليفارية
بلغاريا	جمهورية إيران الإسلامية	ملديف	سيشيل	

ذات الدخل المتوسط الأعلى (1,026 $ - 4,035 $)				
ألبانيا	السلفادور	جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية	بابوا غينيا الجديدة	الجمهورية العربية السورية
أرمينيا	فيجي	ليسوتو	باراغواي	تيمور-ليشتي
بليز	جورجيا	جزر مارشال	الفلبين	تونغا
بوتان	غانا	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	ساموا	توفالو
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	غواتيمالا	جمهورية مولدوفا	سان تومي وبرينسيبي	أوكرانيا
الكاميرون	غيانا	منغوليا	السنغال	أوزبكستان
الرأس الأخضر	هندوراس	المغرب	جزر سليمان	فانواتو
الكونغو	الهند	نيكاراغوا	جنوب السودان	فييت نام
كوت ديفوار	إندونيسيا	نيجيريا	سري لانكا	اليمن
جيبوتي	العراق	باكستان	السودان	زامبيا
مصر	كيريباس	فلسطين	سوازيلند	

أفغانستان	جزر القمر	هايتي	مالي	سيراليون
بنغلاديش	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كينيا	موريتانيا	الصومال
بنين	إريتريا	جمهورية كوريا الديمقراطية	موزامبيق	طاجيكستان
بوركينا فاسو	إثيوبيا	قيرغيزستان	ميانمار	جمهورية تنزانيا المتحدة
بوروندي	غامبيا	ليبريا	نيبال	توغو
كمبوديا	غينيا	مدغشقر	النيجر	أوغندا
جمهورية أفريقيا الوسطى	غينيا-بيساو	ملاوي	رواندا	زمبابوي
تشاد				

المصدر:منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،النمو المستدام للتشغيل ،تقرير 2013،ص ص ، 36-37.

الملحق رقم (5)

نسبة من يعيشون دون خط الفقر، مجموعات مختارة من البلدان، ١٩٨١-٢٠٠٨

(نسب مئوية)

	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨
أفريقيا	٤٣,٥	٤٦,١	٤٥,٤	٤٦,٨	٤٩,٣	٤٨,٣	٤٨,٥	٤٦,٧	٤٣,٩	٤٠,٠
منها:										
شمال أفريقيا	١٨,٢	١٧,٣	١٦,٠	١٤,٨	١٣,٦	١٢,٦	١٢,٠	٩,٥	٨,٢	٥,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١,٩	١٣,٦	١٢,٠	١٢,٢	١١,٤	١١,١	١١,٩	١١,٩	٨,٧	٦,٥
آسيا	٤١,٢	٣٩,٧	٣٧,٨	٣٧,٥	٣٤,٤	٣١,٥	٢٦,٩	٢٥,٧	٢٠,٢	١٧,١
منها:										
الصين	٨٤,٠	٦٩,٤	٥٤,٠	٦٠,٢	٥٣,٧	٣٦,٤	٣٥,٦	٢٨,٤	١٦,٣	..
جنوب آسيا	٥٧,٥	٥٣,٩	٥٢,٠	٥٠,٦	٤٨,٦	٤٦,٠	٤٢,٧	٤١,٨	٣٧,١	٣٣,٨
جنوب شرق آسيا	٤٥,٢	٤٣,٥	٤٢,٦	٣٧,٧	٣٢,٧	٢٧,٤	٢٥,٤	٢٢,٢	١٦,٩	١٢,٩
غرب آسيا	٦,٦	٦,٤	٤,٢	٤,٧	٤,٩	٦,٠	٥,٨	٥,٤	٤,٦	٣,٢
الاقتصادات الانتقالية	٢,٤	٢,٠	٢,١	٢,٥	٣,٠	٥,١	٤,٩	٢,٦	١,٣	٠,٥

المصدر:مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية،تقرير التجارة و التنمية 2012، ص 61.

الملحق رقم (6)

نمو الناتج العالمي، ٢٠٠٤-٢٠١٢

(التغير السنوي بالنسب المئوية)

المنطقة/البلد	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢[أ]
العالم	٤,١	٣,٥	٤,١	٤,٠	١,٥	-٢,٣	٤,١	٢,٧	٢,٣
البلدان المتقدمة	٣,٠	٢,٤	٢,٨	٢,٩	٠,٠	-٣,٩	٢,٨	١,٤	١,١
وحدها:									
اليابان	٢,٤	١,٣	٢,٧	٢,٢	-١,٠	-٥,٥	٤,٤	-٠,٧	٢,٢
الولايات المتحدة	٣,٨	٣,١	٢,٧	١,٩	-٠,٤	-٣,٥	٣,٠	١,٧	٢,٠
الاتحاد الأوروبي (٢٧ بلداً)	٢,٦	٢,٠	٣,٣	٣,٢	-٠,٣	-٤,٤	٢,١	١,٥	-٠,٣
وحدها:									
منطقة اليورو	٢,٢	١,٧	٣,٢	٣,٠	-٠,٤	-٤,٤	٢,٠	١,٥	-٠,٤
فرنسا	٢,٥	١,٨	٢,٥	٢,٣	-٠,١	-٣,١	١,٧	١,٧	-٠,٣
ألمانيا	١,٢	٠,٧	٣,٧	٣,٣	١,١	-٥,١	٣,٧	٣,٠	-٠,٩
إيطاليا	١,٧	٠,٩	٢,٢	١,٧	-١,٢	-٥,٥	١,٨	-٠,٤	-١,٩
المملكة المتحدة	٣,٠	٢,١	٢,٦	٣,٥	-٠,١	-٤,٤	٢,١	-٠,٧	-٠,٦
الاتحاد الأوروبي (١٢ بلداً)[ب]	٢,٦	٤,٨	٦,٥	٦,٠	٤,١	-٤,٧	٢,٣	٢,١	١,٢
جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٧,٧	٦,٥	٨,٤	٨,٩	٥,٢	-٦,٥	٤,٢	٤,٥	٤,٣
جنوب شرق أوروبا[ج]	٤,٦	٤,٩	٥,٣	٥,٩	٢,٢	-٣,٧	-٠,٧	١,١	-٠,٢
رابطة الدول المستقلة، بما فيها جورجيا	٧,٩	٦,٧	٨,٧	٨,٩	٥,٣	-٦,٨	٤,٦	٤,٨	٤,٦
وحدها:									
الاتحاد الروسي	٧,٢	٦,٤	٨,٢	٨,٥	٥,٢	-٧,٨	٤,٠	٤,٣	٤,٧
البلدان النامية	٧,٤	٦,٨	٧,٩	٧,٩	٥,٣	٢,٤	٧,٥	٥,٩	٤,٩
أفريقيا	٧,٩	٥,٤	٦,١	٦,٠	٤,٨	-٠,٩	٤,٥	٢,٥	٤,١
شمال أفريقيا باستثناء السودان	٤,٨	٥,١	٥,٤	٤,٧	٤,٦	٣,٢	٤,٠	-١,١	٣,٩
أفريقيا جنوب الصحراء باستثناء جنوب أفريقيا	١٢,٨	٥,٨	٦,٩	٧,٢	٥,٦	-٠,٦	٥,٨	٤,٨	٤,٩
جنوب أفريقيا	٤,٦	٥,٣	٥,٦	٥,٦	٣,٦	-١,٧	٣,٨	٣,١	٢,٧
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥,٨	٤,٩	٥,٩	٥,٩	٤,٠	-٢,٠	٦,٠	٤,٣	٣,٤
البحر الكاريبي	٣,٧	٧,٣	٩,٣	٥,٨	٣,٠	-٠,٢	٣,٨	٣,٦	٣,٧
أمريكا الوسطى باستثناء المكسيك	٤,٢	٤,٨	٦,٤	٧,٠	٤,١	-٠,٢	٤,٠	٤,٩	٤,٥
المكسيك	٤,١	٣,٢	٥,١	٣,٤	١,٢	-٦,٣	٥,٨	٣,٩	٤,٠
أمريكا الجنوبية	٧,١	٥,٠	٥,٥	٦,٦	٥,٤	-٠,٢	٦,٥	٤,٥	٣,١
وحدها:									
البرازيل	٥,٧	٣,٢	٤,٠	٦,١	٥,٢	-٠,٣	٧,٥	٢,٧	٢,٠

المنطقة/البلد	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢أ
آسيا	٨,٠	٧,٩	٨,٧	٩,٠	٥,٩	٤,١	٨,٤	٦,٨	٥,٥
شرقي آسيا	٨,٣	٨,٦	١٠,٠	١١,١	٧,٠	٥,٩	٩,٤	٧,٦	٦,٣
ومنها:									
الصين	١٠,١	١١,٣	١٢,٧	١٤,٢	٩,٦	٩,٢	١٠,٤	٩,٢	٧,٩
جنوبي آسيا	٧,٥	٨,٢	٨,٥	٨,٩	٥,٨	٥,٥	٧,٣	٦,٠	٥,٢
ومنها:									
الهند	٨,٣	٩,٣	٩,٦	٩,٧	٧,٥	٧,٠	٩,٠	٧,٠	٦,٠
جنوب شرقي آسيا	٦,٥	٥,٨	٦,٢	٧,٠	٤,٠	١,٣	٨,٠	٤,٥	٤,٩
غربي آسيا	٨,٨	٦,٩	٦,٧	٤,٥	٣,٨	١,١-	٦,٥	٦,٩	٣,٧
أوقيانوسيا	٢,٢	٣,٥	٢,٩	٣,٦	٢,٧	٢,١	٣,٤	٣,٨	٣,٦

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية،تقرير التجارة و التنمية 2012، ص ص ، 2 – 3.

الملحق رقم (7): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة

Developed economies: rates of growth of real GDP, 2008–2018

Annual percentage change

	2008-2015[a]	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016[b]	2017[c]	2018[c]
Developed economies	0.8	0.1	-3.7	2.6	1.5	1.1	1.0	1.7	2.1	1.5	1.7	1.8
United States	1.2	-0.3	-2.8	2.5	1.6	2.2	1.5	2.4	2.6	1.5	1.9	2.0
Canada	1.5	1.0	-2.9	3.1	3.1	1.7	2.2	2.5	1.1	1.2	2.4	2.3
Japan	0.1	-1.0	-5.5	4.7	-0.5	1.7	1.4	-0.1	0.6	0.5	0.9	0.9
Australia	2.5	2.6	1.8	2.3	2.7	3.5	2.0	2.7	2.4	2.8	1.9	2.5
New Zealand	1.8	-0.4	0.3	2.0	1.8	2.8	1.7	3.0	3.0	2.5	2.5	2.4
European Union	0.4	0.5	-4.4	2.1	1.8	-0.5	0.2	1.5	2.2	1.8	1.8	1.8
EU-15	0.3	0.2	-4.4	2.1	1.6	-0.6	0.1	1.4	2.0	1.7	1.6	1.7
Austria	0.6	1.5	-3.8	1.9	2.8	0.8	0.3	0.8	0.8	1.4	1.5	1.4
Belgium	0.7	0.7	-2.3	2.7	1.8	0.2	0.0	1.3	1.4	1.4	1.5	1.5
Denmark	-0.2	-0.7	-5.1	1.6	1.2	-0.1	-0.2	1.3	1.0	1.6	1.9	1.9
Finland	-0.6	0.7	-8.3	3.0	2.6	-1.4	-0.8	-0.7	0.2	0.9	1.2	1.3
France	0.5	0.2	-2.9	2.0	2.1	0.2	0.6	0.7	1.2	1.3	1.6	1.6
Germany	0.8	1.1	-5.6	4.1	3.7	0.4	0.3	1.6	1.5	1.8	1.8	1.7
Greece	-3.7	-0.3	-4.3	-5.5	-9.1	-7.3	-3.2	0.7	-0.3	-0.3	1.7	2.0
Ireland	3.6	-2.2	-5.6	0.4	2.6	0.2	1.4	8.5	26.3	3.9	3.1	2.9
Italy	-1.1	-1.1	-5.5	1.7	0.6	-2.8	-1.7	-0.3	0.6	0.9	1.2	1.3
Luxembourg	1.7	-0.8	-5.4	5.7	2.6	-0.8	4.3	4.1	4.9	2.6	3.0	2.8
Netherlands	0.3	1.7	-3.8	1.4	1.7	-1.1	-0.5	1.4	2.0	1.6	1.8	2.0
Portugal	-0.7	0.2	-3.0	1.9	-1.8	-4.0	-1.1	0.9	1.5	1.4	1.4	1.3
Spain	-0.4	1.1	-3.6	0.0	-1.0	-2.6	-1.7	1.4	3.2	2.7	2.3	2.3
Sweden	1.2	-0.6	-5.2	6.0	2.7	-0.3	1.2	2.3	4.1	3.1	2.5	2.3
United Kingdom	0.9	-0.5	-4.2	1.5	2.0	1.2	2.2	3.1	2.2	2.0	1.1	1.3
EU-13	1.6	3.7	-3.7	2.0	3.1	0.5	1.2	2.8	3.6	3.0	3.2	3.3
Bulgaria	1.2	5.6	-4.2	0.1	1.6	0.2	1.3	1.5	3.6	2.9	2.9	3.0
Croatia	-1.2	2.1	-7.4	-1.7	-0.3	-2.2	-1.1	-0.4	1.6	2.6	2.6	2.7
Cyprus	-0.8	3.7	-2.0	1.4	0.4	-2.4	-5.9	-2.5	1.6	1.6	1.7	1.8
Czech Republic	1.0	2.7	-4.8	2.3	2.0	-0.9	-0.5	2.7	4.6	2.8	2.8	2.4
Estonia	-0.1	-5.4	-14.7	2.5	7.6	5.2	1.6	2.9	1.4	1.5	2.3	2.6
Hungary	0.4	0.8	-6.6	0.7	1.8	-1.7	1.9	3.7	2.9	2.0	2.6	2.5
Latvia	-0.6	-3.6	-14.3	-3.8	6.2	4.0	3.0	2.4	2.7	1.5	2.6	2.9
Lithuania	0.7	2.6	-14.8	1.6	6.0	3.8	3.5	3.1	1.6	2.0	2.5	3.2
Malta	2.8	3.3	-2.5	3.5	1.9	2.9	4.1	3.5	6.2	3.2	2.8	2.8
Poland	3.1	3.9	2.6	3.7	5.0	1.6	1.3	3.3	3.9	3.0	3.4	3.8
Romania	1.5	8.5	-7.1	-0.8	1.1	0.6	3.5	3.1	3.8	5.1	4.2	3.8
Slovakia	2.1	5.7	-5.5	5.1	2.8	1.5	1.4	2.5	3.8	3.5	3.5	3.9
Slovenia	-0.2	3.3	-7.8	1.2	0.6	-2.7	-1.1	2.9	2.3	2.5	2.5	2.5
Other Europe	1.2	1.5	-2.0	1.9	1.5	1.8	1.5	2.1	1.2	1.0	1.5	1.8
Iceland	0.7	1.5	-4.7	-3.6	2.0	1.2	3.9	1.8	4.0	3.2	2.9	2.7
Norway	1.0	0.4	-1.6	0.6	1.0	2.7	1.0	2.2	1.6	0.9	1.6	1.9
Switzerland	1.3	2.3	-2.1	3.0	1.8	1.1	1.8	2.0	0.8	1.0	1.4	1.7
Memorandum items												
North America	1.2	-0.2	-2.8	2.6	1.8	2.2	1.6	2.4	2.4	1.5	2.0	2.0
Developed Asia and Pacific	0.6	-0.4	-4.1	4.2	0.2	2.1	1.5	0.5	1.0	1.0	1.1	1.3
Europe	0.4	0.6	-4.3	2.1	1.7	-0.3	0.3	1.6	2.1	1.8	1.8	1.8
Major developed economies	0.8	-0.2	-3.8	2.9	1.5	1.4	1.2	1.6	1.8	1.3	1.6	1.7
Euro area	0.2	0.5	-4.5	2.1	1.6	-0.9	-0.3	1.1	1.9	1.6	1.7	1.7

Source :United Nation,World Economic situation Prospects 2017,p 163.

الملحق رقم (8): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول التي تمر بمرحلة انتقالية

Economies in transition: rates of growth of real GDP, 2008–2018

Annual percentage change

	2008–2015[a]	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016[b]	2017[c]	2018[c]
Economies in transition	1.4	5.3	-6.6	4.8	4.6	3.4	2.0	0.9	-2.8	-0.2	1.4	2.0
South-Eastern Europe	1.3	5.8	-2.0	1.5	1.7	-0.7	2.4	0.2	2.0	2.6	3.1	3.3
Albania	3.0	7.5	3.4	3.7	2.5	1.4	1.1	2.0	2.6	3.2	3.5	4.4
Bosnia and Herzegovina	1.2	5.5	-2.9	0.8	0.9	-0.9	2.4	1.1	3.2	2.1	2.9	3.0
Montenegro	1.6	6.9	-5.7	2.5	3.2	-2.7	3.5	1.8	3.4	3.2	3.5	3.2
Serbia	0.6	5.4	-3.1	0.6	1.4	-1.0	2.6	-1.8	0.7	2.7	3.0	3.0
The former Yugoslav Republic of Macedonia	2.5	5.5	-0.4	3.4	2.3	-0.5	2.7	3.8	3.7	2.3	3.0	3.5
Commonwealth of Independent States and Georgia[d]	1.4	5.3	-6.8	4.9	4.7	3.5	2.0	1.0	-3.0	-0.3	1.4	2.0
Net fuel exporters	**1.6**	**5.4**	**-6.3**	**4.9**	**4.6**	**3.8**	**2.1**	**1.4**	**-2.6**	**-0.4**	**1.3**	**1.8**
Azerbaijan	4.6	10.8	9.3	5.0	0.1	2.2	5.8	2.8	1.1	-2.9	1.0	1.5
Kazakhstan	4.4	3.3	1.2	7.3	7.3	5.0	6.0	4.3	1.2	0.3	1.4	2.5
Russian Federation	0.9	5.2	-7.8	4.5	4.3	3.5	1.3	0.7	-3.7	-0.8	1.0	1.5
Turkmenistan	10.3	14.7	6.1	9.2	14.7	11.1	10.2	10.3	6.7	6.0	6.1	6.5
Uzbekistan	8.3	9.4	8.1	8.5	8.3	8.2	8.0	8.1	8.0	7.4	6.0	6.4
Net fuel importers	**-0.4**	**4.4**	**-10.5**	**5.0**	**5.5**	**1.3**	**1.2**	**-2.7**	**-6.0**	**0.3**	**2.1**	**3.0**
Armenia	1.9	6.9	-14.1	2.2	4.7	7.2	3.3	3.6	3.0	2.5	2.7	3.0
Belarus	2.9	10.2	0.2	7.7	5.5	1.7	1.0	1.6	-3.8	-2.7	1.5	1.9
Georgia[d]	3.6	2.6	-3.7	6.2	7.2	6.4	3.3	4.6	2.8	2.8	3.0	4.2
Kyrgyzstan	4.3	8.4	2.9	-0.5	6.0	-0.1	10.5	4.3	3.5	0.2	2.3	2.3
Republic of Moldova	3.4	7.8	-6.0	7.1	6.8	-0.7	9.4	4.6	-0.5	1.2	2.5	3.0
Tajikistan	6.0	7.6	4.0	6.5	2.4	7.5	7.4	6.8	6.0	6.4	5.1	4.8
Ukraine[e]	-2.7	2.2	-15.1	4.1	5.4	0.2	0.0	-6.6	-9.9	0.8	1.9	3.2

Source :United Nation,World Economic situation Prospects 2017,p164.

الملحق رقم (9): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية

Developing economies: rates of growth of real GDP, 2008–2018 *(continued)*

Annual percentage change

	2008–2015[a]	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016[b]	2017[c]	2018[c]
Southern Africa	**3.0**	**4.6**	**0.0**	**4.0**	**3.7**	**3.8**	**3.3**	**2.7**	**1.9**	**1.0**	**1.8**	**2.6**
Angola	5.1	11.2	0.5	4.7	3.5	8.5	5.0	4.8	3.0	0.8	1.8	2.8
Botswana	3.7	6.2	-7.7	8.6	6.0	4.5	0.9	3.2	-0.3	2.8	3.5	4.2
Lesotho	4.6	5.7	3.4	7.9	4.0	5.0	4.6	3.4	2.5	2.2	3.5	4.1
Malawi	4.3	8.3	6.9	4.9	-0.6	6.3	0.0	6.5	2.9	2.4	3.5	4.5
Mauritius	3.8	5.5	3.0	4.1	3.9	3.2	3.2	3.6	3.5	3.6	3.5	3.8
Mozambique	6.9	6.9	6.4	6.7	7.1	7.2	7.1	7.4	6.6	4.2	5.5	6.2
Namibia	4.6	2.6	0.3	6.0	5.1	5.1	5.7	6.3	5.7	2.5	4.6	5.1
South Africa	1.9	3.2	-1.5	3.0	3.3	2.2	2.3	1.6	1.3	0.6	1.3	2.0
Swaziland	2.9	4.4	2.6	1.8	1.9	3.4	4.6	2.7	1.7	0.8	1.8	2.2
Zambia	7.0	7.8	9.2	10.3	6.3	6.7	6.7	5.6	3.6	3.0	4.1	4.6
Zimbabwe	10.6	-4.7	55.5	11.4	11.9	10.6	4.5	3.1	1.5	-0.8	2.5	3.6
Africa - net fuel exporters	**3.6**	**6.3**	**4.1**	**5.3**	**-1.5**	**7.6**	**0.5**	**4.1**	**3.0**	**1.1**	**2.9**	**3.5**
Africa - net fuel importers	**3.9**	**4.5**	**1.8**	**4.8**	**4.8**	**4.1**	**4.3**	**3.6**	**3.2**	**2.5**	**3.5**	**4.0**
East and South Asia	6.6	6.5	5.8	9.2	7.4	5.8	6.0	6.1	5.7	5.7	5.9	5.9
East Asia	**6.8**	**6.9**	**5.8**	**9.5**	**7.6**	**6.4**	**6.3**	**6.1**	**5.7**	**5.5**	**5.6**	**5.6**
Brunei Darussalam	-0.2	-1.9	-1.8	2.6	3.7	0.9	-2.1	-2.3	-0.6	0.4	2.5	3.5
Cambodia	6.1	6.7	0.1	6.0	7.1	7.3	7.5	7.1	7.0	7.0	7.0	7.1
China	8.6	9.6	9.2	10.6	9.5	7.7	7.7	7.3	6.9	6.6	6.5	6.5
Fiji	2.5	1.0	-1.4	3.1	2.8	1.8	4.6	3.8	4.3	2.9	4.0	4.4
Hong Kong SAR[d]	2.6	2.1	-2.5	6.8	4.8	1.7	3.1	2.7	2.4	1.4	2.0	2.2
Indonesia	5.6	6.0	4.6	6.2	6.2	6.0	5.6	5.0	4.8	5.1	5.2	5.3
Kiribati	1.5	-0.8	0.3	-0.9	-0.2	3.4	2.4	3.7	4.2	2.0	2.0	2.1
Lao People's Democratic Republic	7.7	7.8	7.5	8.1	8.0	7.9	8.0	7.6	7.0	7.0	7.5	7.5
Malaysia	4.6	4.8	-1.5	7.4	5.3	5.5	4.7	6.0	5.0	4.4	4.7	4.7
Mongolia	8.0	8.9	-1.3	6.4	17.3	12.3	11.6	7.9	2.3	0.0	2.1	3.9
Myanmar[e]	8.5	10.3	10.6	10.2	5.6	7.3	8.4	8.1	7.5	8.3	8.0	8.0
Papua New Guinea	7.7	6.6	6.1	7.6	11.3	7.7	4.9	8.4	9.0	2.5	3.2	3.2
Philippines	5.3	4.2	1.1	7.6	3.7	6.7	7.1	6.2	5.9	6.3	6.1	6.0
Republic of Korea	3.1	2.8	0.7	6.5	3.7	2.3	2.9	3.3	2.6	2.8	2.9	2.8
Samoa	0.5	-1.0	-4.0	4.4	3.5	-2.3	0.5	1.6	1.7	2.8	1.2	1.8
Singapore	4.4	1.8	-0.6	15.2	6.2	3.7	4.7	3.3	2.0	1.7	2.4	2.6
Solomon Islands	3.9	3.7	0.2	10.6	6.4	2.6	3.0	1.5	3.3	2.4	2.5	3.0
Taiwan Province of China	2.7	0.7	-1.6	10.6	3.8	2.1	2.2	3.9	0.6	0.9	1.5	2.4
Thailand	2.8	1.7	-0.7	7.5	0.8	7.2	2.7	0.8	2.8	3.1	3.4	3.1
Timor-Leste	1.1	10.4	-7.8	-3.3	12.6	5.2	-13.9	4.5	4.3	4.6	5.1	5.6
Vanuatu	2.4	6.5	3.3	1.6	1.2	1.8	2.0	3.6	-0.8	3.3	3.6	3.9
Viet Nam	5.9	5.7	5.4	6.4	6.2	5.2	5.4	6.0	6.7	6.1	6.3	6.5
South Asia	**5.7**	**4.6**	**5.7**	**8.1**	**6.6**	**3.7**	**4.7**	**6.2**	**6.0**	**6.7**	**6.9**	**6.9**
Afghanistan[e]	6.5	2.3	17.2	3.2	8.7	10.9	6.5	2.1	2.0	3.0	3.7	4.3
Bangladesh[e]	6.0	6.0	5.0	5.6	6.5	6.5	6.0	6.1	6.5	7.0	6.8	6.6
Bhutan	6.4	4.7	6.7	11.7	7.9	5.1	2.1	5.5	7.7	6.3	6.5	7.0
India[e]	7.0	3.9	8.5	10.3	6.6	5.1	6.9	7.3	7.3	7.6	7.7	7.6
Iran (Islamic Republic of)[e]	1.1	0.9	2.3	6.6	3.7	-6.6	-1.9	4.3	0.0	4.3	4.7	4.4
Maldives	5.9	12.5	-5.5	7.1	12.6	3.0	8.8	8.5	1.9	4.0	4.3	4.0

Developing economies: rates of growth of real GDP, 2008–2018 (*continued*)

Annual percentage change

	2008–2015[a]	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016[b]	2017[c]	2018[c]
Nepal[d]	4.6	6.1	4.5	4.8	3.4	4.8	4.1	6.0	2.7	2.2	3.8	4.5
Pakistan[d]	3.4	1.7	2.8	1.6	2.7	3.5	4.4	4.7	5.5	5.3	5.2	5.7
Sri Lanka	6.0	6.0	3.5	8.0	8.4	9.1	3.4	4.9	4.8	4.9	5.0	5.2
East and South Asia - net fuel exporters	**4.2**	**4.7**	**3.7**	**6.0**	**5.5**	**2.5**	**2.8**	**4.4**	**3.8**	**4.9**	**5.2**	**5.2**
East and South Asia - net fuel importers	**6.8**	**6.7**	**6.0**	**9.6**	**7.6**	**6.3**	**6.4**	**6.3**	**5.9**	**5.8**	**5.9**	**5.9**
Western Asia	3.6	4.0	-1.6	6.0	7.4	4.1	3.5	2.6	2.7	2.1	2.5	3.0
Net fuel exporters	**4.1**	**6.0**	**-1.0**	**4.5**	**7.9**	**6.6**	**3.9**	**2.8**	**2.2**	**1.7**	**2.2**	**2.8**
Bahrain	3.9	6.2	2.5	4.3	2.0	3.7	5.4	4.4	2.9	2.0	1.8	1.9
Iraq	5.6	6.6	5.8	5.5	10.2	12.6	7.6	-0.6	-2.4	2.4	3.6	3.9
Kuwait	1.5	2.5	-7.1	-2.4	9.6	6.6	1.1	0.5	1.8	2.3	2.6	2.6
Oman	4.4	8.2	6.1	4.8	-1.1	7.1	3.9	2.9	3.5	1.8	2.3	3.1
Qatar	9.8	17.7	12.0	16.7	13.0	6.0	6.3	4.2	3.7	2.7	3.0	3.6
Saudi Arabia	4.2	6.2	-2.1	4.8	10.0	5.4	2.7	3.6	3.4	1.1	1.5	2.3
United Arab Emirates	2.8	3.2	-5.2	1.6	4.9	7.2	4.3	3.1	3.8	2.0	2.1	3.0
Yemen	-3.5	4.0	4.1	5.7	-12.8	2.0	3.2	-0.2	-28.1	-4.0	5.0	4.0
Net fuel importers	**3.0**	**1.8**	**-2.3**	**7.8**	**6.7**	**1.1**	**3.1**	**2.5**	**3.4**	**2.7**	**2.9**	**3.2**
Israel	3.3	3.1	1.3	5.5	5.0	2.9	3.3	3.1	2.6	2.8	3.1	3.2
Jordan	3.6	7.2	5.5	2.3	2.6	2.7	2.8	3.1	2.5	2.4	2.7	2.9
Lebanon	4.6	9.2	10.1	8.0	0.9	2.8	3.0	2.0	1.0	1.2	2.2	2.4
Syrian Arab Republic	-6.1	4.5	5.9	3.4	-6.3	-22.4	-16.9	-11.6	-0.8	-6.5	-5.0	-5.0
Turkey	3.3	0.7	-4.8	9.2	8.8	2.1	4.2	2.9	4.0	3.1	3.1	3.5
Latin America and the Caribbean	2.3	4.1	-1.7	6.0	4.5	2.9	2.8	0.7	-0.6	-1.0	1.3	2.1
South America	**2.3**	**5.0**	**-1.0**	**6.5**	**4.7**	**2.5**	**3.2**	**0.1**	**-1.9**	**-2.3**	**0.9**	**2.0**
Argentina	1.8	4.1	-6.0	10.4	6.1	-1.1	2.3	-2.6	2.4	-1.5	2.4	3.0
Bolivia (Plurinational State of)	5.1	6.1	3.4	4.1	5.2	5.1	6.8	5.5	4.8	4.6	4.2	4.1
Brazil	2.1	5.1	-0.1	7.5	3.9	1.9	3.0	0.1	-3.9	-3.2	0.6	1.6
Chile	3.4	3.3	-1.0	5.8	5.8	5.5	4.0	1.8	2.3	1.7	2.1	2.6
Colombia	4.0	3.5	1.7	4.0	6.6	4.0	4.9	4.4	3.1	1.9	2.5	3.0
Ecuador	4.0	6.4	0.6	3.5	7.9	5.6	4.6	3.7	0.3	-2.1	0.5	1.8
Paraguay	4.9	6.4	-4.0	13.1	4.3	-1.2	14.0	4.7	3.0	3.6	3.5	3.5
Peru	5.3	9.1	1.1	8.3	6.3	6.1	5.9	2.4	3.3	3.8	4.1	4.3
Suriname	3.2	4.1	3.0	5.1	5.3	3.1	2.8	1.8	0.1	-4.0	1.4	1.7
Uruguay	4.6	7.2	4.2	7.8	5.2	3.3	5.1	3.2	1.0	0.4	1.2	1.8
Venezuela (Bolivarian Republic of)	0.2	5.3	-3.2	-1.5	4.2	5.6	1.3	-3.9	-5.7	-8.0	-3.7	0.3
Mexico and Central America	**2.2**	**1.7**	**-4.2**	**5.0**	**4.1**	**4.1**	**1.7**	**2.5**	**2.7**	**2.3**	**2.3**	**2.2**
Belize	2.5	2.6	0.7	3.3	2.1	3.8	1.5	3.9	1.9	-0.9	1.2	1.5
Costa Rica	3.3	4.6	-1.0	5.0	4.3	4.8	2.0	3.0	3.7	4.1	4.0	4.3
El Salvador	1.2	1.3	-3.1	1.4	2.2	1.9	1.8	1.4	2.5	2.4	2.3	2.3
Guatemala	3.2	3.3	0.5	2.9	4.2	3.0	3.7	4.2	4.1	3.6	3.7	3.7
Honduras	2.9	4.2	-2.4	3.7	3.8	4.1	2.8	3.1	3.6	3.8	4.1	3.8
Mexico	1.9	1.4	-4.7	5.2	3.9	4.0	1.4	2.2	2.5	2.0	2.0	1.9
Nicaragua[d]	3.6	2.9	-2.8	3.2	6.2	5.6	4.5	4.6	4.9	4.3	4.1	4.3
Panama	6.9	8.6	1.6	5.8	11.8	9.2	6.6	6.1	5.8	5.4	5.3	5.0

Source :United Nation,World Economic situation Prospects 2017 ,p p :165,167.

الملحق رقم(10): إنتاج النفط (ألف برميل يوميا) للصين و بعض الدول

Thousand barrels daily	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	Growth rate per annum 2016	2016	2005-15	Share 2016
US	6825	6860	6784	7263	7549	7882	8894	10073	11779	12757	12354	-3.2%	6.3%	13.4%
Canada	3208	3290	3207	3202	3332	3515	3740	4000	4271	4389	4460	1.6%	3.7%	4.8%
Mexico	3689	3479	3165	2978	2959	2940	2911	2875	2784	2587	2456	-5.1%	-3.7%	2.7%
Total North America	13722	13629	13156	13444	13841	14337	15545	16948	18833	19733	19270	-2.3%	3.7%	20.9%
Argentina	852	815	803	729	715	660	684	655	641	641	619	-3.3%	-2.7%	0.7%
Brazil	1806	1831	1897	2029	2137	2179	2145	2110	2341	2525	2605	3.2%	4.0%	2.8%
Colombia	529	531	588	671	788	915	944	1004	990	1006	924	-8.1%	6.7%	1.0%
Ecuador	538	513	507	488	488	501	505	527	557	543	545	0.4%	0.2%	0.6%
Peru	118	117	122	147	158	153	154	167	169	145	135	-6.6%	2.6%	0.1%
Trinidad & Tobago	177	154	152	151	145	137	117	115	114	109	96	-11.2%	-4.4%	0.1%
Venezuela	3340	3233	3222	3042	2842	2755	2704	2680	2692	2644	2410	-8.9%	-2.2%	2.6%
Other S. & Cent. America	138	139	138	129	134	137	143	148	154	149	138	-7.5%	0.3%	0.2%
Total S. & Cent. America	7498	7334	7430	7384	7404	7436	7376	7407	7653	7761	7474	-3.7%	0.6%	8.1%
Azerbaijan	846	856	895	1014	1023	919	872	877	849	840	826	-1.6%	6.6%	0.9%
Denmark	346	311	287	265	249	225	204	178	167	158	142	-10.2%	-8.4%	0.2%
Italy	120	122	108	95	106	110	112	116	121	115	79	-31.3%	-1.0%	0.1%
Kazakhstan	1370	1415	1485	1609	1678	1684	1664	1737	1710	1695	1672	-1.4%	2.7%	1.8%
Norway	2772	2551	2466	2349	2136	2040	1917	1838	1889	1948	1995	2.4%	-4.1%	2.2%
Romania	105	100	99	94	90	89	83	86	84	83	79	-5.0%	-3.1%	0.1%
Russian Federation	9819	10044	9951	10140	10367	10619	10642	10780	10838	10981	11227	2.2%	1.4%	12.2%
Turkmenistan	187	199	211	214	220	220	229	240	249	261	261	*	3.1%	0.3%
United Kingdom	1859	1651	1549	1469	1356	1112	948	864	852	963	1013	5.1%	-6.2%	1.1%
Uzbekistan	114	104	102	95	78	77	68	61	59	57	55	-3.1%	-8.7%	0.1%
Other Europe & Eurasia	445	442	420	409	394	394	390	397	388	379	367	-3.0%	-1.8%	0.4%
Total Europe & Eurasia	17582	17795	17574	17754	17694	17387	17127	17174	17208	17479	17718	1.4%	*	19.2%
Iran	4293	4359	4421	4292	4417	4465	3819	3615	3725	3837	4000	18.0%	-0.8%	5.0%
Iraq	1999	2143	2428	2452	2480	2801	3116	3141	3285	4031	4465	10.8%	8.2%	4.8%
Kuwait	2735	2660	2784	2498	2560	2913	3169	3129	3101	3068	3151	2.7%	1.4%	3.4%
Oman	738	710	757	813	865	885	918	942	943	981	1004	2.4%	2.4%	1.1%
Qatar	1241	1287	1438	1421	1638	1834	1931	1906	1886	1890	1899	0.5%	5.1%	2.1%
Saudi Arabia	10671	10768	10663	9883	10075	11144	11635	11393	11505	11966	12349	3.0%	0.9%	13.4%
Syria	421	404	406	401	385	353	171	59	33	27	25	-7.4%	-24.5%	*
United Arab Emirates	3098	3002	3027	2725	2895	3320	3401	3627	3674	3928	4073	3.7%	3.0%	4.4%
Yemen	387	341	315	307	306	219	174	193	147	44	16	-62.7%	-20.3%	*
Other Middle East	182	194	193	192	192	201	184	209	214	213	205	-3.8%	1.4%	0.2%
Total Middle East	25765	25348	26430	24765	25822	28136	28518	28213	28515	30065	31789	5.7%	1.6%	34.5%
Algeria	1979	1992	1969	1775	1689	1642	1537	1485	1589	1558	1579	1.4%	-2.4%	1.7%
Angola	1432	1699	1916	1804	1863	1726	1784	1799	1712	1826	1807	-1.1%	3.6%	2.0%
Chad	153	144	127	118	122	114	101	83	82	73	73	0.6%	-8.3%	0.1%
Republic of Congo	278	224	237	276	314	301	281	250	266	257	238	-7.6%	0.4%	0.3%
Egypt	679	698	715	730	725	714	715	710	714	726	691	-4.8%	0.8%	0.8%
Equatorial Guinea	342	350	347	307	274	252	272	267	281	289	280	-3.1%	-2.1%	0.3%
Gabon	242	246	240	241	249	251	253	232	232	230	227	-1.1%	-1.6%	0.2%
Libya	1815	1820	1820	1651	1858	479	1510	988	498	432	426	-1.4%	-13.0%	0.5%
Nigeria	2433	2314	2109	2185	2471	2408	2370	2270	2347	2329	2063	-11.9%	-0.8%	2.2%
South Sudan	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	31	100	155	148	118	-20.0%	n/a	0.1%
Sudan	356	483	457	475	462	291	103	118	120	109	104	-5.0%	-9.4%	0.1%
Tunisia	77	106	98	93	85	78	84	78	73	65	63	-3.3%	-2.0%	0.1%
Other Africa	227	191	184	181	152	209	205	231	236	255	233	-8.7%	3.7%	0.3%
Total Africa	10014	10268	10218	9838	10065	8464	9247	8812	8307	8297	7892	-4.9%	-1.7%	8.6%
Australia	532	549	538	507	548	483	479	407	436	399	359	-8.7%	-3.6%	0.4%
Brunei	221	194	175	168	172	165	159	135	126	127	121	-4.6%	-4.7%	0.1%
China	3711	3742	3814	3805	4077	4074	4155	4216	4246	4309	3999	-7.2%	1.7%	4.3%
India	760	768	803	816	882	916	906	906	887	876	858	-2.3%	1.7%	0.9%
Indonesia	1018	972	1006	994	1009	952	918	882	852	841	881	4.8%	-2.6%	1.0%

Source:British Petroleum ,Statistical Review Of World Energy ,66th edition, Britain,June 2017,p16.

الملحق رقم (11):استهلاك النفط (ألف برميل يوميا)للصين و بعض الدول

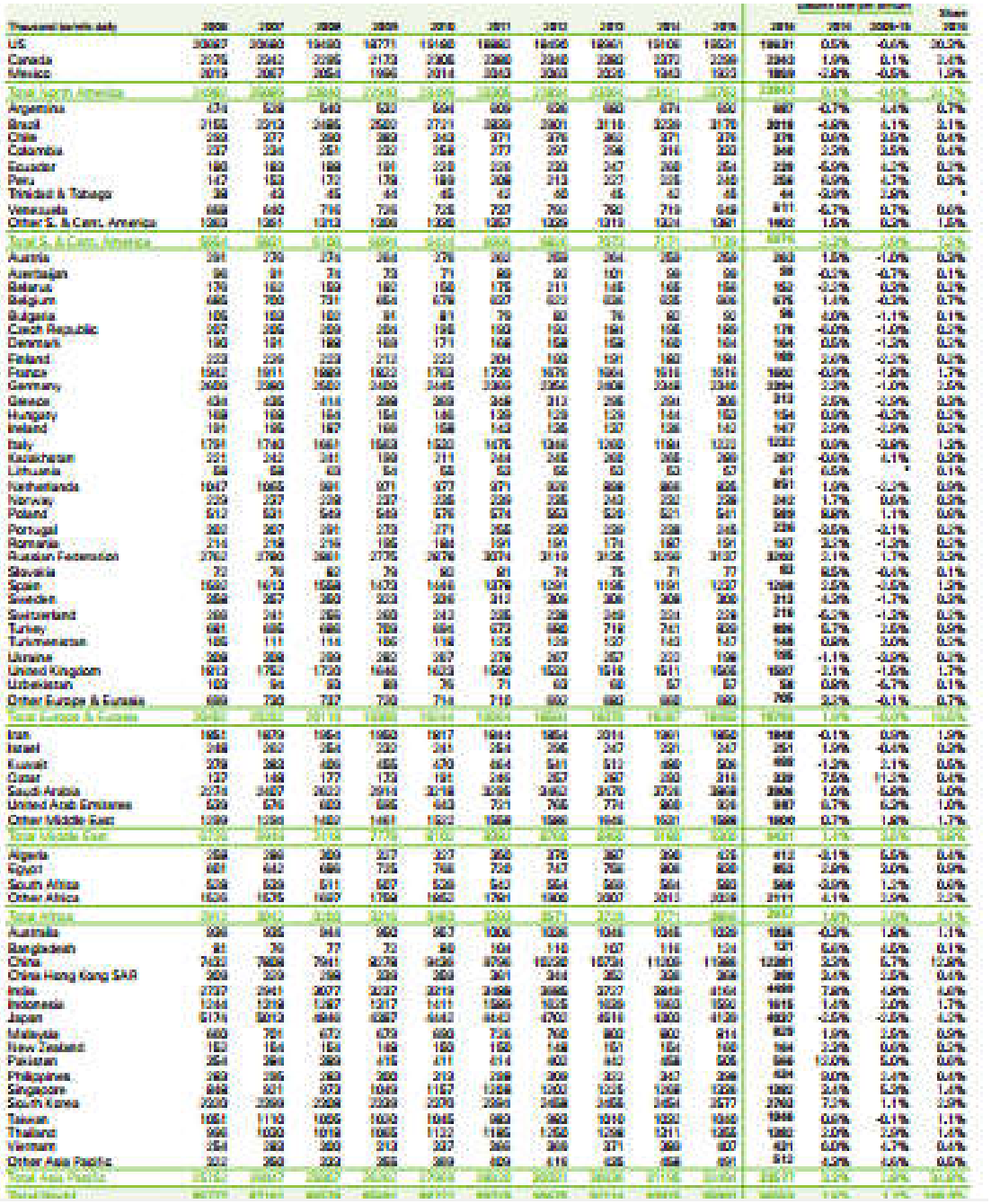

Source:British Petroleum ,Statistical Review Of World Energy ,66th edition, Britain,June 2017,p17.

الملحق رقم (12):إنتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) للصين و بعض الدول

Billion cubic metres	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	Growth rate per annum 2015	2015	2005-15	Share 2015
US	524.0	545.6	570.8	584.0	603.6	648.5	680.5	685.4	723.1	766.2	749.2	-2.5%	4.1%	21.1%
Canada	171.7	165.5	159.3	147.6	144.5	144.4	141.1	141.4	147.2	149.1	152.0	1.7%	-1.3%	4.3%
Mexico	57.3	53.6	53.4	53.3	57.6	58.3	57.2	58.2	57.1	56.1	47.2	-13.0%	0.3%	1.3%
Total North America	753.0	764.6	783.5	790.9	805.7	851.2	878.9	885.0	927.3	969.4	948.4	-2.4%	2.8%	26.7%
Argentina	40.1	44.8	44.1	41.4	40.1	38.8	37.7	35.5	35.5	36.5	38.3	4.6%	-0.2%	1.1%
Bolivia	12.9	13.8	14.3	12.3	14.2	15.6	17.8	20.3	21.0	20.3	18.7	-3.0%	5.3%	0.6%
Brazil	11.2	11.2	14.0	11.9	14.6	16.7	19.3	21.3	22.7	23.1	23.5	1.2%	7.8%	0.7%
Colombia	7.0	7.5	9.1	10.5	11.3	11.0	12.0	12.6	11.8	11.1	10.4	-6.6%	5.2%	0.3%
Peru	1.8	2.7	3.5	3.5	7.2	11.4	11.9	12.3	12.9	12.5	14.0	11.7%	23.5%	0.4%
Trinidad & Tobago	40.1	42.2	42.0	43.6	44.8	43.1	42.7	42.8	42.1	39.6	34.5	-13.7%	1.8%	1.0%
Venezuela	31.5	30.2	32.8	31.0	30.6	27.6	29.5	28.4	28.6	30.4	34.3	5.5%	1.7%	1.0%
Other S. & Cent. America	3.6	3.6	3.5	3.4	3.4	2.8	2.7	2.4	2.3	2.5	2.4	-4.6%	-2.7%	0.1%
Total S. & Cent. America	164.1	162.1	163.0	157.8	166.2	166.2	173.4	175.6	176.9	178.0	177.0	-0.8%	2.4%	5.0%
Azerbaijan	6.1	9.8	14.8	14.8	15.1	14.8	15.6	16.2	17.6	17.9	17.5	-3.0%	13.2%	0.5%
Denmark	10.4	9.2	10.0	8.4	8.2	6.6	5.7	4.8	4.6	4.6	4.5	-2.2%	-7.9%	0.1%
Germany	15.6	14.3	13.0	12.2	10.6	10.0	9.0	8.2	7.7	7.2	6.6	-8.2%	-7.6%	0.2%
Italy	10.1	8.8	8.4	7.3	7.6	7.7	7.8	7.0	6.5	6.2	5.3	-14.8%	-5.7%	0.1%
Kazakhstan	13.4	13.8	16.1	16.5	17.6	17.3	17.2	18.4	18.7	19.0	19.8	4.5%	4.0%	0.6%
Netherlands	61.5	60.5	66.5	62.7	70.5	64.1	63.8	68.6	57.9	43.3	40.2	-7.6%	-3.6%	1.1%
Norway	88.7	90.3	100.1	104.4	107.3	101.3	114.7	108.7	108.8	117.2	116.6	-0.7%	3.2%	3.3%
Poland	4.3	4.3	4.1	4.1	4.1	4.3	4.3	4.2	4.1	4.1	3.9	-3.8%	-0.5%	0.1%
Romania	10.6	10.3	10.0	9.9	9.6	9.6	10.0	9.6	9.7	9.8	9.2	-6.5%	-1.0%	0.3%
Russian Federation	595.2	592.0	601.7	527.7	588.9	607.0	592.3	604.7	581.7	575.1	579.4	0.5%	-0.1%	16.3%
Turkmenistan	60.4	65.4	66.1	36.4	42.4	59.5	62.3	62.3	67.1	69.6	66.8	-4.3%	2.0%	1.9%
Ukraine	18.7	18.7	19.0	19.3	18.5	18.7	18.6	19.3	18.2	17.9	17.8	-1.1%	-0.3%	0.5%
United Kingdom	80.0	72.1	69.6	59.7	57.1	45.2	38.9	36.5	36.8	39.6	41.0	3.3%	-7.7%	1.2%
Uzbekistan	56.6	58.2	57.8	55.6	54.4	57.0	56.9	56.9	57.3	57.7	62.8	8.4%	0.7%	1.8%
Other Europe & Eurasia	10.7	10.0	9.4	9.2	9.3	9.2	8.3	7.2	6.4	6.3	6.7	40.3%	-4.8%	0.2%
Total Europe & Eurasia	1042.2	1037.8	1066.7	947.9	1021.1	1033.5	1035.5	1033.7	1003.2	988.4	1000.1	0.2%	-0.3%	28.2%
Bahrain	11.3	11.8	12.7	12.8	13.1	13.3	13.7	14.7	15.5	15.5	15.5	-0.8%	3.8%	0.4%
Iran	111.5	124.9	130.8	143.7	152.4	159.9	168.2	166.8	185.8	189.4	202.4	6.6%	6.4%	5.7%
Iraq	1.5	1.5	1.9	1.1	1.3	0.9	0.6	1.2	0.9	1.0	1.1	12.6%	-3.6%	*
Kuwait	12.4	11.3	12.7	11.5	11.7	13.5	15.5	16.3	15.0	16.9	17.1	1.0%	3.2%	0.5%
Oman	25.8	26.1	26.0	27.0	29.3	30.9	32.2	34.8	33.3	34.7	35.4	1.7%	4.6%	1.0%
Qatar	50.7	63.2	77.0	83.3	131.2	145.3	157.0	177.6	174.1	178.5	181.2	1.3%	14.6%	5.1%
Saudi Arabia	73.5	74.4	80.4	78.5	87.7	92.3	99.3	100.0	102.4	104.5	109.4	4.4%	3.9%	3.1%
Syria	5.6	5.4	5.3	5.9	8.1	7.1	5.8	4.8	4.4	4.1	3.6	-11.6%	-3.0%	0.1%
United Arab Emirates	48.8	50.3	50.2	48.8	51.3	52.3	54.3	54.6	54.2	60.2	61.9	2.5%	2.3%	1.7%
Yemen	–	–	–	0.7	6.0	9.0	7.3	9.9	9.3	2.7	0.7	-73.4%	–	*
Other Middle East	2.6	3.0	3.6	2.9	3.4	4.4	2.7	6.5	7.7	8.4	9.4	11.9%	16.0%	0.2%
Total Middle East	343.8	371.9	408.7	423.2	495.4	538.8	564.7	587.2	602.6	615.9	637.8	3.3%	5.7%	18.0%
Algeria	84.5	84.8	85.8	79.6	80.4	82.7	81.5	80.4	80.3	84.6	91.3	7.6%	-0.4%	2.5%
Egypt	54.7	55.7	59.0	62.7	61.3	61.4	60.9	56.1	48.8	44.3	41.8	-5.7%	-2.4%	1.2%
Libya	13.2	15.3	15.9	15.9	16.8	7.9	11.1	11.6	11.3	11.8	10.1	-14.7%	-2.4%	0.3%
Nigeria	29.6	36.9	36.2	36.0	37.3	40.6	43.3	36.2	45.0	50.1	44.9	-10.6%	7.2%	1.3%
Other Africa	10.6	10.7	15.1	15.5	17.4	16.8	17.6	20.0	18.6	19.3	20.2	4.5%	6.9%	0.6%
Total Africa	192.6	203.4	212.0	209.7	213.7	209.4	214.4	206.3	207.1	210.0	208.3	-1.1%	1.7%	5.9%
Australia	39.0	41.2	40.4	45.9	50.4	53.2	56.9	59.0	63.6	72.6	91.2	25.2%	7.0%	2.6%
Bangladesh	14.9	15.5	17.0	19.5	20.0	20.3	22.2	22.8	23.9	26.9	27.5	2.2%	6.9%	0.8%
Brunei	12.6	12.3	12.2	11.4	12.3	12.8	12.6	12.2	11.9	11.6	11.2	-3.8%	-0.3%	0.3%
China	60.6	71.6	80.1	88.2	99.1	109.0	111.8	122.2	131.6	136.1	138.4	1.4%	10.3%	3.9%
India	29.3	30.1	30.5	37.6	49.3	44.5	38.9	32.1	30.5	29.3	27.6	-6.0%	-0.1%	0.8%
Indonesia	74.3	71.5	72.7	76.9	85.7	81.5	77.1	76.5	76.3	75.0	68.7	-7.6%	*	2.0%
Malaysia	62.7	61.5	63.8	61.1	58.2	62.2	61.6	67.3	68.4	71.2	73.8	3.4%	1.1%	2.1%
Myanmar	12.6	13.5	12.4	11.6	12.4	12.8	12.7	13.1	16.8	19.0	18.9	-0.9%	4.8%	0.5%
Pakistan	39.9	40.5	41.4	41.6	42.3	42.3	43.8	42.6	41.9	42.0	41.5	-1.3%	0.7%	1.2%
Thailand	34.0	35.7	36.5	30.6	35.8	36.6	41.0	41.3	41.6	39.3	38.6	-2.2%	5.3%	1.1%
Vietnam	7.0	7.1	7.5	8.0	9.4	8.5	9.4	9.8	10.2	10.7	10.7	0.2%	5.2%	0.3%
Other Asia Pacific	14.2	16.8	17.8	18.1	17.6	17.8	17.5	18.1	23.1	27.6	30.8	11.3%	9.6%	0.9%
Total Asia Pacific	391.3	407.8	428.3	450.3	490.6	501.4	505.4	517.0	538.8	561.9	579.3	2.9%	4.1%	16.3%
Total World	2876.7	2947.5	3064.2	2968.8	3192.2	3290.2	3352.3	3403.8	3455.9	3539.6	3551.6	0.3%	2.4%	100.0%

Source:British Petroleum ,Statistical Review Of World Energy ,66th edition, Britain,June 2017,p30.

الملحق رقم (13): استهلاك الغاز الطبيعي(مليار متر مكعب) للصين و بعض الدول

Billion cubic metres	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	Growth rate per annum 2015	2015	2005-15	Share 2015
US	624.0	645.6	670.8	584.0	623.6	648.5	680.5	685.4	733.1	766.2	748.2	-2.5%	4.1%	21.1%
Canada	171.7	165.5	159.3	147.6	144.5	144.4	141.1	141.4	147.2	149.1	152.0	1.7%	-1.3%	4.2%
Mexico	57.3	53.6	53.4	50.3	57.6	58.3	57.2	58.3	57.1	54.1	47.2	-13.0%	0.3%	1.3%
Total North America	753.0	764.6	783.5	780.9	825.7	851.3	878.9	885.0	937.3	969.4	948.4	-2.4%	2.8%	26.7%
Argentina	40.1	44.8	44.1	41.4	40.1	38.8	37.7	35.5	35.5	36.5	38.3	4.6%	-2.2%	1.1%
Bolivia	12.9	13.8	14.3	12.3	14.2	15.6	17.8	20.3	21.0	20.3	18.7	-3.0%	5.3%	0.6%
Brazil	11.2	11.2	14.0	11.9	14.6	16.7	19.3	21.3	22.7	23.1	23.5	1.3%	7.8%	0.7%
Colombia	7.0	7.5	9.1	10.5	11.3	11.0	12.0	12.6	11.8	11.1	10.4	-6.6%	5.2%	0.3%
Peru	1.8	2.7	3.5	3.5	7.2	11.4	11.9	12.2	12.9	12.5	14.0	11.7%	23.5%	0.4%
Trinidad & Tobago	40.1	42.2	42.0	43.6	44.8	43.1	42.7	42.8	42.1	39.6	34.5	-13.2%	1.8%	1.0%
Venezuela	31.5	36.2	32.8	31.0	30.6	27.6	29.5	28.4	28.6	32.4	34.3	5.5%	1.7%	1.0%
Other S. & Cent. America	3.6	3.6	3.5	3.4	3.4	2.8	2.7	2.4	2.3	2.5	2.4	-4.6%	-2.7%	0.1%
Total S. & Cent. America	154.1	162.1	163.0	157.8	166.2	166.9	173.4	175.6	176.9	179.0	177.0	-0.8%	2.4%	5.0%
Azerbaijan	6.1	9.8	14.8	14.8	15.1	14.8	15.6	16.2	17.6	17.9	17.5	-3.0%	13.2%	0.5%
Denmark	10.4	9.2	10.0	8.4	8.2	6.6	5.7	4.8	4.6	4.6	4.5	-2.2%	-7.9%	0.1%
Germany	15.6	14.3	13.0	12.2	10.6	10.0	9.0	8.2	7.7	7.2	6.6	-8.2%	-7.6%	0.2%
Italy	10.1	8.8	8.4	7.3	7.6	7.7	7.8	7.0	6.5	6.2	5.3	-14.8%	-6.7%	0.1%
Kazakhstan	13.4	13.8	16.1	16.5	17.6	17.3	17.2	16.4	16.7	19.0	19.9	4.5%	4.0%	0.6%
Netherlands	61.5	60.5	66.5	62.7	70.5	64.1	63.8	68.6	57.9	43.3	40.2	-7.6%	-3.6%	1.1%
Norway	88.7	90.3	100.1	104.4	107.3	101.3	114.7	108.7	108.8	117.2	116.6	-0.7%	3.2%	3.3%
Poland	4.3	4.3	4.1	4.1	4.1	4.3	4.3	4.2	4.1	4.1	3.9	-3.8%	-0.5%	0.1%
Romania	10.6	10.3	10.0	9.9	9.6	9.6	10.0	9.6	9.7	9.8	8.2	-6.5%	-1.0%	0.3%
Russian Federation	595.2	592.0	601.7	527.7	588.9	607.0	592.3	604.7	581.7	575.1	579.4	0.5%	-0.1%	16.3%
Turkmenistan	60.4	65.4	66.1	36.4	42.4	59.5	62.3	62.3	67.1	69.6	66.8	-4.3%	2.0%	1.9%
Ukraine	18.7	18.7	19.0	19.3	18.5	18.7	18.6	19.3	18.2	17.9	17.8	-1.1%	-0.3%	0.5%
United Kingdom	80.0	72.1	69.6	53.7	57.1	45.2	38.9	36.5	36.8	39.6	41.0	3.3%	-7.7%	1.1%
Uzbekistan	56.6	58.2	57.8	55.6	54.4	57.0	56.9	56.9	57.3	57.7	62.8	8.4%	0.7%	1.6%
Other Europe & Eurasia	30.7	10.0	9.4	9.2	9.3	9.2	8.3	7.2	6.4	6.2	8.7	40.3%	-4.8%	0.2%
Total Europe & Eurasia	1042.2	1037.8	1066.7	947.9	1021.1	1002.5	1025.5	1033.7	1000.2	995.4	1000.1	0.5%	-0.3%	28.2%
Bahrain	11.3	11.8	12.7	12.8	13.1	13.3	13.7	14.7	15.5	15.5	15.5	-0.8%	3.8%	0.4%
Iran	111.5	124.9	130.8	143.7	152.4	159.9	166.2	166.8	185.8	180.4	202.4	6.6%	6.4%	5.7%
Iraq	1.5	1.5	1.9	1.1	1.3	0.9	0.6	1.2	0.9	1.0	1.1	12.6%	-3.6%	*
Kuwait	12.4	11.3	12.7	11.5	11.7	13.5	15.5	16.3	15.0	16.9	17.1	1.0%	3.2%	0.5%
Oman	25.8	26.1	26.0	27.0	29.3	30.9	30.2	34.8	33.3	34.7	35.4	1.7%	4.6%	1.0%
Qatar	50.7	63.2	77.0	80.3	131.2	145.3	157.0	177.6	174.1	178.5	181.2	1.3%	14.6%	5.1%
Saudi Arabia	73.5	74.4	80.4	78.5	87.7	92.3	99.3	100.0	102.4	104.5	109.4	4.4%	3.9%	3.1%
Syria	5.6	5.4	5.3	5.9	8.1	7.1	5.8	4.8	4.4	4.1	3.6	-11.6%	-3.0%	0.1%
United Arab Emirates	48.8	50.3	50.2	48.8	51.3	52.3	54.3	54.6	54.2	60.2	61.9	2.8%	2.3%	1.7%
Yemen	–	–	–	0.7	6.0	9.0	7.3	9.9	9.3	2.7	0.7	-73.4%	–	*
Other Middle East	2.6	3.0	3.6	2.9	3.4	4.4	2.7	6.5	7.7	8.4	9.4	11.9%	16.0%	0.2%
Total Middle East	343.8	371.9	400.7	422.2	495.4	528.8	554.7	587.2	602.6	615.9	637.8	3.3%	5.7%	16.6%
Algeria	84.5	84.8	85.8	79.6	80.4	82.7	81.5	82.4	83.3	84.6	91.3	7.6%	-0.4%	2.6%
Egypt	54.7	55.7	59.0	62.7	61.3	61.4	60.9	56.1	48.8	44.3	41.8	-5.7%	0.4%	1.2%
Libya	13.2	15.3	15.9	15.9	16.8	7.9	11.1	11.6	11.3	11.8	10.1	-14.7%	0.4%	0.3%
Nigeria	29.6	30.9	36.2	36.0	37.3	40.6	43.3	36.2	45.0	50.1	44.9	-10.6%	7.2%	1.3%
Other Africa	10.6	10.7	15.1	15.6	17.4	16.8	17.6	20.0	18.6	19.3	20.2	4.5%	6.9%	0.6%
Total Africa	192.8	203.4	212.0	209.7	213.2	209.4	214.4	206.3	207.1	210.0	208.3	-1.1%	1.7%	5.9%
Australia	39.2	41.2	40.4	45.9	50.4	53.2	56.9	59.0	63.6	72.6	91.2	25.2%	7.0%	2.6%
Bangladesh	14.9	15.9	17.0	19.5	20.0	20.3	22.2	22.8	23.9	25.9	27.5	7.2%	6.9%	0.8%
Brunei	12.6	12.3	12.2	11.4	12.3	12.8	12.6	12.2	11.9	11.6	11.2	-3.8%	-0.3%	0.3%
China	69.6	71.6	80.1	88.2	99.1	109.0	111.8	122.2	131.6	136.1	138.4	1.4%	10.3%	3.9%
India	29.3	30.1	30.5	37.6	49.3	44.5	38.9	33.1	30.5	29.3	27.6	-6.0%	-0.1%	0.8%
Indonesia	74.3	71.5	73.7	76.9	85.7	81.5	77.1	76.5	75.3	75.0	69.7	-7.4%	*	2.0%
Malaysia	62.7	61.5	63.8	61.1	56.2	62.2	61.5	67.3	68.4	71.2	73.8	3.4%	1.1%	2.1%
Myanmar	12.6	13.5	12.4	11.6	12.4	12.8	12.7	13.1	16.8	19.6	18.9	-3.9%	4.8%	0.5%
Pakistan	39.9	40.5	41.4	41.6	42.3	42.3	43.8	42.6	41.9	42.0	41.5	-1.3%	0.7%	1.2%
Thailand	24.0	25.7	28.5	30.6	35.8	36.6	41.0	41.3	41.6	39.3	38.6	-2.2%	5.3%	1.1%
Vietnam	7.0	7.1	7.5	8.0	9.4	8.5	9.4	9.8	10.2	10.7	10.7	0.2%	5.2%	0.3%
Other Asia Pacific	14.2	16.8	17.8	18.1	17.6	17.8	17.5	18.1	23.1	27.6	30.8	11.3%	9.6%	0.9%
Total Asia Pacific	391.3	407.8	428.3	450.3	490.5	501.4	506.4	517.0	536.8	561.3	579.9	3.9%	4.1%	16.3%
Total World	2875.7	2947.5	3054.2	2968.8	3192.2	3260.3	3352.3	3403.8	3465.8	3530.6	3551.6	0.3%	2.4%	100.0%

Source:British Petroleum ,Statistical Review Of World Energy ,66th edition, Britain,June 2017,p31.

الملحق رقم(14): توليد الكهرباء (رواط في الساعة) للصين و بعض الدول

Terawatt-hours	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	Growth rate per annum 2016	2016	2005-15	Share 2016
US	4331.0	4431.8	4390.1	4206.5	4394.3	4363.4	4310.6	4330.3	4363.3	4348.7	4350.8	-0.2%	0.1%	17.5%
Canada	601.5	625.8	627.7	604.2	596.7	628.6	629.0	651.2	648.6	662.3	663.0	1.4%	0.6%	2.7%
Mexico	256.2	263.2	269.3	267.8	275.6	292.1	296.4	297.1	309.3	310.3	314.8	1.1%	2.3%	1.3%
Total North America	5188.7	5320.6	5287.1	5078.4	5266.5	5284.1	5236.0	5278.6	5321.3	5311.3	5328.6	0.1%	0.2%	21.5%
Argentina	112.8	115.2	129.0	129.8	132.5	129.5	136.0	139.7	141.6	145.4	146.9	0.7%	2.7%	0.6%
Brazil	419.4	445.1	463.1	466.2	515.8	531.8	552.5	570.8	590.5	581.5	581.7	-0.2%	3.7%	2.3%
Chile	57.6	60.1	60.9	61.0	61.6	65.0	69.7	73.0	73.6	75.4	77.5	2.4%	3.9%	0.3%
Colombia	59.7	61.1	61.9	63.8	67.0	68.0	69.4	71.6	74.5	77.0	78.5	1.7%	3.3%	0.3%
Ecuador	15.1	17.3	18.6	18.3	19.5	20.5	22.8	23.3	24.3	26.0	27.1	4.1%	6.8%	0.1%
Peru	27.4	29.9	32.5	32.9	35.9	38.8	41.0	43.3	45.5	48.3	51.5	6.3%	6.8%	0.2%
Trinidad & Tobago	6.9	7.7	7.7	7.7	8.5	8.8	9.1	9.5	9.9	9.7	8.9	-8.4%	3.2%	*
Venezuela	110.6	113.7	119.3	124.8	116.7	122.9	127.9	127.6	110.4	127.8	115.6	-9.8%	2.0%	0.5%
Other S. & Cent. America	178.6	186.8	188.2	187.9	192.1	198.4	205.4	209.6	206.6	212.9	224.6	5.2%	1.9%	0.9%
Total S. & Cent. America	968.1	1037.0	1081.3	1092.5	1149.6	1183.7	1233.9	1268.4	1277.0	1304.0	1312.2	0.4%	3.2%	5.3%
Austria	64.4	64.9	66.9	69.1	71.1	65.9	72.4	68.0	65.1	64.9	67.6	3.8%	-0.3%	0.3%
Azerbaijan	24.5	21.8	21.6	18.9	18.7	20.3	23.0	23.4	24.7	24.7	25.0	0.9%	0.8%	0.1%
Belarus	31.8	31.8	35.1	30.4	34.9	32.2	30.8	31.5	34.7	34.1	33.1	-3.1%	1.0%	0.1%
Belgium	85.6	88.8	84.9	91.2	95.2	90.2	82.9	83.5	72.7	70.6	86.9	22.7%	-2.1%	0.4%
Bulgaria	45.8	43.3	45.0	43.0	46.7	50.8	47.3	43.8	47.5	49.2	45.1	-8.7%	1.0%	0.2%
Czech Republic	84.4	88.0	83.5	82.3	85.9	87.6	87.6	87.1	86.0	83.9	83.3	-1.0%	0.2%	0.3%
Denmark	45.6	39.3	38.6	36.4	38.9	35.2	30.7	34.7	32.3	28.9	30.3	4.4%	-2.2%	0.1%
Finland	82.3	81.2	77.4	72.1	80.7	73.5	70.4	71.2	68.1	68.6	68.6	-0.3%	-0.3%	0.3%
France	575.0	570.3	574.9	542.8	574.3	566.8	565.1	573.1	561.7	568.7	553.4	-3.0%	-0.1%	2.2%
Germany	639.6	640.8	640.7	595.6	633.1	613.1	630.1	638.7	626.7	646.9	648.4	*	0.4%	2.6%
Greece	60.8	63.5	63.7	61.4	57.4	59.4	61.0	57.2	50.5	51.9	52.5	0.9%	-1.4%	0.2%
Hungary	35.9	40.0	40.0	35.9	37.4	36.0	34.6	30.3	29.4	30.3	31.5	3.7%	-1.6%	0.1%
Ireland	27.5	28.7	30.3	28.4	28.7	27.5	27.6	26.1	26.3	28.4	30.4	6.9%	0.9%	0.1%
Italy	314.1	313.9	319.1	292.6	302.1	302.6	299.3	289.8	279.8	283.0	288.3	0.9%	-0.7%	1.2%
Kazakhstan	71.7	78.6	80.3	78.7	82.6	86.6	90.6	92.6	94.6	91.6	94.5	2.8%	3.0%	0.4%
Lithuania	12.5	14.0	14.0	15.4	5.7	4.8	5.0	4.8	4.4	4.9	4.3	-13.5%	-10.4%	*
Netherlands	98.8	105.2	108.2	113.5	118.2	113.0	102.5	100.9	103.4	109.6	114.7	4.3%	0.9%	0.5%
Norway	121.4	137.2	142.1	131.8	123.6	127.6	147.7	134.0	142.0	144.5	149.5	3.2%	0.5%	0.6%
Poland	161.7	159.3	155.3	151.7	157.7	163.5	162.1	164.6	159.1	164.9	166.8	0.7%	0.5%	0.7%
Portugal	49.0	47.3	46.0	50.2	54.1	52.5	46.6	51.7	52.8	52.4	60.5	15.1%	1.2%	0.2%
Romania	62.7	61.7	65.0	58.0	61.0	62.2	59.0	58.9	63.3	66.3	64.8	-2.5%	1.1%	0.3%
Russian Federation	992.1	1018.7	1040.0	993.1	1035.7	1050.2	1064.1	1050.7	1058.7	1063.4	1087.1	1.9%	1.1%	4.4%
Slovakia	31.2	27.9	29.3	26.1	27.7	28.1	28.4	28.6	27.3	27.2	27.5	0.7%	-1.4%	0.1%
Spain	302.9	312.2	317.9	296.3	303.0	291.8	297.6	283.6	278.8	280.5	274.4	-2.4%	-0.5%	1.1%
Sweden	143.3	148.7	149.7	136.7	148.3	151.2	166.3	153.2	153.7	162.1	154.9	-4.7%	0.2%	0.6%
Switzerland	66.8	70.9	72.0	71.5	71.2	67.6	73.1	73.5	74.9	70.9	66.3	-6.8%	1.3%	0.3%
Turkey	176.3	191.8	198.4	194.8	211.2	229.4	239.5	240.2	252.0	261.8	272.7	3.9%	4.9%	1.1%
Turkmenistan	13.7	14.9	15.0	16.0	16.7	17.2	17.8	18.9	20.1	21.5	22.6	4.7%	5.3%	0.1%
Ukraine	192.1	195.1	191.7	172.9	187.9	194.9	198.9	194.4	182.8	183.7	183.7	-0.3%	-1.2%	0.7%
United Kingdom	397.9	396.8	388.9	376.8	381.8	367.4	363.6	358.4	338.2	339.1	338.6	-0.4%	-1.6%	1.4%
Uzbekistan	49.9	49.0	50.1	50.0	51.7	52.4	52.5	54.2	55.6	57.6	58.9	1.9%	1.9%	0.2%
Other Europe & Eurasia	186.7	187.3	194.4	196.0	213.3	204.9	201.5	214.1	202.7	201.8	209.3	3.4%	0.9%	0.8%
Total Europe & Eurasia	5246.8	5330.6	5378.1	5129.4	5356.2	5326.4	5379.7	5335.3	5269.3	5318.2	5373.1	0.8%	0.3%	21.7%
Iran	184.3	198.0	208.3	215.1	226.1	235.5	247.2	254.6	274.6	281.9	288.0	1.2%	5.2%	1.2%
Israel	51.8	55.1	55.8	55.3	58.5	59.3	63.0	61.4	61.3	65.4	67.4	2.7%	2.8%	0.3%
Kuwait	47.6	48.8	51.7	53.2	57.1	57.5	62.7	61.0	65.1	68.3	71.1	3.9%	4.6%	0.3%
Qatar	15.3	19.5	21.6	24.2	28.1	30.7	34.8	34.7	38.7	41.8	42.4	0.9%	11.3%	0.2%
Saudi Arabia	181.4	190.5	204.2	217.3	240.1	250.1	271.7	284.0	311.8	328.1	330.5	0.4%	6.4%	1.3%
United Arab Emirates	66.8	78.8	80.5	85.7	93.9	99.1	106.2	110.0	116.5	127.4	136.8	7.1%	7.7%	0.6%
Other Middle East	121.1	128.5	139.6	155.3	167.6	170.8	177.2	171.1	179.1	179.4	181.5	0.9%	4.8%	0.7%
Total Middle East	668.4	717.2	759.8	806.1	871.4	902.9	963.2	976.7	1047.2	1092.4	1115.7	1.9%	5.7%	4.5%
Algeria	35.2	37.3	40.2	43.1	45.7	53.1	57.4	59.9	64.2	68.8	70.2	1.8%	7.3%	0.3%
Egypt	110.7	119.0	127.9	133.3	143.5	148.8	161.9	164.0	170.2	180.6	187.3	3.4%	5.7%	0.8%
South Africa	253.8	263.5	258.3	249.6	259.6	262.5	257.9	256.1	254.7	249.7	251.9	0.8%	0.2%	1.0%
Other Africa	188.3	189.3	194.7	200.6	219.7	218.1	242.3	262.6	275.8	276.3	272.7	-1.6%	4.6%	1.1%
Total Africa	588.0	609.0	621.1	626.6	668.5	682.3	719.4	742.5	764.9	775.4	782.1	0.8%	3.3%	3.2%
Australia	238.0	243.2	245.4	249.9	251.0	256.3	250.7	249.6	247.4	253.0	256.9	1.2%	0.9%	1.0%
Bangladesh	29.5	31.0	34.2	37.2	40.8	44.2	48.6	53.1	55.8	60.8	67.4	10.6%	8.7%	0.3%
China	2865.7	3281.8	3495.8	3714.7	4207.2	4713.0	4987.6	5431.6	5849.6	5814.6	6142.5	5.4%	8.8%	24.8%
China Hong Kong SAR	38.6	38.9	38.0	38.7	38.3	39.0	38.8	39.1	39.8	38.0	38.2	0.3%	-0.1%	0.2%

Source:British Petroleum ,Statistical Review Of World Energy ,66th edition, Britain,June 2017,p46.